التنوع البشرى الخلاق

تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية

الطبعة العربية

إشراف وتقديم : جابر عصفور



المجلس الأعلى للثقافة

المشروع القومى للترجمة



27

التنوع البشري الخلاق

هذه ترجمة كاملة لتقرير

OUR CREATIVE DIVERSITY

Report of World Commission
on Culture and Development

ترجمـــــة:

د. محمد يحــــــيى

د. محمد لطفى فطيم

د. منى مؤنـــــــس

د. عبدالوهاب عــلوب

د. محمد أبو العطــا

أ. نـــورا أمــــــين

مراجعـــــة:

أ. لمعـــــى المطيعـى

تصميم الغلاف: ايجور ريم

إعداد غلاف الطبعة العربيـــة: د. مصطفـــى الرزاز

الإخراج الفنى للطبعة العربيـة : أ. سعيد المســيرى

الإشراف الفنى للطبعة العربيـة : أ . محمود القاضى

المجلس الأعلى للثقافة

المشروع القومي للترجمة

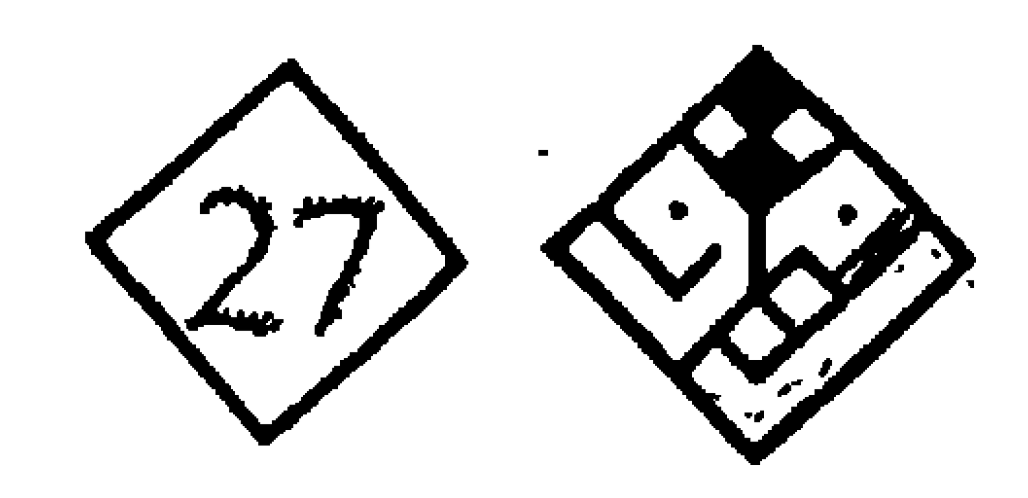


التنوع البشرى الخلاق

تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية

(الطبعة العربية)

إشراف وتقديم: جابر عصفور



تنوعنا الخلاق

يحمل التقرير الذي أصدرته اللجنة العالمية للثقافة والتنمية سنة١٩٩٥ عن الأمم المتحدة عنوان «تنوعنا الخلاق» وهو عنوان يكشف عن منزع جديد في فهم الثقافة الإنسانية من منظور النزعة الكوكبية الوليدة التي كانت بمثابة الإطار المرجعي للتوجه الغالب علي أبواب التقرير الذى اتخذ شكل الكتاب. ولذلك تحمست لترجمة التقرير ضمن المشروع القومى للترجمة الذى يشرف عليه المجلس الأعلى للثقافة فى جمهورية مصر العربية، إدراكا لأهمية تقديم بعض التجليات الإيجابية لهذه النزعة إلى القارئ العربى الذى لم تتضح له أبعادها الإنسانية المتعددة. واستجاب إلى حماستى الزملاء والأصدقاء الذين قاموا بترجمة أبواب الكتاب إلى اللغة العربية، وبذلوا جهدا يستحق التقدير والإشادة.

والواقع أن التنوع البشرى الخلاّق هو مبدأ الفعل الابتكارى فى الثقافة التى تتوثب بعافية الحرية، وتشيع معانى التسامح وحق الاختلاف واحترام المغايرة، ولا تنفر من إعادة النظر فى تقاليدها، لأنها تنطوى على الوهج الداخلى الذى يحول بينها والركون إلى المعتاد أو السائد. ولا يتحقق مبدأ الفعل الابتكارى فى مثل هذه الثقافة إلا بحلول استثنائية للمشكلات المستعصية ونظرة أكثر جسارة إلى العقبات القائمة. ويستلزم ذلك مجاوزة التناقضات القديمة، والإسهام الحوارى المتكافئ فى رسم خرائط عقلية جديدة تتأسس بها علاقات النزعة الكوكبية الوليدة.

ولاتهدف هذه النزعة، إلى تسلط أمة على أمة، أو سيادة ثقافة على أخرى، فيما نعرفه من وعودها الموجبة حتى الآن، فقد مضت أزمنة التسلط والتسيد منذ أن تعلمت الشعوب الدفاع عن حقوقها فى الوجود المتكافئ الذى تؤكده معانى الحرية والعدالة والمساواة، وإنما تهدف إلى احترام الاختلاف بوصفه سبيلا للاتفاق، والاعتراف بالتباين بوصفه دليلا على العافية، وتأكيد أنه ما من أمل فى سلام البشرية ما ظلت حضارة من الحضارات أو ثقافة من الثقافات أو أمة من الأمم تمارس قهرا سياسيا أو فكريا أو أخلاقيا على غيرها من الحضارات أو الثقافات أو الأمم

بدعوى أن الطبيعة والتاريخ ميزاها على غيرها بما لايمتلكه سواها، فمستقبل البشرية مرهون بالاحترام المتبادل، والتخلي عن رواسب التمييز العرقي أو التعصب المذهبي، والتسليم الذى لارجعة فيه بأن إنكار الخصائص الثقافية أو الحضارية لشعب من الشعوب إنما هو نفى لكرامة هذا الشعب وكرامة الإنسانية جمعاء.

ويعني ذلك احترام الهويات الثقافية لكل شعب من الشعوب بالقدر نفسه، ومراعاة خصوصية كل تجربة تاريخية دون محاباة لتجربة على حساب غيرها، والتخلي عن مركزية النظرة أو أحادية التوجه، والإيمان بالحوار بين القوميات والمعتقدات والمذاهب والأنظمة والأفكار دون تمييز بين أغلبية وأقلية، أو شمال وجنوب، أو عالم أول وعالم ثالث، أو أغنياء وفقراء، ومن ثم الاعتراف بمنطق السؤال الذى طرحه كارلوس فوينتوس حين قال: لقد ثبت عجز كل من الرأسمالية والاشتراكية عن رفع البؤس عن غالبية شعبنا. ولذلك فالسؤال الثقافي الذى يجب أن نسأله هو: هل هناك حل آخر خاص بنا؟ أليس لدينا في تراثنا وخيالنا ورصيدنا الفكرى والتنظيمي ما يدفعنا إلى تطبيق نماذجنا الخاصة للتنمية بما يتفق وهويتنا وحسب طموحنا وآمالنا؟.

ومن هذا المنطلق، فإن النزعة الكوكبية في ملامحها الإيجابية نزعة تبدأ من الإيمان بعلاقات متكافئة بين كل أمم الكوكب الأرضى الذى تحوّل إلى قرية كونية بالفعل. وذلك إيمان لا يفارق معنى الاعتماد المتبادل بين الأمم والشعوب من حيث هو معنى يناقض المعنى القديم للتبعية وينقضه، مضيفا دلالة جديدة إلى مفهوم الاستقلال الذى يتأكد بالتعاون المتبادل بين الحضارات والثقافات، وذلك لمواجهة المشكلات العالمية الكبرى التى لا يقدر على حلها قطر بعينه أو دولة بمفردها، مثل مشكلات البيئة أو الإرهاب أو التغيرات الجذرية في الخارطة الديموجرافية لسكان الكوكب الأرضى، فلأول مرة في التاريخ، وبعد سنوات قلائل، لن تعيش أغلبية سكان العالم على الزراعة في الريف بل في المدن. وهو أمر له نتائج بالغة الأهمية في العلاقة المتبادلة بين البيئة والتقنية والثقافة. ويترتب عليه وعلى غيره من المتغيرات الجذرية المماثلة حتمية مشاركة كل الأقطار والأمم في صياغة البدايات الحقيقية لحقبه جديدة من تاريخ البشرية، والإسهام في تأصيل نوع جديد من الأخلاق العالمية، والبحث عن مواصفات جديدة لشروط مدنية سمحة، تهدف إلى تأصيل

معانى التنوع البشرى الذى يقوم على التفاعل لا الصراع، وعلى الحوار بين أطراف متكافئة وليس بين أطراف متراتبة فى علاقات الهيمنة والتسلط والتبعية التى هى الوجه الملازم للاتباع.

وهذا الكتاب الذى يسعدنى تقديم ترجمته إلى اللغة العربية ينطلق من:

مبدأ الفعل الابتكارى فى الثقافة الإنسانية، تأكيدا لمعنى التنوع الخلاق الذى يعنى الحوار بين الأطراف المتكافئة، والاعتماد المتبادل بين الشعوب والأمم، والتفاعل الموجب بين المعتقدات والمذاهب، وذلك فى عالم جديد لا يعرف الاتباع أو التبعية، ولا يستبقى التراتب التقليدى الذى انبنت عليه مفاهيم المركزية الأوربية الآفلة. وسواء كان هذا الكتاب يتحدث فى أبوابه العشرة عن الأخلاق العالمية الجديدة، أو الالتزام بالتعددية، أو الإبداع، أو تحديات وسائل الإعلام فى عالم تحول إلى قرية كونية، أو عن العلاقة بين الهوية الجنسية والثقافة، أو التراث الثقافى للتنمية، أو الثقافة والبيئة، فإنه يؤكد فى كل مرة أهمية إعادة النظر فى السياسات الثقافية القائمة على مستوى العالم كله، ويلح على أهمية استبدال خرائط ثقافية جديدة بخرائط قديمة، تأكيدا لمعنى واعد من التنمية الثقافية، وإبرازا للأهمية البالغة للثقافة فى خطط التنمية الشاملة. ولذلك تنطوى أبواب الكتاب على:

أسئلة أساسية كان لابد من إعادة طرحها، أسئلة عن العوامل الثقافية والاجتماعية التى تؤثر على التنمية فى عمومها، وعن التأثير الثقافى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى خصوصها، وعن العلاقة بين الثقافات وأنماط التنمية، وعن كيفية ربط مكونات الثقافة التقليدية بالتحديث، وأخيرا عن الأبعاد الثقافية للرفاهية الفردية والجماعية. والمنطلق فى الإجابة عن هذه الأسئلة نهج جديد من الوعى بحجم القضايا الثقافية التى تعوق التنمية البشرية، تأكيدا لما قصد إليه خافيير بيريز ديكوييار حين قال، فى تقديمه للكتاب، إن الثقافة تشكل فكرنا وتحكم سلوكنا، وإنها طاقة الجماعات والمجتمعات وروحها فى مختلف معانى التمكين والمعرفة وقبول الاختلاف الذى يعنى الاعتراف بالتنوع والتعددية. وإذا كانت الثقافة وراءنا وحولنا وأمامنا كما يقول كلود ليڤى شتراوس، فإن علينا أن نتعلم كيف نتيح لها فرصة أن تقودنا إلى التعايش والتعاون وليس الصدام أو الصراع.

وحين نترجم هذا الكتاب إلى اللغة العربية، ضمن المشروع القومى للترجمة، فإننا نحقق غاية من غايات هذا المشروع وهى فتح أفق جديد من الوعى الثقافى للقارئ العربى، وإتاحة الفرصة لهذا القارئ كى يغدو طرفا فى الحوار الدائر فى العالم كله، الحوار الذى يتعلق بوعود المستقبل الذى ينبنى على احترام التنوع والتعددية، والذى يقوم على تفعيل الدور الثقافى فى عملية التنمية الشاملة فى كل مكان من العالم. ويعنى ذلك أننا نتجاوب مع ما قصد إليه الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، حين وضع الثقافة فى قلب خطط التنمية الشاملة، وحين أولى التنمية الثقافة ما تستحقه من العناية والاهتمام، بوصفها مفتاح المستقبل الذى يحمل وعود التنوع البشرى الخلاّق.

ولذلك فإننا نسعى بترجمة هذا الكتاب إلى الإسهام فى إشاعة مجموعة من الأفكار الإيجابية التى وردت فيه، خصوصا الأفكار التى تصل بين التنمية وسياقها الإنسانى الثقافى. أقصد إلى ذلك السياق الذى يؤكد أن التنمية الاقتصادية لا معنى لها ما لم تصبح جزءا من ثقافة أى شعب، وأن الثقافة لا يمكن اختزالها لكى تصبح مجرد عامل مساعد للنمو الاقتصادى، وأن النظرة التى تعزل الاقتصاد عن الثقافة إنما هى نظرة قاصرة عاجزة عن أن تدرك الترابط الوثيق بين جوانب الحضور الإنسانى وأنشطته المتباينة. وتلك أفكار تتجاوب مع احترامنا لكل الثقافات المفتوحة على إمكانات المستقبل الواعدة، تلك التى تتميز بالتسامح مع الآخرين، وتحترم الحرية بوصفها الشرط الأول لمعنى التنوع الخلاّق، وترى فى الحرية الفكرية ضمانا للحرية فى كل مجال من مجالاتها التى لاتنقسم أو تتجزأ أو تنفصل.

ويغدو لهذا الكتاب معناه المتميز فى عالمنا العربى حين يؤكد أن التنمية الاقتصادية مآلها الفشل إذا صاحبتها ثقافة تقوم على القهر والقسوة والتعصب، وحين يربط القهر بالتمييز بين المواطنين على أساس من جنس أو دين أو عقيدة أو طائفة، ويربط القسوة بألوان الظلم السياسى والاجتماعى الذى يسلب الإنسان حقوقه الطبيعية من حيث هو إنسان. وأخيرا، حين يربط التعصب بنقائض المجتمع المدنى، وكل ما يقضى على معنى التسامح الذى يتأسس به مبدأ التنوع البشرى نفسه. وتتجاوب دلالة هذا الربط مع واقعنا العربى بوجه خاص حين نصل سياقات القهر والقسوة والتعصب بالخلل الناشئ عن المسافة الكبيرة بين حركة التحديث

متسارعة الإيقاع والثبات الذى تأبى أن تفارقه قيم التقاليد الجامدة. وهو الخلل المترتب على ما يفرضه تدافع التغير من تحولات مربكة، وما يولده من أنواع العداء للقيم الجديدة التى يحملها التحديث ضمن ملامح وجهه الفكرى والإبداعى: الحداثة.

صحيح أن التحديث ينطوى على بعض المخاطر التى يمكن، فى غيبة الوعى النقدى بشروطه، أن تهدد هذا الجانب أو ذاك من جوانب الميراث الثقافى، سواء فى طرز العمارة الموروثة أو الفنون الشعبية أو أشكال الإبداعات الشفاهية أو غيرها من الجوانب التى ينبغى الحفاظ عليها. ولكن لايمكن الحفاظ على هذه الجوانب بمعاداة لوازم التحديث من الأفكار الجديدة، وإنما بالبحث عن نقاط التجاوب والتفاعل التى يغتنى بها كل من الموروث والمحدث، وتجد بها الثقافة المحلية ما يضيف إليها بقدر ما يفيد منها داخل الأفق المتحول للتنوع الذى تقوم عليه النزعة الكوكبية، خصوصا من حيث هى نزعة لامعنى لها بعيدا عن الهدف النهائى للتنمية الإنسانية التى تسعى إلى تحقيق الخير المادى والفكرى والإبداعى والاجتماعى لكل إنسان فى كل مكان من هذا الكوكب الأرضى.

وأتصور أن المثقف العربى لابد أن يتوقف طويلا عند ما يشير إليه هذا الكتاب من وجود وحدة كامنة فى تنوع الثقافات الإنسانية، وقيام هذه الوحدة على أخلاق عالمية مقبولة من الجميع، تمثل المعايير الدنيا لما ينبغى على كل مجتمع أن يلتزم به. هذه الأخلاق تنطوى على وسائل تخفيف المعاناة الإنسانية، وتطوير المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وحماية الديموقراطية التى تعنى ضمن ما تعنى حق الأقليات فى الإبداع المستقل داخل إطار الوحدة التى لا تتناقض والتنوع والتى لا تتحقق إلا بالحرية والعدل. وإذا كانت الانتخابات هى الوسيلة السياسية المباشرة لممارسة الحرية فى حدودها الدنيا ، فى موازاة مختلف أشكال الحرية الفكرية والاجتماعية والإبداعية والاعتقادية، فإن رعاية الفقراء وتأمين مستقبل الأجيال هى بعض السبيل إلى تأكيد المعنى الاجتماعى للعدل، فى موازاة معناه الإنسانى النابع من التسليم بأن كل البشر يولدون متساوين فى الحقوق والواجبات، وأنهم يتمتعون بحقوقهم الإنسانية بغض النظر عن الطبقة أو الجنس أو العرق أو الجماعة أو الجيل.

وأحسب أن المهتمات والمهتمين بالحركة النسائية فى ثقافتنا العربية سيجدون فى الفصل الخامس من هذا الكتاب، وهو الفصل الذى يعالج العلاقة بين الهوية

الجنسية (Gender) والثقافة، ما يضيف إلى حيوية النقاش الدائر فى مجتمعاتنا العربية. أعنى النقاش الذى يمكن أن يكتسب بعدا مفيدا من المنظور الذى تلخصه كلمات ويندى هاركوت التى تقول: لقد ولّى الزمن الذى اضطرت حركة المرأة فيه إلى إقصاء الرجال عن الكفاح ضد النزعة الأبوية (البطريركية). وحان الوقت كى تعيد الرؤى النسائية تشكيل وتعريف مفهوم العمل لصياغة مجتمع جديد لكل من الرجال والنساء، مجتمع يقوم على تجارب ومهارات النساء بوصفهن راعيات ومنجبات وفاعلات فى المجتمع بأكثر من معنى. إن القضية لاتكمن فى إضافة مفهوم الهوية الجنسية (النوع) إلى الفلسفات المدنية الكبرى وإنما فى إعادة كتابة هذه الفلسفات على نحو جذرى.

ولابد أن نتوقف نحن العرب كثيرا على ما يشير إليه هذا الكتاب فى مناقشة أبعاد التعددية السياسية والثقافية، فنحن نتحدث كثيرا عن هذه التعددية التى لا نمارسها ولا نراها متجسّدة فى واقعنا إلا بما يؤكد غيابها. ولعل ما يشير إليه الكتاب (من أن تأكيد الهوية القومية رد فعل عادى وصحى لضغوط النزعة الكوكبية فى بعض تأويلاتها) يستحق مناقشة خاصة من مثقفينا، خصوصا أولئك الذين يؤمنون أن النزعة القومية ليست زنادا لإطلاق الصراعات العنيفة إلا حين يتم تعبئتها وتحريكها فى اتجاه الصراع العرقى أو الطائفى أو الاعتقادى، من منظور التعصب لا التسامح، وعلى أساس من تغليب الفكر الواحد بدل الحوار بين الاتجاهات المختلفة. وقد يجد هؤلاء بعض ما يدعم أفكارهم فيما ينطوى عليه الكتاب من تأكيد أنه لا يمكن لهيمنة إحدى الطوائف العرقية أو الدينية أن تؤدى إلى استقرار طويل الأجل فى أى مجتمع، ففى ذلك مايناقض المعنى المدنى للمجتمع، وينقلب بالهيمنة العرقية أو الدينية إلى سبب أساسى للتخلف المرتبط بالصراع المدمر لمعنى الأمة.

وكثيرة هى الأفكار التى تستحق المناقشة فى هذا الكتاب، ابتداء من تقنيات الاتصال الجديد التى لا ينبغى أن تتحول إلى أداة فى يد الأغنياء والأقوياء وحدهم، مرورا بحقوق المرأة وإعادة صياغة هويتها فى موازاة هوية الرجل تجنبا لمزالق التعصب الجنسى، فضلا عن حقوق الأطفال والشباب واحتياجاتهم بوصفهم أهم استثمار للمستقبل البشرى، وانتهاء بتسارع إيقاع التغير فى مجتمعات مابعد الصناعة، وهو التسارع الذى يفرض نفسه على كل مكان، ويطرح تحديات جديدة وأسئلة أجد

عن العلاقة بين المحلى والإنسانى، وبين حداثة مابعد الحداثة والتقاليد، وبين وفرة إنتاج المعلومات وطرائق استخدامها...الخ. وتلك أسئلة تناوش العلاقة بين البيئة والثقافة، وبين قيم التقاليد وشروط التحديث، وبين تزايد نسبة الفقراء وتزايد غنى الأغنياء، وغيرها من العلاقات المتحولة التي تفرض إعادة النظر في السياسات الثقافية القائمة.

وأتصور أن المتعة الفكرية قرينة الفائدة العملية التى يسعى هذا الكتاب إلى تحقيقها بواسطة ما يفرضه على القارئ من الإسهام فى حوارات راقية صاغتها عقول متميزة. وهى حوارات تدفعنا إلى أن نضع أفكارنا القديمة عن السياسات الثقافية وخرائطنا القديمة عن الاختلافات الإنسانية موضع المساءلة، وذلك من منظور التحديات التى يفرضها مغيب قرن بأكمله وبزوغ قرن جديد بإمكانات لا حدود لها في دائرة تنوعنا البشرى الذى لم ندرك ثراء معناه إلى الآن.

جابر عصفور

المحتوى

كلمة رئيس اللجنة

فى يناير من عام ١٩٨٨ وبصفتى الأمين العام للأمم المتحدة اشتركت مع فيديريكو مايور، المدير العام لمنظمة اليونسكو، فى إعلان العقد العالمى للتنمية الثقافية (١٩٨٨-١٩٩٧)، وذكرت فى تلك المناسبة أن مجهودات التنمية أخفقت لأن أهمية العنصر البشرى، ذلك المزيج المعقد من العلاقات والمعتقدات والقيم والدوافع الذى يكمن فى قلب الثقافة، لم يقدر حق قدره فى كثير من مشروعات التنمية.

وإعادة النظر فى هذا الموقف البائس معناه إعادة النظر فى عملية التنمية نفسها، وهذه مهمة لايستهان بها! ولم أكن أتصور آنذاك أن هذه المهمة ستوكل إلىّ بعد خمس سنوات. ولم أكن أعلم أن العقد العالمى نفسه ستتمخض عنه فكرة تشكيل منظمة دولية للقيام بهذه المهمة وأن رئاستها ستوكل إلى شخصى.

وفى عام ١٩٨٨ بات واضحا أن التنمية مهمة أشد تعقيدا مما كان متصورا. فلم يعد من الممكن النظر إليها كطريق واحد لااختلاف فيه يؤدى إلى محو التنوع والتجريب الثقافى ويحد من القدرات الإبداعية البشرية فى مواجهة ماضٍ غنى بالمواريث ومستقبل يصعب التنبؤ به. ولمواجهة هذا الخطر كانت هناك عملية تنويع ثقافى نشطة قد تمت فى أنحاء العالم يغذيها الوعى بأن الحضارة البشرية هى مزيج متعدد الثقافات. وكان هذا التطور الفكرى نتيجة للتحرر السياسى حيث أدت الأممية إلى زيادة وعى كل شعب بنمط حياته كقيمة وحق ومسئولية وفرصة. أدت بكل شعب إلى تحدى الإطار المرجعى الذى كان النسق القيمى للغرب وحده فيه هو الذى يضع القواعد التى يفترض أنها عالمية ويمكن استنساخها إلى عدة نسخ للتحديث. أدت بالشعوب إلى التأكيد على قيمة مواريثها الثقافية التى لاتقاس بالدولار والسنت، وتؤكد فى الوقت نفسه على القيمة الشاملة للأخلاقيات العالمية.

كانت الحاجة إلى إصلاح البشر ملحة. فبدأ الناس يشعرون بأن الإخفاق وفشل توقعات التنمية أدى إلى توترات ثقافية فى كثير من المجتمعات. وكان هذا الإخفاق فى بعض الحالات يتخذ شكل كوارث تنموية تتراوح بين حروب أهلية وأنظمة حكم شمولية خانقة وأدى إلى وقف عملية التنمية نفسها. وفى مناطق أخرى شهد الناس تنمية ناجحة سدت الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة وأوضحت أن المواريث الخاصة بكل ثقافة يمكن الربط بينها وبين أحدث الموارد الاقتصادية والعلمية والتقنية. وقد رأوا الأمثلة على ذلك فى دول شرق آسيا التى بقيت شعوبها على إيمانها بقيمها فى حين حققت لنفسها مستوى معيشيا أفضل من نظيره فى كثير من الأمم فى العالم الصناعى. وفى العالم الصناعى نفسه كان التحرر من أوهام التقدم المادى وارتفاع مستويات الاستهلاك عند الفئات المتميزة يقابله حرمان واسع النطاق وارتفاع فى معدلات البطالة الدائمة من الأسباب التى دفعت الثقافة والهوية الثقافية إلى مقدمة الأولويات فيها.

كانت هناك حاجة ماسة لتجاوز الاقتصاد دون التخلى عنه. واتسع نطاق مفهوم التنمية نفسه مع إدراك الناس أن المعايير الاقتصادية وحدها لاتؤدى إلى حفظ كرامة البشر وتحسين أحوالهم. وكان البحث عن معايير أخرى قد أدى ببرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة (UNDP) إلى توسيع نطاق فكرة التنمية البشرية – وهى عملية تتعلق بتوسيع رقعة الاختيارات أمام الناس – التى تقيس التنمية بعدد كبير من الإمكانات يشمل الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحسين فرص الأفراد فى مجالات الصحة والتعليم والإنتاج وحقوق الإنسان. والثقافة جزء من هذا المفهوم، ولكن لم يتم التركيز عليه بصورة واضحة. فتم التركيز عليه من قبل عديد من الهيئات المستقلة كلجنة برانت ومنظمة الجنوب واللجنة العالمية للبيئة والتنمية. وكانت الخطوة التالية فى إعادة النظر فى التنمية تتمثل فى بناء رؤى ثقافية ضمن الخطط العامة للتنمية. وهذا هو التحدى الكبير الذى قدّر على منظمتنا أن تواجهه.

هناك تساؤلات جديدة تحتاج إلى طرح وهناك تساؤلات قديمة عادت للظهور من جديد. فما هى العوامل الثقافية والاجتماعية التى تؤثر على التنمية؟ وما هو التأثير الثقافى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؟ وما العلاقة بين الثقافات وأنماط التنمية؟ وكيف يمكن ربط مكونات أية ثقافة تقليدية بالتحديث؟ وما الأبعاد الثقافية للرفاهية الفردية والجماعية؟

اتخذ المؤتمر العام لليونسكو فى جلسته السادسة والعشرين فى عام ١٩٩١ قرارا يطالب المدير العام بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء لجنة عالمية مستقلة للثقافة والتنمية تضم أعضاء من الرجال والنساء من مختلف المناطق بغرض إعداد تقرير عالمى عن الثقافة والتنمية وتقديم مقترحات عن الأنشطة العاجلة والطويلة المدى للوفاء بالمتطلبات الثقافية فى سياق التنمية. وكان مما دعم هذا المطلب قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ذلك بعدة أسابيع. ففى نوفمبر ١٩٩٢، شرفنى كل من بطرس بطرس غالى وفريدريكو مايور بتعيينى رئيسا للجنة. وكان هذا تكليفا لايرد. فتعاونت معهما لتكليف اثنى عشر رجلا وامرأة تم تحديدهم لمشاركتى كأعضاء للجنة. وكانوا فى حاجة إلى قدر من الإقناع، فقد كانت المهمة التى دعوناهم للمشاركة فى تحمل أعبائها من نوع يشفقون على أنفسهم منه. وسنجد أسماءهم فى الملحق الخاص بهذا التقرير.

بدأت اللجنة عملها فى ربيع ١٩٩٣ فى عالم مشحون بالوعود»الأبواب الجديدة مفتوحة، لكنه أيضا مشحون بالشكوك والآمال المحبطة. كان سياقا أصبحت فيه التساؤلات التى ذكرناها ملحة وحادة.

مع ازدياد الامتزاج بين الشعوب بصورة غير مسبوقة، بدأ الجميع فى الانجذاب نحو أطر عريضة للتعاون والمشاركة. إلا أن معظم هذه الشعوب كانت ترى أن النظام العالمى يفتقر إلى التوازن والتماسك مما حدى بالكثيرين إلى الالتفات للثقافة كوسيلة لمقاومة سلبيات النظام العالمى أو كحصن وملاذ.

كان هناك نظام عالمى ثنائى الأقطاب قد تداعى لتوه، إلا أن انهيار أحد قطبيه لم يكن انتصارا للقطب الآخر. فقد تحولت فكرة التقدم بلاحدود إلى وهم فى عالم الوفرة. وكان يبدو أن أنماط القيم وروابط التضامن فى حالة تداعٍ، وكانت الفجوة بين القادرين وغير القادرين تزداد اتساعا.

كانت المواجهة بين معسكرى الحرب الباردة تخفى كما وافرا من التوترات المحلية والنزاعات حول ندرة الموارد أو حول المشاركة فى الموارد الجديدة، وهو ما أدى إلى الاندفاع نحو الهوية الذاتية، وإلى قيام مواجهات أصغر حجما بين الطوائف القومية والدينية والعرقية. وبدأ منطق الرفض والنرجسية فى تهديد السلام والأمن، وتقويض دعائم النمو الاقتصادى والوفاق الاجتماعى، وتقليص إيمان كل مجتمع فى موارده وتهديد التنوع الثقافى الضرورى لرفاهية الجنس البشرى.

والقبول بذلك معناه التهاون فيما لايمكن التهاون فيه، وبدأت اللجنة عملها ببعض الوعود الواضحة. فكان كل من أعضائها مقتنعا بأن دعم قدرات الأمة لايمكن أن يرسخ إلا فى أخلاقياتها وقيمها التى تصوغ أنماط سلوكها اليومى. وكان كل منهم ملتزما بالتعددية واحترام الثقافات وتنوعها والمساواة بينها، واتخاذ مختلف السبل من أجل التنمية. كان كل من الأعضاء يعترف بالحق فى التطلع إلى الرخاء والتقدم وبتعددية السبل التى يمكن اتخاذها لتحقيق الأهداف.

كان كل من أعضاء المنظمة يشارك بمجهوده الشخصى وبخبرته فى الحياة فى وضع رؤى خاصة بنظام فكرى محدد. ومع أن منهم من لايوافق على بعض المقترحات موافقة كاملة إلا أننا جميعا متفقون على جوهر التقرير. وإنى لأشكرهم جميعا على ما أبدوه من روح التعاون فى تحقيق ذلك.

وعقدت بالفعل مقارنة بين نشاطنا ونشاط اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. إلا أن هناك كلمة تحذير ينبغى ذكرها. فعلى خلاف البيئة وهى واقع محدد بوضوح نجد أن فكرة الثقافة فكرة عريضة ومتعددة الجوانب والتفاعل بين الثقافة والتنمية يصعب حتى وصفه ناهيك عن قياسه، لدرجة أن إعداد تقرير عالمى عن الموضوع يعد أمرا شديد التعقيد. ومن حسن الطالع أن المؤتمر العام لليونسكو لم يقتصر على تفويضنا بتحديد التساؤلات الأساسية والقضايا والتحديات الجديدة ووصفها وتحليلها فى عدد كبير من المجالات. كما نص على أن النتائج التى يتمخض عنها عملنا ينبغى أن تعطى المنظمة الحرية فى تفسير هذا التفويض. ومع تقدمنا فيما أسند إلينا تراكمت لدينا وفرة من المعلومات والآراء والتحليلات وكلها قيد البحث والتأمل، وأصبح لزاما علينا أن نركز نشاطنا. وما كان يمكن لتقريرنا أن يتخذ شكل مقال أو بحث أصيل، ولا كتيب عن الشئون الثقافية فى العالم. بل هو دعوة للعمل فى عدد من المجالات ذات الأولوية يقوم على تقديرنا لما يجب عمله الآن فيما يتعلق بتحسين السبل التى تتخذها الجماعات البشرية فى التعامل معها.

لذا فقد قررت اللجنة أن تركز نشاطها الدولى على تحقيق مجموعة محددة من الأهداف، أبرزها إيجاد وسيلة ثابتة لاستكشاف القضايا الرئيسة للثقافة والتنمية وإلقاء الضوء عليها. وبهذا يمكن تحديد مجموعة من القواعد والإجراءات الدولية التى تمهد لعقد منتدى يمكن فيه تحقيق إجماع دولى على النهج الصحيح فيما يتعلق بالثقافة والتنمية، والمضى قدما فى عملية إعادة النظر فى التوجهات الحالية.

وهذه مجرد بداية لنهج جديد يخلق الوعى بحجم القضايا الثقافية التى تعوق التنمية البشرية. ونحن نضع الأساس لذلك وأملنا أن يمضى الآخرون قُدما فى البناء عليه. ولايزيد جدول الأعمال الدولى عن نواة تقوم عليها خطة عالمية أكثر تماسكا.

وقد وضعنا هذا التقرير لمخاطبة جمهور متنوع فى كل أنحاء العالم بْدءاً من دعاة المجتمع والميدانيين والفنانين والعلماء إلى المسئولين الحكوميين ورجال الدولة. فهدفنا أن نمد قادة الرأى فى العالم بالمعلومات، وأن نرشد أُصحاب القرار. نريد لهذا التقرير أن يحظى باهتمام دوائر الفكر والفن والرأى العام فى العالم.

إن هدفنا هو أن نبين أن الثقافة تشكل فكرنا وتحكم سلوكنا. فالثقافة بالنسبة للجماعات والمجتمعات هى الطاقة والروح والتمكين والمعرفة والاعتراف بالتنوع والتعددية؛ فإذا كانت الثقافة وراءنا وحولنا وأمامنا كما يقول كلود ليڤى شتراوس، فعلينا أن نتعلم كيف نترك لها الفرصة لتقودنا لا للصدام بين الحضارات، بل للتعايش المثمر والعمل على التوفيق بينها.

وكما هو الحال فى مهام بناء السلام وتدعيم القيم الديمقراطية، فإن الحقوق الاقتصادية والسياسية، لايمكن إدراكها بمعزل عن الحقوق الاجتماعية والثقافية.

إن التحدى الذى يواجه البشرية هو اتخاذ أساليب فكر جديدة وسبل جديدة لتنظيم المجتمع؛ بعبارة أخرى، هو إيجاد أنماط جديدة للحياة. وهناك تحد آخر يتمثل فى إيجاد طرق متعددة للتنمية يدعمها اعتراف بأن العوامل الثقافية هى التى تشكل الطريقة التى تتصور المجتمعات بها مستقبلها وتختار الوسائل اللازمة لبلوغ أهدافها.

كنت قد انشغلت لفترة بمسألة ثقافة السلام. وهناك اليوم كثير من الدلائل على أن إهمال التنمية البشرية يعد أحد الأسباب الرئيسة للحروب والصراعات الداخلية المسلحة، وهو مايؤدى إلى إعاقة التنمية البشرية. فبمشاركة الحكومة والرغبة فى زيادة الصادرات يواصل القطاع الخاص بيع التقنية العسكرية المتقدمة والمواد النووية، ومعدات إنتاج الأسلحة البيولوجية والكيماوية. لذا فقد بدأت عملية إعادة نظر فى مسألة مدى سيادة الدولة. ففى مجال الحفاظ على السلام نجد أن التفرقة بين العدوان الخارجى والمعارضة الداخلية لاتتسم بالواقعية فى أغلب

الحالات. والتهديد الدائم للاستقرار مصدره الصراعات العنيفة داخل الدول وليس فيما بينها. وهناك حاجة ماسة لدعم قوانين حقوق الإنسان فى العالم. فأكبر المشكلات تأتى من داخل الدول، إما بسبب الصراعات العرقية أو إجراءات القمع التى تمارسها الحكومات. كما أن الظروف التى تؤدى إلى الطغيان والعنف ومخالفة حقوق الإنسان فى الداخل سرعان ماتؤدى إلى البحث عن أعداء فى الخارج. وتزداد رغبة الحكومات القمعية فى تصدير مشكلاتها الداخلية. ومن الأمثلة على ذلك غزو الاتحاد السوفيتى لكل من المجر وتشيكوسلوفاكيا بعد استخدام القمع فى الداخل، ورفض حكومات جنوب أفريقيا السابقة منح الاستقلال لناميبيا. والوقاية خير من العلاج. والوقاية من العدوان تعد من المهام الأساسية للأمم المتحدة. وكان هذا المبدأ لايطبق فيما مضى إلا على جنوب أفريقيا دون غيرها، وقد حان الوقت لتعميمه.

لايزال الطريق أمامنا طويلاً. ولم نتعلم بعد كيف نحترم بعضنا البعض وكيف نتعاون فيما بيننا ونعمل معا يدا واحدة. وهذه لحظة تاريخية تحتاج إلى حلول استثنائية. وهناك حاجة للتجديد وإعمال الخيال والابتكار. هناك حاجة لصياغة تساؤلات جريئة بدلا من الركون إلى الإجابات التقليدية، وهو مايستدعى المصالحة بين التناقضات القديمة والعمل على رسم خرائط عقلية جديدة. والتعاطف فيما بيننا هو الذى يؤدى إلى مستقبل يتحقق فيه التوازن بين السعى نحو الحرية الفردية والحاجة إلى الرفاهية الجماعية ويشتمل جدول أعمالنا فيه على احترام كل الاختلافات الإنسانية.

إن اللجنة لايسعها إلا أن تتقدم بالشكر للحكومات وهيئات الأمم المتحدة، والجمعيات الحكومية والأهلية، ووكالات التنمية القومية، والمؤسسات الثقافية والعلمية، والهيئات التى قدمت الدعم المالى وغير المالى لنشاطها. كما تتقدم اللجنة بالشكر للشخصيات العامة والعلماء والفنانين والمتخصصين فى التنمية ممن أمدوها بالرؤى والمعلومات، ولكل من قدم يد العون فى شتى النواحى، وقد أوردنا أسماءهم جميعا فى ملحق التقرير.

وتدين اللجنة بالشكر خاصة لليونسكو ومديرها العام فريدريكو مايور، والمدير العام المساعد لشئون الثقافة لودريز أريسب التى كانت عضوا بالمنظمة فى صيف

١٩٩٤ إلى أن تم تعيينها فى منصبها الحالى. ونتقدم بالشكر للأمم المتحدة وأمينها العام بطرس غالى الذى أضفى أهمية كبيرة على نشاط المنظمة وأسهم فيه بالعديد من الطرق.

وبصفتى رئيسا للجنة أود أن أُعرب عن عرفانى الخاص لزملائى لما قدموه من عون ودعم. كما أشكر سكرتير اللجنة يادشتنير راج إيسار وأعضاء سكرتارية اللجنة باليونسكو، وأشكر جيروم بينديه الذى تولى الأمانة فى المرحلة الأولية من العمل.

خافيير بيريز ديكويار

ملخص

إن التنمية إذا انفصلت عن سياقها الإنسانى والثقافى، تصبح كائنا بلا روح. والتنمية الاقتصادية هى جزء من ثقافة أى شعب. وهذا ليس رأيا يؤمن به الجميع. فهناك رأى تقليدى آخر يرى الثقافة على أنها إما عامل مساعد للتنمية الاقتصادية أو معوق لها، وهو مايؤدى إلى الدعوة لأخذ العوامل الثقافية في الاعتبار فى عملية التنمية. إلا أن الرأى الذى يقوم عليه هذا التقرير، هو أن التنمية لاتشمل الوصول إلى السلع والخدمات وحسب، بل هى أيضا فرصة لاختيار أسلوب حياة كامل وله قيمته والرقى بالوجود الإنسانى بكل أشكاله. وحتى السلع والخدمات التى يركز عليها الرأى التقليدى، فتكمن قيمته فيما تسهم به هذه الخدمات والسلع فى حريتنا فى الحياة بالطريقة التى نختارها. من ثم فالثقافة مهما بلغت أهميتها كأداة للتنمية (أو كعقبة فى طريق التنمية)، لايمكن الهبوط بها إلى مستوى ثانوى لتصبح مجرد عامل مساعد (أو معوق) للنمو الاقتصادى. ولايقتصر دور الثقافة على كونه أداة لتحقيق الأهداف -ولو أن هذا أحد أدوارها بالمعنى الضيق للمفهوم- بل إنها الأساس الاجتماعى للأهداف نفسها. فالتنمية والاقتصاد جزء من ثقافة أى شعب.

وعلى خلاف البيئة المادية، فإن الثقافة هى منبع تقدمنا وإبداعنا. وما أن نتحول بنظرنا عن الدور الحيوى للثقافة نحو إضفاء دور بنّاء وخلاق عليها، فإن علينا أن نرى التنمية من منظور يشمل النمو الثقافى.

إن الحكومات لاتحدد ثقافات الشعوب، وإذا كانت تحدد جزءا منها، فإنها تؤثر عليها بتوجيهها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وبالتالى فهى تؤثر على مسار التنمية. وينبغى أن يكون احترام كل الثقافات التى تتميز بالتسامح مع الغير وتتآلف مع نمط ما من الأخلاقيات العالمية هو المبدأ الأساسى. والاحترام يفوق التسامح؛ فهو ينطوى على موقف إيجابى تجاه الغير فى تعددية خلاقة. ولايمكن لأصحاب القرار أن يقننوا الاحترام بالتشريعات، ولايستطيعون إكراه الناس

على احترام الغير. ولكن يمكنهم أن يدعموا الحرية الثقافية باعتبارها من الدعامات التى تقوم عليها الدولة.

والحرية الثقافية، على خلاف الحرية الفردية، هى حرية جماعية. فهى تشير إلى حق جماعة من الناس فى أن تتخذ ماتشاء من أساليب الحياة. والحرية الثقافية هى ضمان للحرية ككل. فهى لاتحمى الجماعة وحسب، بل تحمى حق كل فرد من أفرادها. والحرية الثقافية بحمايتها لمناهج حياة الغير، تشجع على التجريب والتنوع والخيال والإبداع. والحرية الثقافية تترك لنا الحرية للوفاء بإحدى احتياجاتنا الأساسية. وهذه الحاجة اليوم يتهددها القهر والإهمال العالمى على السواء.

إن التنمية ظاهرة تترتب عليها نتائج فكرية وأخلاقية قوية بالنسبة للأفراد والجماعات على السواء. وأى تفهم للتساؤلات التى تطرحها التنمية والتحديث، لابد أن تركز فى جوهرها على القيم الثقافية والعلوم الاجتماعية معا. والثقافة بمعناها الأضيق مما سبقت الإشارة إليه -أى قيم المجتمع وعاداته ومؤسساته- تؤثر على القرارات والنتائج الاقتصادية؛ وقد تؤدى الأنشطة الاقتصادية إلى تقويض دعائم ثقافة ما أو إلى تعزيزها. والتنمية الاقتصادية إن صاحبتها ثقافة مضمحلة تقوم على القهر والقسوة فمآلها إلى الإخفاق. والهدف النهائى للتنمية هو الخير المادى والعقلى والاجتماعى لكل إنسان.

قامت اللجنة بتحديد عدد من المجالات لأنشطة الحكومات والمنظمات الدولية، والجمعيات التطوعية الخاصة، والشركات والنقابات العمالية، والأسر والأفراد فيما يعد جدول أعمال دولى.

هناك وحدة كامنة فى تنوع الثقافات، وهو مايتمثل فى وجود أخلاقيات عالمية. وتمثل هذه الوحدة المعايير الدنيا لما ينبغى على كل مجتمع أن يلتزم به. ويعد الحافز الأخلاقى لتخفيف المعاناة قدر الإمكان مثالا على هذا الالتزام العالمى العام. ومن التوجهات الحديثة المشجعة فى هذا الصدد تنمية المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتعتبر الديمقراطية وحماية الأقليات من المبادئ المهمة للأخلاقيات العالمية، ومن الشروط الضرورية للاستقرار الاجتماعى والسلام. ويمكن تعريف الديمقراطية من خلال مؤسستين هما الانتخابات العادية الحقيقية، وهيئة للحقوق المدنية والحريات. فالمؤسسة الأولى تضمن إمكانة تنحية الحكومات بصورة سلمية، فى حين تعمل الأخرى على ضمان عدم إقدام الحكومات على ما لاينبغى لها أن تفعله فى أثناء توليها الحكم.

وفى عالم يسكنه مايقرب من عشرة آلاف جماعة متميزة تعيش فى

حوالى مئتى دولة تعتبر حماية حقوق الأقليات من القضايا الأساسية. إلا أن الأقلية أكدت أيضا على حقها فى حكم الأغلبية، كما كان الحال بالنسبة للإنجليز فى الهند فيما مضى، والأفريكان بجنوب أفريقيا، والأحزاب الشيوعية بأوربا الشرقية والوسطى. ولاينبغى أن تكون حقوق الأقليات على حساب حقوق الأغلبية. كما يجب أن يكون الصوت الديمقراطى مسموعا على المستوى الدولى بصورة أكبر مما كان عليه حتى الآن. ويعد الالتزام بالحل السلمى للصراعات وبالتفاوض والمساواة بين الأجيال من المبادئ المهمة الأخرى لهذه الأخلاقيات العالمية.

والعالمية هى المبدأ الجوهرى لأية أخلاقيات عالمية. وتؤكد روح حقوق الإنسان العالمية على أن كل البشر يولدون متساوين ويتمتعون بهذه الحقوق بغض النظر عن الطبقة أو الجنس أو العرق أو الجماعة أو الجيل. وهذا معناه أن الضروريات الأساسية للحياة الكريمة ينبغى أن تكون هى الشغل الشاغل للإنسانية. والعالمية تتطلب منا فى سعينا لتأمين مستقبل الأجيال ألا نهمل متطلبات حياة الفقراء اليوم. فلايمكن أن يكون دعم الحرمان ضمن أهدافنا.

يجب أن ترتبط الحقوق بالواجبات، والاختيارات بالقيود، والبدائل بالانتماءات، والحريات بالضوابط. وقد أدى التحديث إلى توسيع نطاق الاختيارات، إلا أنه قضى على بعض الروابط. ويجب أن يكون هدفنا بناء مجتمع لاتكون الحرية فيه انحلالا، ولاتكون السلطة فيه تسلطا ولا الضوابط قيودا مؤلمة.

ومبدأ التعددية مبدأ أساسى. والرسالة التى تحملها مناقشة التعددية هى أن التعددية الثقافية سمة متميزة للمجتمعات، وأن الهوية العرقية هى رد فعل عادى وصحى لضغوط النزعة العالمية. والعرقية لاتكون زنادا لإطلاق الصراعات العنيفة إلا حين تتم تعبئتها وتحريكها فى ذلك الاتجاه. وهناك عدد من التوجهات يمكن معالجة التنوع العرقى بها كالتشريعات الدستورية، ومختلف أنواع النظم الانتخابية وقوانين الحقوق والسياسات الاقتصادية والثقافية. والسعى إلى بناء الأمم من خلال توحيد مختلف الطوائف، ليس مرغوبا ولاممكنا. كما لايمكن لهيمنة إحدى الطوائف العرقية أن تؤدى إلى استقرار طويل الأجل فى أى مجتمع. وأكثر سبل دمج التعددية العرقية دواما هو خلق إحساس بالأمة باعتبارها مجتمعا مدنيا له جذور تتمثل فى قيم تؤمن بها كل الطوائف العرقية فى المجتمع القومى. ومثل هذا الإحساس بالجماعة يمكن تحقيقه فى أفضل صوره إذا ماتحرر

مـفـهـوم الأمـة من أية إيحـاءات بالشمولية والعرقية.

إن الثقافات لاتتسم بالعزلة ولا بالجمود، بل تتسم بالتفاعل والتطور. والتعددية لن تكون أكثر من مجرد لفظ خاوٍ إذا عجز من يهمهم الأمر عن اتخاذ مبادرات ديمقراطية، ويعبروا عن تصـوراتهم الخـلاقـة بصـورة واضحـة. كـمـا يجب أن يكونوا فى وضع يمكنهم من التـواصل مع غيرهم فى المجتمعات الأخرى. وتقنيات الاتصال الجديدة لاينبغى أن تتـحـول إلى آداة فى يد الأغنيـاء والأقوياء وحدهم بل يجب استخدامها كوسيلة للتفاعل الديمقراطى والحد من الفقر، وهو مايتطلب سوقا تنافسية وتوازنا بين الكفـاءة والمسـاواة، وبين القضايا العالمية والمحلية. وتقترح المنظمة دراسة إمكانه إنشاء خدمات إعلامية شعبية دولية جديدة، وعقد حلقـات نقـاش دولية بين خبـراء الإعلام والمشاهدين والمستمعين حول مشكلات العنف والانحلال بوسائل الإعلام.

ولحقوق المرأة واحتياجاتها، واستقلالية الرجل والمرأة أهمية فى إعادة صياغة هوية كل منهما ودوره فى المجتمع. ويتمثل التحدى فى تجنب مزالق التعصب العرقى والتحامل الغربى من ناحية، وتحاشى النسبية الأخـلاقـيـة التى تنكر على المرأة حقوقها كإنسان بدعوى الثقافة المحلية من ناحية أخرى. وتؤدى هذه المناقشة إلى الدعوة للفت النظر إلى حقوق الأطفال والشباب وواجباتهم. فلم يكن جيل كالجيل الحالى من حيث الحجم أو حداثة السن. فتزايد أعداد الأطفال والشباب، يمثل احتياجا خاصا لحمايتهم من الاستغلال والإهمال، ولرفع مستواهم التعليمى والصحى. فهذا أولا وقبل كل شئ حق من حقوق الإنسان الأساسية، وهو أهم استثمار لمستقبلنا.

إن التغير السريع يمثل تحديات جديدة للحفاظ على التراث الثقافى وبث الحياة فيه. فهناك عملية تدمير تشهدها المبانى التاريخية والمزارات والكنوز المتحفية والتراث الشعبى واللغة. وتدعو اللجنة إلى إنشاء هيئة للتراث الإنسانى يشارك فيها متطوعون للعمل على الحفاظ على هذه المواريث الإنسانية. كما ينبغى اتخاذ سياسات مستنيرة للحفاظ على اللغات المعرضة للاندثار.

ولايمكن للثقافات أن تظل حية إذا ماتعرضت البيئة التى تعتمد عليها للتبديد والاستنزاف. وقد ظلت النظرة إلى علاقة البشرية بالبيئة الطبيعية حتى الآن منحصرة فى الجوانب البيولوجية المادية؛ إلا أن هناك اليوم إدراك متزايد لحاجة المجتمعات لاتخاذ التدابير اللازمة

لحماية مواردها وحسن استغلالها. وتكمن هذه التدابير فى القيم الثقافية التى ينبغى أن تؤخذ فى الحسبان من أجل تحقيق التنمية بشرية متوازنة وثابتة الخطى. فلأول مرة فى التاريخ وبعد سنوات قلائل لن تعيش أغلبية سكان العالم على الزراعة فى الريف، بل فى المدن، وهو أمر له نتائج مهمة بالنسبة للعلاقة بين البيئة والتقنية والثقافة. إنها بداية حقيقية لحقبة جديدة من تاريخ البشرية. فالثقافة الحضرية تقدم ترياقا مضادا للأنانية ومايترتب عليها.

وعلى الرغم من مرور أربعة قرون على جهود التنمية،لايزال الفقر منتشرا وتزداد حدته فى بعض مناطق العالم. وبالإضافة إلى الدعوة العاجلة للقضاء على الفقر، تركز اللجنة على قضيتين مهمتين هما الحاجة لإعادة صياغة السياسات الثقافية عامة والحاجة إلى ابتكار معارف جديدة، للربط بين الثقافة والتنمية. والمنظمة توسع نطاق مفهوم السياسة الثقافية من التركيز الضيق على الفنون، وتقترح طريقة مختلفة للتعامل معها. فالسياسة الثقافية يجب أن توجه لتشجيع الأنشطة المتعددة الثقافات. فالتنوع يمكن أن يكون مصدرا للإبداع. ولايعد دعم الأشكال الفنية التجريبية الجديدة دعما للاستهلاك، بل استثمارا للتنمية البشرية.

وتدعو المنظمة للعمل التعاونى الجماعى على مستوى عميق تندمج فيه متغيرات من مختلف الحضارات. وهناك جدول أعمال بحثى مقترح يدعو إلى التكامل بين الثقافة والتنمية وأشكال التنظيم السياسى بعد أن ظل مهملا بدرجة كبيرة حتى الآن. والسؤال الذى تنطوى عليه عملية التنمية فى جوهرها هو: ماهى السياسات التى من شأنها دفع التنمية البشرية التى تؤدى بدورها إلى ازدهار مختلف الثقافات؟

والمشكلة الرئيسة التى تواجه الأفراد والجماعات فى عالم سريع التغير هى مشكلة التقدم والتكيف مع التغيير، دون التخلى عن العناصر القيمة فى التراث. ويعمل هذا التقرير على إمداد أجيال الحاضر والمستقبل بالأدوات اللازمة لمواجهة هذا التحدى، ولتوسيع نطاق معارفها واكتشاف العالم بتعدديته المحتومة والسماح لكل الأفراد بحياة كريمة، دون فقدان هويتهم وإحساسهم بالجماعة، ودون إهمال تراثهم.

وبهذه الروح قامت اللجنة بصياغة جدول أعمال دولي هدفه تعبئة طاقات الناس فى كل مكان، لمواجهة التحديات الثقافية الجديدة للحاضر. وهو جدول أعمال انتقائى وتصورى ولايتصف بالشمول. ففى عصر تم فيه اتخاذ العديد من المبادرات

الدولية إزاء عدد من القضايا المختلفة، فإن التركيز على مجموعة محددة من الخيارات يعد أكثر واقعية. وهو موقف قد يبدو متواضعا إلى حد ما بالمقارنة بالكم الكبير من الضرورات العاجلة، والأولويات المعروضة على اللجنة. وتميل اللجنة إلى التركيز على قائمة مختصرة من الأعمال التي يمكن أن تساعد على تشجيع الناس في أرجاء العالم. وتسعى هذه الأعمال إلى مايلي:

(١) تعميق الحوار حول الثقافة والتنمية ودعمه؛

(٢) العمل على إيجاد إجماع دولي حول الثقافة والتنمية من خلال الاعتراف دوليا بالحقوق الثقافية فهي في حاجة إلى إيجاد توازن بين هذه الحقوق والمسئوليات.

(٣) ضمان الحد من الحروب والصراعات الداخلية المسلحة من خلال دفع التنمية البشرية؛

(٤) تطبيق التوازن بين الحقوق والواجبات على وسائل الإعلام.

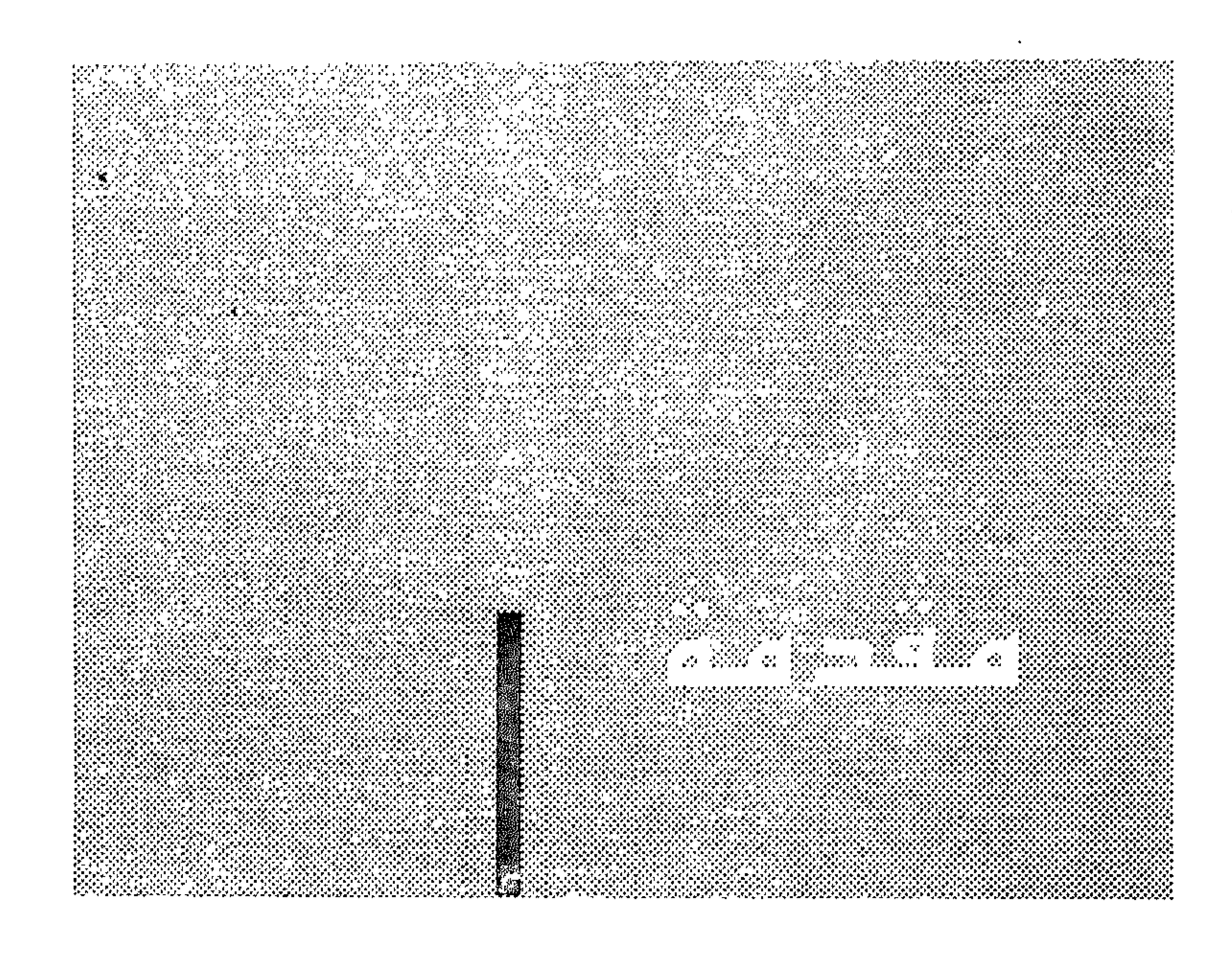
(٥) بدء عملية تشاور تؤدى في النهاية إلى عقد قمة عالمية حول الثقافة والتنمية.

(٦) دفع عملية المشاركة الديمقراطية للجميع، وخاصة المرأة والشباب؛

(٧) تطوير هذه المشاركة على كل المستويات من المستوى المحلى والإقليمى والحكومى إلى المستوى الدولى والعالمى، وهو مالايزال مهملا حتى الآن؛ وكذلك بالنسبة لكل التنظيمات، بما فيها الجمعيات الأهلية التطوعية، والشركات الخاصة؛

(٨) حشد الطاقات حول عدد من المبادرات العملية.

وهذا التقرير يعد دعوة عاجلة لأكبر تعبئة ديمقراطية ممكنة. فالفقر والبطالة والجوع والجهل والمرض والعزلة كلها مساوئ تزداد تفاقما وتدعمها العادات الثقافية التى تؤدى إلى الأنانية الضيقة والتحامل والكراهية. وهذه هى العراقيل التى تعوق التقدم. وعلى المدى البعيد وبقدر مانوازن بين المعلومات والمعارف من ناحية، والحكمة والحقوق والواجبات من ناحية أخرى، وبين الوسائل والغايات، فإن ماينتظرنا ليس إلا عصر نهضة جديداً أو رؤية جديدة لعالم أفضل.



هناك قدر كبير من الخلط ينشأ فى الخطاب الأكاديمى والسياسى، حين لايتم التمييز بين الثقافة بمعناها الإنسانى، و الثقافة بمعناها الأنثروبولوجى، باعتبارها نهجا كاملا ومتميزا لحياة أى شعب أو مجتمع. ومن هذا المنطلق فلاجدوى من الحديث عن العلاقة بين الثقافة والاقتصاد، لأن الاقتصاد جزء من ثقافة أى شعب...والحقيقة أن الغموض فى هذه المرحلة يبرز القضية الأيديولوجية الكبرى التى تواجه المنظمة، وهى هل الثقافة أحد جوانب التنمية إذا قصد بها التقدم المادى، أم وسيلة لها؛ وهل الثقافة هى الهدف والغاية من التنمية إذا قصد بها الارتقاء بالوجود الإنسانى بمختلف أشكاله؟

مارشال سالينز[1]

رأيان عن التنمية

إن كلا من الثقافة والتنمية قد أصبحا مفهومين متقلبين بمعانٍ متغيرة ومتنافرة أحيانا. إلا أننا نقتصر هاهنا على النظر إلى التنمية بمنظورين مختلفين. فالتنمية في المنظور الأول هي عملية نمو اقتصادى وزيادة ثابتة فى الإنتاج والإنتاجية ودخل الفرد. والتنمية فى المنظور الآخر الذى يتبناه برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) فى تقريره السنوى عن التنمية البشرية،وعدد من كبار خبراء الاقتصاد، هى عملية تدعم حرية من يشتركون فى السعى إلى مايعتبرونه ذا قيمة بالنسبة لهم.(٢) وهذا المنظور الخاص بالتنمية البشرية (على عكس التنمية الاقتصادية الأضيق نطاقا)، هو منظور عن التقدم الاقتصادى والاجتماعى. والفقر فى هذا المنظور معناه الضمنى نقص السلع والخدمات الضرورية ونقص فرص الاختيار فى الحياة. ويمكن أن يكون الاختيار أيضا متعلقا باختيار نهج آخر للتنمية يقوم على قيم مختلفة عن قيم الدول ذات الدخل المرتفع حاليا. وكان الانتشار الأخير للمؤسسات الديمقراطية واختيارات السوق والمشاركة فى إدارة الشركات سببا فى تمكين الأفراد والجماعات والثقافات على اختلافها من الاختيار لأنفسهم.

وهناك مؤشرات عديدة على مستوى المعيشة تم عرضها، ومنها طول العمر، والصحة الجيدة، والتغذية السليمة، والتعليم، والوصول إلى المعلومات، وغياب التفرقة بين الرجل والمرأة، والحريات السياسية والاجتماعية، والحكم الذاتى، وتداول السلطة، والحق فى المشاركة فى الحياة الثقافية للمجتمع وفى القرارات المهمة التى تمس حياة المواطنين وأعمالهم وما الى ذلك. ومن المقدر لأية مجموعة من المؤشرات الكمية أن تكون أقل ثراء من مفهوم التنمية البشرية. ولكن هناك أشياء لها أهمية فى المنظور الثانى عن التنمية، والذى يركز على زيادة قدرات الناس، وتوسيع نطاق الاختيارات أمامهم، وليس مجرد زيادة المنتجات المادية.

ويختلف دور الثقافة فى تفسيرين للتنمية. فالثقافة فى الرأى الذى يركز على النمو الاقتصادى، لاتلعب دورا مهماً، بل ليست إلا آداة ووسيلة تساعد على دفع النمو الاقتصادى أو عرقلته. لذا فمن المعتقد أن البروتستانتية والكونفوشية، تشجعان على الادخار وتراكم رأس المال، والتفانى فى العمل والعادات، الصحية السليمة، والتوجهات التجارية. كما أن الأصولية البروتستانتية التى انتشرت مؤخرا فى شرق آسيا وأميريكا اللاتينية وأفريقيا، تعتبر ديانة صغار أصحاب الأعمال الذين يشكلون نواة النمو الاقتصادى الرأسمالى الناشئ. وحين تساعد التوجهات والمؤسسات الثقافية على عرقلة النمو الاقتصادى، فلابد من استئصالها. ولاتدخل الثقافة فى هذا التحليل باعتبارها ذات قيمة فى حد ذاتها، بل كوسيلة لتحقيق غايات التقدم الاقتصادى.

ولاشك أن هذا الرأى الذى يرى الثقافة كمجرد آداة له أهمية بالغة، لأن تقدم النمو الاقتصادى يحظى بقيمة أكبر بصفة عامة. وهناك جماعات فى المجتمعات الغنية ترفض النمو المطلق اللامتناهى وتفضل الاعتدال؛ وتتكون هذه الجماعات من بعض الأكاديميين، وبعض رجال الدين، وأعضاء بعض الجمعيات: وحتى بالنسبة لمن يركزون على النمو الاقتصادى، يبرز تساؤل عما إذا كان ينبغى الاهتمام بالنمو الاقتصادى فى حد ذاته، فى حين يجب الاهتمام بالأدوات المساعدة له، ومنها الثقافة باعتبارها مجرد وسائل، أم أن النمو نفسه ليس إلا آداة ذات دور أقل حيوية من الجوانب الثقافية للحياة الإنسانية. وإذا تأملنا هذه القضية نجد أن معظم الناس يولون اهتمامهم للسلع والخدمات نظرا لما تمثله بالنسبة لحريتنا فى العيش بالصورة التى نريدها. كما أنه من الصعب تقبل الرأى القائل بأن الثقافة يمكن اعتبارها آداة بحتة. ومانبرر الاهتمام به هو بالطبع مسألة تتعلق بالثقافة. فالتعليم مثلا يساعد على دفع بالنمو الاقتصادى، وبالتالى فهو آداة لها قيمتها، وهو فى الوقت نفسه جزء من التنمية الثقافية، وله قيمة فى حد ذاته. من ثم فلايمكن لنا أن نهبط بالثقافة إلى مستوى ثانوى؛ باعتبارها مجرد عامل يساعد على دفع النمو الاقتصادى.

بناء على هذا، فلابد من الاعتراف بالدور الحيوى للثقافة فى التنمية، وفى الوقت نفسه إدراك أن هذا ليس كل ماتعنيه الثقافة فى تقييم التنمية. فهناك أيضا دور الثقافة بوصفها غاية مطلوبة فى حد ذاتها لأنها تضفى على وجودنا معنى. حين

«تكون التنمية أمرا محتوما فى مطلع القرن الجديد فإننا نواجه ضرورة إضفاء معنى جديد على هذه الكلمة. لذا فإن تأمل التنمية هو أهم التحديات الفكرية فى السنوات القادمة».

بطرس بطرس غالي(٣)

ينطبق هذا الدور المزدوج للثقافة لا فى سياق دفع النمو الاقتصادى وحسب، بل فى علاقتها بسائر الأهداف أيضا، كالحفاظ على البيئة المادية، والقيم الأسرية، وحماية المؤسسات المدنية فى المجتمع وغير ذلك. وهكذا ففى تحقيق كل هذه الأهداف هناك عوامل ثقافية مساعدة وأخرى معوقة، وبقدر مالدينا مايبرر الاهتمام بهذه الأهداف المحددة، فإن لدينا أسبابا لتقدير التوجهات الثقافية التى تساعد على تحقيق هذه الأهداف. ولكن حين نلتفت إلى التساؤل الأهم عن سبب التركيز على هذه الأهداف المحددة (بما فيها النمو الاقتصادى والحد من التفرقة والحفاظ على البيئة وغير ذلك)، نجد أن على الثقافة أن يكون لها دخل لا باعتبارها آداة لتحقيق الأهداف، بل بوصفها أساسا اجتماعيا للأهداف نفسها. ولايمكن لنا أن نبدأ فى فهم مايسمى البعد الثقافى للتنمية دون الحديث عن هذين الدورين للثقافة.

الثقافة والتنمية

إن التنمية البشرية كما سبق تعريفها منذ قليل تشير إلى الإنسان الفرد الذى هو الغاية النهائية للتنمية وأحد أهم الأدوات أو الوسائل اللازمة لذلك، فالقوة العاملة اليقظة والماهرة والمتعلمة والتى تلقى رعاية غذائية وصحية سليمة هى أفضل أرصدة المجتمع. إلا أن البشر ليسوا ذرات متباعدة؛ فهم يعملون معا ويتعاونون ويتفاعلون بطرق شتى. والثقافة هى التى تجمع بينهم وتتيح الفرصة لتنمية الفرد. كما أن الثقافة هى التى تحدد علاقة البشر بالطبيعة والبيئة المادية المحيطة بهم، وبالأرض والكون، وهى التى نعبر من خلالها عن مواقفنا من الأنماط الأخرى للحياة، سواء بالنسبة للبشر أو للنبات. وبهذا المعنى فإن كل أنماط التنمية بما فى ذلك التنمية البشرية تحددها العوامل الثقافية. ومن هذا المنظور لاجدوى من الحديث عن العلاقة بين الثقافة والتنمية كما لو كانتا مفهومين كل منهما مستقل عن الآخر، فالتنمية والاقتصاد جزء من ثقافة الناس وجانب من جوانبها. إذن فالثقافة ليست وسيلة

للتقدم المادي؛ فهى الغاية والهدف من التنمية إذا قصد بها رفع مستوى الوجود البشرى بكل صوره.

ومن ناحية أخرى إذا رفضنا هذا التعريف الكلى للثقافة، وقصرنا معناها على طرق التعايش، وإذا كان مقصدنا بالتنمية هو زيادة فرص البشر واختياراتهم، فإن تحليل الثقافة والتنمية يشير إلى دراسة تأثير طرق التعايش على اختلافها على زيادة اختيارات البشر. وثقافة أى بلد ليست كيانا جامدا غير قابل للتغيير. بل هى فى حالة تغير دائم تتأثر بالثقافات الأخرى وتؤثر فيها، إما من خلال التبادل والامتداد الإرادى، أو عن طريق الصراع والقوة والقهر. لذا فإن ثقافة أى بلد، تعكس تاريخه وأخلاقياته ومؤسساته وتوجهاته وحركته الاجتماعية وصراعاته وصور السلطة السياسية فى الداخل وفى العالم على اتساعه. وهى فى الوقت نفسه دينامية ودائمة التطور.

لذا فإن محاولات جعل الثقافة وسيلة للتنمية كما هو الحال فى مفهوم التنمية التى تدعمها الثقافة، يجب أن تؤخذ بحرص شديد. فلاينبغى تفسيرها بصورة تقصر الثقافة على كونها آداة تدعم بعض الأهداف الأخري؛ ولاينبغى تعريفها بطريقة تستبعد احتمال نمو الثقافة وتطورها. ويجب ألاّ يضفى عليها معنى شديد التزمت. فعلى خلاف البيئة المادية التى لانجرؤ على تحسينها بشكل أفضل مما تقوم به الطبيعة، نجد أن الثقافة هى منبع تقدمنا وإبداعنا. وما أن نحول انتباهنا عن رؤية الثقافة كآداة ونضفى عليها دورا بنّاء وخلّاقا، فإن علينا أن ننظر إلى التنمية بمنظور يشمل النمو الثقافى.

وليست هناك ضرورة تدعو لأن تضم أية دولة ثقافة واحدة فقط. فهناك كثرة من الدول متعددة الثقافات والقوميات والأعراق وتضم عددا من اللغات والأديان ومناهج الحياة. وقد تجنى الدول المتعددة الثقافات فوائد جمة من تعدديتها، إلا أنها عرضة لصراع بين الثقافات أيضا. والسياسة الحكومية هى الأهم فى هذا الصدد. والحكومات لاتحدد ثقافة شعب، ولو أنها فى الحقيقة تحددها جزئيا. فقد تؤثر عليها بصورة إيجابية أو سلبية، وبذلك فهى تؤثر على مسار التنمية.

ويجب أن يكون المبدأ الأساسى، هو العمل على احترام كل الثقافات التى تبدى قيمها تسامحا تجاه الغير. والاحترام درجة من التسامح وينطوى على موقف

إيجابى من الآخرين. والسلام الاجتماعى ضرورى للتنمية البشرية، فهو يتطلب النظر إلى الاختلافات بين الثقافات، لا باعتبارها غريبة وغير مقبولة أو مكروهة، بل باعتبارها تجارب فى التعايش يمكن للجميع أن يستفيد منها دروسا قيمة.

وهناك ماهو عرضة للخطر فى هذا الصدد أكثر من المواقف والتوجهات. فهى أيضا مسألة قوة. فالهيمنة أو الوفاق الثقافى غالبا مايقوم على استبعاد الطوائف التابعة. والفارق بين الأنا والآخر والأهمية التى يتم إضفاؤها على هذه التفرقة، تتحدد اجتماعيا، وغالبا ماتكون هذه التفرقة قائمة على أسس شبه علمية بما يمكن إحدى الطوائف من التحكم فى طائفة أخرى وتبرر لنفسها هذا التحكم. والتفرقة التى تقوم على الجنس والعرق والقومية، هى تفرقة مصطنعة ولا أساس لها بين الاختلافات البيولوجية. وبالتالى فالسياسة التى تقوم على الاحترام المتبادل، تستند إلى عدد من الدلائل العلمية.

والسؤال الملح فى عالم ألف التطهير العرقى، والتعصب الدينى، والتحامل الاجتماعى والعنصرى، هو كيف يمكن استبدال الاحترام بالكراهية. فأصحاب القرار لايستطيعون تقنين الاحترام بالتشريعات، ولاهم يستطيعون إكراه الناس على الاحترام فى سلوكهم. إلا أنهم يستطيعون أن يحافظوا على الحرية الثقافية، باعتبارها إحدى الدعامات التى تقوم عليها الدولة. فيمكن للتشريع والقضاء والسلطة التنفيذية أن تطبق مبادئ المساواة والحقوق المدنية والحرية الثقافية.

وللحرية الثقافية مكانة خاصة؛ فهى ليست كغيرها من الحريات. أولاً، إذا كانت معظم الحريات تعنى بالفرد - كحرية الفرد فى التعبير والتنقل والعبادة والكتابة - فإن الحرية الثقافية تعد حرية جماعية. فهى تعنى بحق طائفة ما من الناس فى انتهاج سبيل للحياة من اختيارها. صحيح أن بعض الضغوط الطائفية قد تكون استبدادية وقد تنكر الحرية الفردية. وقد ينطوى تقبل الحقوق الطائفية على التشجيع غير المعلن على إنكار الحقوق لوصم أعضاء هذه الطائفة، كما هو الحال فى عدد من المجتمعات. إلا أن هذا إفساد للحقوق الجماعية. فالحرية الثقافية فى تفسيرها الصحيح هى شرط لازدهار حرية الفرد. وهى تشمل الالتزامات التى تتمثل فى ممارسة الحقوق والضوابط التى لابد أن تصاحب الاختيارات. ولب الحرية الفردية يقع فى السياق الاجتماعى. فكل فرد عليه واجبات تجاه الجماعة التى لايمكن لشخصيته أن تتطور بحرية إلا فيها.

ثانيا، إن الحرية الثقافية بتفسيرها الصحيح، هى ضمان للحرية ككل. فهى لاتحمى الجماعة وحسب، بل تحمى حقوق كل فرد فيها أيضا. وقد تكون حقوق الفرد مستقلة عن حقوق الجماعة، إلا أن وجود حقوق الجماعة والحرية الثقافية يمثل حماية إضافية لحرية الفرد.

ثالثا، إن الحرية الثقافية بحمايتها لسبل الحياة الأخرى تشجع على الإبداع والتجريب والتنوع، وهى أساسيات التنمية البشرية. والحقيقة أن تنوع المجتمعات متعددة الثقافات والإبداع الذى يؤدى إليه التنوع، هو الذى يجعل مثل هذه المجتمعات متجددة ودينامية وراسخة.

وأخيرا فالحرية ضرورية للثقافة، وخاصة حرية تحديد ماله قيمة بالنسبة لنا، وتحديد أسلوب الحياة الذى نتطلع إليه. ومن الاحتياجات الأساسية للمرء أن تترك له حرية تحديد احتياجاته الأساسية. وهذه الحاجة يتهددها مزيج من الضغوط العالمية والإهمال العالمى.

تفتت الثقافة العالمية

من العبارات المتكررة الشائعة، أن التعاون الدولى المتبادل كبير ويزداد وسيستمر فى النمو. والمقصود بالتعاون المتبادل فى العادة هو التبادل التجارى والاستثمارات الأجنبية وتدفق الأموال والهجرة. وقد أدى التقدم السريع فى النقل والاتصالات وخاصة التقدم التقنى، كاسطوانات الحواسب الآلية والفاكس والأقمار الصناعية، إلى تقارب أجزاء العالم. إلا أن الانتشار الدولى للتفاعلات الثقافية لايقل أهمية عن انتشار التفاعلات الاقتصادية. وحين يلتقى أعضاء اللجنة فى مختلف مدن العالم، وحين يسافرون حول العالم، تتاح لهم فرصة ملاحظة الشباب بالمدن التى يلتقون بها فى كل أرجاء العالم من أشكال الأزياء، وقصات الشعر، والقمصان، ورياضة الجرى، وعادات الطعام، وأنغام الموسيقى، والتوجهات الجنسية، والطلاق والإجهاض، كلها أشياء أصبحت ذات طابع عالمى. حتى الجرائم المتعلقة بالمخدرات واغتصاب النساء والاختلاس والفساد تجاوزت حدود الدول وانتشرت فى كل مكان فى العالم.

ونشر التعاملات الثقافية فى العالم لايخضع لهيمنة دولة واحدة كالولايات المتحدة أو حتى الغرب أو الشمال. فالإسهام فى الأدب العالمى والموسيقى العالمية والفن العالمى يأتى من بومباى، ومن ريو دى جانيرو، وواجادوجو، ومن سيول، كما يأتى من نيويورك ولندن وليڤربول وباريس.

وهناك ضغوط عالمية قوية للثقافة الشعبية - فى الموسيقى والسينما والتلفزيون والأزياء والعادات والتوجهات - لغزو ثقافات أخرى وغالبا ما تلقى القبول والترحيب لدى الناس من مختلف الثقافات. وليس التلفزيون الأمريكى وحده هو الذى يحظى بمتابعة عالمية، بل هناك أيضا الفرق الموسيقية الإنجليزية وأفلام الكارتون اليابانية، والمسلسلات الڤنزويلية والبرازيلية، وأفلام الكونج فو من هونج كونج، والأفلام الهندية فى العالم العربى.

وهناك خطر محتمل لهذا الانتشار الذى تحققه الثقافة الشعبية الجماهيرية، ويتمثل فى أن سيطرة وسائل الإعلام والاتصال على مايتم بثه، وفى تلاشى أذواق الأقليات واهتماماتها. وهذه الأذواق والاهتمامات لاتخص الصفوة فى المقام الأول؛ بل قد تخص بعض الطوائف من أواسط الناس. وليس معنى هذا أن وسائل الإعلام المكثف تخدم أدنى المستويات العادية. فإذا كانت هناك بعض الاهتمامات المشتركة بين الناس، واهتمامات أخرى لايشتركون فيها، فإن اهتمامات الأقليات تتعرض للتجاهل أو الإهمال لصالح اهتمامات الأغلبية. فالتلفزيون والإذاعة لابد أن تعتمد على الاقتصاديات ذات الحجم الكبير. ومن ناحية أخرى فإن اتساع النطاق العالمى يسمح بخدمة الاهتمامات المتخصصة. ولما كانت هناك قيمة تكمن فى الاختلاف والتنوع، فعلينا أن نسعى إلى إتاحة أقصى مايمكن من الفرص لنطاق عريض من الأصوات، لكى تعبر عن نفسها فى الدوائر العالمية.

على أية حال فإن تصور التوحد العالمى يعتبر خادعا. فكما أن التبادل التجارى والاستثمارات الأجنبية وتدفق رءوس الأموال لايؤثر إلا على بعض مناطق العالم دون أن يمس غيرها، فإن عالمية الثقافة تعد مبعثرة ولاتزال فى بداياتها. ونراها واضحة فى المدن الصغيرة والأحياء المحيطة بها، وفى الريف القريب من الحضر. أما الفقراء فى المناطق الريفية الداخلية، فلايزالون عرضة للإهمال على الرغم من تزايد البث الإذاعى والتلفزيونى عندهم. والعالمية نفسها هى عملية غير موحدة ولا

منتظمة. كما أنها لاتؤدى إلى تهدئة الشك أو إلى تخفيف الإحساس بافتقاد الأمن فى النظام العالمى. والوعى بذلك هو الذى يؤدى إلى ردود الأفعال. فهناك قبول يشوبه الشك للمعلومات الموحدة وأنماط الاستهلاك. ويلجأ الناس للثقافة كوسيلة للتعريف بالذات والتأكيد على القيم الثقافية المحلية. والفقراء منهم لا يملكون سوى قيمهم لكى يؤكدوا عليها، ويقال إن القيم التقليدية تؤدى إلى تأكيد الهوية وإلى الاستمرارية وتضفى على حياتهم معنى.

وقد شهدت مناطق عديدة عودة إلى تراث الماضى ورد فعل تجاه النزعة القبلية. ونحن نشهد الصحوة الدينية فى كل مكان، فالصحوة الإسلامية فى العالم الإسلامى والأصولية المسيحية بالولايات المتحدة وشرق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهناك صحوة الهندوس فى الهند، وصحوة يهودية بإسرائيل. وهى رد فعل لعملية التغريب والتقنية الحديثة والتوزيع غير العادل لعائد التصنيع. وهناك خوف من أن تؤدى التنمية إلى ضياع الهوية والإحساس بالجماعة.

اتجاهات تصدير الأعمال الثقافية ١٩٧٥ ـ ١٩٩١

الصادرات من (٪ من المجموع)

البلاد النامية

البلاد الآخذة فى النمو

طبقًا لنظام اليونسكو للإحصائيات الثقافية، تتضمن الأعمال الثقافية المواد المطبوعة والأدب، والموسيقى، والفنون المرئية، والسينما والتصوير، والإذاعة والتليفزيون، والألعاب الرياضية.

١٩٧٥ ١٩٨٠ ١٩٨٥ ١٩٩٠ ١٩٩١

المصدر: اليونسكو، خط سريان الأعمال الثقافية، ١٩٩٤.

ومع أن كثيرا من الناس يتطلعون إلى العودة للتراث القديم أو الحفاظ عليه أو العودة إلى القبلية، فإن معظم الناس يتطلعون إلى المشاركة فى التحديث فى إطار التراث. وإن وجود لجنة عالمية للثقافة والتنمية، ليعد فى حد ذاته انعكاسا لهذا المطلب الذى يطالب به الناس فى كل بقعة من هذا الكوكب. والحقيقة أن بعض عناصر المجتمعات التقليدية جدير بالمحافظة عليه كما هو، وقد يكون لهذه العناصر دور فى تقدم التنمية الاقتصادية؛ فى حين أن بعضها الآخر فى حاجة إلى التغير والتكيف مع متطلبات عالم متغير؛ والبعض الثالث يستحق أن يغرس فى الأذهان.

يبدو أن اليابان وبعض دول شرق آسيا قد حققت فى هذا المجال نجاحا أكبر من غيرها. فعادات الاستهلاك التقليدية والولاء للجماعة ونمط التعاون والتسلسل الهرمى كان لها دور كبير فى تحقيق النمو الاقتصادى الهائل فى هذه الدول.

إن الجمود ليس من سمات التراث ولا الحداثة؛ فكلاهما فى حالة تغير مستمر. كما أنه ليس كل التراث ولا كل التحديث موضع ترحيب. فالطبيعة القمعية لبعض قيم التراث وعناصره ولبعض القيم الحديثة واضحة. والتراث قد يعنى الجمود والكبت والقصور والقسوة؛ وقد يتطور التحديث إلى اغتراب وعزلة وفقدان للهوية وللإحساس بالجماعة.

وبعد أربعة قرون من جهود التنمية مايزال الفقر منتشرا. ومع أن عدد الفقراء قد انخفض بدرجة ملحوظة فى كل القارات عدا أفريقيا، إلا أن عددهم قد تزايد.

وقد تعرض مايزيد عن مليار من الفقراء للإهمال فى عالمية التعاملات الثقافية. فالفقر والعزلة من المساوئ التى لاتخف حدتها. وتهدف كل جهود التنمية إلى القضاء عليهما وإلى تمكين كل الناس من تنمية إمكاناتهم. إلا أن الفقراء فى الغالب هم الذين يتحملون أكبر الأعباء فى عملية التنمية. والنمو الاقتصادى نفسه هو الذى يتدخل فى التنمية البشرية والثقافية. وفى الانتقال من المجتمع التقليدى الذى تقوم الأسرة الممتدة فيه برعاية أعضائها الذين يعانون العثرات إلى مجتمع السوق،حيث لم تتحمل الجماعة فيه المسئولية عن ضحايا الصراع التنافسى بعد قد يكون مصير هؤلاء الضحايا قاسيا. وفى الانتقال من العلاقات الريفية بين السيد والأجير إلى العلاقات القائمة على المال يتعرض الفقراء لفقدان جانب يركنون إليه دون كسب جانب آخر بدلا منه.

«إن الإسهام الحقيقى لأية ثقافة لايتكون من قائمة من الاختراعات التى أنتجتها، بل من اختلافها عن غيرها. فالإحساس بالعرفان والاحترام لدى كل فرد فى أية ثقافة تجاه الآخرين لايقوم إلا على اقتناع بأن الثقافات الأخرى تختلف عن ثقافته فى جوانب عديدة حتى وإن كان فهمه لها غير مكتمل.

من ثم فإن فكرة الحضارة العالمية لاتقبل إلا باعتبارها جزءا من عملية شديدة التعقيد. ولن تكون هناك حضارة عالمية بالمعنى المطلق الذى درج البعض على استخدامه، لأن الحضارة تعنى تعايش الثقافات بكل تنوعها. والحقيقة أن أية حضارة عالمية لايمكن أن تمثل إلا تحالفا عالميا بين الثقافات تحتفظ فيه كل منها بأصالتها».

كلود ليڤى شتراوس

وفى الانتقال من المجتمع الزراعى إلى المجتمع الصناعى تتعرض غالبية سكان الريف للإهمال من جانب السلطات لصالح أهل الحضر. وفى المرحلة الانتقالية التى نشهدها حاليا من الاقتصاد الموجه لاقتصاد السوق ومن الحكم الشمولى إلى الديمقراطية يجب العمل على مواجهة التضخم والبطالة المكثفة، وتفاقم حدة الفقر والاغتراب، والجرائم الجديدة.

وليس معنى هذا أن التحديث شر ينبغى رفضه؛ بل على العكس؛ فبعض المجتمعات التقليدية تمارس أعمالا تتسم بالقسوة والقمع، كالسخرة الجنسية، والاعتداء على النساء، وحرق الأرامل وزواج الأطفال، ووأد البنات، وأكل لحوم البشر، والعبودية، واستغلال عمالة الأطفال. ومع التزايد السريع لتعداد السكان نتيجة لانتشار الأخلاقيات الحديثة فى المجتمعات ذات المعدلات التقليدية للمواليد، فإن التنمية ليست خيارا، بل ضرورة.

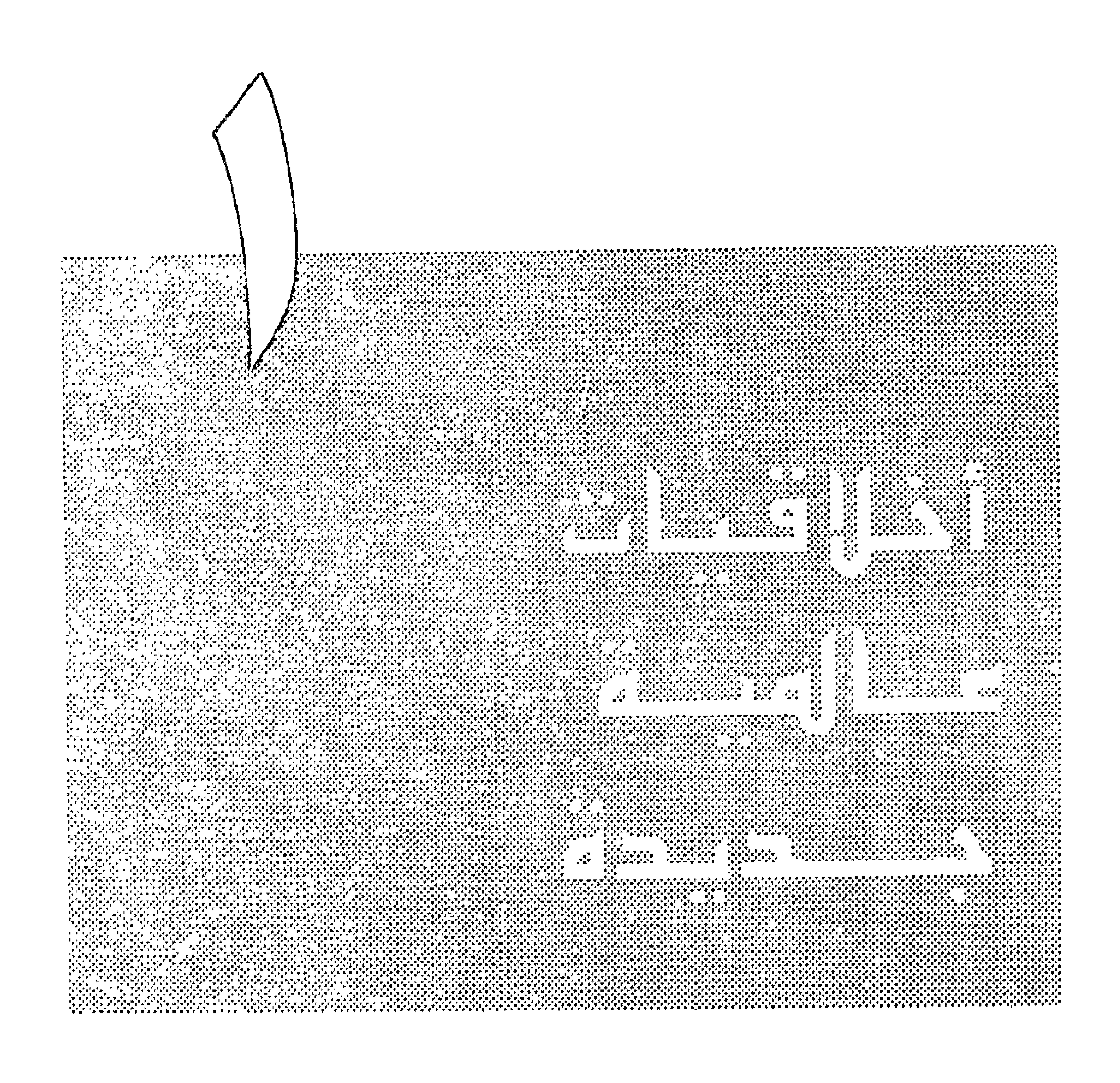
ونتيجة للتغير السريع وتأثير ثقافة الغرب ووسائل الاتصال المكثف، والنمو السكانى السريع والمدنية، واضمحلال القرية التقليدية، وتداعى نظام العائلة، تعرضت الثقافات التقليدية (الشفاهية فى أغلبها) للتمزق. والثقافات ليست وحدات متناغمة متراصة، وتميل ثقافة النخبة التى غالبا ماتتكيف مع الثقافة العالمية إلى إقصاء الفقراء والضعفاء.

هوامش

١ – Marshal Sahlins, "A Brief Cultural History of 'Culture
"بحث مقدم للجنة العالمية للثقافة والتنمية، أغسطس ١٩٩٤.

٢ – Amartya Sen, "Culture, Economics and Development,
بحث مقدم للجنة العالمية للثقافة والتنمية، مايو ١٩٩٥ . انظر أيضا:
Mahbub ul Haq, Reflections on Human Development , New York, Oxford; Oxford University Press, 1995.

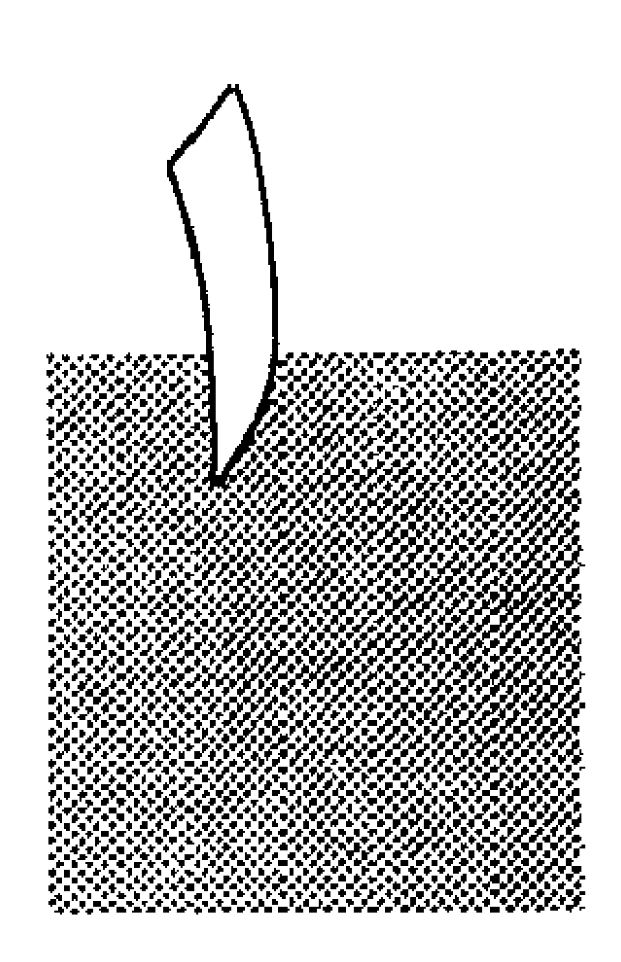
٣ – Messages from the Secretary-General in Uncommon Opportuinities: An Agenda for Peace and Equitable Development(Report of the International Commission onPeace and Food), London, Zed Books, 1994. .



١ أخلاقيات عالمية جديدة

«ان العالم قريتنا؛ فإن شب الحريق بأحد بيوتها، تعرضت الأسقف التى تظللنا جميعنا للخطر. وان حاول أحدنا أن يبدأ فى إعادة البناء فإن جهوده ستكون رمزية تماما. فيجب أن يكون التضامن هو سمة العصر؛ وعلى كل فرد منا أن يتحمل نصيبه من المسئولية العامة».

جاك ديلور [1]



لماذا نحن فى حاجة لأخلاقيات عالمية جديدة

إن التنمية مسألة معقدة وطموحة. ولتوفير الظروف التى تسمح لكل البشر فى كل أرجاء العالم بحياة كريمة، فإن الأمر يتطلب طاقات بشرية هائلة، وتغييرات بعيدة المدى فى السياسات. وهى مهمة صعبة فى ظل مايواجهه العالم من مشكلات أخرى عديدة، يتصل كل منها بالتنمية، أو قد يكون جزءا منها، ولكل منها ضغوطه، وكل منها يحتاج إلى حل عاجل. ولكن كما قال أرنولد توينبي: إن عصرنا هو أول جيل منذ فجر التاريخ يجرؤ فيه الجنس البشرى على الإيمان بإمكانة إتاحة فوائد الحضارة للجنس البشرى كله.

وحجم هذه المشكلات غير مسبوق. ويتوقف تحقيق خطوات ملموسة فى طريق حلها على تعاون عدد لايحصى من الناس فى كل أرجاء العالم. وقد يحتاج تأمين مستقبل أفضل للجميع إلى تضحيات وتغييرات جذرية فى المواقف والتوجهات (بما فيها التوجهات الثقافية) والسلوكيات، وفى الأولويات الاجتماعية والنظام التعليمى، وأنماط الاستهلاك، ومعتقدات البشر فيما يتعلق بصلتهم بالمجتمع وبالأرض. وعلى الحكومات والزعماء السياسيين أن يلعبوا دورا مهماً فى إقناع مواطنيهم بالحاجة للتغيير، وفى اقتراح استراتيجيات سياسية واقتصادية واجتماعية مبتكرة. ولكن هذا يتوقف على استعداد المواطنين أنفسهم لمواجهة الحقائق المزعجة وللتوصل إلى النتائج وتحقيقها على أرض الواقع فى الحياة اليومية. كما يتوقف هذا على قدرتهم على توجيه حكوماتهم إلى تلبية هذه المتطلبات الاجتماعية.

ومنذ نشأة الإنسان، كانت جماعات البشر قادرة على تبادل الاكتشافات والمبتكرات والخبرات والمعارف. وقد تطورت المجتمعات من خلال تعاون الشعوب مع الثقافات المختلفة، ولابد من العمل على دعم التعايش الثقافى من خلال عقد اتفاقات اجتماعية سياسية يتم التفاوض عليها فى إطار أخلاقيات عالمية.

إن التعاون بين مختلف الشعوب ذات الاهتمامات المختلفة والثقافات المتباينة يصبح ممكنا والصراع مقيدا، فى حدود ما هو مقبول وبناء، إذا ما استطاع المشاركون أن يروا أنفسهم مقيدين بالتزامات مشتركة. من ثم فلابد من البحث عن قيم أخلاقية ومبادئ مشتركة.

ومما لاشك فيه أن احتمالات التغير الإيجابى تكمن فيها القيم التى تحدد سلوكنا. وترى اللجنة أن من مهامها أن تضع الخطوط العريضة لأخلاقيات عالمية، وأن تبحث مايمكن للثقافة أن تسهم به فى هذا المجال. واللجنة ليست وحدها فى مجال البحث عن توجه أخلاقى جديد، بل إنها تواصل جهودا عديدة يقوم بها بالفعل عدد من المفكرين ولجنة الحكم العالمي الحديثة النشأة. وواقع القرية العالمية التى بدأت فى الظهور حسب ماورد بتقرير هذه اللجنة يتطلب:

> «إيجاد أخلاقيات عالمية تنطبق بالتساوى على كل المشاركين فى الشئون العالمية. وتتوقف كفاءتها على قدرة الناس والحكومات على الترفع عن المصالح الذاتية الضيقة، وموافقتها على أن مصالح البشرية ككل، تكمن فى قبول مجموعة من الحقوق والمسئوليات المشتركة».

وهذا يدلنا على الطريق الذى لابد لنا أن نسلكه. والفكرة هى أن القيم والمبادئ الخاصة بأية أخلاقيات عالمية، ينبغى أن تكون هى المرجع المشترك الذى يمد بالحد الأدنى من الإرشاد الأخلاقى الذى يستهدى به العالم فى جهوده المضاعفة لمعالجة المشكلات العالمية التى سبقت الإشارة إليها.

الثقافة والبحث عن أخلاقيات عالمية

ليس من الصعب أن نرى أن البحث عن أخلاقيات عالمية، يشمل الثقافة والجوانب الثقافية بطرق عديدة. بداية فإن مثل هذا المسعى هو فى حد ذاته نشاط ثقافى يتضمن تساؤلات من قبيل من نحن؟ وماهى العلاقة بيننا وبين الآخرين، وبيننا وبين البشرية ككل؟ وماهو هدفنا؟ وهى تساؤلات فى جوهر كيان الثقافة. كما أن أية محاولة لصياغة أخلاقيات عالمية يجب أن تأخذ فى اعتبارها المصادر الثقافية، وذكاء الناس وتجاربهم المعنوية وذاكرتهم التاريخية وتوجهاتهم الروحية. وعلى خلاف ندرة الموارد فإن الثقافة تنشط وتقوى بذلك ولاتضعف.

والدور الذى يمكن للثقافات أن تلعبه فى البحث عن أخلاقيات عالمية أشد تعقيدا مما تشير إليه الملاحظات حتى الآن. ولكى نرى هذا الدور بصورة أوضح وأكثر تحديدا، لابد أولا من تبديد بعض نقاط سوء الفهم المنتشرة.

تعتبر الثقافات فى الغالب أنساقا موحدة من الأفكار والعقائد. لذا فإن الناس يتحدثون دائما عن الثقافة اليابانية أو الصينية أو الإسلامية أو الغربية، كما لو كانت كل من هذه الثقافات تمثل كيانا متكاملا يمكن تمييزه عن غيره. إلا أن هذه الرؤية ينبغى تصحيحها بعدة طرق. أولا: الثقافات تتداخل فيما بينها. فالأفكار الأساسية موجودة فى العديد من الثقافات، لأن الثقافات لها بعض الجذور المشتركة وتقوم على تجارب إنسانية متشابهة، وغالبا ماتتعلم من بعضها البعض عبر مسيرة التاريخ. بعبارة أخرى فالثقافات ليست لها حدود صارمة. ثانيا: الثقافات لاتتحدث فى العادة بصوت واحد فيما يتعلق بالمسائل الدينية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية، وسائر جوانب حياة البشر. ومهما كان المغزى من فكرةٍ ما أو عادةٍ ما، فهو يخضع دائما للتأويل والتفسير. وينطبق هذا على عالم فى حالة تحول سريع. وما تقوله إحدى الثقافات فى سياق جديد، يعتبر مفتوحا للنقاش ويحدث خلاف حوله حتى فيما بين أعضائها أنفسهم. ثالثا: إن الثقافات ليست وحدات متجانسة. ففى داخل الثقافة الواحدة قد تكون هناك خلافات ثقافية عديدة حول الجنس والطبقة والدين واللغة والعرق وغير ذلك من أوجه التفرقة. وفى الوقت نفسه

فالمفاهيم والعقائد قد تكون مشتركة بين أعضاء الجنس الواحد أو الطبقات المتقاربة عبر الحدود الثقافية، وتمثل أسسا للتضامن والتحالف فيما بينهم.

من الواضح إذن أن الثقافات يصعب تحديد حدودها بدقة. لذا فمن الممكن رفض الفكرة القائلة بأنها قد تكون هاديا لنا فى بحثنا عن أخلاقيات عالمية جديدة. إلا أن اللجنة تؤمن بوجود دور مهم للثقافات والتجارب التى تمثلها، لكنه دور أقرب إلى الدعم منه إلى السلطوية الرسمية.

مصادر الأخلاقيات العالمية

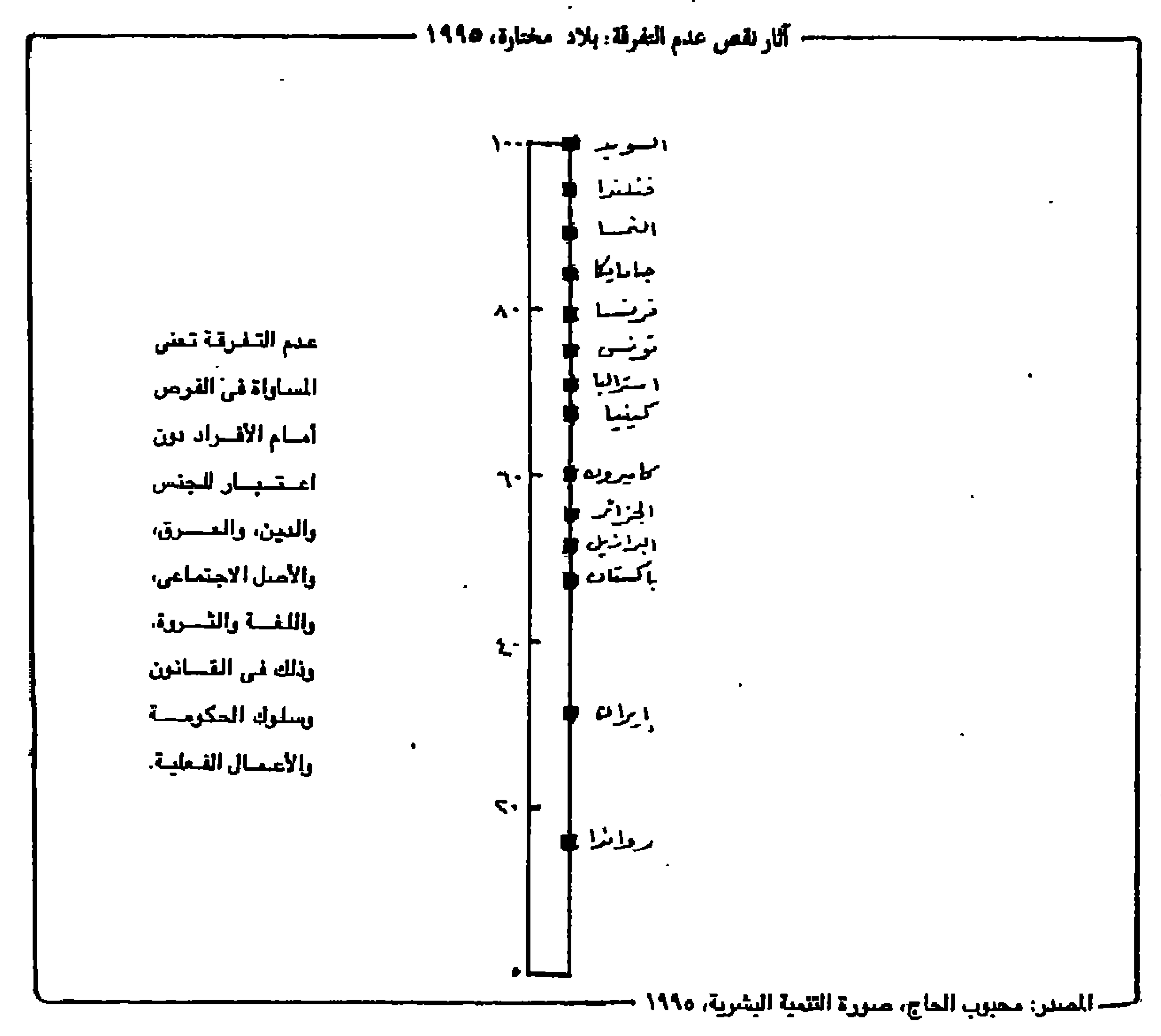
هناك بعض الموضوعات المتكررة تظهر فى كل المواريث الثقافية تقريبا. وقد تكون هذه الموضوعات إلهاما بأخلاقيات عالمية. والمصدر الأول هو فكرة الضعف الإنسانى والدافع الأخلاقى لرفع المعاناة، وتوفير الأمن لكل فرد بقدر الإمكان. وهى فكرة نجدها بصورة أو بأخرى فى الآراء الأخلاقية لكل ثقافة كبرى. فهناك على سبيل المثال مقولة للمعلم الكونفوشى القديم مينكيوس حيث يقول: إن كل إنسان يتأثر بالخوف والفزع والعطف والرحمة إذا ما رأى طفلا يوشك على السقوط فى بئر ... فليس هناك إنسان بلا بصيرة تدرك الحق من الباطل (مينج تسو، ج٣، ص٦). كما أن معاملة المرء للناس بما يحب لنفسه، تعتبر جزءا من كل تعاليم أخلاقية جوهرية فى أى تراث عظيم. فنجد التعبير عن هذه القاعدة الذهبية واضحا فى كل من الكونفوشية والتاوية والهندوسية والبوذية والزردشتية واليهودية والمسيحية والإسلام، ونجدها متضمنة فى ممارسات العقائد الأخرى. كما يشكل الحرص الإنسانى العميق على تجنب المعاناة والتساوى بين كل البشر فى الأخلاقيات الأساسية مرجعا حتميا ودعامة قوية لأية محاولة لإيجاد أخلاقيات عالمية(٢).

وفى البحث عن دعامات لأية أخلاقيات عالمية لاينبغى أن نقصر أنفسنا على ما اصطلح على تسميته ثقافات. فهناك ثقافة مدنية عالمية تولد فى عصرنا، ثقافة تشتمل على عناصر أخرى تندمج معا لتشكل أخلاقيات عالمية جديدة. وتعد فكرة حقوق الإنسان، ومبدأ الشرعية الديمقراطية، والمسئولية العامة، ونشأة روح الشواهد

والأدلة، من المبادئ الرئيسة المرشحة لأن تؤخذ فى الاعتبار فى هذا الصدد. وقد اكتسبت المثل والأهداف التى تجسدها هيئات الأمم المتحدة بعض الشرعية الأيديولوجية. كما تعد متطلبات حقوق الإنسان والوعى بوجود نظام بيئى عالمى مشترك، من المظاهر الأخرى لهذه الثقافة العالمية.

أدت الثقافة المدنية العالمية الوليدة إلى ظهور عناصر معيارية جديدة أخرى. وتوجه اللجنة النظر بصفة خاصة إلى مبدأ الشرعية الديمقراطية. ولم يعد نمط الحكم مجرد هم قومى يستغلق على الإدراك الدولى. فيتضح من حالات عديدة لمراقبة الانتخابات أن المجتمع الدولى يدرك أن المشاركة الديمقراطية[٣] ينبغى أن نكون هما دوليا عاما. فالديمقراطية فى حد ذاتها هى قيمة سياسية واجتماعية مهمة، وشرط بعيد المدى للاستقرار والسلام الاجتماعى. وهناك مطلب عام لإيجاد نوع من المشاركة الديمقراطية على المستوى الدولى أيضا. وإذا كان عبء معالجة المشكلات العالمية الملحة يقع على كاهل الحكومات، فإن المنظمات الدولية والتعاون الدولى والجمعيات الأهلية تساهم برؤاها ومقترحاتها فى هذا الصدد. ومشاركة هذه

آثار نقص عدم التفرقة: بلاد مختارة، ١٩٩٥



المصدر: محبوب الحاج، صورة التنمية البشرية، ١٩٩٥

الكيانات لاتمثل تحديا لسلطة الدول، ولكن يمكن أن تمارس الضغوط عليها. وقد يستفيد بحث العالم عن حلول جديدة لمشكلاته فوائد جمة من الإسهامات المباشرة من جانب المواطنين. فقد تضيف مشاركة المواطنين رؤى مبتكرة تساعد على تحسين نوعية المحصلة، وبالتالى على تحقيق نتائج أفضل وأكثر استقرارا. وإن اللجنة لتؤمن بأن المشاركة الديمقراطية عنصر جوهرى من عناصر الحكم وأن الصوت الديمقراطى يجب أن يكون مسموعا على المستوى الدولى. فلابد أن تكون الشرعية الديمقراطية هى المبدأ الأول لأية أخلاقيات عالمية.

ولعل التوجهات الرئيسة التى تعتبر فى العادة دلائل على بزوغ ثقافة جديدة وعالمية تكمن خارج نطاق السياسة. فمما لاشك فيه أن أحد أهم هذه التوجهات العالمية هو ظهور العلم والتفكير العلمى. وعلى الرغم من وجود تناقضات عديدة فى هذا الصدد فلاشك أن أى جهد ناجح للتعامل مع التحديات البيئية والعالمية الأخرى المستقبلة ستحتاج إلى الخبرة العلمية وإلى الاستعانة بالوسائل التقنية. فقد أصبح العلم والبحث التجريبى مظهرا لروح عامة، مطلبها الأساسى هو إصدار الأحكام بناء على الشواهد والأدلة. وصحيح بالطبع أن صراع القيم وصدام المصالح المتضاربة لايمكن حله على أساس الفكر العلمى. فلايمكن للعلم أن يحل محل السياسة. إلا أن القضايا السياسية غالبا ماتشمل مسائل تجريبية تتم الإجابة عنها على أسس علمية. والجهود التى تبذلها الحكومات والمواطنين للتأكيد على الشواهد التجريبية فى النزاعات القومية والدولية، تشير إلى أن العلم والروح العلمية يكتسبان مصداقية متزايدة ومهمة كل يوم. والممارسات الأخيرة كإيفاد مراقبى حقوق الإنسان إلى مناطق الصراع، ومراقبة نزاهة الانتخابات تعكس إجماعا حول الحق والباطل من وجهة النظر الأخلاقية والتزاما مشتركا باتخاذ السياسات على أسس تجريبية. كما أن الجهود الدولية لإيجاد سبل لوقف اتساع طبقة الأوزون، والتعامل مع ظاهرة الصوبة الزجاجية تنبئ عن استعداد للجوء إلى المنهج العلمى فى حل النزاعات التجريبية. وإذا لم يكن هناك داع للمبالغة فى أهمية هذا التوجه، فإنه قد يكون دعامة لأية أخلاقيات عالمية تؤكد على الصدق واحترام الحقائق والموضوعية، وهى أمور تتناقض مع العناد الذى لايزال سائدا فى السياسة.

«من الاتجاهات المشجعة فى العقود القليلة الأخيرة النمو التدريجى لحقوق الإنسان دوليا. وقد تم التعبير عن هذه المعايير التى نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وتمت صياغتها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان قانونيا فى عدد من المعاهدات وعلى رأسها المواثيق الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، والخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وفى عدد من المعاهدات الإقليمية كالمؤتمر الأوربى لحماية حقوق الإنسان، والميثاق الأميريكى لحقوق الإنسان، والميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب. ومع أن فكرة حقوق الإنسان ماتزال تواجه تحديات من جانب بعض الحكومات العنيدة، فهى تعتبر معيارا راسخا للسلوك السياسى، وينبغى أن يكون حجر الزاوية فى أية أخلاقيات عالمية».

العناصر الرئيسة للأخلاقيات العالمية

إن المصادر المرتقبة التى أشرنا إليها لها عدة أوجه، وتعتبر أشد عمومية من أن تسمح باشتقاق نظام شامل للمفاهيم الخاصة بأية أخلاقيات عالمية. فهى تشير إلى المبادئ أو الأنماط التى قد تجد صدى طبيعيا فى الرؤى التى يؤمن بها الناس وفى الممارسات التى يؤكدون عليها بالفعل. إلا أن هناك اعتبارات أخرى ينبغى على الأخلاقيات العالمية أن تعمل لها حساباً. فسيكون عليها أن تعتمد على مبادئ عالمية محددة حتى وإن عارضتها بعض الثقافات. معنى هذا أن تبرير المبادئ الأخلاقية ليس صارما فى طابعه، بل هو مسألة تتعلق بإيجاد توازن بين كثرة من الاعتبارات من مختلف الأنواع والأصول ومستويات العمومية. وحين تتقدم اللجنة اليوم بعدد من المسائل الأخلاقية الحتمية بالنسبة لأية أخلاقيات عالمية، فلاينبغى رفض مقترحاتها لمجرد محاولة فرض بعض المفاهيم التعسفية الصارمة. فاللجنة تؤمن بأن هذه المبادئ لها أساس فى العديد من المفاهيم الجوهرية ذات الثقل الأخلاقى. كما أن اللجنة تحرص على تجنب التحيز السياسى فى عملها. فهى تصغى بكل حرص للعلماء ورجال السياسة والفنانين وغيرهم من شتى أنحاء العالم. واقتراح أخلاقيات عالمية جديدة يجب ألا يتخذ ذريعة سياسية للهيمنة على بعض المناطق والحط من مواريثها وقيمها الثقافية الخاصة. وتقترح اللجنة ضرورة أن تكون الأفكار المبدئية التالية جوهر أية أخلاقيات عالمية جديدة.

١ - حقوق الإنسان والتبعات

سبقت الإشارة إلى أن حقوق الإنسان اليوم تعتبر معيارا حتميا للسلوك الدولي. فحماية الكيان المادى والمعنوى للفرد ضد تدخل المجتمع، وإتاحة الحد الأدنى من الظروف الاجتماعية والاقتصادية للحياة الكريمة، والعدل فى التعامل، وتكافؤ فرص الوصول للآليات الخاصة بعلاج أوجه الظلم، كلها مشاغل مهمة ينبغى لأية أخلاقيات عالمية أن تتبناها. ومع أن لب حقوق الإنسان منضبط تماما فى تخطيطه إلا أن هناك توجهات لم يتم التنبؤ بها من قبل، كالتهديد الذى تتعرض له حياة الإنسان من جراء تدخل الإنسان فى النظام البيئى، يدل على ضرورة إضافة حقوق جديدة للإنسان فى البنود الحالية، كالحق فى بيئة صحية تصلح لحياة الإنسان.

وفى الوقت نفسه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن الحقوق ينبغى أن ترتبط بالواجبات، وأن تتقيد الآراء بالضوابط، والاختيارات بالانتماءات، والحريات بالقيود. والقيود بلا اختيارات تعتبر تعسفية وظالمة؛ والاختيارات بدون قيود تعتبر فوضى. وقد أدى التحديث إلى توسيع رقعة الاختيارات، لكنه قضى على بعض العلاقات. والحقيقة أن الاختيارات بدون قيود قد لاتقل تعسفا عن القيود بلا اختيارات. فينبغى أن يكون الهدف هو إقامة مجتمع لاتعتبر الحرية فيه فوضى، ولا السلطة تسلطا، ولاتتجاوز الاختيارات فيه حدود النظام العام، ولا تصل القيود إلى حد الكوابح المؤلمة.

لم يسبق تناول مدى اختلاف الناس فى فهم حقوق الإنسان أو للآليات بين حقوق الأفراد وحقوق الجماعة. فالحقوق فى العديد من الثقافات لاتنفصل عن الواجبات. ففى جنوب آسيا مثلا، اكتشف دعاة حقوق الإنسان أن شعوب المنطقة يجدون صعوبة فى الرد على سؤال عام مثل أولا: ما هى حقوقك؟ إلا فى إطار محدد (كالدين أو الأسرة أو غير ذلك من مؤسسات). ثانيا: وجد أن الناس فى ردودهم يبدءون بإيضاح الواجبات قبل أن يتطرقوا إلى الحقوق. ثالثا: قد يرفض الناس الحديث عن الحقوق بالإشارة إلى مرجعيات، كالبيان العالمى لحقوق الإنسان حيث كانوا إما يجهلونها أو يرونها بعيدة عن بيئتهم المحلية.

ويرفض البعض فكرة حقوق الإنسان ويعارضون عالميتها، على أساس أنها غربية المنشأ وفردية فى توجهاتها، فى حين أن الفكرة لها جذور فى كثير من الأديان والثقافات، وقد قام الغرب بتبنى مفاهيم عديدة من ثقافات أخرى. إلا أن الاهتمام الأول بالأخلاق - لحماية الكرامة واحترام ضعف البشر - يعتبر اهتماما عالميا فى مضمونه ويمكن التأكيد على أنها جزء من كل المواريث الكبرى ذات التعاليم الأخلاقية. وقد يكون الزعم بأن حقوق الإنسان تركز على النزعة الفردية الغربية على الثقافات غير الغربية قائما على سوء فهم. فمع أن فكرة حقوق الإنسان تستعين بمفهوم الحقوق، إلا أنه من الأفضل النظر إلى هذه الحقوق باعتبارها مبادئ عامة تؤكد على الاهتمام الأخلاقى الجوهرى الذى يجب أن ينعكس بدرجة ما على الجماعة الاجتماعية والسياسية. أما مدى ضرورة تطبيق هذه المبادئ ونوعية التدابير العرفية التى تقوم عليها، فهى مسألة تصور سياسى ويتطلب أخذ المواريث والأعراف القائمة فى الحسبان. وبعض الاهتمامات التى تعبر عنها فكرة حقوق الإنسان تتضح فى أجلى صورها فى نظام حقوق قانونية للفرد. أما بعضها الآخر كحق الإنسان فى الظروف الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للحد الأدنى للحياة الكريمة فيدعو إلى مزيج معقد من المؤسسات والسياسات. وقد يشتمل الحق فى حسن المعاملة على تدريب الشرطة وقوات الأمن وتلقينهم المبادئ المماثلة. وإذا اشتملت بعض التدابير العرفية اللازمة لتطبيق حقوق الإنسان على حقوق للفرد، فهذا ليس مرجعه أن فكرة حقوق الإنسان مفرطة فى فرديتها. بل السبب أن حقوق الفرد تعبر عن مفهوم فحواه أن كل البشر ينبغى أن يكونوا متساوين، وهذه المساواة تجُب أية مزاعم باسم قيم الجماعة.

إن تطبيق معايير حقوق الإنسان على مستوى العالم يتطلب مشاركة عدد لايحصى من العناصر الفاعلة. فيجب على الدول والحكومات فى كل مكان أن تبدى التزاما مخلصا بتطبيق حقوق الإنسان. وهناك فرصة للتعاون الدولى بين كل الدول. وهناك أيضا أدوار مهمة للعناصر المتعددة الجنسيات وللتعاون الدولى وللمجتمع المدنى العالمى. ويعتبر دور الجمعيات الأهلية حيويا فى توثيق الحالات الفردية وفى فضح مخالفات حقوق الإنسان. والحقيقة أن التنمية لها دخل كبير فى تطبيق حقوق الإنسان. فهى تعنى إتاحة الفرصة لكل إنسان يولد فى هذا العالم لعيش حياة كاملة، وممارسة حقوقه الاقتصادية والسياسية والثقافية غير منقوصة.

٢ - الديمقراطية وعناصر المجتمع المدنى

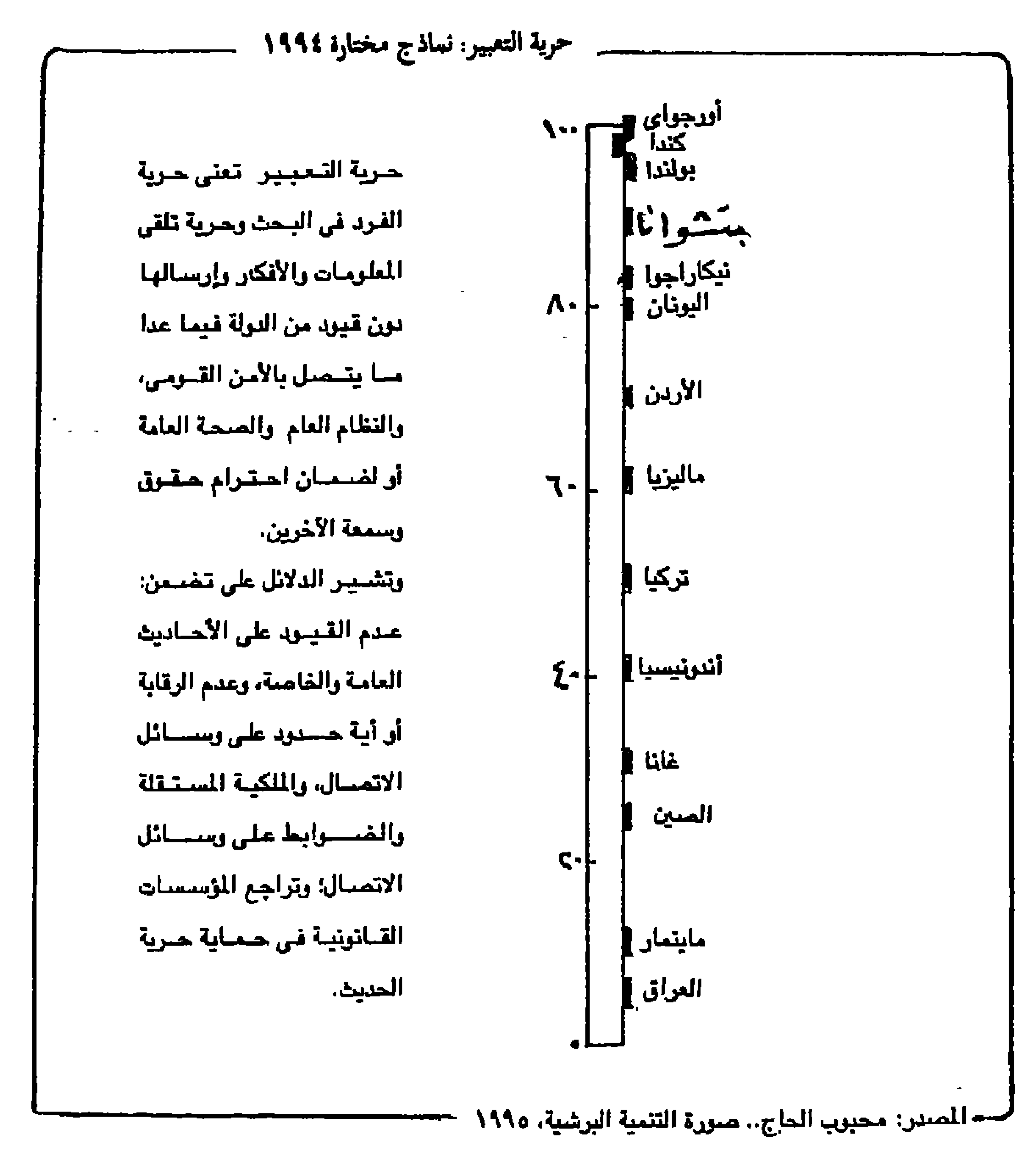
إن الديمقراطية كحقوق الإنسان يجب النظر إليها باعتبارها عنصرا محوريا فى الثقافة المدنية العالمية الوليدة. فالديمقراطية تمثل مفاهيم حق تقرير المصير سياسيا وتمكين الإنسان. ولم تعد هناك طليعة أو صفوة تمنح نفسها حق تقرير كيفية تنظيم حياة الناس واختيار المستقبل لهم، بل الناس أنفسهم هم الذين يفعلون ذلك.

وبمعزل عن كونها قيمة فى حد ذاتها فالديمقراطية ترتبط ارتباطا وثيقا بعدد من القيم المهمة الأخرى. فهناك رباط وثيق بين الديمقراطية وحقوق الإنسان. فالديمقراطية تقدم أساسا مهماً لحماية الحقوق الأساسية للمواطنين. وتضطر الحكومات لاتخاذ تدابير وقائية تحت ضغط الرأى العام. وضم الأصوات إلى من لديهم شكاوى، يعد من العوامل التى تحول دون وقوع كوارث اجتماعية كبرى.

وهناك صلة وثيقة أيضا بين الديمقراطية والتنمية. فالتنمية الناجحة تعتمد على المدى البعيد على الديمقراطية. وليست التنمية مشروعا تقنوقراطيا تطبقه الحكومة المركزية، أى من أعلى إلى أسفل، بل إنها تتطلب مشاركة نشطة من جانب كل أعضاء المجتمع. وسيجد الناس مايحفزهم على المشاركة، إذا مارأوا أنفسهم مواطنين حقيقيين لهم صوت فعلى فى توجيه دفة بلادهم وتقرير أولويات التنمية اللازمة لها. وتعتبر حرية التعبير غاية فى حد ذاتها وجزء من معنى التنمية، ولها قيمة حيوية فى دفع عجلة التنمية. وفى الوقت نفسه فإن الديمقراطية تعتمد على التنمية. فهى تساير التنمية تماما كما تبين من تجربة كل من بوتسوانا وكوستاريكا وموريشيوس وغيرها. ومع أن بعض النظم الشمولية خطت خطوات واسعة فى طريق النمو الاقتصادى، كبعض دول شرق آسيا، إلا أن التنمية وخاصة التنمية البشرية بما تتسم به من تركيز على التغذية والصحة والتعليم بمجرد أن تتخطى مرحلة معينة وتظهر طبقة متوسطة على درجة من الوعى السياسى، فإن مطالبة الناس بالمشاركة فى العملية السياسية تصبح أمرا محتوما. والدليل على ذلك نجده فى شتى أرجاء العالم من الاتحاد السوفيتى السابق إلى شرق آسيا إلى أميريكا

اللاتينية إلى جنوب أفريقيا. والتنمية وحدها هى القادرة على تهيئة الظروف الملائمة لازدهار الديمقراطية.

وهناك أيضا ارتباط معقد بين الديمقراطية والسلام. فالديمقراطية يمكن أن تكون من العوامل المهمة للاستقرار على الصعيد الدولى، حيث تعتبر النظم الديمقراطية أقل ميلا لإعلان الحرب على غيرها. وعلى الصعيد القومى فالعلاقة بين السلام والديمقراطية أوثق. فإذا أتيحت الفرصة للديمقراطية لكى ترسخ جذورها، يمكن على المدى البعيد أن تنزع فتيل النزاعات، ولو أن التوتر والصراع من السمات التى تميز السياسات الديمقراطية وينبغى الترحيب بهما. فالصراع حول اقتسام الموارد يمكن أن يكون بمثابة مادة لاصقة تعمل على تماسك المجتمع. والكثير فى هذا الصدد يتوقف على مهارة الساسة واستعدادهم لاستشفاف المواجع



مبكرا والبحث عن الحلول بصورة سلمية. وقد تستخدم حرية التعبير السياسى فى بعض الحالات لاتخاذ سياسات عدوانية، لتوسيع هوة الشقاق والحط من قدر الغير وإنكار حقوقهم، وخاصة فى النظم الديمقراطية الوليدة (وفى الديمقراطيات العريقة أيضا). والاعتدال فضيلة مهمة بالنسبة للسياسات الديمقراطية السلمية.

وإذا كانت نزاهة الانتخابات وانتظامها وحرية الحصول على المعلومات وحرية الصحافة وحرية التنظيمات، من العناصر الأساسية للديمقراطية والمجتمع المدنى الحر، فالإجراءات الديمقراطية لابد أن تدعمها حصانات دستورية لحماية الأقليات السياسية والعرقية وغيرها من طغيان الأغلبية. ففى عالم يعيش فيه مايقرب من عشرة آلاف جماعة متميزة فى حوالى مئتى دولة كما سبقت الإشارة، فإن مشكلة التوفيق بين الأقليات لاتعد من الاهتمامات الأكاديمية وحسب، بل هى أيضا تحد يواجه أية سياسة إنسانية.

٣ - حماية الأقليات

المطالبة بحق تقرير المصير. بل على العكس – وتعتبر تجربة أوربا الشرقية والوسطى بعد عام ١٩٨٩ دليلا على ذلك – والأمم التى ظن أنها اختفت منذ عهد طويل عادت للظهور. وغالبا مايميل رد فعل الأغلبيات إلى التفرقة والقمع تجاه الأقليات الثقافية التى تصر على هويتها وتطالب بشكل من أشكال الحكم الذاتى.

ولابد أن تؤخذ رغبة الأقليات الثقافية فى التأكيد على هويتها الثقافية أو التعبير عنها سياسيا بصورة من صور الحكم الذاتى مأخذ الجد. إلا أن قيام دول جديدة ليس هو الحل الأمثل وذلك لأسباب اقتصادية كوجود سوق قومية متكاملة. كما أن قيام دول جديدة يؤدى فى الغالب إلى قيام أقليات جديدة وصراعات جديدة. وقد يأتى التجديد الثقافى والسياسى بحلول سياسية جديدة للصراعات الثقافية القديمة.

وفى مثل هذه المواقف يجب أن تؤخذ بعض الأولويات فى الحسبان. أولا: يجب أن يتمتع أعضاء الأقليات بنفس الحقوق والحريات الأساسية، ونفس

الحصانات الدستورية التى يتمتع بها سائر المواطنين. ثانيا: مهما كان شكل الحكم السائد (حكم ذاتى أو استقلال جزئى أو اتحاد كونفدرالى أو غير ذلك)، فإن حقوق الإنسان يجب ضمانها لكل أعضاء الأغلبيات والأقليات. ولحقوق الإنسان أولوية على أية مطالب بوحدة الثقافة من جانب الطوائف. ثالثا: يجب العمل على دعم التسامح والتعايش الثقافى وتشجيع التنوع الثقافى. إلا أن التجارب تحذر من أن السياسة الثقافية تستغل أحيانا كوسيلة لغرس بذور الفتنة والصراع، بدلا من دعم التفاهم والاحترام المتبادل.

٤ - الالتزام بحل الصراعات سلميا وعدالة التفاوض

إن المبادئ والقيم المتمثلة فى قيام أخلاقيات عالمية يجب النظر إليها كما سبقت الإشارة باعتبارها حدا أدنى من الأخلاق يتمسك به الجميع تلقائيا. وهذه المعايير الأساسية (كحقوق الإنسان) لاتكفى لحل كل القضايا الدولية والعالمية التى تشمل مشكلات أخلاقية. فحقوق الإنسان مثلا لاتستطيع تحديد عناصر التجارة الحرة أو كيفية توزيع تكاليف استبعاد التقنيات الضارة بالبيئة على الدول المعنية. ومع أن مشكلات العدالة محورية بالنسبة لأية أخلاقيات عالمية، إلا أنها لايمكن حلها بتصريحات فلسفية، لأنه ليس هناك تعريف بسيط ومقبول عند الجميع للعدالة. فالعدالة فى السياسة بين الدول لاتقوم بفرض مبدأ أخلاقى مسبق على العالم. من ثم يجب السماح لكل الأطراف بأن تكون لها كلمة فى ذلك الوضع. ويجب السعى إلى حل الخلاف عن طريق التفاوض. وينبغى أن تمثل كل الأطراف المعنية وأن يكون لها صوت مسموع فيما يتعلق بالمبادئ أو الأحكام التى تقرر الأمور. لذا فإن اللجنة تعتبر من الحتمى لأية أخلاقيات عالمية أن تتضمن التزاما قويا بالحل السلمى للصراعات عن طريق التفاوض.

ينبغى أن يكون هناك التزام ببناء ثقافة سلام. فالتكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبشرية الباهظة للصراع المسلح تتجاوز حدود المعقول. وتعد النفقات العسكرية تبديدا مأساويا للموارد المحدودة فى كل أنحاء العالم. ومما يؤسف له أن المؤسسات العسكرية ليست مقتنعة بكم المدارس أو صيدليات القرى التى يمكن إقامتها بثمن دبابة واحدة. والآراء العامة حول الأولويات الاجتماعية لا أثر لها.

فينبغي أن تقتنع هذه المؤسسات بأن تكدس الأسلحة غير مجدٍ من منظورها الخاص للأمن القومى. وفى الوقت نفسه فإن المخاطر التى تتهدد السلام والأمن والتنمية البشرية تنبع من سياساتنا واختياراتنا الجمعية، بما فى ذلك الأرباح التى تجنى من تجارة الأسلحة.

إن ثقافة السلام ليست مجرد نظرية أو مجموعة من المبادئ. بل هى حسب قول فريدريكو مايور عملية تنشأ التوجهات الإيجابية فيها نحو السلام والديمقراطية والتسامح عن طريق التعليم والتعرف على الثقافات المختلفة. إنها عملية تقوم على موقف نشط من بناء السلام، موقف وقائى قبل نشوب الصراع وموقف تصحيحى بعد أن يحصد مايحصد من أرواح البشر. وهى تشمل مشاركة كل الأطراف فى حل أى صراع ودعم العملية الديمقراطية واحترام الحقوق وإدارة الصراعات سلميا. وللتوجهات السلمية وجود فى كل الثقافات، وتلجأ الشعوب إلى ممارسات متباينة للحيلولة دون نشوب الصراعات وسفك الدماء. ومن الثقافات مارفع صناع السلام ممن عملوا على نزع فتيل الصراعات إلى مرتبة القديسين. إن المسئولية الملقاة على عاتق كل منا هى فضح المصالح التى تكمن وراء تكديس الأسلحة، ودعم توجهات التصالح والتعاون السلمى والتسامح.

٥ - المساواة بين الأجيال

إن العالمية هي المبدأ الجوهرى لأية أخلاقيات عالمية. وتنادى حقوق الإنسان العالمية بأن كل البشر يولدون متساوين ويتمتعون بهذه الحقوق بغض النظر عن الجنس أو الطبقة أو العرق أو الطائفة أو الجيل، وهو مايشير ضمنا إلى أن الضروريات الأساسية للحياة الكريمة يجب أن تكون فى مقدمة اهتمامات البشرية. وتتطلب العالمية منا ألا ننسى متطلبات حياة الفقراء فى غمرة دفاعنا عن أجيال المستقبل.

والمبدأ الأساسى للمساواة بين الأجيال ينادى بضرورة حرص أجيال الحاضر على البيئة والموارد الثقافية والطبيعية لصالح كل أفراد أجيال الحاضر والمستقبل. فكل جيل يعتبر مستخدما لتراث البشرية الطبيعى والثقافى المشترك، وحارسا عليها وداعما لها، وبالتالى يجب أن يترك لأجيال المستقبل نفس الفرص التى حظى بها.

أما علاقتنا نحن البشر بكوكب الأرض ومسئوليتنا تجاه الأجيال القادمة، فهما من أشد التساؤلات الجدلية تحديا. والرد عليهما ينبغي أن يعتمد على عدد من المصادر. وربما كانت الحضارة الحديثة لديها ماتتعلمه من الثقافات المحلية التي تنظر إلى الأفراد والأجيال باعتبارهم أعضاء في سلسلة عائلية واحدة.

أما بالنسبة لفهم مبدأ المساواة بين الأجيال، فينبغي الإجابة عليه بدون التفكير في وضعها في إطار مؤسساتي. فمن أهم المفاهيم الحديثة افتراض أن أفضل طرق حماية مصالح الأجيال القادمة، هو إيفاد ممثل يقوم بدور الوصي في مكتب للوصاية يتم إنشاؤه في إطار الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الأخلاقيات العالمية والسياسة العالمية

إن كثيرا من عناصر الأخلاقيات العالمية غائبة حاليا من السياسة العالمية، وهناك عدد من أهم مؤسسات السياسة العالمية لاتستطيع أن تدعي الشرعية الديمقراطية الكاملة، لأنها تقوم على معادلة دولار واحد يساوي صوت واحد لا على إجماع الناس. وليس لدى الدول الغنية استعداد لقبول نفس المبادئ الأخلاقية التي توصي بها الدول الفقيرة. فغسيل أموال المخدرات مثلا من خلال النظام المصرفي عمل مدان تماما، في حين أن بعض المصارف في كل أنحاء العالم تقبل كما هائلاً من الأموال الفاسدة من المسئولين بالدول الفقيرة. وفي حين تجني هذه الدول أرباحا ضخمة من هذه الأموال، يوجه ساستها النقد للدول الفقيرة على تفشي الفساد فيها. وحتى عبء إعادة التكيف الهيكلي يلقى على عاتق الدول الفقيرة تماما، في حين يقاوم الأغنياء إجراء أي خفض في مستويات استهلاكهم، ويتم الدفاع عن مبادئ السوق في كل المجالات إلا فيما يتعلق باستخدام الموارد العالمية العامة كالبيئة العالمية، حيث تستهلك الدول الغنية مايزيد على ٨٠٪ من الموارد البيئية دون تحمل تكاليفها. وهناك اقتراحات لإدراج هذا الموضوع على جدول الأعمال الدولي.

دور الأخلاقيات العالمية

إن المبادئ والمفاهيم الأساسية للأخلاقيات العالمية تقدم الحد الأدنى للمستويات التي ينبغي لأية جماعة سياسية أن تلتزم بها. وترى اللجنة أنه من غير

الحكمة التمادى فى وضع صورة شاملة لما ينبغى أن تكون عليه السياسة، فالشعوب تختلف فى رؤاها السياسية دائما. وغالبا ماتكون لهذه الشعوب رؤى متباينة حول القيم التى ينبغى لمجتمعاتها أن تحافظ عليها، وحول المشروعات التى يجب عليها البدء فيها تحت تأثير مواريثها الثقافية وخبراتها التاريخية. والأخلاقيات العالمية، إذ تعترف بهذا التباين صراحة، فإنها تقدم الحد الأدنى من المتطلبات التى ينبغى على أية حكومة أو شعب الوفاء بها، لكنها فى الوقت نفسه تفسح مجالا للابتكار والتصور الاجتماعى والتعددية الثقافية.

كما أن قصر الأخلاقيات العالمية على بعض المبادئ والمعايير الأساسية دون غيرها، يعكس وعيا بأن المجتمعات لاتتبع أنماطا ومناهج تنموية واحدة وليس هناك مايدعو لذلك. وإذا كانت الأخلاقيات العالمية تصر على عدد من المستويات المعيارية الأساسية، فهى تحجم عن إلزام المجتمعات باتباع طريق واحد دون غيره. وليس من الضرورى لكل المجتمعات أن تنسخ النموذج الغربى للتحديث.

إلى من يهمه الأمر

حتى فى عالم تتداخل فيه العلاقات الدولية، تظل الدول هى العناصر الفاعلة فى النظام العالمى. فعلى الرغم من تباينها فى الإمكانات والموارد والاختيارات المتاحة، فإنها هى التى تحدد الإطار الشرعى والسياسى الذى تتحرك فيه. ومما يؤسف له أن الحكومات ومسئوليها التشريعيين والتنفيذيين هم الذين ينتهكون الأخلاقيات العالمية فى الغالب. فماتزال الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والشمولية والقمع واللجوء إلى العنف لتسوية الصراعات الداخلية والدولية سائدة.

[illegible] حكومات وقادتها هم المكلفون بتطبيق مبادئ الأخلاقيات العالمية [illegible] هناك عدد من الطرق متاحة أمامهم لتحقيق ذلك. فيمكن للحكومات أن تضفى وزنا أكبر على الاعتبارات الأخلاقية بإقامتها على الأسس الشرعية للمجتمع الدولى. وقد يؤدى هذا إلى دعم الدور الدولى للقانون وتطوير الإجراءات الحالية واتخاذ آليات قانونية جديدة، بهدف حماية القيم الأخلاقية الأساسية التى سبقت الإشارة إليها.

ويمكن للدول أن تزيد من تأكيدها على الاعتبارات الأخلاقية فى إطار التنظيمات الدولية والحكومية من خلال إخضاع السياسات التنظيمية لمعايير السلوك الأخلاقى وإصلاح الهياكل التنظيمية الحالية، وإنشاء هيئات جديدة تعكس المبادئ الأخلاقية.

كما تتحمل الحكومات تبعات أخلاقية أساسية داخل أراضيها. وفى غياب المجتمع الدولى المتكامل المثالى، فإن تحقيق درجة ما من النظام وإدراك القيم الأخلاقية الأساسية على الصعيد العالمى، يتوقف على وجود جماعات قومية قادرة على حفظ النظام والقيم فى نطاق سلطاتها. ويجب أن تكون الدول هى التى تسعى إلى إقامة نظام دستورى عالمى يقوم على المبادئ الأخلاقية لا على سياسة القوة.

وهناك تحركات مرتقبة باتجاه صياغة كيانات إقليمية متعددة القوميات ولكنها أقل من عالمية، كالاتحاد الأوربى ومنطقة التجارة الحرة بأميريكا الشمالية وغيرها من اتفاقيات نقدية أو تجارية بين مجموعات من الدول ذات التوجهات المتشابهة. ومع أن هذه الكيانات قد تكون خطوات مبدئية نحو عالم أكثر تماسكا ينقسم إلى معسكرات تتمتع بالاكتفاء الذاتى (كما كان الحال قبل الحرب العالمية الثانية) فمن الأرجح أنها تحركات نحو نظام عالمى تتحرك فيه البضائع والخدمات ورءوس الأموال والناس والأفكار بصورة حرة متجاوزة حدود الدول والأقاليم.

بالإضافة إلى الحكومات والدول، هناك عناصر تؤثر على الساحة العالمية كالشركات المتعددة الجنسيات والتنظيمات الدولية والمجتمع المدنى العالمى. ومما يحسب للشركات المتعددة الجنسيات إسهاماتها القيمة فى التنمية، وفى الوقت نفسه فهى تتعرض للإدانة لأعمالها الشيطانية، ومما لاشك فيه أن هذه الشركات ذات قوة هائلة ولاتخضع لسيطرة عالمية، ومنها مايتصرف بصورة مختلفة تماما، حيث أن قوتها ونفوذها يفرضان عليها دورا وتبعات فى الأخلاقيات العالمية، فقوتها الاقتصادية غالبا ماتكون أكبر من قوة بعض الدول وقد تؤثر أنشطتها على سياسة العديد من الحكومات والشعوب، ويمكن للتعاون الدولى أن يحد من سوء استخدام هذه الشركات لما لها من قوة ويساعد على توجيهها للصالح العام.

وعلى عاتق الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات والتنظيمات الدولية والإقليمية، تقع تبعة العمل لدفع الصالح العام فى مختلف المجالات، وهنا أيضا لابد من وجود

درجة ما من السيطرة العامة والشفافية وتوسيع نطاق المشاركة من جانب التنظيمات التطوعية، والكيانات الدينية، واتحادات العمال، والشركات الخاصة، وجمعيات المرأة والشباب وغيرها. وهذه الكيانات الدولية والمجتمع المدنى هى بمثابة ضمير العالم.

وأخيرا هناك المجتمع المدنى العالمى. فحدود التنظيمات العالمية الأهلية، والجمعيات التطوعية، والتنظيمات الشعبية، والمؤسسات الدينية، ومجموعات العمل، وجماعات الضغط وما إليها تمتد عبر الحدود القومية وتقيم علاقات تتجاوز حدود الدول والانتماءات. فهى تشكل لب أى نظام للمواطنة العالمية فى المستقبل، ولو أن دائرة اهتماماتها قد تكون محصورة فى بعض القضايا الضيقة والمصالح الخاصة، ويمكن لها أن تحشد الرأى العام العالمى لتوجيه الأنظار إلى المشكلات العالمية على غرار ماحققته بعض جماعات البيئة وحقوق الإنسان بنجاح، ومن الأمثلة على تلك التنظيمات منظمة السلام الأخضر فى قضايا البيئة والعفو الدولية فى مجال حقوق الإنسان، وأوكسفام فى مجال التعليم العام وقضايا التنمية. وهناك تنظيمات أخرى تقدم المعونات الإنسانية وتتعاون فى مهام تتخطى حدود دولها.

ولاشك أن التنظيمات غير الحكومية تتفاوت تماما فى قدراتها وإمكاناتها، فبعضها ليس له أى نفوذ على الإطلاق، وهو مايعفيها من أى دور فى الأخلاقيات العالمية. ومع ذلك فإنها تتحمل بعض المسئوليات على قدر طاقتها، وينطبق نفس الشئ على الأفراد، فقد لايكون لهم أى تأثير سياسى، ولكن قد يكون لهم تأثير فى مواقعهم سواء أكانوا موظفين أو مديرين أو معلمين أو مستهلكين، فضلا عن دورهم كمواطنين.

إن كل المجتمعات فى حاجة إلى أساس تقوم عليه المبادئ الأخلاقية فى نظامها الذاتى، وسيطرتها الاجتماعية وعلاقاتها الدولية. فإذا نظرنا مثلا إلى أية مفاوضات دولية ثنائية، نجد أن كلا الطرفين يسعيان إلى صياغة مبادئ أخلاقية مقبولة لدى الطرفين. والأفراد والجماعات مستعدون لبذل التضحيات فى سبيل الجماعات التى ينتمون إليها. فالولاء والتضامن والإيثار والمحبة تلعب دورا فى العلاقات الإنسانية، فهى على خلاف السلع المادية تنمو على ماتقدمه هى نفسها، وما من مجتمع يستطيع البقاء بدونها.

إن المبادئ الأخلاقية لاتتوقف عند حدود الدول. وفى التيار الراهن الذى لايركز إلا على المصالح الخاصة، نجد أنفسنا عرضة للحط من تأثير الأخلاق والدعاوى والبواعث الإنسانية. فتخصص كل من هولنده والنرويج والسويد نسبة من دخلها القومى أعلى من سائر الدول للمعونات، وهو ماقد يعد مؤشرا على استعدادها لإقامة علاقاتها الدولية والتزامات الأغنياء بمساعدة الفقراء على أساس أخلاقى.

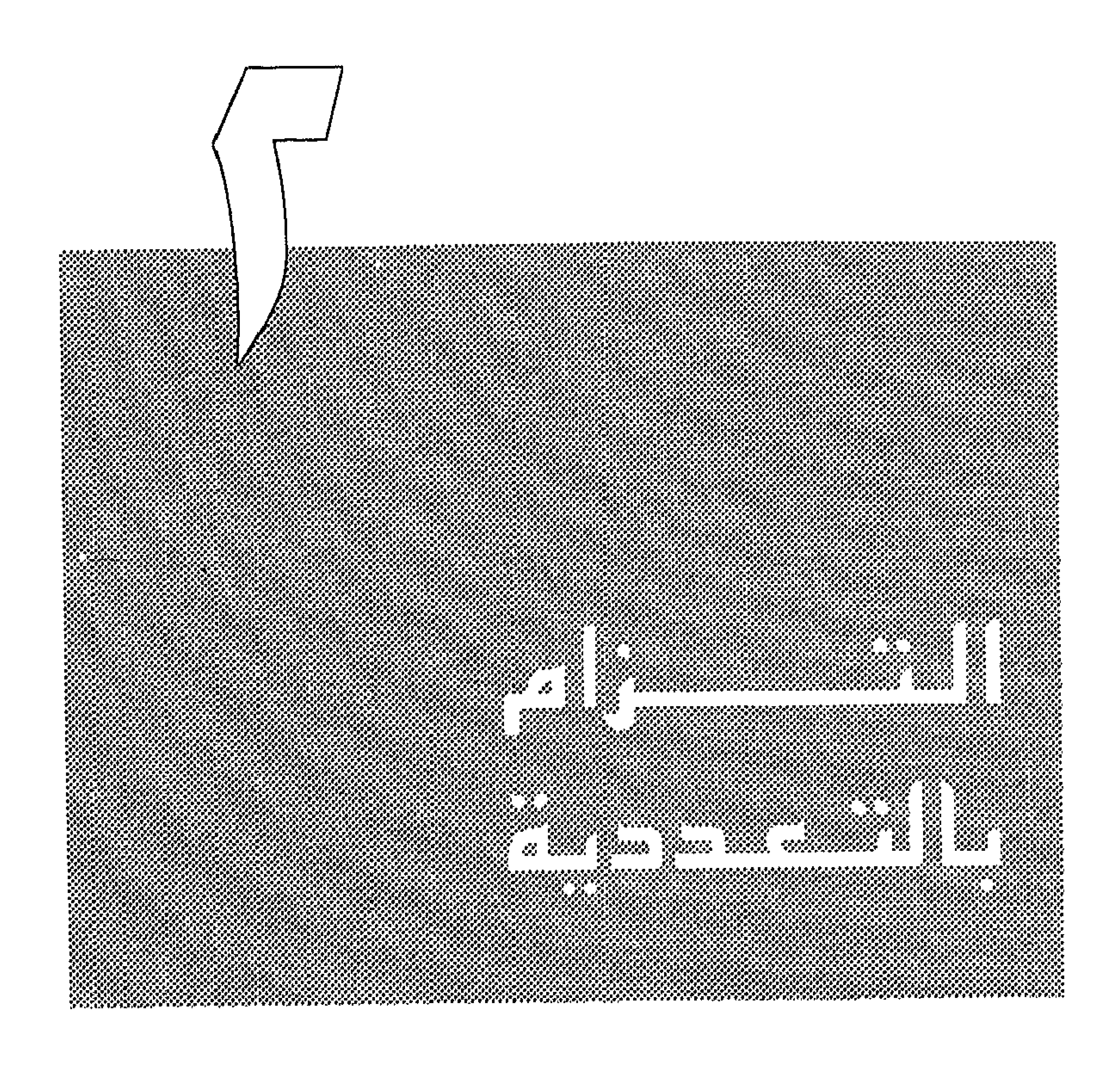
ومهما كان المنطق وراء المصالح القومية الخاصة، فمن المقدر للمبادئ الأخلاقية أن توجه التعاون الدولى. فإذا كان النفاق هو الضريبة التى يدفعها الفساد للفضيلة كما يقال، فإن الإفراط فى الحرص على الصالح القومى الخاص من جانب أهل السياسة،يبدو وكأنه الضريبة التى تدفعها الفضيلة للفساد. والمواطنون غالبا مايسبقون الساسة فى إظهار انتمائهم والتزامهم ومشاعرهم إزاء إخوانهم من البشر ممن يتعرضون للخطر، كما يتبين من ردود أفعالهم تجاه الكوارث والطوارئ. وليس هناك مايدعو إلى توقف الأخلاق عند حدود الدول.

هوامش

١-من خطاب ألقى بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دى جانيرو، والبرازيل، يونية ١٩٩٢

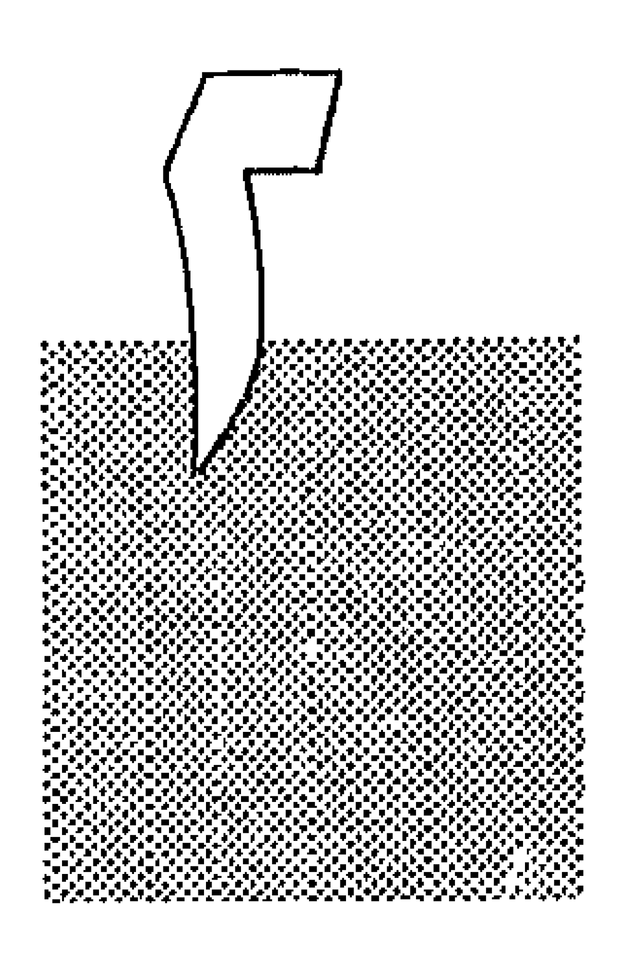
٢-جون هيك، تعليق ألقى فى ندوة عن الكيانات الثقافية والقومية ونظام عالمى جديد تم تنظيمها عام ١٩٩٣ فى أسبانيا. وقد نشرت وقائع الندوة بالصحف وسيتم نشر موجز لها بعنوان Identity Passions: a Philosophical Background.

٣-تم التركيز على المشاركة فى العديد من المواضع بهذا التقرير. ومما يذكر أن بعض أشكال المشاركة لاتزيد عن هيمنة من جانب نخب السلطة المحلية. ففى المجتمعات القروية التى تسودها النظم الأبوية والتسلسل الهرمى للسلطة، نجد أن الواقع بعيد كل البعد عن خيالات العصر الذهبى للمشاركة المتساوية والديمقراطيات القروية التى يروج لها بعض كتّاب الغرب. وبعض الطوائف الثقافية المحلية تحكمها نظم هرمية دكتاتورية جائرة. كما يجب أن نتذكر أيضا أن المشاركة تستغرق وقتا طويلا، وينبغى السماح بما يكفى من الوقت للناس للمشاركة فى الحياة السياسية لمجتمعاتهم.



«مادام أن هناك حضارة تمارس قهرا سياسيا وفكريا وأخلاقيا على غيرها من الحضارات بدعوى أن الطبيعة والتاريخ قد اختصاها بمميزات، فما من أمل فى حلول السلام على البشرية؛ فإنكار الخصائص الثقافية لشعب من الشعوب يعد نفيا لكرامته».

ألفا أوما كونارى،
رئيس جمهورية مالى، ١٩٩٣



ليست هناك ثقافة منعزلة

ليست هناك ثقافة مغلقة على نفسها، فكل الثقافات تتأثر وتؤثر فى بعضها البعض. وليست هناك ثقافة جامدة تستعصى على التغيير، فكل الثقافات فى حالة حركة مستمرة بتأثير من قوى خارجية وداخلية على السواء. وقد تكون هذه القوى متجانسة وتقوم على أنشطة تطوعية أو قد تكون غير تطوعية أو تنجم عن صراع عنيف وهيمنة وممارسة سلطة غير مشروعة.

وفى ضوء ذلك، فإن حاجة الناس إلى العيش والعمل معا فى سلام تؤدى إلى احترام كل الثقافات أو على الأقل بالنسبة للثقافات التى تقدر التسامح واحترام الغير. وهناك بعض الثقافات قد لاتستحق الاحترام لافتقارها إلى التسامح وميلها إلى القهر والاستغلال والقسوة. ومهما قيل لنا عن أهمية عدم التدخل فى العادات المحلية، إلا أن مثل هذه الممارسات المنفرة سواء كانت موجهة إلى الناس من مختلف الثقافات أو إلى أعضاء آخرين فى نفس الثقافة لاتستحق إلا الإدانة وينبغى عدم التهاون معها. حتى من ينتمون إلى ثقافات تفتقر إلى التسامح، يجب إتاحة الفرصة لهم ليعبروا عن آرائهم بحرية مادام أن تصرفاتهم لاتجور على حقوق الغير ممن لايتفقون معهم.

أما بالنسبة للباقين فالتسامح مطلوب فى سائر الثقافات. وينبغى لنا أن نفرح بالاختلافات الثقافية ونحاول أن نتعلم منها، لا أن نعتبرها غريبة أو غير مقبولة أو مكروهة. ويمكن للحكومات أن تجرم بعض المظاهر الخارجية لعقدة كره الأجانب والعنصرية.

وتتحول مواقف اللاتسامح إلى سلوك ضار حين تصبح سياسة تتخذها الحكومات غير المتسامحة. فتتحول التفرقة والتمييز والعزل القائم على السمات الثقافية سياسة رسمية. وفى تلك الحالات يجب اللجوء إلى الضغوط الدولية القوية لإدانة هذه السياسات ومعاقبة كل أشكال العنصرية واضطهاد الناس بسبب معتقداتهم وحرمان الناس من الحرية.

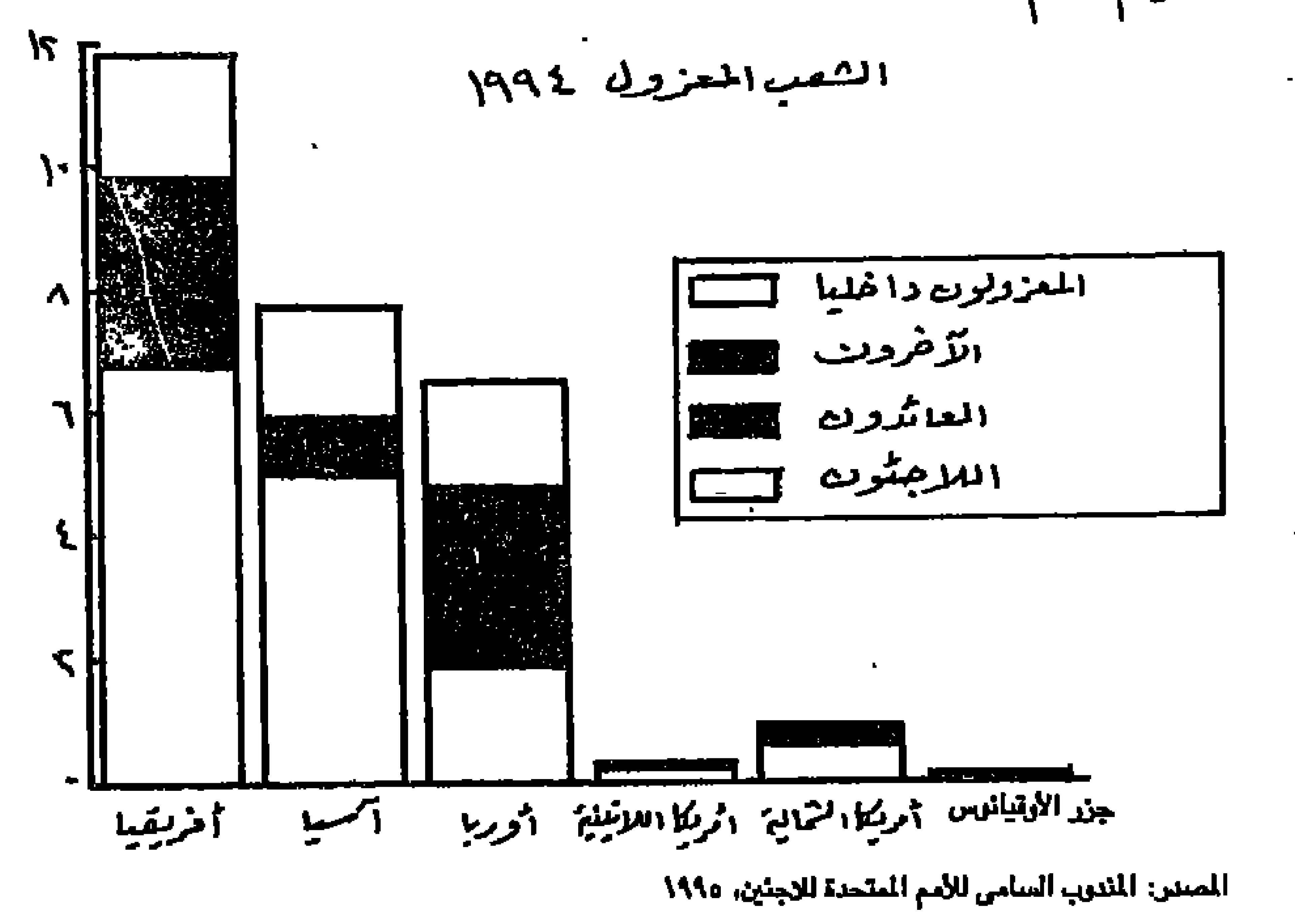
إن تنوع الثقافات وتعدديتها له فوائد جمة. فالتعددية لها ميزة الاهتمام بالثروة المتراكمة من الخبرات البشرية. ويمكن لأية ثقافة أن تستفيد من مجرد المقارنة بسائر الثقافات، فتكتشف خصائصها الذاتية وسماتها المميزة. وليس معنى هذا نسبية ثقافية، بل يتفق مع التأكيد على مشروعية بعض المعايير المطلقة.

وتدفعنا الليبرالية والتسامح والتعددية إلى الترحيب بفكرة تعدد الرؤي؛ ومن ناحية أخرى فالرغبة فى الموضوعية والعالمية تؤدى بنا إلى الرغبة فى وحدة الحقيقة لاتعددها. والمشكلة المنطقية والأخلاقية للنسبية أنها تقر المطلقية والصرامة؛ أما المطلقية فلاتقر النسبية بالضرورة. وليس هناك مكان للتأكيد على النسبية فى عالم تعتبر النسبية فيه حقيقة. والنسبية الإدراكية هراء والنسبية الأخلاقية مأساة. فبدون التأكيد على المعايير المطلقة لما أمكن لهذه اللجنة أن تتقدم بتوصيات. فدعونا نفرح بالتعددية في حين نحتفظ بالمعايير المطلقة للحكم على ما هو حق وخير وجميل.

إن مبدأ التعددية بمعنى التسامح واحترام تعددية الثقافات، له أهمية بالغة فى التعاملات بين الدول، كما ينطبق على داخل الدول فى العلاقات بين مختلف الطوائف العرقية. وقد أصبحت هذه العلاقات مشكلة فى طريق التنمية. فمع تحول السكان وتغير أوضاعهم يلتفت الناس إلى السمات الثقافية التى تتجسد فى تراثهم لمقاومة مايعتبرونه تهديدا لوحدتهم ورفاهيتهم وبقاء جماعتهم ولاستمرارية ثقافتها وقيمها. وقد أدت التعبئة التى تكررت مرات ومرات حول هوية جماعة من الجماعات إلى قيام سياسة عرقية جديدة. ويشمل الخطر السيطرة على سلطة الدولة وبلوغ مكانة اجتماعية أعلى أو الحصول على نصيب أكبر من الثروة والدخل. وحيثما نجد الطوائف العرقية تتمتع بأنصبة متساوية نسبيا من سلطة الدولة ومن الثروة، فإن التوترات تنشب بمجرد أن تبدأ طائفة أو عدة طوائف منهم فى الإحساس بتدنى وضعها النسبى. وهذه التوترات غالبا ماتكون حتمية مع تغير الظروف

الاقتصادية، وغالبا ماتؤدى إلى النزاع حول الحقوق فى الأرض والتعليم واستخدام اللغة القومية والتمثيل السياسى وحرية العقيدة وحفظ الهوية العرقية والحكم الذاتى وحق تقرير المصير. وفى حين يتكون العالم من حوالى ١٩٠ دولة، فإن كثرة من هذه الدول متعددة الطوائف وتضم داخل حدودها عددا كبيرا من الجماعات العرقية والثقافات المتباينة. وأنماط التنمية القياسية لاتهتم كثيرا بهذا التنوع على افتراض أن التصنيفات الوظيفية كالطبقة والمهنة لها أهمية أكبر. ولكن تم إدراك أن كثيرا من حالات فشل التنمية والكوارث (كالحروب الأهلية بنيجيريا ورواندە وبوروندى والاضطرابات فى باكستان)، نجمت عن عدم إدراك التعقيدات الثقافية والعرقية. فتعتبر النزعة العرقية عاملا حاسما فى تحديد طبيعة الصراع وديناميته، كما تستخدم اللغة أو العنصر أو الدين للتمييز بين العناصر الفاعلة المتعارضة. وغالبا مايحدث أن تستولى إحدى الطوائف على السلطة فى الدولة وتتجرد سائر الطوائف من أية سلطة أو نفوذ. وحين تشعر بعض الطوائف بمحاباة الحكومة أو تفرقتها ضدها على أساس العرق أو العنصر أو الدين، فإن هذا يساعد على تسييس الثقافة. وآليات هذه العملية هى أنه حين تبدأ إحدى الطوائف فى التفاوض على أساس هويتها الثقافية، فإن الطوائف الأخرى تتشجع لتحذو حذوها. فهى عملية تراكمية فى الغالب.

وقد تظهر هويات جديدة. ففى باكستان مثلا أدى الرخاء الاقتصادى والسياسى لأحد الأقاليم إلى تصاعد المد القومى فى الأقاليم الأخرى. ومن الطوائف المستبعدة من ادعاء مثل هذه الهوية الإقليمية المستقلة، كانت الطائفة الأصغر عددا ولكن لها وجود اقتصادى وسياسى ملحوظ وكانت قد هاجرت إلى إقليم السند من الهند بعد التقسيم عام ١٩٤٧.



المصدر: المندوب السامى للأمم المتحدة للاجئين، ١٩٩٥

فهناك بعض العناصر من بين الطوائف المهاجرة لم يكن بينها قاسم مشترك، كاللغة،أو الانتماء العرقى فى الهند الموحدة بنت لنفسها إحساسا بالقومية على أساس أن أجدادهم كانوا من المهاجرين؛ ومن ولد منهم بباكستان ينتمى حاليا إلى شعب مهاجر. وعلى مستوى الجماعة، فإن الحزب الذى يمثل مصالحهم يعتبر من الأحزاب النشطة حيث يعمل على خلق فرص عمل وحل النزاعات. وهو يملأ الفراغ بين الدولة وجماعة المهاجرين التى لم يعد لها تراث متماسك تشير إليه.

الأقليات

إن الصراعات بين الأقلية والأغلبية من السكان وفيما بين الأقليات نفسها، لتعتبر من المشكلات الكبرى فى المجتمعات التعددية. ومع أن مصطلح أقليات يستخدم بمعانٍ مختلفة، فإن الاستخدام الدولى المقبول يشير إلى الجماعات المهمّشة أو الضعيفة التى تعيش فى ظل أغلبية سكانية ذات إيديولوجيا ثقافية مختلفة.٢ وتشترك هذه الجماعات فى أنساق القيم ومصادر تقدير الذات التى غالبا ماتستقى من مصادر مختلفة تماما عن مصادر ثقافة الأغلبية.

إن الأقليات غالبا ماتجد صعوبة فى المشاركة الكاملة فى أنشطة المجتمعات التى تحابى الجماعات المسيطرة. وهذه التفرقة تكمن فى بعض الحالات فى الإطار الشرعى الذى ينكر على هذه الأقليات حقها فى التعليم والعمل والتمثيل السياسى. إلا أن عدم المشاركة يعتبر مسألة سياسة رسمية أكثر من كونه ممارسة يومية.٣ ويتكون التحدى من إزالة عوائق التفرقة ثم إيجاد الأساس لتمكين هذه الأقليات.

إن الأقليات تتعرض للقهر فى العديد من الدول. وقد أصبحت حقوق الأقلية إحدى القضايا الجغرافية السياسية المهمة فى القرن الحالى. ففى أوربا ترجع التنظيمات الدولية التى تكفل حماية الأقليات إلى عام ١٥٥٥، حيث نص سلام أوجسبورج على حماية الأقليات الدينية، ثم أبرمت معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨، ثم عقدت الاتفاقية البولندية الروسية عام ١٧٦٧ و١٧٧٥ لضمان حقوق المنشقين ببولنده، فى حين أن معاهدة ڤيينا لعام ١٨١٥ منحت الأقليات الدينية حرية العقيدة

وبعض الحقوق المدنية. وكانت معاهدات السلام لعام ١٩١٩ تقتضى توقيع العديد من الدول القديمة والجديدة لضمان الحماية الكاملة لكل سكانها دون تمييز بينهم، بالمولد أو القومية أو اللغة أو العنصر أو الدين. وفى السنوات التالية اتخذت عصبة الأمم إجراء لإقرار نزاعات الأقليات، إلا أن قرارات العصبة لم تكن تنفذ إلا قليلا.

عالم الأقليات: جماعات ودول منتقاه ١٩٨٩

عالم الأقليات: جماعات نماذج مختارة، ١٩٨٩

البلد	الأقلية	العدد بالمليون	النسبة المئوية من السكان
الولايات المتحدة	المكسيكيون		
كندا	الهنود		
جواتيمالا	المايا		
بوليفيا	التولشو والإيمار		
المملكة المتحدة	الويلز		
أوروبا الغربية	الروم		
بلغاريا	الأتراك		
الاتحاد السوفيتى (سابقًا)	الشعوب الأصلية		
مصـر	الأقباط		
المغرب	البربر		
إسرائيل	الدنش		
چيبوتى	الأفارس		
جنوب أفريقيا	الهنود		
ناميبيا	الساق		
الهند	الاديڤاسيز		
سيرلانكا	التاميل		
اليابان	البوراكون		
لاوس	اللمونج		
ماليزيا	الصينيون		
أستراليا	الايوريجتال		
نيوزيلاندا	الماويرى		

المصدر.. حقوق الأقليات، دليل عالم الأقليات، ١٩٨٠

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، اختارت الدول فى منظمة الأمم المتحدة التى كانت حديثة العهد آنذاك، إقامة آلية المنظمة لحقوق الإنسان على مفهوم فردى شامل للحقوق. فلم يذكر البيان العالمى لحقوق الإنسان حماية الأقليات، ولو أن بعض الدول أرادت ذلك. وقد رفضت مطالبهم خشية أن تؤدى إلى قيام حركات انفصالية. ومنذ عام ١٩٨٩ تبين استحالة تجنب المشكلة. وكان ميثاق باريس الذى تبنته قمة المجموعة الأوربية فى ٢١ نوفمبر ١٩٩٠ وتأسيس المفوضية العليا للأقليات القومية، مثالان على تنامى الوعى بها. وفى عام ١٩٩٢ أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بيانا لحقوق من ينتمون لأقليات قومية وعرقية ودينية ولغوية، وقد نص البيان على التزام الدول بحماية وجود الأقليات وهويتها داخل أراضيها، وفى الوقت نفسه فهى تتبع الرأى القائل إن حقوق الجماعات لايمكن تعريفها إلا فيما يتعلق بحقوق الأفراد.

ومن بين حقوق من ينتمون لأقليات، نص البيان على حقهم فى التمتع بثقافتهم وممارسة شعائر ديانتهم واستخدام لغتهم، والمشاركة فى الحياة الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والعامة، وفى عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالأقلية التى ينتمون إليها وتكوين اتحاداتهم والرقابة عليها، وإقامة علاقات حرة وسلمية مع سائر أعضاء جماعتهم أو مواطنى الدول الأخرى ممن يمتون لهم بصلة قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية.

إن الفكرة وراء قضية الأقليات هى المواجهة بين مفهومين سياسيين عن الدولة، مفهوم القومية العرقية (أو الدينية) فى مواجهة مفهوم الدولة المدنية. وينطوى نموذج الدولة المدنية على احترام مصالح أعضاء كل الطوائف، على أساس الاشتراك فى المواطنة وليس على أساس الروابط القائمة على صلات الدم الحقيقية أو الخيالية. وبدلا من مطالبة الطائفة السائدة بوضع متميز فى السلطة الاقتصادية والسياسية، فإن كل الطوائف لها حقوق متساوية ولها الحق فى الدفاع عن رموزها وقيمها ومصالحها.

هناك إحصائية عالمية حديثة للسياسة القومية تكشف عن المواقف السياسية من الأقليات، فمن الدول من لاتقدم إطارا قانونيا للتعامل مع احتياجاتهم. وإذا لم تكن خرافة الأمة المتجانسة سائدة حاليا، فإن معظم الحكومات لاتزال تطبق سياسات

دمج. إلا أن هذه السياسات تتلاشى اليوم فى مواجهة الضغوط وتعبئة الرأى من جانب كثير من الأقليات. وهناك دول تعترف بالأقليات وبعض الحكومات تتخذ تدابير كمنح الحكم الذاتى على أساس إقليمى والتمثيل النيابى والمشاركة الرسمية وغير الرسمية فى السلطة(٤).

إن حقوق الأقليات فى منتصف المسافة بين حقوق الفرد وحقوق الجماعة، ومع أنها تنتج عن عضوية إحدى الجماعات يمكن لأى فرد ينتمى إلى هذه الجماعة أن يحصل عليها، ولابد لهذه الحقوق أن تشمل حق الفرد فى مغادرة جماعة الأقلية بإرادته. لذا فالمجتمعات المتعددة الثقافات فى حاجة لأن تأخذ فى حسبانها ما إذا كانت هناك جماعات داخلها يجب معاملتها كأقليات، وأن تعترف بها إن وجدت. وفى عصرنا الذى يشهد هجرات مكثفة من المهم أن نشجع مشروعات تنمية ثقافة المجتمع التى تساعد على التفاعل بين السكان وثقافاتهم الأصلية.

ومن أشد القضايا حساسية فى هذا الصدد قضية اللغة، فلغة شعب ربما كانت السمة الثقافية الأساسية التى تميزه. وكل لغة فى العالم تمثل أسلوبا فريدا فى رؤية التجربة الإنسانية والعالم نفسه. إلا أن اللغة لاتزال تستخدم كأداة للهيمنة والتفتيت والضم، ولاغرو أن كانت اللغة فى طليعة الحقوق التى تطالب بها الأقليات؛ ومن هذه المطالب تعليم اللغة واستخدامها بالمدارس ووسائل الإعلام المكثف. وسنتطرق لمشكلة اللغات المعرضة للانقراض بالباب السابع ضمن الحديث عن التراث الثقافى.

إن السياسات المستنيرة تجاه الأقليات، يجب أن تحفظ لهم لغاتهم وإتاحة الفرصة أمامهم لكى ينضموا إلى المجتمع الأكبر. فينبغى تدريس عدة لغات بالمدارس وخاصة لغتى الأغلبية والأقلية بحيث توضع بين يدى الناس كل ما من شأنه دعم إمكاناتهم وقدراتهم. وهذه مسألة حيوية بالنسبة لتصميم نظام تعليمى متعدد الثقافات يعطى الأقليات مكانا أفضل فى النظام التعليمى وفى صورة الثقافة القومية التى تسعى كل دولة لاتخاذها، مثل هذا التوجه لايزال يلقى مقاومة سواء من جانب الساسة الذين لايزالون يرون فى ذلك خطرا يهدد الوحدة القومية، ومن جانب المجتمعات التى أدت الموجات المتلاحقة من الهجرات إليها إلى ظهور مايعرف بروح بوتقة الانصهار التى تطلب من المهاجرين الاندماج الكامل فى المجتمع الجديد.

«إن أكبر همومنا الملحة لاينبغى أن تتركز فى تحديد الحقوق الواجبة للأقليات، بل فى إيجاد أصلح السبل لإبلاغ الحكومات رسالة فحواها أن حسن العلاقات بالأقليات تعتبر سمة تساعد أية دولة فى علاقاتها الدولية».

كونور كروز أوبريان(٥)

سعت بعض الدول (ماليزيا، موريشيوس، سنغافورة، جنوب أفريقيا) إلى حل مشكلات من النوع الذى أشرنا إليه منذ قليل، فى حين تجاهلتها دول أخرى عديدة أو أهملتها تماما. بل إن بعض الحكومات أصبحت طرفا فى الصراع نفسه بخضوعها لسيطرة طائفة عرقية مهيمنة ذات أغلبية أو انحيازها لها. ومن أشد الصراعات السياسية حدة ماينشأ عن عجز الحكومات أو توانيها عن الاستجابة لمطالب الطوائف التى ليس لها سلطة (٦).

تتباين مطالب الأقليات وتتراوح بين الوحدة الاجتماعية فى مجتمع أكبر والمساواة فى الاقتصاد والوظائف دون اندماج اجتماعى كامل وحرية المغادرة والعودة، وهى بالنسبة لمعظم الأقليات مسألة شكل أو آخر من الاندماج، ولاتتم المطالبة بالاستقلال إلا إذا أخفقت عملية الاندماج، والرأى العالمى وحده لايستطيع أن يمنع دولة من إساءة معاملة أقلياتها. إلا أن الانتقادات والعقوبات قد تكون فعالة فى هذا الصدد، وهناك بعض الدول لها القدرة على تضليل الرأى العام العالمى تماما. وهناك شواهد تدل على خضوع الدول لضغوط خارجية.

الفوائد الاقتصادية لحل النزاعات الاجتماعية

إن تخفيف حدة التوترات الاجتماعية والثقافية الداخلية فى المجتمعات متعددة الثقافات (ومعظم المجتمعات اليوم متعددة الثقافات)، يعتمد على المدى البعيد على قاعدة اقتصادية ممتدة وتزايد فرص العمل وتحسن المستوى المعيشى. ولكن صحيح أيضا أن عملية التنمية الاقتصادية نفسها قد تؤدى إلى قيام صراعات اجتماعية وثقافية أو إلى تفاقمها. وقد أدت خطط التحديث بما تشمله من برامج تعليمية طموحة إلى تزايد أعداد الشباب المتعلمين وأنصاف المتعلمين المتعطلين أو

من لايجدون الوظيفة التى يسعون إليها، وقد أثيرت الطموحات سلفا بما يمكن أن يتمخض عن الاقتصاد، وهو مايعد مناخا صالحا لإثارة السخط على الطوائف الأخرى. فالشباب المتعطل فى المناطق الحضرية هو أشد العناصر نشاطا ومشاركة فى الاضطرابات العرقية القومية. ففى الهند تتألف الحركة القومية الهندوسية ذات التوجهات المعادية للمسلمين من شباب من أنصاف المتعلمين المتعطلين ينتمون إلى الطبقتين العليا والمتوسطة. وفى سريلانكا هناك طائفتان من الشباب المتعلمين الذين يعانون التفرقة والحرمان النسبى، ويشاركون فى إحداث الشغب، إحداهما من الأغلبية السنهالية، والأخرى من الأقلية التاميلية.

أدت التحركات والهجرات فى العقود الأخيرة إلى إحداث تغييرات جذرية فى التراكيب الديموغرافية والاجتماعية والثقافية فى بعض المناطق، وأدت إلى إحساس السكان المحليين بالخطر والحصار. وتساعد عملية التنمية الاقتصادية على هذه التحركات وهو مايزيد من الكفاءة الاقتصادية ويساعد على تحسين مستوى المعيشة لكل من المهاجرين والسكان الأصليين. وفى الوقت نفسه فالصدام الذى ينشأ بين السكان المختلفين، يدعم الهوية العرقية وخاصة حين تؤدى الهجرة إلى التنافس حول السيطرة على الثروة الاقتصادية، والسلطة السياسية، والتميز الاجتماعى. كما يصدق ذلك حين تكون هناك فكرة قوية عن النزعة العرقية الإقليمية، حيث تكون هناك بعض الطوائف العرقية تعتبر أن جذورها راسخة فى المكان بوصفهم أبناء الأرض، أو حين تؤدى الهجرات إلى إحداث تغييرات فى التوازن الديموغرافى وتركيبة الطوائف العرقية(٧). كما يصدق ذلك أيضا على طوائف المهاجرين الذين يسمح بدخولهم فى البداية باعتبارهم عمالة زائدة إلى كثير من الدول المستوردة للعمالة. وغالبا مايعانون التفرقة والتمييز من جانب الثقافة السائدة.

وفى السنوات الأخيرة سجلت الدول ذات الدخل العالى صافى هجرات يبلغ ١,٤ مليون سنويا، ثلثاهم قادمون من الدول النامية. وإذا أخذنا فى اعتبارنا أن الهجرة الدولية تجر فى أعقابها ضياع الموارد البشرية بالنسبة لكثير من دول المنبع، وقد تؤدى إلى توترات سياسية واقتصادية واجتماعية فى دول المصب، فينبغى علينا على الأقل أن نستكشف أسباب المشكلة فيما يتعلق بمجالى الثقافة والتنمية والتركيز على بعض المفاهيم والإنجازات، كالحالة الاقتصادية والأمن المادى

والاجتماعي والصحة والتعليم والاتصالات. إضافة إلى قوى الجذب، هناك أيضا قوى الطرد، كالخلل فى التوازن الاقتصادى والفقر وسوء الإدارة وانتهاكات حقوق الإنسان فى بقاع كثيرة، وهى دوافع قوية للهجرة، وعلى حكومات كل من دول المنبع والمصب أن تعمل بكل جد على جعل البقاء فى البلد الأم اختيارا متاحا للجميع.

فى كثير من مدن العالم السريعة النمو، نجد أن المهاجرين من المناطق الريفية ممن يتحدثون لهجات مختلفة، ولهم عادات إقليمية مختلفة، أو المهاجرين من دول ذات دخل منخفض، يقبلون العمل فى الوظائف الدنيا التى لاتحتاج إلى مهارة (كالعمل فى البناء ورصف الطرق والموانئ والخدمة المنزلية وما إلى ذلك). وبالطبع تزداد محنة هؤلاء العمال المهاجرين، حين تسوء الظروف الاقتصادية ويرغب السكان الأصليون فى استبعادهم.

الصراعات العرقية والدينية: دول منتقاة، ١٩٨٠-١٩٩٢

صراعات عرقية ودينية: نماذج مختارة، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢

البلد	تمرد	صراعات مسلحة	لاجئون من البلد
	١٩٨٠ـ ٨٩	٨٩ـ ٩٢	١٩٩٢
أفغانستان	نعم	نعم	٤٧٢٠
موزمبيق	لا	نعم	١٧٣٠
العراق	نعم	نعم	١٣١٠
الصومال	نعم	نعم	٨٧٠
إثيوبيا	نعم	نعم	٨٤٠
ليبريا	لا	نعم	٦٧٠
أنجولا	نعم	نعم	٤٠٠
ماينمار	نعم	نعم	٣٣٠
السودان	نعم	نعم	٢٧٠
سريلانكا	نعم	نعم	١٨٠

المصدر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤

ولكن قد يحدث العكس، فالمهاجرون قد تكون لهم مهارات وقدرات تفوق ماللسكان المحليين، فيحققون الثراء والمكانة الاجتماعية، وهو ما قد يؤدى إلى أوضاع غير محمودة العواقب، وخاصة فى فترات مابعد جلاء الاستعمار وإعلان الاستقلال، حيث يتطلع المحليون إلى استبعاد الغرباء والدخلاء الناجحين. وغالبا مايحدث ذلك حين يخرج من السكان الأصليين أنفسهم شباب متعلمون يطمحون إلى الحصول على الوظائف والمشروعات التى كانت خاضعة لإدارة المهاجرين. وتزداد حدة هذه التحركات التى تهدف إلى طرد البعض من أماكنهم المتميزة حين تعجز فرص العمل فى القطاع الحديث عن التوسع بالسرعة الكافية لاستيعاب أبناء السكان المحليين فى الطبقة المتوسطة. وحينئذ ينظر السكان المحليون إلى المهاجرين بوصفهم عقبات تعوق الحركة الاجتماعية ورخاء الأغلبية المحلية. ففى جنوب شرق الهند وآسام وتريبورا وغيرها، نجد صدامات بين القبائل المحلية والمهاجرين البنغاليين والبنجلاديشيين المسلمين، وفى أوغندا نجد عيدى أمين يقوم بطرد التجار والموظفين الهنود؛ وبتفكك الاتحاد السوفيتى، نجد أن الموظفين والإداريين الروس ممن كانوا قد أوفدوا أو هاجروا إلى مختلف الجمهوريات غير الروسية يواجهون تهديدات بالطرد. وهناك خطط للاستيطان الزراعى فى عدد من الدول برعاية هيئات حكومية، حيث يتم جلب الفلاحين الفقراء والمعدمين الذين يعيشون فى مناطق ذات كثافة سكانية عالية، وتوطينهم بالمناطق الأقل كثافة، حيث يمكن تنمية الأرض واستزراعها. وفى جنوب آسيا ثار الفلاحون المحليون ثورة عنيفة على المستعمرين القادمين الذين كانوا ينظرون إلى عملية توطينهم كإجراء لايهدف إلى تحسين أحوالهم المعيشية، بل كمخطط لخلخلة النسب السكانية بين الطوائف العرقية بالمنطقة.

وغالبا ماتؤدى الصراعات العرقية إلى انتهاك حقوق الإنسان بين الطوائف حيث ترتكب جرائم الحبس التعسفى والتعذيب والترحيل المكثف والإبعاد، والفصل العنصرى، والتفرقة فى المؤسسات العامة والخاصة وغير ذلك من أشكال العداء السافر والمخفى. وحين يكون المتهم بهذه الجرائم أفراداً أو جماعات، فقد يتدخل القضاء شريطة أن تكون الحكومة مستعدة لتركه يؤدى مهمته. وليست هذه هى الحال دائما حين يكون المتهم بانتهاك حقوق الإنسان جماعات قوية اقتصاديا أو سياسيا، ضد جماعة مهمشة مثلا. وليست هذه هى الحال أيضا حين تكون السياسة الرسمية للدولة تتسم بعدم التسامح والعنصرية والتفرقة، وحين تلجأ الدولة إلى الترهيب والعنف ضد الأقليات أو المنشقين.

إن كل الصراعات من هذا النوع، تعد تبديدا لطاقات المجتمع، وضد المصالح الاقتصادية والإبداع الثقافى، لكل المتورطين فيها. فالنمو الاقتصادى والرخاء الاقتصادى يتطلبان أقصى حركة اختيارية ممكنة لا للسلع وحسب، بل للبشر داخل الدول وفيما بين الدول، وهو مايتضمن تبادل الاتصال الثقافى والتنوع الثقافى. أما إمكانة تحقيق هذا الاتصال فى إطار من العدالة والانسجام الاجتماعى، وإيجاد حلول سلمية للتوترات والصراعات، فهى من أكبر التحديات فى الوقت الحاضر.

عقدة كره الأجانب والعنصرية

إن عقدة كره الأجانب، تؤججها عدة مصادر فى الوقت الحاضر، ففشل التنمية والتهديد الماثل ضد القيم الثقافية فى مناخ عالمى تتبادل فيه التأثيرات تبادلا حرا، والتفاعلات والضغوط والتغييرات التى تنجم عن العلم والتقنية، قد أدت إلى ظهور دعوة لحماية الهويات القومية أو الثقافية. والغوغائيون ينادون بحماية السلالة المحلية من التلوث، أو الغرق وسط قطعان الغزاة.

والتوسع السريع فى الاتصالات والنقل والنمو السكانى، وتفاقم حالة عدم المساواة على المستوى الدولى، وانهيار التراكيب الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، والفرار من الطغيان والكوارث، والحلم بحياة أفضل فى مكان آخر من العالم، أدت فى العقود الأخيرة إلى هروب أعداد من الناس عبر الحدود القومية، أكبر من أى وقت مضى. فيبلغ عدد العمال الأجانب حوالى ٤٠ مليون عامل، وعدد اللاجئين ١٥ مليونا، وعدد من اضطروا للرحيل عن بلادهم بسبب الاضطرابات السياسية منذ الحرب العالمية الثانية ٣٧ مليونا (٨).

وكان مما ساعد على زيادة معدلات الهجرة للدول ذات الدخل المرتفع بأوربا وأميريكا الشمالية فى السنوات التى شهدت طفرة اقتصادية سريعة، يقابله نقص شديد فى الأيدى العاملة المدربة. فمنذ عدة قرون قام المستعمرون الأوربيون باستعمار العديد من بقاع العالم، فى حين انعكس تدفق الهجرات فى العقود الأخيرة وأصبح المهاجرون يستوطنون الدول التى كانت تستعمر بلادهم من قبل ويشكلون مجتمعات عرقية بها. فيشكل المهاجرون فى أوربا حوالى خمسة بالمئة من مجموع السكان فى دول كبريطانيا وفرنسا. ويقدر أن حوالى ١٨ مليونا من هؤلاء المهاجرين

بما فيهم ثلاثة ملايين من مستعمرات سابقة. ويشملون الآسيويين والهنود والأفارقة ببريطانيا، والهنود والهركى بفرنسا، وسوريناميين وهنود وغيرهم بهولنده. وفى العديد من مناطق العالم تجد المهاجرين يعبرون الحدود بحثا عن فرصة العمل والحرية،أو مجرد الأمان. ويلجأ العاملون المهاجرون إلى أسواق العمل بالخليج وجنوب أفريقيا وسنغافورة وغيرها. والمشكلات التى تواجههم وتواجه الدول المضيفة لهم متشابهة.

إن العنصرية تحامل أو عداوة سافرة ضد الغير، وتقوم على اعتقاد بتفوق الذات، وهناك كثرة من الشعوب المختلفة تميزت بالعنصرية. وقد سمحت بتبرير الاستعمار وكانت الأساس الذى قامت عليه الإيديولوجيا النازية. والتفرقة والفصل العنصرى ليس لهما أساس علمى فى علم الأحياء. والمضمون العملى لعقيدة المساواة بين البشر، ليس ضرورة معاملة الناس جميعا كما لو كانت لهم قدرات متساوية، بل كما لو كانوا جميعا لهم أهمية متساوية. ويعبر والتر ليبمان عن الأساس الذى يقوم عليه إيماننا بالمساواة فى مقال بعنوان برايان وخرافة حكم الأغلبية.

إن المصلحين يريدون الحد من الخلافات بين الطوائف، بين الرجل والمرأة، بين الشباب والشيوخ، بين القادر وغير القادر إلى أدنى درجة؛ وهم غالبا مايخلطون بين الحاجة لتجنب التفرقة القائمة على الاختلافات والحاجة إلى إنكار وجود الخلافات نفسها. وهذا الخلط هو الذى يضايق عامة الناس حين يطلب منهم استخدام ضمير المحايد بدلا من المذكر. والمساواة مستحيلة بين الذرات المتطابقة. ومن المهم أن نتذكر المبدأ الأخلاقى الكامن فى العقيدة الفلسفية لهوية الأشياء غير المتميزة، وأن ندرك أن الأشياء المختلفة وحدها هى التى يمكن المساواة بينها.

فى السادس والعشرين من فبراير ١٩٩٥، قرر البرلمان الأوربى ضرورة قيام الاتحاد الأوربى بإنشاء هيئة رقابية مهمتها مراقبة الهجمات العنصرية ومنعها. وكان البرلمان يرد بذلك على موجة من العنف ضد الأجانب، (أو بالأحرى ضد المهاجرين الفقراء) بأوربا وخاصة ضد مقتل أربعة من الغجر بالنمسا على يد جماعة نازية جديدة مزعومة.

فى غمار عملية بناء الأمم فى الأمريكتين وأستراليا، كانت الشعوب المحلية تعتبر عقبة تواجه الوحدة القومية، وفى العديد من الدول كان العنف الحكومى

برايان وخرافة حكم الأغلبية

«من الأفضل أن يبدأ استكشاف هذه الخرافة بالبدهية البدائية التى استقى منها منهاج الحياة الديمقراطى كله. إنه شعور بالمساواة المطلقة والأخوة مع كل الكائنات الأخري».

ليس هناك معنى لهذا الإحساس، فهو مدرك بالقلب: «ها أنت ياسيدى وهاهو جارك. أنت أفضل منه وأغنى وأقوى وأوسم؛ كان الناس يتملكهم هذا الشعور قبل أن يتصوروا إمكانة الحكم الديمقراطى. كانوا يتحدثون عنه بطرق عديدة، إلا أن السمة الأساسية لهذا الشعور هى هى منذ عهد بوذا إلى عهد وايتمان».

والتر ليبمان(٩)

والحملات العسكرية تقوم بتطهير الأرض، لأصحاب المزارع وقطعان الماشية والمقاولين الجدد فى مجال الزراعة. وتمت إبادة كثرة من الشعوب الهندية. وكانت العنصرية كامنة فى جذور هذا الأمر، لأن الشعوب المحلية كانت تعتبر أدنى من الشعوب من الجنس الأوربي(١٠). على أية حال فالآراء والسلوك العنصرى ليس حكرا على الغرب؛ إذ نجده فى التركيبات العقلية التى تزعم أن أفريقيا للأفارقة وآسيا للآسيويين وهكذا.

إن العنصرية ليست ظاهرة هامشية ترتبط بعصر محدد، أو بظروف محددة. وهى تطفو على السطح ردا على أزمات الهوية الاجتماعية. ولايكفى أن ندينها أو أن نتوسل بحقوق الإنسان أو المبادئ الأخلاقية. ولايمكن حل المشكلات المرتبطة بها بالإجراءات القانونية وحدها. وكل هذه أشياء مهمة، إلا أن القضاء عليها يجب أن يشمل جذورها وأفرعها جميعا.

يمكن للتشريعات والأحكام والقضاء المستقل أن يفعل الكثير للعنصرية العنيدة. ويمكن كسر الدائرة المفرغة من التوجهات السلبية المغرضة التى تؤدى إلى التفرقة والبطالة وفقدان احترام الذات والعادات المرفوضة والجريمة وتدعم التحامل عن طريق وضع سياسات تساعد على التمكين والتعليم والتدريب وخلق فرص عمل. وينبغى مواجهة نمط القيم الكامن فى جذور العنصرية من خلال الحوار الحر. ويمكن استثارة هذا الحوار بالتعبير عن قيم بديلة فى البرامج الثقافية والنشاط الفنى والمناهج المدرسية وأنشطة المجتمع المدنى.

وكما هو الحال بالنسبة للأقليات المحلية والمهاجرين، فمن المفارقات أن هؤلاء المهاجرين يمثلون أرصدة اقتصادية لبلادهم الأصلية. وهم يستفيدون ويفيدون البلد الذى هاجروا إليه بآدائهم أعمالا لاتتوفر المهارات المطلوبة لها عند سكانها المحليين. وقيمة السلع والخدمات التى يضيفها هؤلاء إلى الاقتصاد تفوق التكاليف الاقتصادية والمالية التى يفرضونها على المجتمع. وهنا أيضا فإن المفيد اقتصاديا للجميع غالبا مايعتبر من أسباب التمزق اجتماعيا وثقافيا.

الصحوة الدينية: تعصب أم بحث عن معنى؟

إن الدين يمثل حاليا قوة ناهضة فى العلاقات البشرية. وقد تكون النزعة الطويلة المدى نحو العلمنة قد أبطأت فى كثير من مناطق العالم، إن لم تكن قد اتخذت مسارا معاكسا، ومع تحلل المعايير والقيم التقليدية يصبح الدين حصنا للإحساس بالانتماء لدى الأفراد والطوائف.

إن الأديان على اختلافها تمثل اتجاهات ثقافية ورمزية وفكرية، تعكس التنوع فى التجربة الإنسانية وتباين السبل التى يتخذها البشر للتعامل مع وعد الحياة الإنسانية وتحديها ومأساتها. وهناك أشكال جديدة للأصولية (التى ينبغى أن نطلق عليها الصحوة الدينية) وللبحث عن الدين عامة، ويمكن اعتبارها ظواهر إيجابية بناءة، فهى تمثل بحثا عن الهوية والمعنى فى عالمٍ قاسٍ تتصارع فيه القيم ورد فعل لأزمة الانتماء، وحقلا للتجاوب الثقافى الاجتماعى.

يتبين من التاريخ أن الدين غالبا مايرتبط بالوعى بالهوية القومية، وأحيانا مايؤثر على العلاقات بين الأغلبيات والأقليات. وغالبا مايتخذ ذريعة للغزو المادى أو الإقليمى. كما يسهم الدين إذا اصطبغ بالسياسة فى زيادة حدة الصراع أكثر من إسهامه فى بناء السلام. ومن الأمثلة على ذلك الصراع بين الهندوس والمسلمين، فى الهند، وبين الشيعة والسنّة فى العراق وباكستان، وبين البروتستانت والكاثوليك بأيرلنده الشمالية.

إن الآراء النظرية المتطرفة تنظر إلى ماض فى الخيال، وتراه أكثر بساطة واستقرار، وبالتالى فهى تمهد الأرض لمختلف أعمال العنف ولتخويف الأفراد، بل

مجتمعات بأسرها فى أمور الفكر والسلوك والمعتقدات، وتقهرها على قبول وجهة نظر أصولية واحدة.

إن أواخر القرن العشرين قد شهدت استشراء الأصولية المسيّسة فى كل الأديان. وكما يقول أحد علماء الأديان المقارنة: إن التطرف الدينى ... ليس قاصرا على دين بعينه ... والتحدى اليوم كما كان فى الماضى هو التمييز بين معتقدات الأغلبية (المسالمة) وأنشطتها ... وأقلية من المتطرفين الذين يبررون العدوانية والعنف باسم الدين والعرق والعقيدة السياسية (١١).

الشعوب المحلية

هناك آلاف الطوائف المختلفة تتميز بلغاتها المحلية، وهناك مئات الملايين من البشر ينتمون إليها. وهناك تفسيرات متباينة لمصطلح محلي، بل إن هذه الطوائف تعترض على إطلاق هذا المصطلح عليها، على أية حال فإننا نلتزم هاهنا بالتعريف الوارد بالمادة الأولى من ميثاق مكتب العمل الدولى، فيما يتعلق بالشعوب المحلية والقبلية فى الدول المستقلة (١٢).

وتشكل هذه الشعوب نسبة ٧ فى المئة من السكان فى كل من الصين والهند (أى ٨٠ و٦٥ مليون نسمة على التوالي)، وفى أميريكا اللاتينية فإن أكبر عدد نجده فى بيرو (٨,٦ مليون نسمة)، والمكسيك (٨ ملايين). ويبلغ تعدادهم بأفريقيا ٢٥ مليونا تقريبا، وبأميريكا الشمالية ٢,٥ مليون، وهذه الشعوب معرضة لخطر الانقراض فى كثير من بقاع العالم نتيجة للظروف الطبيعية (توفى حوالى ١٢٥ ألفا من بدو الطوارق بالصحارى من الجوع فى مواسم الجفاف التى شهدتها السبعينيات)، أو للظروف الصحية أو ضغوط السكان والحكومات المحيطة(١٣)، لذا فمن المبادئ الأساسية فى هذا الصدد ما أكده جدول الأعمال الحادى والعشرين الذى اتخذه مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ بقوله: إن الجهود القومية والدولية لتحقيق تنمية ثابتة وسليمة بيئيا، يجب أن تعترف بدور الشعوب المحلية وطوائفها، وأن تعمل على توفيق أوضاعها ومساعدتها ودعمها.

وفى بعض الحالات نجد أن الظروف المناخية القاسية (فى أستراليا وجرينلاند والصحارى)، أدت إلى تطوير أساليب حياة لاتتفق مع أساليب المجتمع الاستهلاكى المحيط بهذه الشعوب. وكثيرا ماتتعرض الشعوب المحلية للطرد من أرضهم سواء بالغزو فيما مضى أو بخطط التنمية حاليا، (كمشروعات الرى والكهرباء والتعدين، والمنشآت العسكرية، وتعبيد الطرق ومد الخطوط الحديدية، ودور العبادة والحدائق العامة والتوسع الحضرى)، أو للحرمان من التمثيل السياسى الكافى فى أمور تمسهم بصورة مباشرة.

تعرضت ثقافات الشعوب المحلية والقبلية عبر التاريخ للتهميش، ولاتزال تواجه صراعا غير متكافئ فى مواجهة قوى سياسية واقتصادية خارجية قوية. وكانت النتيجة فى الأغلبية الساحقة من الحالات ضياع رموز ثقافية، ولمضاعفة هذه الخسارة نجد أن الرموز الثقافية الوافدة التى تفرض عليهم - التلفزيون، الإعلانات، النزعة الاستهلاكية وغير ذلك - تؤدى إلى إيجاد تركيبة من معان وقيم من شأنها أن تزيد من تقويض دعائم الأمن الثقافى والاجتماعي[١٤].

وانقراض هذه الشعوب باعتبارها جماعات ذات هوية متميزة ليس مجرد محصلة ثانوية للتنمية، بل ينتج عن سياسة ثابتة أو غير معلنة. وتسمى هذه العملية إبادة جماعية ثقافية. ولها جوانب اقتصادية وثقافية. فالإبادة الجماعية الاقتصادية، تنبع من الإيمان بأن الأنماط قبل الحديثة للتنظيم الاقتصادى يجب أن تفسح الطريق للرأسمالية الخاصة أو المتعددة الجنسيات أو للاشتراكية الموجهة من جانب الدولة أو خليط منهما معا. والإبادة الجماعية الثقافية هى عملية يفقد شعب متميز ثقافيا فيها هويته، مع تآكل أرضه وموارده، ومع تقلص استخدامه للغته ومؤسساته الاجتماعية والسياسية وتراثه وفنونه وممارساته الدينية وقيمه الثقافية. وقد تكون هذه نتيجة للسياسة الحكومية المنظمة، ولكن حتى إذا كانت هذه العملية تعزى لآليات التنمية الاقتصادية، فهى لاتزال تعتبر إبادة جماعية فى تأثيرها.

يبدو أن الأمور تتغير، ويعتبر تكاثر الحركات الجماهيرية مذهلا بالنسبة للنخب الحاكمة. وبعض هذه الحركات لايقتصر على معارضة التوزيع المادى للمميزات، أو نقص الخدمات الاجتماعية، أو النظم المغلقة، أو التفرقة أو الظلم، بل يشمل الجوانب الرمزية للأنماط القائمة والقيم السائدة للتنمية الاقتصادية. كما أنها تؤكد على نقطة مهمة أخرى، وهى أن الشعوب المحلية تعتمد على أرضها

أهمية الحقوق في الأرض

«إنك تسألنا عما إذا كنا نمتلك الأرض ثم تهزأ بنا. أين لقبك؟ وحين نسأل عن معنى كلماتك فإنك ترد علينا بعنجهية متغطرسة. أين الوثائق التى تثبت ملكيتك للأرض؟ إثبات ملكية؟ من الغطرسة أن تتحدث عن ملكية الأرض فى حين أنها هى التى ستملكك. كيف تمتلك شيئا باقيا وأنت فان؟! إن السلالة وحدها هى التى تملك الأرض، لأن السلالة وحدها هى التى تظل باقية أبدا».

كانت هذه كلمات زعيم شعب فيلبينو كالينجا فى حديث له مع أحد المهندسين الحكوميين. وقد تعرض الزعيم فيما بعد للاغتيال لتزعمه حركة المعارضة لمشروع حوض نهر شيكو، وهى خطة تنمية هددت بإغراق ١٦ بلدة وقرية وإخلاء ٨٥ ألف نسمة بمنطقة كالينجا».

المصدر: Ponciano L. Bennagen, "Tribal Filipinos" in Indigenous Views of Land and the Environment . World Bank Discussion Papers, 188. Washington, D.C., 1993.

اعتمادا مباشرا. معنى هذا أننا ينبغى أن نتحدث عن احترام الطابع الثقافى لهذه المجتمعات والأساس المادى لوجودها. لذا فجدول الأعمال الحادى والعشرين ينادى بالاعتراف بضرورة حماية أراضى الشعوب المحلية ومجتمعاتها من الأنشطة الضارة بيئيا، أو التى يعتبرها أحد الشعوب المحلية غير ملائمة اجتماعيا وثقافيا.

وهذه الحركات التى يستعين بعضها بتقنيات اتصال جديدة، قد تشكل فى نهاية الأمر قوة ديمقراطية لها تأثيرها تعمل لصالح التعددية وحقن المزيد من القيم الأخلاقية فى خطاب التنمية (١٥). وتعتمد مثل هذه المبادرات على مجتمع مدنى يقظ، فى حين تعتمد غيرها على الدولة.

قد تؤدى آلام التحول الرأسمالى فى عالم مابعد الشيوعية إلى القضاء على فكرة الخلق الديمقراطى. وفى هذا المناخ قد يكون هناك ميل أكبر للجوء إلى معتقدات، كالنزعة العرقية أو الدين أو كره الأجانب يغذيها الإحباط والسخط على فساد الغرب وأنانيته.

إن التحدى الذى يواجه الأمم الملتزمة بالتعددية الثقافية والديمقراطية السياسية اليوم، هو إيجاد مناخ يضمن تكامل التنمية ووجود مؤسسات تقوم على التزام أصيل

بالتعددية. معنى هذا احترام الأنساق القيمية الخاصة بالشعوب المحلية وأعرافهم وثقافتهم، معناه ضمان حقوق هذه الشعوب فى الوجود والبقاء بدعم من الدولة والقانون الدولى، معناه ضمنا إقرار نظم تعليمية تجسد هذا الاحترام بما فى ذلك حق استخدام لغاتهم القومية فى مختلف مراحل الدراسة، كما يعنى إعطاءهم الحق فى استخدام أدوات المعلومات والاتصالات الحديثة والتقنية، وحق تقرير أولوياتها فى تعاون سلمى مع الغير.

إن اللجنة لتؤيد العملية التى بدأتها لجنة حقوق الإنسان لوضع مسودة بيان للأمم المتحدة عن الشعوب المحلية بهدف إيجاد مناخ دولى أقوى، لحماية الشعوب المحلية وإقامة حوار دائم يرفع صوت هذه الشعوب على المستوى الدولى.

مستقبل التعددية

هناك تقرير عالمى ينص على أن الجنس البشرى ولأول مرة لديه القدرة على بناء مستقبله لا على وهم إيديولوجيا سقيمة، بل على مجموعة من القيم العامة المشتركة بيننا جميعا، حتى وإن اختلفت أفضليتها من شعب إلى آخر، ومن دين لآخر، ومن شخص لآخر، وحيثما كان هناك احترام بالغ لهذا الاختلاف (١٦).

والمثال واضح تماما: يمكن تطوير المساواة فى العلاقات بين الطوائف، وهى أمر حيوى بالنسبة للتنمية البشرية ووقف تبديد الطاقات الاجتماعية فى صراعات عرقية ودينية، وإيجاد سبل لحماية حقوق الأفراد والطوائف فى الإفصاح عن تميزها الثقافى، فتلقى قبولا وتفهما من الآخرين. ويمكن سن تشريع ضد الرفض أو الإبعاد على أساس الاختلاف الثقافى ومعاقبة التجاوزات الإجرامية. ولكن ينبغى أيضا أن نتعمق إلى جذور المشكلة.

إن تقبل الاختلافات هو الجوهر، فى حين أن التفاوض لن يؤدى إلى تسوية حاسمة. والهوية تتضمن إقرار الحدود، والحدود تؤدى إلى نشوب التوترات. ومع أننا نشترك فى إنسانية واحدة، فإن هذا لن يجعل منا أعضاء قبيلة عالمية واحدة. فتنوع الجنس البشرى هو الذى يضرب بجذوره فى هذه الإنسانية المشتركة. واليوم ومع أفول نجم الحكم الشمولى يمكن أن ندرك الوحدة التى تجمع بيننا ونبدأ فى التفاوض الصعب الذى تقتضيه منا (١٧).

«منذ فتـرة كنت فى رحلة فى ولاية مـوريلوس بوسط المكسيك، وكنت أبحث عن مسقط رأس إيمليانو زاباتا. فتوقفت لأسأل أحد الفلاحين عن المسافة إلى القرية، فأجاب قائلا: «لو كنت قد انطلقت منذ مطلع النهار لكنت قد بلغت مقصدك الآن». كان هذا الرجل لديه ميقات داخلى يحدد توقيته وتوقيت ثقافته. فمواقيت كل البشر وكل الحضارات ليست مضبوطة على ساعة واحدة. ومن عجائب كوكبنا تعدد تجاربه وخبراته وذاكرته ورغباته. وأية محاولة لفرض سياسة موحدة على هذا التنوع ستكون بداية النهاية».

كارلوس فوينتيس(١٨)

إن واقع العالم الذى يجب تطبيق هذا المثال عليه، يتسم بالتعقيد والمزالق الأخلاقية ولايسمح بوجود حل موحد. وتواريخ الاجتماع السياسى تترك أثرها على الطريقة التى يتم تناول الصراعات بها. لذا فإن كثيراً من الدول الجديدة تتألف من طوائف مختلفة قد لايجمع بينها إلا المستعمر أو وجود سلطة تسيطر عليهم. وربما كانت لهذه المجتمعات مؤسساتها الاجتماعية الخاصة بها بدءا من الآليات التى تحكم القرية إلى إدارات الحكم الذاتى لدى الحكام المحليين أو القادة الروحيين. وقد تكون لهذه التراكيب سيطرة على الناس أكبر منها على الدولة الجديدة التى تمثل طوائف لم يكن بينها تفاعل مسبق، أو كان التفاعل بينها تفاعل صراع بقدر ما كان تفاعل سلام. وهناك حاجة لفهم الدور الذى تلعبه هذه التراكيب الاجتماعية غير الرسمية – غير الرسمية فى علاقتها بالدول الجديدة – والذى تعتمد عليه الطوائف فى الوساطة فيما بينها ومع الدولة، ولدفع المجتمعات التعددية قدما وحل الصراعات القائمة، لابد من إدراك تعدد التراكيب التى تكتسب الشرعية لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية.

إن تعقد الموقف العالمى اليوم يتطلب العمل فى اتجاهات مختلفة. والتصرفات التى تفصح عن استهزاء واضح بالتعددية ناشئ عن الصراع ويتطور فى الغالب الى جرائم ضد الناس والثقافات لاتزال تحدث فى شتى أرجاء العالم. وللمجتمع الدولى دور فى تحديد التزامات الحكومات تحديدا أدق. وهناك حاجة لمعايير ضمان حماية الممارسة الفعالة للحقوق الثقافية. ويمكن لقدرة الأمم المتحدة

«لا أريد لداري أن تحيط به الأسوار من كل جوانبه وأن تسد نوافذه، أريد ثقافة البلاد كلها أن تهب على داري بحرية تامة، لكني أرفض أن تقتلعني إحداها من الأرض».

مهاتما غاندي

على الإقناع أو التصديق الأخلاقي، وللرأي العام العالمي أن يكون له تأثير في هذا الصدد. فيمكن منح التصديق الأخلاقي للدول التي لاتسعى إلى التفرقة ثقافيا ضد بعض مواطنيها وتحرم منها الدول التي تفعل ذلك (١٩).

إن التعددية ليست مجرد غاية في حد ذاتها؛ فالاعتراف بالاختلافات ما هو إلا شرط لبدء الحوار، وبالتالي لبناء اتحاد أوسع نطاقا بين أناس مختلفين. وعلى الرغم من المصاعب فإننا نواجه مصيرا محتوما، فلابد من إيجاد سبل للتوفيق بين تعددية جديدة ومواطنة مشتركة. وقد لايكون الهدف مجرد مجتمع متعدد الثقافات، بل دولة تتألف من ثقافات متعددة، دولة يمكن أن تعترف بالتعددية دون أن تفقد وحدتها (٢٠)، وربما كان من الضروري إعادة إقرار الأنماط المحلية من الحكم الذاتي التي قضت عليها الدول القومية من قبل مع تقديم بعض الضمانات. إلا أن الهويات القومية الواضحة تعد ضرورية أيضا.

ففي عصر تعيد الأمم المتحدة فيه اكتشاف تفويضها لبناء السلام، وتكافح لرسم خريطة بعض التوجهات الجديدة، تصبح الرؤية المشتركة والمثابرة أكثر ضرورية من أي وقت مضى. فيجب إيجاد سبل لمكافحة الرفض واستبعاد الآخر بسبب الاختلاف الثقافي، ودفع الحقوق الثقافية للأقليات والشعوب المحلية قدماً. ولم يتم حتى الآن وضع خطط كافية لنزع فتيل المشكلات والصراعات الناجمة عن التعبير عن التطلع إلى هوية قومية وثقافية. وسيتحدد طابع النظام الدولي الناشئ وفقا لمدى قدرتنا على تحقيق ذلك ونجاحنا في بناء ثقافة سلام حقيقية، وهي مهمة تحتاج إلى تأييد كل القوى الخلاقة من حكومات ومؤسسات إنسانية، وأكاديمية وتنظيمات خاصة وتطوعية، ودور عبادة، وأفراد، وهيكل الأمم المتحدة بأسره.

نرى من جانبنا أن مؤسسي اليونسكو، كانت لهم رؤية مستقبلية حين قالوا منذ خمسين عاما إن السلام القائم على تدابير سياسية واقتصادية تتخذها الحكومات

لايضمن الدعم الدائم والمخلص لشعوب العالم، بل يجب أن يقوم على إدراك الوحدة الفكرية والأخلاقية للجنس البشرى (٢١).

إذا قدر لمجتمعات العالم أن تحسن اختيارات التنمية البشرية، فعليهم أولا أن يكتسبوا القدرة على تحديد مستقبلهم بتحديد من هم وماذا أصبحوا وماذا يريدون أن يكونوا فى النهاية. فلكل مجتمع جذوره وانتماءاته المادية والمعنوية التى تصل إلى فجر الزمان، ولابد أن يكون فى موقف وضع يسمح له بالاحتفاء بها. فلابد من الرقى بفهم الجماعة لقيمها ومعتقداتها وسائر انتماءاتها، وهو مايجب أن يتم على يد الجماعة المعنية نفسها فى المقام الأول. فهذه الانتماءات تلعب دورا حاسما فى تحديد الهوية الفردية والجماعية وتمد بلغة مشتركة يتم من خلالها التواصل بين أعضاء الجماعة. ولكن إذا تعمقنا قليلا فى هذه الفردية المتميزة نصل إلى بصمة تدل على إنسانية مشتركة تجمع بيننا جميعا.

إن النقطة الجوهرية فى هذا الباب هى أن التعددية الثقافية، هى سمة ثابتة من سمات المجتمعات المعاصرة، وأن الانتماء الأخلاقى غالبا مايكون رد فعل عادى وصحى لضغوط النزعة العالمية، والنزعة العرقية لايكون زنادا للصراع العنيف إلا حين يتم إعداده لهذا الغرض. وهناك عدة توجهات سياسية للتنوع العرقى منها الصيغ الدستورية، ومختلف أنماط النظم الانتخابية، وقوانين الحقوق والسياسات الاقتصادية والثقافية. والمحاولات الرامية لبناء الأمة من خلال قسر الطوائف على التجانس ليست مرغوبة ولا ممكنة. ولايمكن تحقيق الاستقرار طويل المدى فى المجتمع فى ظل سيطرة إحدى الطوائف العرقية. وأضمن طرق التوفيق بين التنوع العرقى، هى خلق شعور بالأمة كمجتمع مدنى يقوم على قيم مشتركة بين كل العناصر العرقية للمجتمع القومى. ويتحقق مثل هذا الشعور بأفضل صوره إذا تحرر مفهوم الأمة من أية إيحاءات بالشمولية العرقية.

هوامش

١ -Farida Shaheed, "Parallel and Intermediary Institutions within Nation-States".

بحث تم إعداده للجنة العالمية للثقافة والتنمية، يونية١٩٩٥ .

٢- يشتمل مصطلح الأقليات على أربعة أنواع من الطوائف: (١) الشعوب المحلية (٢) الأقليات الإقليمية والطوائف ذات التراث الثقافى الطويل التى تعيش فى وسط قومى تتعدد فيه الأقليات كما هو الحال فى عدد من دول أوربا وأميريكا الشمالية (٣) الأقليات غير الإقليمية أو البدو، أى الطوائف التى ليس لها ارتباط خاص بالأرض (٤) المهاجرون الذين يميلون إلى توفيق وجودهم الثقافى والدينى مع مجتمع ما.

٣ -Human Development Report 1993 , p. 26.

٤ -تقرير لجامعة الأمم المتحدة عن الوضع القانونى لحقوق الإنسان الخاص بالأقليات ورد فى Rodolfo Stavenhagen, The Ethnic Question Conflicts, Development and Human Rights, United Nations University Press, 1990.

٥ -Conor Cruise O'Brien, "What Rights Should Minorities Have?", Preface to World Minorities , Georgina Ashworth, ed. Quartermaine House Ltd.,1977.

٧- Rodolfo Stavenhagen, Op. cit.

٨ -Stanley Tambiah, "Challenges of Cultural Oluralism and Diversity in Asian Socieites",

بحث قدم إلى اللجنة الاستشارية الإقليمية لشئون آسيا والمحيط الهادى التابعة للجنة العالمية للثقافة والتنمية، مانيلا، نوفمبر، ١٩٩٤ .

٩- المصادر: مكتب العمل الدولى (ILO) واللجنة العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)

١٠- walter Lipmann, Men of Destiny , New York, 1928, pp. 49-50.

١١ -Rodolfo Stavenhagen, "The Culture of Resistance in Latin America: new Thinking about Old Issues",

بحث قدم للمؤتمر الخامس للجنة الدولية للقرن الحادى والعشرين، شيلى، ١٩٩٤

١٢ -John Esposito, The Islamic Threat(Myth or Reality?),Oxford University Press,1992.

١٣- مؤتمر مكتب العمل الدولى «ILO» رقم ١٦٩ حول الشعوب المحلية والقبائل فى الدول المستقلة، المادة (١): هذا المؤتمر يشمل (أ) القبائل فى الدول المستقلة والتى تميزها ظروفها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية عن سائر طوائف المجتمع القومى والتى يتحدد وضعها كليا أو جزئيا بعاداتها أو تراثها الخاص أو بالقوانين الاجتماعية؛ (ب) الشعوب التى تضمها الدول المستقلة وتعتبر ضمن سكانها المحليين الذين كانوا يستوطنون [illegible]د أو منطقة جغرافية منها وقت الغزو أو وقت تعيين الحدود الرسمية للدولة، ولايزالون يحتفظون بأعرافهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الخاصة بهم.

١٤- يعتبر تعريف الذات بأنها محلية أو قبلية معيارا جوهريا لتحديد الطوائف التى تنطبق عليها بنود المؤتمر.

١٥- لايحمل استخدام لفظ شعوب فى هذا المؤتمر أية إيحاءات تتعلق بالحقوق المدرجة تحت هذا المصطلح فى القانون الدولى.

١٦- بحث مقدم للجنة العالمية للثقافة والتنمية، مايو١٩٩٥ Amareswar Galla.

١٧- بحث مقدم للجنة، مايو ١٩٩٥ -Smitu Kothari, "Cultural Pluralism and Development

١٨-هناك عدد من القوانين الدولية تتضمن بنودا تحدد الحقوق الخاصة أو المنادية باتخاذ إجراءات محددة. ومنها مؤتمر الإبادة العرقية، مؤتمر الحقوق المدنية والسياسية (مادة ٢٧)، مؤتمر استبعاد كل أشكال التفرقة العنصرية ...

١٩- وردت فى تقرير الرباط العالمي حول الندوة الاقتصادية العالمية بدافوس، ١٩٩٥.

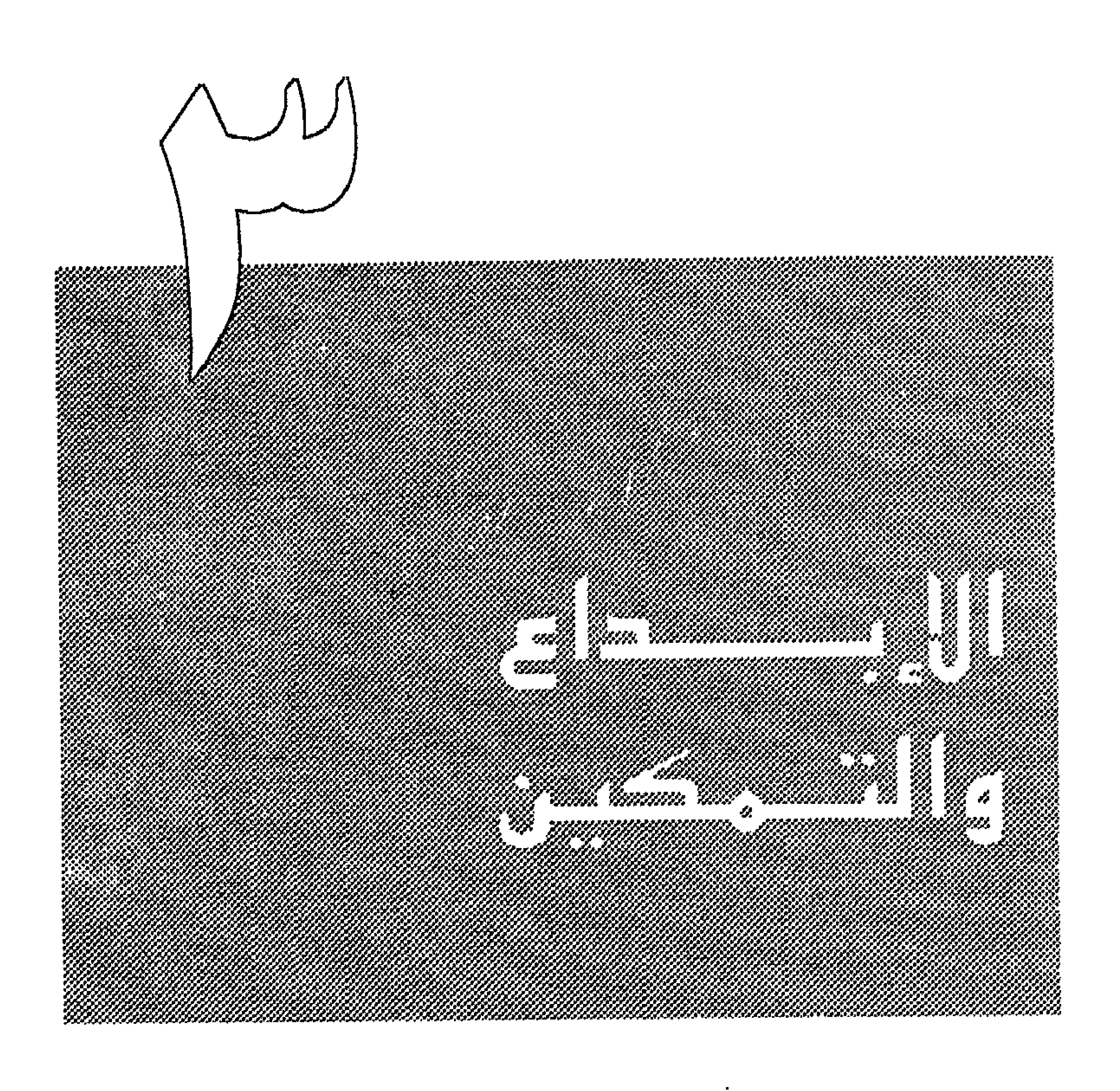
٢٠- -Michael Walzer, The Obligation to Disobey , New York, Irvington, 1993.

٢١- Carlos Fuentes, Myself with others , London, Picador, 1988.

٢٢- -Charles William Maynes, "Containing Ethnic Conflict", in U. Kirdar and L. Silk, ed., A World Fit for People , New York, UNDP, 1994.

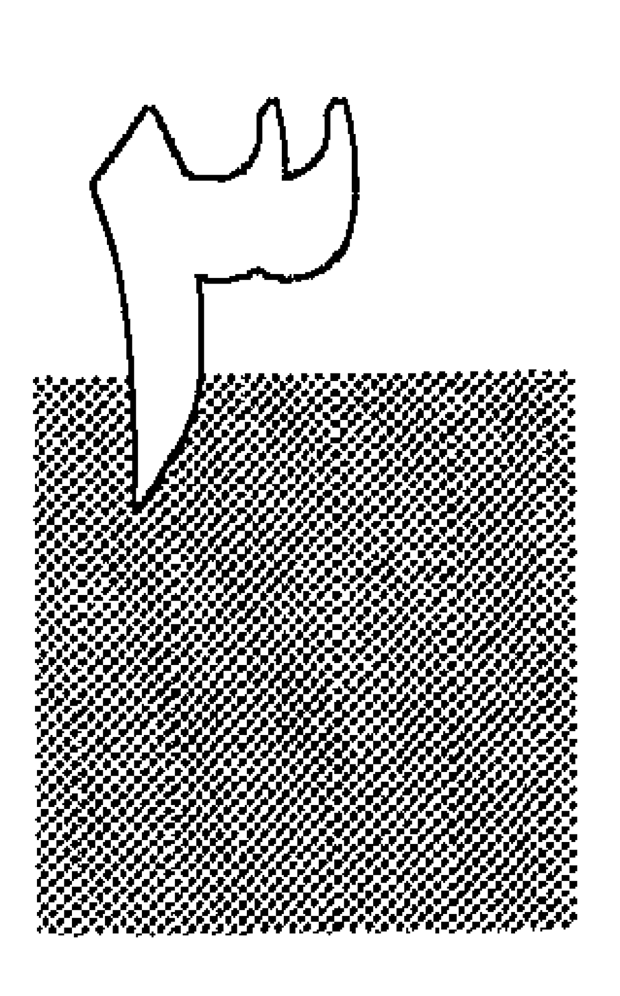
٢٣- -Bhikku Barekh, comments at the Fundacion BBV's seminar "Cultural and National Identities and a New World Order". To be published.

٢٤-من ميثاق اليونسكو الذى أقر فى لندن فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٥.



«لقد ثبت عجز كل من الرأسمالية والاشتراكية عن رفع البؤس عن غالبية شعبنا ... لذا فإن التساؤل الثقافى هو مايلى: هل هناك حل آخر، حل خاص بنا نحن؟ أليس لدينا تراثنا وخيالنا ورصيدنا الفكرى والتنظيمى لتطبيق نماذجنا الخاصة للتنمية بما يتفق وهويتنا وبطموحاتنا وآمالنا؟»

كارلوس فوينتوس[1]



يقول إيليا بريجوجين إن القرن العشرين قد حول الكوكب بأكمله من عالم متناهٍ من الحقائق اليقينية إلى عالم غير متناهٍ من الشكوك. ولابد من استعادة المدلول الذى يشمله مصطلح ثقافة فى معناه الأصلى. فالثقافة معناها الصقل والتهذيب. ومن الضرورى أن يتم صقل الإبداع الإنسانى وتهذيبه، ففى مناخ التغيرات المتلاحقة الذى نعيش فيه، يمكن للأفراد والجماعات والمجتمعات أن تتكيف مع الجديد وتوفق بين واقعها والخيال الإبداعى.

لذا فإن مفهوم الإبداع يجب أن يستخدم بمعناه الأوسع، لا لمجرد الإشارة إلى إنتاج شكل فنى جديد، بل للدلالة على حل المشكلات فى كل مجال يمكن تصوره. وإلى جانب الفن فالإبداع حيوى بالنسبة للصناعة والتجارة والتعليم والتنمية الاجتماعية والبشرية.

حققت البشرية نجاحا فى تنشيط خيالها فى الفن والعلم والتقنية، أكبر كثيرا مما حققته فى الابتكار الاجتماعى والتجديد. ففى كل جماعة بشرية نجد أن مدى تنشيط الإبداع، هو الذى يحدد ما إذا كانت الجماعة تحقق أهدافها أم لا. ينبغى أن تتداخل العمليات الإبداعية والتنظيمية وتتشابك مع بعضها البعض إذا ما شئنا للمؤسسات الاجتماعية أن تكون مثمرة. وإذا نظرنا للإبداع بهذه الطريقة نجد أنه ليس شيئا خاصا لجماعة خاصة فى مواقف خاصة؛ فهو ينتمى إلى الجميع(٣).

على أية حال فالمعنى الدارج لاينبغى أن يحول دون وضوح المعنى الذى يهدف اللفظ إلى التأكيد عليه على المستويين الفردى والجماعى. فالطوائف البشرية ومؤسساتها وتنظيماتها يمكن أن تتسم جميعا بالإبداع الخلاق، وهو مايشير ضمنا إلى أن هذه الطوائف تشمل الأفراد المبدعين وإلى قدرتهم على إيجاد أساليب جديدة للتعايش. وهذه القدرات لايمكن فرضها أو تلقينها؛ بل يمكن تغذيتها.

ولما كانت فكرة الإبداع أوسع نطاقا من النقاء الثقافى، فلايمكن الحديث عنها بمعزل عن غيرها. فليست هناك روح مبدعة منعزلة عن طائفة معينة من طوائف البشر، وعن مؤسسات وقيم اجتماعية بعينها، بل عن دوائر سياسية محددة أيضا. لذا فالإبداع شئ غير ملموس يمكن بل يجب تغذيته وعدم تبديده.

إن دعم الإبداع يعتبر على أحد طرفى التحديث ضروريا للإنتاجية الصناعية والتجديد. وقد ظهر فى عقد الثمانينيات مثلا نوع جديد من التنظيم لإدارة الإبداع يعرف بالمزيج التجاري. ويعد المشروع اليابانى للتعامل مع الجيل الخامس من الحواسب الآلية، والمركز العالمى للمعلومات بفرنسا، وشركة كاتاليست للتقنيات بالولايات المتحدة، من الأمثلة على هذا الاتجاه.

وعلى الطرف الآخر حيث يلتقى التراث بالحداثة، نجد أن هناك عملية تهجين فى طور النشأة. فيسعى هنود أميريكا اللاتينية إلى اكتساب كل من المعارف التقنية الحديثة والمصادر الثقافية فى آن معا، على الرغم من وجود اتجاهات قوية معادية للتغريب. ويشير أحد المراقبين إلى اتجاههم للمزج بين أساليب العلاج التقليدية والمناهج الطبية الحديثة، وللتكيف مع التحولات الديمقراطية فى المجالين الاقتصادى والسياسى لأغراضهم الخاصة، وللتوفيق بين معتقداتهم التراثية والحركات المسيحية ذات التوجهات الأشد راديكالية نحو دفع عملية التحديث قدما(٣).

وبعض الجماعات القبلية بالهند تمتلك تقنيات وخبرات قديمة فى مجالات متنوعة كالزراعة على قمم التلال، وفى الطب والرعاية الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية. وفى الظاهر تبدو توجهاتهم وكأنها معادية للتحديث، فى حين أن النظرة الفاحصة تكشف عن مدى استيعابهم للتقنيات الحديثة والنظم السياسية كطريق للتطور من خلال عملية معقدة من الدمج والتوفيق. فيتم تحديث القاعدة الدينية للمجتمع لكى تتواءم مع غاياتهم السياسية والاقتصادية. وبذلك فهم يجمعون بين الدورين الذرائعى والتأسيسى للثقافة (٤).

هذه الشعوب وكثير غيرها تسعى إلى اكتساب القدرة والقوة وتستغل قدرتها على الإبداع فى ثلاثة مجالات: التعبير الفنى والتقنية والسياسة.

توسيع نطاق مفهوم الأبداع

إن كل شخص لديه القدرة على الإبداع، إلا أن التركيز المفرط أو العقلانية وحدها أو التفكير التكنوقراطى أو الاعتماد المفرط على التوجهات التراثية قد يقضى على هذه القدرة. لذا فمن المهم ألا يؤدى التركيز على الفنون إلى إهمال المشروعات المبتكرة التى يمكن أن تدفع بدم جديد فى النسيج الاجتماعى. فالكل فى حاجة إلى تبادل الخبرات والتجارب والآمال والمخاوف، وهناك العديد من المبادرات المحلية تساعد على ذلك دون الحاجة إلى التساؤل عما إذا كان مايفعلونه يعتبر إبداعا.

ونظرا لأن التوجه الإبداعى غير قابل للتلقين ولايمكن فرضه، فلابد من تغذيته حيثما وجد. وعلى الرغم من احتمال وجوده عالميا فى أى مناخ صالح إلا أن شرارة الإبداع الفنى تتسم بالندرة لدرجة أنها تحتاج إلى من يؤججها بمجرد انطلاقها على أمل أن تتوهج. فالإبداع لاينتعش إلا فى مناخ يرعاه. إلا أنه فى الوقت نفسه لايمكن التنبؤ به ولايمكن تعريفه. ففى العقدين الماضيين شهدت الظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالعمل الفنى تحولات جذرية. فانتشرت التوجهات والمعايير الفنية الغربية وطرأت التحولات على أسواق الفن والصناعات الثقافية فى كل أنحاء العالم، مما أدى إلى إضفاء سمة التجانس عليها وفقا للمقاييس التى تفرضها التوجهات الغربية، وثقافة تسيطر عليها وسائل الإعلام المكثف. والقلق من هذا الاتجاه سمة عالمية.

إن مجموعة العمل الأوربية للثقافة والتنمية التى أنشأها المجلس الأوربى كعنصر مساعد للجنة العالمية للثقافة والتنمية تعرب عن قلقها إزاء التدهور الواضح للطاقة الإبداعية الأساسية فى أوربا. والسؤال هو هل يتحرك الإبداع الأوربى بصورته التقليدية نحو أطراف القارة أو إلى مراكز جديدة متعددة الثقافات للإبداع، وهل عثر الفن والأدب الأوربيان على عناصر إثارة جديدة فى الفوضى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الراهنة؟

واللجنة إذ تدرك مثل هذه التساؤلات لتود أن تؤكد على قيمة الإبداع فى المجتمع التعددى المفتوح. فيجب تشجيع الأفكار وأساليب التعبير لدى المصادر

التقليدية والجديدة، سواء لدى الأغلبية أو الأقلية. وينبغى أن تساعد الجهود التعليمية والمدنية على إيجاد أشكال مبتكرة لتبادل الآراء والحوار. ويجب على الحكومات أن تعمل على تشجيع التفاعل والتنسيق بين الإبداع الفنى وسائر السياسات، كالتعليم والعمل والتخطيط الحضرى واستراتيجيات التنمية الصناعية والاقتصادية لصالح الجميع بما فيهم الأقليات والسكان من المهاجرين.

وفى الولايات المتحدة أصبح إبداع الصور الزيتية فى الستينيات طليعة حركة فنية شعبية صادقة، تلبى الحاجة إلى التعبير عن طوائف من المجتمع كان الطريق بينها وبين الإبداع المرئى مسدودا. فتحولت جدران الشوارع إلى متاحف حية تحمل رسالة يفهمها الجميع. وفى العقود الأخيرة تحول نفق المترو وواجهات المدينة إلى معارض للفنون. فهى تقدم خلفية متميزة للنزعة الحضرية التى انبعثت تبحث عن شكل جديد للحضرية بمعناها الأصيل والإيجابى. وتحسين نوعية الحياة فى البيئة الحضرية يعتبر أحد الأهداف الرئيسة لفنون الشارع، بغرض إتاحة الفرصة لسكان المدن للمشاركة فى إبداع بيئة أكثر حيوية. فقد أصبح الشارع مجالا للإبداع الجماعى. والدليل على ذلك نراه فى تزايد أعداد رسومات الجدران التى يبدعها الشباب والفنانون فى أنحاء العالم.

إن فن الشارع يمكن أن يساعد على إضفاء حياة جديدة على المناطق التى قدر عليها الإزالة أو الإهمال أو العزلة. وكان الحال كذلك فى منطقة لابوكا العمالية ببوينوس آيريس بالأرجنتين حيث تغيرت كلية بعد أن أعيد طلاء بيوتها الخشبية بالظلال والألوان. وكان هذا المشروع الذى تم تنفيذه منذ خمسين عاما قد أضفى شعورا جديدا بالانتماء إلى منطقة ضاعت وسط زحام التحول الحضرى الذى يزيد اليوم على اثنى عشر مليون نسمة.

إن الإبداع هو دائما الدم الذى يبعث الحياة فى المدن فيسمح لها بالتحول إلى أسواق ومراكز تجارية وإنتاجية بكل ما تضمه من مقاولين ومفكرين وطلاب وموظفين وسماسرة وعمال وفنانين. ويرى مفهوم المدينة المبدعة الذى ظهر ببريطانيا أن المدن فى القرن القادم ستعتمد على المعلومات والمعارف بدرجة أكبر من اعتمادها على الموارد الطبيعية، وهو مايتطلب أسلوبا جديدا فى التفكير، والتفكير الإبداعى يساعد على التعامل مع التغيير وتحويل الاهتمام من الماديات إلى المجردات.

ويمكن للمدن التى تستكين بالتفكير المبدع أن تحل مشكلاتها الحضرية الجديدة بالنظر إليها من منظور مختلف واستخدام الأدوات الصحيحة اللازمة.

الإبداع الفني والتعبير الثقافي

منذ عصر مابين النهرين إلى أحقر الأكواخ والقرى فى آسيا المعاصرة كانت الفنون جزءا لايتجزأ من الحياة. فهى جزء مكمل للعمل العادى. وكانت الفنون موضع رعاية المجتمع وكانت ولاتزال جزءا من فطرة الحياة. فالإبداع إرث الأغنياء والفقراء، والأغلبية والأقلية، المتعلم والأمى على السواء(٥).

إن الفنون هى الشكل الإبداعى الذى يمكن إدراكه بصورة فورية. وكل فن يستحق الثناء باعتباره ممثلا لمفهوم الإبداع ذاته، لأنه ينبع من الخيال المحض. ولكن إذا كانت الفنون من أرفع أشكال النشاط الإنسانى فهى تنمو فى التربة على أقل بروتينات الحياة اليومية شأنا. وهى تتيح للبشر فرصة تأمل واقعهم وتبادل الرؤى بطرق جديدة.

وفى عالم تحولت فيه الثقافة إلى سلعة، غالبا مايؤخذ الإبداع مأخذ التسليم أو ينبذ. وقد يرجع هذا إلى أنه لايكون مفهوما دائما ويصعب قياسه. ويصدق ذلك بصفة خاصة حين لايكون التعبير عنه عملا فرديا، بل جماعيا. والحقيقة أن معظم المواريث الثقافية تعطى دورا للتعبير الفردى عن الذات فى العملية الإبداعية أقل بكثير مما يعطيه الغرب. وهناك العديد من الإنجازات الفنية العظيمة تعد إبداعات طائفية كالكاتدرائيات القوطية بأوربا منذ قرون مضت. وفى سياق كهذا نجد أن الفنان أو الصانع شخصا لا شخصية. وحين يكون الفن إبداعا جماعيا فإن صناعه يعبرون عما هو أبعد كثيرا من أفكارهم الشخصية ومشاعرهم الذاتية. كما أن هذا يتناقض أيضا مع التأكيد على ثقافة جماهير العالم، والتى يتحول النجوم فيها سواء أكانوا من مشاهير السينما أو أبطال الرياضة إلى أصنام لها حجم لايتناسب مع ما قدمته من إبداع. وتظل المشاركة الفعالة فى التعبير الثقافى لدى الناس دون أن تلقى التقدير الكافى. وسواء أكان السبب هو الفنان الهاوى أو جهود المجتمع، فالإبداع بوصفه قوة اجتماعية غالبا مايتعرض للإهمال.

ونتيجته الطبيعية، أى التجديد، تعتبر فى صراع مستمر مع التراث، إلا أن التراث ليس ثابتا أو غير قابل للتغيير، فهو يتطور عبر الأجيال فى عملية لاتتوقف من التجديد والاستبعاد والاستيعاب من الثقافات الأخرى. وهذه التعددية فى العملية الإبداعية قد تعمقت اليوم سواء على المستوى الفردى أو الجماعى. وكما يقول الباحث الأرجنتينى نستور جارسيا كانكلينى: فإن القدرة على المزج بين التراث الثقافى والحداثة لم يعد قاصرا على المستنيرين فى العالم؛ بل يمكن ملاحظته أيضا بين الهنود الحمر الذين يبيعون الأعشاب الطبية إلى جانب أجهزة التسجيل المستوردة وغير ذلك فى مدن أميريكا الجنوبية الكبرى كليما وكراكاس ولاباز وبوجوتا، وهو مزيج غريب من حركات القاعدة الجماهيرية يتجسد فى شخصية كسوبرباريو فى المكسيك، وهو شخصية تجمع بين صورة المصارعين المقنّعين وصورة الرجل الخارق (سوبرمان)، وتحولت إلى رمز لجمعيات الأحياء وهى تتقاتل على المساكن الشعبية. وحتى بين صفوف الطبقة العمالية، هناك قطاعات عريضة متعددة الأعراق ومن المهاجرين[٦].

وهؤلاء الناس ككثير غيرهم فى مختلف القارات أدركوا أن الحفاظ على التراث نقيا لاتشوبه شائبة، ليس أفضل طريقة للحفاظ على الهوية، فيمكن للثقافات المحلية أن تنمو بتحولها إلى ثقافة عالمية. ففى ميكوآكان بالمكسيك مثلا نجد أن التفوق النسبى الذى تحقق من خلال إعادة تنظيم الحرف التقليدية قد مكن الناس من إنفاق المزيد من المال على إحياء عاداتهم التقليدية. وهناك شئ شبيه بذلك يحدث بميخا حيث تتم الاستعانة بالحاسب الآلى فى تسجيل التراث الشفاهى غير المكتوب.

إن الفنون توحى بحمايتها وتجديدها، كما يتم الانتفاع بها بطرق إيجابية. فالتعبير الثقافى على مستوى محلى أو جماهيرى تستخدمه عناصر تنموية تعمل مع الجماعات على دعم الهوية الجماعية والتنظيم الاجتماعى، وعلى توليد طاقة اجتماعية والتغلب على أحاسيس النقص والغربة،وعلى زيادة الوعى ودفع الإبداع والحث على الابتكار ومراعاة أصول الحوار الديمقراطى، والوساطة الاجتماعية والمساعدة على مواجهة التحديات،والاختلافات الثقافية والدخول إلى الاقتصاد عن طريق إنتاج السلع والخدمات مباشرة.

وكثير من سكان الكاريبى مثلا، اكتشفوا إحساسا جديدا كمواطنين، ويرسمون توجهاتهم المستقبلية بتعبيرهم عن جذورهم الإبداعية فى الرقص والغناء والمسرح والقصص الشفاهى، كما يرونه هم:

إن موسيقى الريجاى ... تنبع من عزلتنا حيث يبدأ الضائعون فى الأرض فى التعبير عن بؤسهم والإفصاح عن مطالبهم فى التغيير والإعلان عن حاجتهم لنظام جديد للمجتمع ... فالناس يغنون قصتهم مع التغيير ويعلنون للعالم الجهة التى يتوقعون للتغيير أن يتخذها (٧) .

وهكذا فالتعبير الثقافى يمكن أن يكون سلاحا ذا حدين؛ فهو إيجابى حين تدعمه الطوائف المعنية بدعم الانتماء الثقافى ؛ ويكون سلبيا حين يستخدم كأداة للاستغلال والتلاعب. وفى تعليق على استغلال عناصر التنمية لوسائل الاتصال الشعبية لتحقيق أهداف التنمية، يحذرنا أحد المتخصصين بأميريكا اللاتينية من أن الولع بتحقيق الأهداف وليس بالتنمية البشرية، قد يجعل من وسائل الاتصال الشعبية مجرد مجموعة أخرى من الأدوات لتغيير أسلوب تفكير شعب من الشعوب وأحاسيسه وسلوكياته. وليس هذا هو هدف وسائل الاتصال التقليدية، فهدفها التعبير والعلاقات والتواصل والفرار والخيال والجمال والشعر والتعبد (٨).

كما أن التعبير الثقافى يعد مجالا يتم فيه التعبير عن التجربة، حيث يتم التعبير عن الظروف والأحداث والصراعات اليومية والحياة السياسية والاقتصادية ويتم تجسيدها وإتاحتها للحوار والمبادرة الاجتماعية، كما يقول أحد الباحثين.٩ وقد أدى التغيير الاجتماعى فى العقود الخمسة الأخيرة إلى زيادة استقلالية التعبير الفنى فى العالم غير الغربى. وما كان يعتبر من قبل جزءا من نسيج الثقافة يعد اليوم مستقلا. وقد اشتمل ذلك على عملية علمنة تحولت فيه الأشياء التى كانت مقصورة على المعتقدات إلى أشكال جمالية. وقد صحب ذلك ظهور مؤسسات كوزارات الثقافة والمتاحف والمسارح ودور النشر والجمعيات الأدبية وغير ذلك. وهذه العملية تساعد على تنمية أشكال جديدة للتعبير والحوار، وتؤدى إلى أشكال جديدة للسيطرة والتحكم وإمكانات جديدة للتواصل والفهم والعمل المشترك.

وعلى الرغم من التأثيرات البشرية للعمل الإبداعى، فإن الفنانين الأفراد وغيرهم يمثلون أحلام المجتمع ورؤاه، هم المستهدفون بالقمع، فالفنان يعبر عما

يتلقاه غيره فى صمت. فهناك كثير من المثقفين والموهوبين والمتعلمين والمبدعين يتعرضون للتخويف والاغتيال فى الجزائر وبنجلاديش وغيرهما كثير من بقاع العالم. يقول كارلوس فوينتوس:

إن عصرنا هو عصر تنافس اللغات. فالرواية هى الميدان الذى تلتقى فيه اللغات للنزال، ومعها شخصيات متصارعة ومتناقضة وعصور تاريخية مختلفة، ومستويات اجتماعية وجوانب أخرى من حياة البشر. وفى الرواية يمكن أن يلتقى الواقع بأشكاله المتنافرة ويقيم لقاء وحوارا مع الآخر (١٠).

ويلعب الفنانون الذين يمثلون الثقافات الجمالية الحديثة الناشئة فى هذه المجتمعات دورا سياسيا مهماً لأنهم يستطيعون أن يستقلوا بأنفسهم ويعبروا عنها بحرية تامة. فبرسم خرائط تحدد مجال التعبير والإصرار على مبدأ الحوار، فإنهم يمثلون حق الاختلاف والخلاف، وفى المجتمعات الاستبدادية يقدمون البديل الذى لديهم وهو الرمز للوساطة بين الاحتياجات والرؤى المتصارعة (١١). وهكذا فالفنانون المحدثون يؤكدون على حقهم فى استخدام كل المصادر ووسائل الاتصال المتاحة لهم ويتحدون التوقعات بأن إبداعاتهم يجب أن تبدو وأن تقرأ بطريقة تقليدية.

وتشمل الأمثلة على ذلك العروض المسرحية لفرقة أماخوسى فى زيمبابوى، حيث تهاجم الفساد والمحسوبية فى الحياة السياسية والتجارية، ونجحت فى إلقاء الضوء على القضايا الملحة، وتمزج السريالية بالنقد اللاذع، مما كان له نفس الأثر. والحقيقة أن مساحة الحرية التى تطالب بها هذه الفرقة تعد ضرورية لكل فن هادف.

الإبداع التقنى

فى عام ١٩٦٤ قال المصمم الجنوب أفريقى سليبى مقوسى: إن الشعوب فى الدول محدودة الدخل لاتسمح لنفسها بالغفلة عن الأعباء الجديدة التى تفرضها التقنية الحديثة ... وقد تمت محاصرة كثير من المفاهيم الزائفة التى تهدف إلى دعم الغزو الثقافي؛ ومن هذه المفاهيم أن ضحالة الثقافات غير الغربية لاتستطيع أن تصمد للضغوط والنتائج المترتبة على تقنية القرن العشرين (١٢) .

حكاية تحذيرية من سريلانكا

«منذ الستينيات حتى أواسط السبعينيات تم إدخال ألفى قارب بمحرك إلى القرى التى تعتمد على الصيد بسريلانكا لزيادة المحصول. وكانت تكاليف كل قارب توازى دخل أسرة من القرية لمدة من عشرة إلى خمسة عشر عاما، فتم إدخال القوارب بنظام القروض. وهكذا شارك عدد من الصيادين فى اقتصاد نقدى. فكانوا يدفعون أجورهم بالإضافة إلى أقساط القروض، مما وضع دخولهم الجديدة تحت ضغوط كبيرة. ولما لم يكن لدى الصيادين هامش يستندون إليه، فقد أفلس كثير منهم. ولم تكن لديهم الخبرة فى التعامل مع هذه القوارب النرويجية ذات المحركات اليابانية. فحين يتعطل أحد القوارب ويعجز صاحبه عن إصلاحه يتوقف عن العمل، مما يحول دون سداد أقساطه. وقد سمح ذلك لأصحاب القوارب القادرين من شراء القوارب المستعملة وبناء أساطيل مما أدى إلى زيادة قدراتهم بالنسبة لطريقة الصيد السابقة التى كانت تقوم على نظام الصيد بالقوارب الصغيرة.

وارتفع المحصول فى قرية واحدة إلى سبعة أمثال ما كان عليه فى ١٥ عاما. وفى الوقت نفسه انخفض عدد العاملين بالصيد بنسبة ٥٠ بالمئة، وبلغت نسبة البطالة إلى ٣٥ بالمئة بين الذكور تحت سن ٢٥. وكانت هناك قبل ذلك صفوة ضئيلة العدد من أسرة أو أسرتين وطبقة عريضة من الفلاحين؛ أما الآن فأصبحت هناك صفوة أكبر حجما قوامها من ١٠ إلى ١٥ أسرة، فى حين أصبحت هناك حوالى ٢٠٠ أسرة لاتجد قوت يومها. وفى النهاية اختفت الالتزامات التقليدية التى تفرضها حياة القرية نتيجة لتآكل العلاقات الاجتماعية التقليدية التى كانت تحكم الإنتاج، وأصبح السمك الذى كان الطعام اليومى للقرية يصدر إلى العاصمة كولومبو على بعد حوالى ٢١٠ كيلومترات (١٣).

لابد للثقافات التى تواجه التقنية الحديثة أن تجد سبلا للتوفيق بين أنماطها الثقافية وهذه التقنيات، فكل الثقافات تقيم فهمها للعالم على مجموعة من العادات الخفية والصريحة (سواء الدينية أو السلوكية العادية) ومن الخرافات والأساطير، وتستقى منها أنماطا من القيم. وغزو التقنيات الحديثة التى ثبتت فعاليتها فى أماكن أخرى تحمل فى طياتها غزوا لقيم غير مألوفة. وتؤدى هذه الحتمية إلى تآكل سلطة المعارف التقليدية. وحين تدعمها صور تبثها الأقمار الصناعية فى تلفزيون القرية، تبدأ بعض الرموز الجديدة والأنماط السلوكية فى الحلول محل العادات وأنماط العلاقات القائمة.

وفى بعض الحالات كان على المجتمع بأسره أن يغير من عاداته فى سبيل الحصول على المال. وهذا ماحدث مع القبائل الأصلية بأستراليا، والتى كانت تستغل أغانيها ورقصاتها للحفاظ على مجموعة المعارف اللازمة لبقائها. وقد اضطرت هذه القبائل للاستقرار والتوافق مع الاقتصاد النقدى عبر السنوات الأربعين الماضية، وهو ما كان بمثابة بدعة بالنسبة لكثير منهم وأدى فى السنوات الأخيرة إلى نشأة عقيدة عند القبيلة، وهى عقيدة الجوررولو التى نشأت لدمج فكرة المال فى الأنماط الثقافية الخاصة بالقبيلة (١٤) .

وكما تحتاج العقليات للتوافق مع العادات غير المألوفة، لابد من إيجاد سبل للتوفيق بين التقنيات والاحتياجات الثقافية والاقتصادية لمختلف الثقافات. وقد يؤدى الفشل فى توفيق التقنيات مع الظروف المحلية إلى نتائج لاتحمد عقباها. ومع ذلك فالتحول من النظام العالمى إلى المحلى يتم بنجاح حين تؤخذ العوامل الثقافية فى الحسبان فى رسم السياسات، وهذا التحول ينادى بالتجديد التقنى والاقتصادى والاجتماعى، حيث يستعيد الناس المبادرة فى أيديهم.

ومن حيث الاختيارات المتاحة اليوم فالقوة لاتكمن فى الخبرة الفنية وحدها، بل فى حيازة القدرة الاجتماعية والفنية معا، وبناء الموارد الثقافية، وإيجاد شراكة بين المحلى والعالمى.

إن المعارف العلمية والتقنية المتقدمة التى يتم توفيقها مع الظروف المحلية، يمكن استغلالها لتمكين الناس بالمعارف التقليدية والمحلية. ففى آسيا تمخضت الثورة الخضراء فى الستينيات والسبعينيات عن دعم هائل لإنتاج المبيدات

التجربة الطبية
التي اقتبستها جماعة سيكواني

طلبت هيئة الرعاية الصحية الكولومبية من علماء الإنسان المساعدة لإنقاذ خطة طبية لهنود سيكوانو كانت على وشك الانهيار، لأن الطب المحلى عجز عن وقف انتشار أمراض عديدة. فبدأ فريق العلماء بالشك فى ضيق نطاق الخطة وتساءلوا عما إذا كانت المشكلة الحقيقية لاتكمن فى العجز عن معالجة الأمراض الاستوائية، بل فى الفشل فى الرعاية الصحية. وبالبحث فيما وراء الأعراض الطبية عن جذور اجتماعية ثقافية أعمق اقترح الفريق خطة مشتركة للبحث يستكشف الطب الشعبى فيها تاريخ السيكوانو وأساطيرهم وجماعاتهم. وشيئا فشيئا تكونت صورة عن التحول من نمط حياة يقوم على الصيد والجمع إلى نمط زراعى وكيف أدى ذلك إلى تلوث الأنهار وانخفاض البروتين الغذائى وبالتالى إلى انتشار سوء التغذية. وبالتعمق فى البحث ظهر تصنيف للممارسات الطبية التقليدية، تم دمجه فى الخطة الصحية لإيجاد بديل للموارد الغذائية، وتقديم أدلة على كيفية تطبيق المجتمعات للتقنيات الغربية بتوفيقها للظروف المحلية تماما. وفيما وراء الجوانب الفنية لهذه الحكاية، فهى تصور حالة من حالات التمكين، فقد رسخ السيكوانو هذه العملية بتلقين جيل ثان من الطب الشعبى لإرشاد مجتمعهم فى التعامل مع عدد كبير من المشكلات الطبية والاقتصادية. وقد سار هذا جنبا إلى جنب مع نشأة تنظيم سياسى نيابي للدفاع عن مصالح كل جماعات السيكوانو فى مواجهة العالم الخارجي (١٥) .

واستهلاكها وفى القضاء على كثير من الحشرات الضارة بالأرز. وفى الثمانينيات بدأت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) فى تطبيق خطة دولية للسيطرة على الحشرات الضارة تقوم على إدارة واستغلال المعارف المحلية بالأعداء الطبيعيين لشتلات الأرز. وكانت الخطة تشمل تسع دول آسيوية، وحققت نجاحا واضحا فى إندونيسيا حيث كان انخفاض الحشرات بنسبة ٦٠ فى المئة صحبه ارتفاع فى إنتاج الأرز بنسبة ١٥ فى المئة بين عامى ١٩٨٨ و١٩٩٣.

من ثم ينبغى توجيه النظر إلى المعارف التى تسهم بها كل ثقافة فى التراث الفكرى العالمى. فهذه المعارف تشتمل على معلومات لها قيمتها فى علم النبات والهندسة الزراعية وغيرها من مجالات البيئة الطبيعية بالإضافة إلى حلول تقنية محددة للمشكلات. ولابد من إعطاء الأولوية لتجميع هذه المعارف وتنسيقها ونشرها وربطها بالمعارف التقنية الحديثة.

ومن ناحية أخرى، فالربط بين المعارف والتقنية المحلية والعالمية، يجب أن يفسح مجالا لاستيعابه محليا، وهو ما قد يؤدى بدوره إلى إيجاد احتياجات جديدة لها.

إن المعاملات التجارية فى التسعينيات تشهد إعادة اكتشاف انغماس البشر فى التنمية ونقل التقنية واستيعابها. وقد بات واضحا أن التقنية تتميز بالتعقيد وتعدد الأبعاد والخصوصية. وهناك جانب كبير من القدرات التقنية يدخل فى نطاق المعارف الضمنية المستقاة من المحاولة والخطأ والتعلم، لا من تطبيق منتظم لمعارف تقوم على العلم. لذا فالتنمية التقنية تعتبر تراكمية. والناس ومهاراتهم فى حالة تحول مستمر. ويعتبر استيعاب أذهان الناس لتدفق التقنية فى الثقافات القادرة على إضفاء صبغة محلية على هذا التدفق أهم من نقل منتج تقنى من مكان إلى آخر.

وهنا تكمن القدرات الكامنة للعناصر الثانوية. فالمزج بين الإبداع والاستعانة بالمعارف العلمية واستيعاب التقنيات يتيح الفرصة لصغار المزارعين والتجار ممن يستطيعون استيعاب القدرات الاجتماعية والتقنية، وتكوين ثقافة محلية مفتوحة قادرة على التفاعل.

ويجب تطوير المعارف محليا دون الاعتماد السلبى على المعارف والأنساق التى يتم إبداعها فى الخارج. ويشير أحد المراقبين الأفارقة بقوله: كانت الأجيال السابقة من الأفارقة لديهم عقول مبدعة. فمن يمارس الطب الشعبى مثلا فيخلط الأعشاب والجذور لمرضاه وينتظر فى صبر حتى يرى استجابتهم للعلاج، كانت له عقلية أفضل من طبيب يكتفى بوصف أدوية اخترعها زملاؤه الأوربيون على بعد آلاف الأميال. والحداد الذى يصمم محراثا أو سكينا فى قرية أفريقية أكثر إبداعا من مهندس أفريقى تم تدريبه فى لندن أو موسكو يكرر نظريات قد لاتكون لها أية صلة بمشكلات مجتمعه (١٦) .

وقد يتخذ الإبداع شكلا نفعيا. فالتاجر يستجيب للفرصة ولديه حرية التصرف وفقا لهذه الفرصة. وإذا كان الإبداع يتضمن رؤية عما هو ممكن، فإن تطبيق هذه الرؤية الإبداعية يستلزم مبادرة وقيادة للإشراف على عمل مجموعة من الناس. وفي بعض الثقافات كثقافة بيرو، نجد أن مثل هؤلاء التجار يتعرضون للتدخل والتخويف الحكومي؛ وفي ثقافات أخرى كثقافات أفريقيا، نجدهم مقيدين بالتزامات عائلية تفرض نصيبا فى الأرباح وتحظر تراكم المال. والصلات بين الدين والثقافة والتجارة كما استكشفها ماكس ويبر تعد موضوع بحث شيق. ولاشك أن عددا من الأديان والثقافات غير البروتستانتية أفرزت تجارا مبدعين. فالنمسا ومالطا وهما دولتان كاثوليكيتان حققتا إنجازات اقتصادية بارعة، وموريشيوس وهي مجتمع متعدد الأعراق والأديان، تعتبر نموذجا بارزا للتنمية الاقتصادية الناجحة. وكانت الثقافة الكورية منذ عدة عقود قليلة تعتبر عاجزة عن تحقيق أى نمو اقتصادى؛ وقد تحولت إلى نموذج للتنمية المتوازنة. كما كان يعتقد أن اليابان عاجزة عن التنمية. ومن العلاقات الغريبة بين الدين والتنمية الصلة بين الانتشار السريع للمسيحية البروتستانتية الأصولية بشرق آسيا وأميريكا اللاتينية وجنوب الصحراء الأفريقية والتوجهات النفعية كالعمل الشاق والاقتصاد.

والتقدم التقنى ليس نعمة على أية حال. وهناك ثلاثة أسباب لذلك؛ أولا: هذا التقدم يعتبر جزئيا وهناك قطاعات عريضة من الناس لم تتأثر بفوائده أو تضررت منه؛ ثانيا: أتى التقدم بتحقيق الأحلام، لكنه أتى أيضا بكوابيس تقنية مزعجة؛ ثالثا: كان بعض هذا التقدم سلبيا من حيث أهدافه.

ومن هذه الكوابيس التقنية،الأسلحة الحديثة التى تستطيع تدمير كوكب الأرض كله؛ والكابوس الإلكترونى بما أوجده من خوف من وصول أنظمة شمولية إلى المعلومات المخزنة إلكترونيا؛ والكابوس المتمثل فى تأثير التقنية الحديثة وماتؤدى إليه من بطالة مكثفة؛ والكابوس المتمثل فى انتهاك حقوق الإنسان وكرامته بالقدرة على التلاعب فى بنية الجينات البشرية؛ وهناك كابوس القنبلة الذرية الإرهابية فى حقيبة صغيرة، أو تهديد الحقوق المدنية والذى قد ينجم عن محاولات منع مثل هذا الإرهاب وغير ذلك.

«لو تحولت منطقة المحيط الهادى إلى أنشط بقاع الأرض، فإن هذا يرجع إلى استيعابها لأفضل القيم فى عدد من الحضارات الأخرى الآسيوية والغربية. وإن استمر هذا الدمج الحضارى لحدث انفجار إبداعى على نطاق غير مشهود من قبل» .

كيشورى محبوباني(١٧)

ولعل أسوأ المخاوف تكمن فى احتمال أن يؤدى التقدم التقنى الحديث إلى البطالة المكثفة. ويقدم كورت ڤونيجوت فى إحدى رواياته (Kurt Vonnegut, Player Pi-ano , London, 1962) وصفا لمجتمع مستقبلى يشبه الكابوس حيث سيطرت الآلات فيه على كل شئ، وظهر قطاع عريض من العاطلين يحصلون على حسنات من عدد قليل من المديرين ووفرة من الطيبات، لكنه يفتقر إلى ما اعتبره الفيلسوف جون راولز أهم الطيبات ألا وهى احترام الذات. ويثور العاطلون فى نهاية الرواية. واستشرف مايكل يانج فى مقال تنبؤى بمستقبل مشابه.

أصبح نمو البطالة أكبر قلق فى الدول المتقدمة. ولم تحقق أوربا من قبل ماحققته من نمو فى الآونة الأخيرة، إلا أن النمو فى الإنتاج دون نمو العمل يعتبر أمرا طيبا من حيث المبدأ بالطبع. وفى حين أن هناك كثيرا من الناس اليوم يعتبرون العمالة احتياجا أساسيا، نجد أن سيدنى ويب المؤسس المشارك لجمعية فابيان يرى أن الفراغ احتياج أساسى. فكثير من العمل الرتيب أو الشاق أو الذى يحمل فى طياته الخطر، يعد نقمة لا نعمة. وزيادة الإنتاج أمر مطلوب لأنه يعنى مزيدا من الإنتاج وقليلا من العمل. وزيادة الناتج لكل عامل يعتبر أمرا مرغوبا ولكن مادام أن الناتج ينمو بسرعة كافية لاستيعاب كل من يبحثون عن فرصة عمل، أو يمكن توزيع خفض أعباء العمل بالتساوى، بحيث يقضى الناس أوقات فراغهم بصورة مرضية. وقد تم الوفاء بالشرط الأول فى العصر الذهبى الذى أعقب الحرب العالمية الثانية. ويمكن لمن يمشى فى شوارع نيويورك أو لندن أن يرى المشردين وهم نائمون فى العراء فى ذروة الشتاء. وسواء أكان سبب نمو البطالة هو عدم نمو الطلب بدرجة كافية (بسبب الخوف من التضخم، واختلال توازن (ميزان المدفوعات)، أو التغير التقنى الذى يستلزم مهارات جديدة نادرة، أو رخص الواردات من الدول النامية، فإن طبقة المتعطلين اليوم لاتستفيد حتى من الحسنات التى حصل عليها أمثالهم فى

رواية ڤونيجوت. فلا أحد ينتبه لوجودهم، ولا هم لديهم قوت يومهم ولا احترامهم لذاتهم، ولا احتياجاتهم المادية الضرورية. وإنجاز كثير من العمل بقليل من العمالة يعتبر مفيدا للنمو الاقتصادى وللاقتصاد، فى حين أن الناس هم الذين يتحولون إلى فائض. والسوق لايرعى كرامة العامل.

والزيادة فى الطلب تقضى على نسبة من البطالة كما رأينا فى أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد يساعد التدريب والتأهيل على ذلك أيضا. ومن الواضح أن مجتمعنا يحتاج إلى وفرة من الممرضين ومن يرعون شئون المسنين والبستانية وحماة البيئة وغيرهم من المشرفين الاجتماعيين ممن ليسوا فى حاجة إلى مهارات نادرة. والكثير من هذه الوظائف يقع داخل نطاق القطاع الخاص حاليا.

تبقى مشكلة العمالة المحلية والوافدة. فهناك قوة عاملة من المواطنين المحليين الذكور تتعايش مع عمالة وافدة تتقاضى أجورا ضعيفة. وقد حدثت هذه القطبية فى الولايات المتحدة. أما أوربا فقد شهدت درجة أكبر من الأمن الوظيفى، والأجور العالية، والفوائد الاجتماعية العالية، مع نمو أسرع فى معدلات البطالة.

ومن أسباب البطالة فى أفريقيا وآسيا وأميريكا اللاتينية التحول إلى تقنية غير ملائمة وغالية الثمن، وذات استثمارات رأسمالية كبيرة وتستغنى عن العمالة. ويرجع ذلك بدوره إلى غياب البحث عن تقنيات أكثر ملاءمة، وغياب المؤسسات التى تساعد على البحث عن تقنيات فعالة وتوفر رأس المال. ومن هذه المؤسسات المطلوبة بنوك التقنية التى تمد بالمعلومات عن التقنيات المستخدمة فى سائر الدول النامية وعن المؤسسات الإئتمانية للمشروعات الصغيرة ومؤسسات البحوث التطبيقية.

ولاترى اللجنة أن التقدم التقنى لابد أن يؤدى إلى إما إلى بطالة مكثفة أو إلى تلوث بيئى أو إلى تبديد المواد الخام أو غير ذلك من أشكال الإضرار بالبيئة. والحقيقة أن التقدم التقنى يمكن توجيهه إلى مكافحة هذه المخاطر. وكثير من الابتكارات تعتبر غير ضارة،فهى لاتحتاج إلى مواد خام مكثفة ولاتؤدى إلى تلوث البيئة. فطب الأسنان بغير ألم والطعم الواقى من شلل الأطفال والألياف البصرية ورقائق الحاسب الآلى، وجراحة القلب المفتوح، والتصوير المغناطيسى، والمخصبات العضوية، من الأمثلة على ذلك. إلا أن مشكلات كتلك التى أشرنا إليها فى الفقرة السابقة وغيرها من الكوابيس تثير التساؤل عما إذا كان ينبغى وقف التقدم التقنى أو

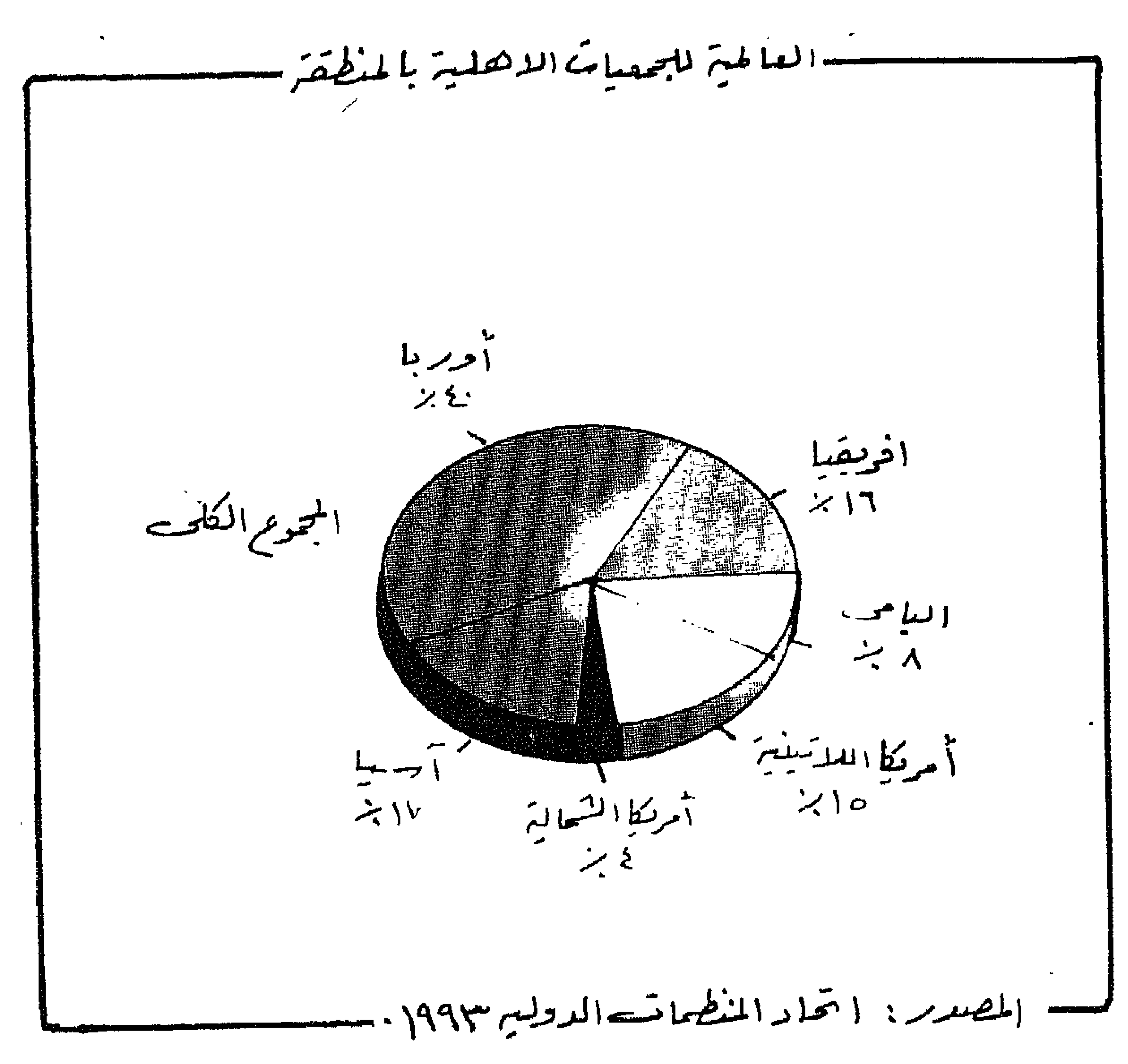
إبطاؤه أو تغيير اتجاهه. ولكن لابد من عمل مايمكن عمله. ودراسات الجدوى تتم في كثير من المجالات ولكن ليس من ضمنها التقدم التقنى.

وهناك اتهام آخر لبعض الإنجازات التقنية، بأنها غير مفيدة فى أهدافها الخاصة. فأدى إنتاج المزيد والأسرع من السيارات إلى بطء الحركة؛ ونتجت عن العقاقير والمستشفيات أمراض صحية؛ وأدى تكديس الأسلحة المخزونة للحماية والدفاع إلى تدمير الممتلكات وقتل الناس؛ والسجون تفرز مزيدا من المجرمين؛ والتقدم الزراعى يقضى على التربة؛ والرى يؤدى إلى تمليح التربة؛ ونظم التعقيم لوثت المياه، ومرشحات المياه تسبب السرطان.

ومن ناحية أخرى فالعلم والتقنية قد يسهمان بدور كبير فى الحد من الفقر وإغاثة المحتاجين والحفاظ على التوازن البيئى وتيسير الحياة وإضفاء مزيد من البهجة والراحة عليها.

الإبداع في السياسة والحكم

إن تغذية الإبداع تعنى إيجاد وسائل لمساعدة الناس على البحث عن سبل جديدة أفضل للحياة والعمل معا. وخيالنا الاجتماعى والسياسى يتسم بالخمول والبعد تماما عن الطفرات التى يحققها خيالنا العلمى والتقنى. وهناك قصور ثقافى بين العلم والتقنية من ناحية، وبين مؤسساتنا الاجتماعية والسياسية من ناحية أخرى. وقد تعامل العلماء مع أخص خصائص الذرة وأبعد مجالات الفضاء وفكوا الشفرة الجينية، وتعلموا الهندسة الوراثية، وإرسال رسائل عبر مسافات بسرعة الضوء، إلا أننا لانزال سياسيا واجتماعيا غارقين فى كيانات عتيقة كالدولة القومية، أو بالتناقض الرهيب بين القطاعين العام والخاص، أو بالجدل حول مميزات الرأسمالية ومساوئها وبدائلها. ويقال إن الحكومة المركزية بعد أن اغتصبت المزيد من السلطات لنفسها قد أصبحت أصغر من اللازم بالنسبة للأشياء الكبيرة، وأكبر من اللازم بالنسبة للأشياء الصغيرة. ورفع مستوى بعض المهام وخفض مستوى بعض آخر منها قد يؤدى إلى تحسين أسلوبنا فى التعايش وإلى حل المشكلات الملحة.



ورفع المستوى يشمل التجديد فى المؤسسات العالمية، بما يضمن تحاشى التصرفات المدمرة للغير وللذات، من جانب الدول ذات السيادة التى تتصرف وفقا لما ترى فيه مصالحها القومية، دون التنسيق فى المجالات ذات الاهتمام العالمى العام. وخفض المستوى معناه المزيد من التركيز على اللامركزية، وتمكين الفئات الفقيرة والضعيفة والجمعيات الأهلية والشعبية والمجتمع المدنى بصفة عامة.

وليس هذا كافيا. وقد سمعنا كثيرا فى الآونة الأخيرة عن الحاجة إلى تفكيك مركزية الحكومة، والتركيز على المشاركة على المسرح السياسى. ومعنى ذلك على المستوى الدولى ضم ممثلى المجتمع المدنى للمنظمات الدولية، وزيادة مشاركتها فى اجتماعات الدول الغنية. وعلى المستوى القومى اكتشف العالم أن مركزية اتخاذ القرار فى الاقتصاديات الموجهة مركزيا غير عملية، فرفضها وينادى حاليا بمزيد من اللامركزية والمشاركة. إلا أن نفس عملية مركزية اتخاذ القرار تحكم العلاقات بين الإدارة والعمال فى شركات القطاعين العام والخاص على السواء. ونحن نعلم أن الناس لاتقدم أفضل ماعندها فى ظل صرامة التوجيه. فينبغى إدخال الديمقراطية والمشاركة لا فى المؤسسات السياسية وحسب، بل فى القطاع

الخاص؛ وليس فى الحكومة والشركات التى تسعى للربح وحسب، بل فى الجمعيات التطوعية الخاصة والتنظيمات الأهلية، كاتحادات العمال ودور العبادة. وحتى فى نطاق الأسرة هناك حاجة لمزيد من الديمقراطية والمشاركة، وخاصة من جانب المرأة والطفل.

ومن الابتكارات الاجتماعية المهمة فى الآونة الأخيرة مفهوم التمكين. وهو يؤدى إلى قدرة الناس على ممارسة مزيد من الاختيار من خلال المشاركة المباشرة فى عملية اتخاذ القرار، أو حتى بالوصول إلى من لديهم سلطة اتخاذ القرار والتأثير عليهم. ويشمل التمكين إعطاء الناس القدرة على التعبير عن هويتهم الثقافية المتطورة وعن آمالهم وتطلعاتهم. وتفصح فكرة التمكين عن نفسها على كل مستويات التفاعل الاجتماعى. فنجدها فى إعطاء الصوت للمحرومين من التصويت، وفى السماح للمستضعفين والمهمشين بحيازة الأدوات التى يحتاجون إليها لتقرير مصيرهم[١٨] . كما نجدها فى إقامة مؤسسات جديدة تضمن السيطرة على من يمارسون السلطة ديمقراطيا.

يقول الأستاذ يونس رئيس بنك جرامين بينجلاديش: لو أوجد المجتمع مناخا يسمح للفرد بتطوير قدراته، فإن الحد من الفقر يصبح ممكنا. ومناخ كهذا قد يبدو مستحيلا بالنسبة للمعدمين. ولايزال هناك مايقرب من مليار من البشر فى العالم يعيشون فى فقر مطلق على هامش المجتمع، مع أنهم قد يكونوا أغلبية السكان فى دولة من الدول. وقد يضطروا إلى القناعة بما لديهم من ممارسات ثقافية، وهو مايرسخ الفرقة والانقسام. وقد يعانون الإحباط والمهانة المرتبطين بالصور السلبية عن الذات والمجتمع ومايترتب على ذلك من مشكلات. ويصدق ذلك بصفة خاصة على الشباب حيث تختلف قيمهم عن المعتقدات التقليدية وتدفعهم ظروفهم ومواردهم نحو الهامش وتمنعهم من المشاركة الاجتماعية الفعالة.

لذا فإن الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر يجب أن تشمل البعد الثقافى. وليس هذا لصالح الفقراء فقط، بل لأنه بدون هذه الجهود يصاب المجتمع كله بالفقر، بل إن الباب بدونها يظل مفتوحا أمام تيارات تركز على القيم السلبية.

مثل هذا الإطار لايمكن أن ينشأ إلا عن واقع الديمقراطية نفسها. ففى العديد من الدول التى تمر بتحول من الشمولية إلى الحكم الانتخابى نجد أن

الكفاح ضد الشمولية لاينتهى بإجراء أول انتخابات قومية. فالكفاح لتوسيع رقعة حقوق المواطنة ولمشاركة المواطنين، لاتتوقف عند الإصلاحات الدستورية، فضلا عن التصريحات الرسمية. أما المؤسسات الشعبية المسئولة عن ضمان الحقوق فتتفاوت بشدة فى درجة نشاطها. وكما قال أحد السياسيين البرازيليين من الطراز القديم «أى شئ لأصدقائى، أما غيرهم فهناك القانون» (١٩) . وهكذا فالتحول إلى الديمقراطية يشمل إزالة الأنماط المعادية للديمقراطية، من ممارسة السلطة وتحويل المؤسسات إلى هيئات خاصة بالمجتمع المدنى. والشعب بدوره يجب أن يعتنق المبادئ والممارسات التى تلائم مفهوم الديمقراطية، وينبغى أن يتعلم التصرف فى إطار نظام المؤسسات القائم بعد تجديده. ويكمن تحدى التحول الديمقراطى فى القدرة على ربط التحولات المؤسساتية الرسمية بتوسيع الممارسة الديمقراطية ودعم ثقافة المواطنة.

ومن منظور اجتماعى من المفيد أن نصوغ مفهوم حقوق المواطنة فى ضوء تفاوت درجات نيل الحقوق السياسية والمدنية الأساسية. وهذا التفاوت فى نيل الحقوق غالبا مايكون له أساس ثقافى، ففى معظم المجتمعات نجد أن بعض الفئات (عرقية أو دينية أو من أحد الجنسين)، لها حقوق أكثر أو ضمانات أكبر من غيرها. وحتى فى الدول الديمقراطية شكليا، تظل الآليات السياسية الشمولية حية فى ثوب من السياسة الحديثة. ولكن على الرغم مما يقال عن الديمقراطية الشكلية فإن بعضا مما يسمى شكليات الديمقراطية الشكلية، يهم أضعف أفراد المجتمع إلى أقصى درجة. فبدءاً من حرية عقد الاجتماعات وتشكيل التنظيمات ومروراً بالحق غير المشروط فى التصويت، وضمان سرية صناديق الاقتراع، والحق الجماعى فى الوصول إلى المعلومات السياسية، تعتبر هذه الحقوق السياسية الشكلية خطوات حيوية على طريق تمكين الضعفاء سياسيا. وهى وسائل ضرورية لمصالحهم ولقدرتهم على اختيار ممثليهم وقادتهم.

ونوعية الحكم الديمقراطى تتوقف على جانبين: فعلى أحد الجانبين هناك طبيعة مؤسسات الدولة وكفاءة مسئولى الدولة؛ وعلى الجانب الآخر هناك طبيعة المجتمع المدنى وقدرته على السيطرة على جهاز الدولة، فكلاهما لابد من تطويره وتغذيته ودعمه. وقد وجد ألبرت هيرشمان أن «تجارب جماعات التنمية الاجتماعية بأميريكا الجنوبية «تجمع بينها سمة مشتركة؛ فحين نظرنا فى تواريخ حياة الأطراف

لايكفى أن نقدم للفقراء مساعدات عينية، بل يجب تمكينهم لكى يغيروا نظرتهم لأنفسهم وكأنهم عاجزين، ولاحاجة لهم في عالم لايرحم. وتعتبر مسألة التمكين حيوية بالنسبة لكل من الثقافة والتنمية. فهى تحدد من لديه وسيلة يفرض بها على الأمة أو المجتمع عناصر الثقافة والتنمية من وجهة نظره، وتحدد الإجراءات العملية الممكن اتخاذها باسم الثقافة والتنمية. وكلما زاد النظام شمولية زاد تركيز السلطة فى يد النخبة الحاكمة، وازداد استغلال الثقافة والتنمية لخدمة مصالح ضيقة. وتعرّف الثقافة بأنها «أحدث وسائل دعم الأمن واستمرار الحياة». والثقافة بهذا المفهوم دينامية ورحبة والتركيز فيها على الخصائص المرنة لا المعقدة. ولكن حين تستغل لخدمة مصالح ضيقة، فإنها تتحول إلى الجمود والصرامة، وقد تتحول «الثقافة القومية» إلى مزيج غريب من المصادفات التاريخية المنتقاة، والقيم الاجتماعية الشائهة التى تهدف لتبرير تصرفات القابضين على السلطة. وفى الوقت نفسه فالتنمية قد تؤخذ بمعنى النمو الاقتصادى وحده. وتصدر الإحصاءات تباعا لإثبات نجاح الإجراءات الرسمية.

إن كثرة من دول العالم الثالث التى تسعى حاليا إلى تحقيق تنمية جوهرية، هى مجتمعات متعددة الأعراق تهيمن عليها طائفة عرقية وعدد من الطوائف الأصغر، وهى أقليات دينية أو أجنبية أو عرقية. ولما كان الفقر لم يعد يمكن تعريفه من حيث الاحتياجات الاقتصادية الأساسية، فإن «الأقلية» لم يعد يمكن تعريفها من حيث العدد فقط، فهى مسألة تمكين كما هو الحال في الفقر. فتوفير الاحتياجات الأساسية لايكفي لجعل الأقليات تشعر بأنها جزء حقيقى من كيان قومى أكبر. لذا فلابد لها من الثقة فى أن لها هى أيضا دوراً نشطاً فى تقرير مصير الدولة التى تطالبهم بالولاء لها. والفقر يهين المجتمع كله ويهدد استقراره، فى حين أن الصراع العرقى والأقلية الساخطة من أكبر المخاطر التى تهدد السلام الداخلى والإقليمى.

والديمقراطية باعتبارها نهجا سياسيا يهدف إلى تمكين الناس، تعد ضرورية إذا أريد تحقيق تنمية بشرية حقيقية. والتنمية

> الحقيقية للبشر تشمل ماهو أكثر من النمو الاقتصادى، فلابد أن يكون هناك شعور بالتمكين، وهو مايضمن أن تظل القيم الإنسانية والثقافية هى الأسمى فى عالم تعد فيه القيادة السياسية مرادفا للطغيان وحكم النخبة الصغيرة. ومشاركة الناس فى التحول الاجتماعى والسياسى، هى القضية المحورية فى عصرنا، ولايتحقق ذلك إلا من خلال إقامة مجتمع يضع البشر فوق السلطة، والحرية فوق السيطرة. وفى هذا النموذج، فالتنمية تتطلب الديمقراطية والتمكين الحقيقى للناس، وحين يتحقق ذلك فإن الثقافة والتنمية تتحالفان بصورة طبيعية لإيجاد مناخ يقدر قيمة كل فرد، ويمكن إدراك كل الإمكانات البشرية فيه.
>
> **آونج سان سوو كيى (٨)**

المعنية اكتشفنا أن معظمهم شاركوا من قبل فى تجارب أخرى من العمل الجماعى ولم يحققوا أهدافهم بصورة عامة،بسبب القمع السياسى غالبا. إلا أن هؤلاء الأبطال لم يفقدوا تطلعهم إلى التغيير الاجتماعى ولا حماسهم للعمل الجماعى. فتنشط هذه «الطاقة الاجتماعية» من جديد ولكنها قد تتخذ شكلا شديد الاختلاف»(٢٠).

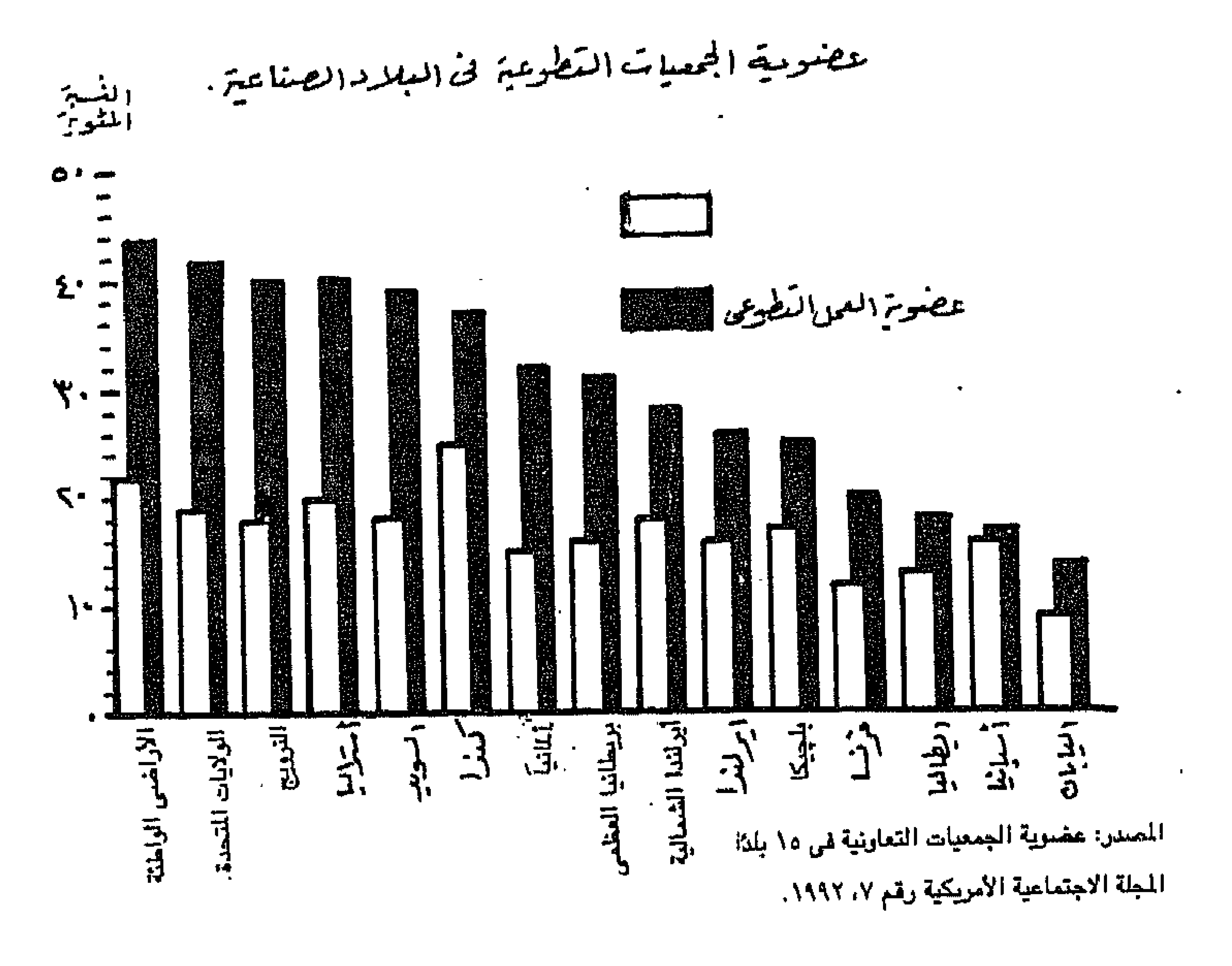
والحقيقة أن المبادرات التى يتخذها الناس للبقاء فى مناخ غير موات، هى فى الغالب ردود أفعال لإخفاقات الماضى، وهناك العديد من الأمثلة على الجهود الناجحة للطوائف الدينية والجمعيات الأهلية ودعاة الإصلاح فى النظم الشمولية، (وعلى فشلها أيضا) لدعم المشاركة والحشد الاجتماعى. ولابد من إتاحة درجة من حرية تشكيل التنظيمات، لكى تتحالف الطوائف معا وتشكل شبكات تنظيمية تشجع الحكومة النشطة والتنمية وثقافة مواطنة مسئولة. ويعيدنا ذلك إلى الحالة والدرجة التى تسمح بها الحكومات للمواطنين بالتجمع لتشكيل تنظيمات مستقلة. وللعناصر الاجتماعية النشطة دور مزدوج فى هذا الصدد؛ فهى أولا: نظم جماعية تعبر عن انتماءات جماعية قديمة وجديدة ذات عناصر ثقافية ورمزية مهمة؛ ثانيا: أنهم يتحولون إلى وسطاء سياسيين يرفعون الاحتياجات والمطالب الشعبية للمستوى العام، ويربطونها بمؤسسات الدولة. والدور التعبيرى فى بناء الكيانات الجماعية والدور الذرائعى لتحدى الترتيبات المؤسساتية القائمة كلاهما حيوى لفعالية الديمقراطية. وبدلا من تفسير عجز الأحزاب والمؤسسات الرسمية عن التعامل معها بوصفها نقطة

نموذج ساميديجي بالنرويج

يقوم نظام الحكم الذاتى لشعب الساميديجى على إجراء انتخابات فى ثلاث عشرة دائرة انتخابية فى أنحاء البلاد. وكل من كان أحد والديه على الأقل من شعب الساميديجى ويتحدث لغته باعتبارها لغته الأولى له حق الإدلاء بصوته. ،وعليهم الإسراع بتسجيل أسمائهم كناخبين ويتم إدراجهم فى جدول انتخابى. وهم ينتخبون ٣٩ نائبا للبرلمان الساميديجى الذى يسمى ساميتينج بالنرويجية. وهذه الهيئة مكلفة بحماية التراث الثقافى لشعب الساميديجى وتمويل فنونه وصناعاته الصغيرة. وتستشيره الحكومة المحلية والمركزية حول مشروعات التنمية التى يكون لها تأثير إيجابى أو سلبى على كل جوانب الثقافة الساميديجية.

ضعف فى الديمقراطية ينبغى النظر إلى الحركات الاجتماعية والتنظيمات غير الحزبية وغير الحكومية باعتبارها وسيلة لضمان ديمقراطية دينامية، ديمقراطية تحمل فى طياتها خطة لتوسيع حدودها.

إن القضايا السياسية الأساسية التى تربط بين الديمقراطية والثقافة،تشمل عمليات الوصول إلى السلطة، ويتطلب التمكين المشاركة فى السلطة أو التأثير عليها، وهى عملية لها بُعد حكومى وبُعد اجتماعى. فعلى الجانب الحكومى، فالمسألة هى ما إذا كانت المؤسسات العامة تهدف إلى الخروج من تنوع مصالح المجتمع بمحصلة متوازنة. وعلى الجانب الاجتماعى فالتمكين يتطلب حق الجميع فى الوصول للمعلومات وقنوات للتعبير والتمثيل. وليست هناك صيغة بعينها يمكن أن تؤدى إلى هذه النتائج فى مجتمعات متباينة تاريخيا وثقافيا، إلا أن هناك توترات عديدة تشوب مؤسسات المجتمع التى تشكل التعبير عن حقوق المواطنة. ومن التوجهات المرجحة لمشكلة التمثيل والثقة فى مواجهة الدولة المركزية الدفاع عن اللامركزية. وسواء كان الهدف سياسيا أو إداريا أو كلاهما معا، فهو خفض السلطة من مستويات أعلى لمستويات أدنى من الحكم النيابى. وعلى نقيض نظم التمثيل النسبى أو الحكم الذاتى الثقافى أو العرقى فالمبدأ التنظيمى للامركزية هو مبدأ إقليمى فى العادة. فمن حيث المبدأ كلما اقتربت القرارات الحكومية من المواطنين



المصدر: عضوية الجمعيات التعاونية فى ١٥ بلدًا
المجلة الاجتماعية الأمريكية رقم ٧، ١٩٩٢.

زادت قدرة المواطنين على التأثير على تصرفات الحكومة. أما من حيث الواقع العملى، فالحكومات المحلية تتفاوت فيما بينها لدرجة كبيرة فى مدى استجابتها للمواطنين الذين تمثلهم ظاهريا. كما أن كلا من المؤسسات العامة والمجتمعات المدنية تتفاوت من دولة لأخرى، وبالتالى فإن نتائج اللامركزية تتفاوت أيضا وبنفس الدرجة. وفى داخل المجتمع الواحد يمكن لأية خطة للامركزية أن تدعم الحكم الاقتصادى الفعال فى بعض المناطق فى حين تدعم النخب الشمولية المحلية بمناطق أخرى. كما يمكن للامركزية أن تزيد من حالة عدم المساواة بين الأقاليم، وتبرز الحاجة لموارد الحكومات المركزية لتصحيح هذه التوجهات. فإن أبدى المرء اهتماما بمصير الزنوج بولاية المسيسبى، فإنه لايرحّل السلطة إلى الولاية، بل يصر على التشريع المركزى ويعتمد على المحكمة العليا فى تنفيذه بالإضافة إلى تمكين الزنوج. وكانت النظم الديمقراطية الأساسية بباكستان فى الستينيات محاولات لنزع مركزية السلطة وتوزيعها على القرى، إلا أنها زادت من سلطة كبار الملاك المحليين ومن ضعف الفقراء، ولايزال للسلطات المركزية دور حيوى فى الدفاع عن الحقوق الديمقراطية الأساسية، والسماح للمواطنين بالدفاع عن حقوقهم فى المناطق التى تفتقر للحكم النيابى. ومن التوجهات الإيجابية نحو إضفاء الصبغة الديمقراطية على الحكم المحلى، مايتم من خلال استراتيجية للضغط من أعلى ومن أدنى على السواء لإجراء الإصلاح.

وهناك توجه جديد ناشئ لحل مشكلة الاستقلال الثقافى للشعوب المحلية فى دول اسكندنافيا، ففى كل من دولها الثلاث التى يعيش بها شعب الساميديجى (فنلنده والنرويج والسويد)، تم تكوين هيئة نيابية منتخبة على أساس المعايير اللغوية. وهى هيئات استشارية فى المقام الأول، إلا أنها تتمتع ببعض السلطات فى تمويل الأنشطة الثقافية.

هوامش

١- Carlos Fuentes, "La Socializacion de la Politica desde Abajo", Ventana(Nicaragua), November 1990.

٢- hn K. Kao, "Managing inventiveness" in Impact of Science on Society , No. 134/135, UNESCO, 1984.

٣- Nestor Garcia Canclini, "The Future of Multicultural Societies",

بحث مقدم للجنة فى فبراير ١٩٩٤.

٤- -Sitakant Mahapatra, Modernisation and Ritual, Oxford University Press, 1986.

Kapila Vatsyayan, comments on "Cultural expression and the arts: energizing forces for development in Asia and the Pacific", Manila, Nov. 1994.

٧ Nestor Garcia Canclini, op. cit.

٨- Patricia Haggerty, Robert Mashek, Marion Ritchey, Steve Vetter, "The Arts and Social Change", in Journal of the Inter-American Foundation, Third Quarter 1979.

٩- Juan Diaz Bordenave in P. Haggerty, R. Mashek, Ritchey, Vetter, op. cit.

Preben Kaarsholm, "The Development of Culture and the Contradictions of Modernisation in the Third World: The Case of Zimbabwe",

بحث مقدم للمؤتمر العام للاتحاد الأوربى لبحوث التنمية ومعاهد التدريب، جامعة أوسلو، يونيو ١٩٩٠.

١٠- Carlos Fuentes, "Words Apart", The Guardian, 24 Feb. 1989.

١١- P. Kaarsholm, op. cit.

١٢- هذه الفقرة مأخوذة من بحث لسيلبى مفوسى بعنوان

"The Education of Industrial Designers for Low-Income EconomieS

مقدم لندوة عقدتها منظمة اليونسكو ببلجيكا عام ١٩٦٤.

١٣- Stephen Hill, quoting Paul Alexander's Transcripts on the Political Economy of Development, Sydney, 1977.

١٤- Barbara Glowczewski, "Manifestations symbolique d'une transition, le 'Jurulu', culte i ntertribal du 'Cargo' ", in L'Homme, April-June, 1983, xiii(2)

١٥- Sharles D. Kleymeyer, "Cultural Energy and Grassroots Development", in Grass-roots Development, No. 16/1, 1992.

١٦-من خطاب الأستاذ ج. ل. شافوندوكا نائب رئيس جامعة زيمبابوى لمجموعة العمل الخاصة بدراسة النظم المعرفية المحلية وإدارة الموارد الطبيعية المتجددة بأفريقيا، كازولو ناتال، جنوب أفريقيا، ٢٤ أبريل ١٩٩٥.

١٧- "The Pacific Way", Foreign Affairs, Vol. 74, No. 1, Jan/Feb. 1995.

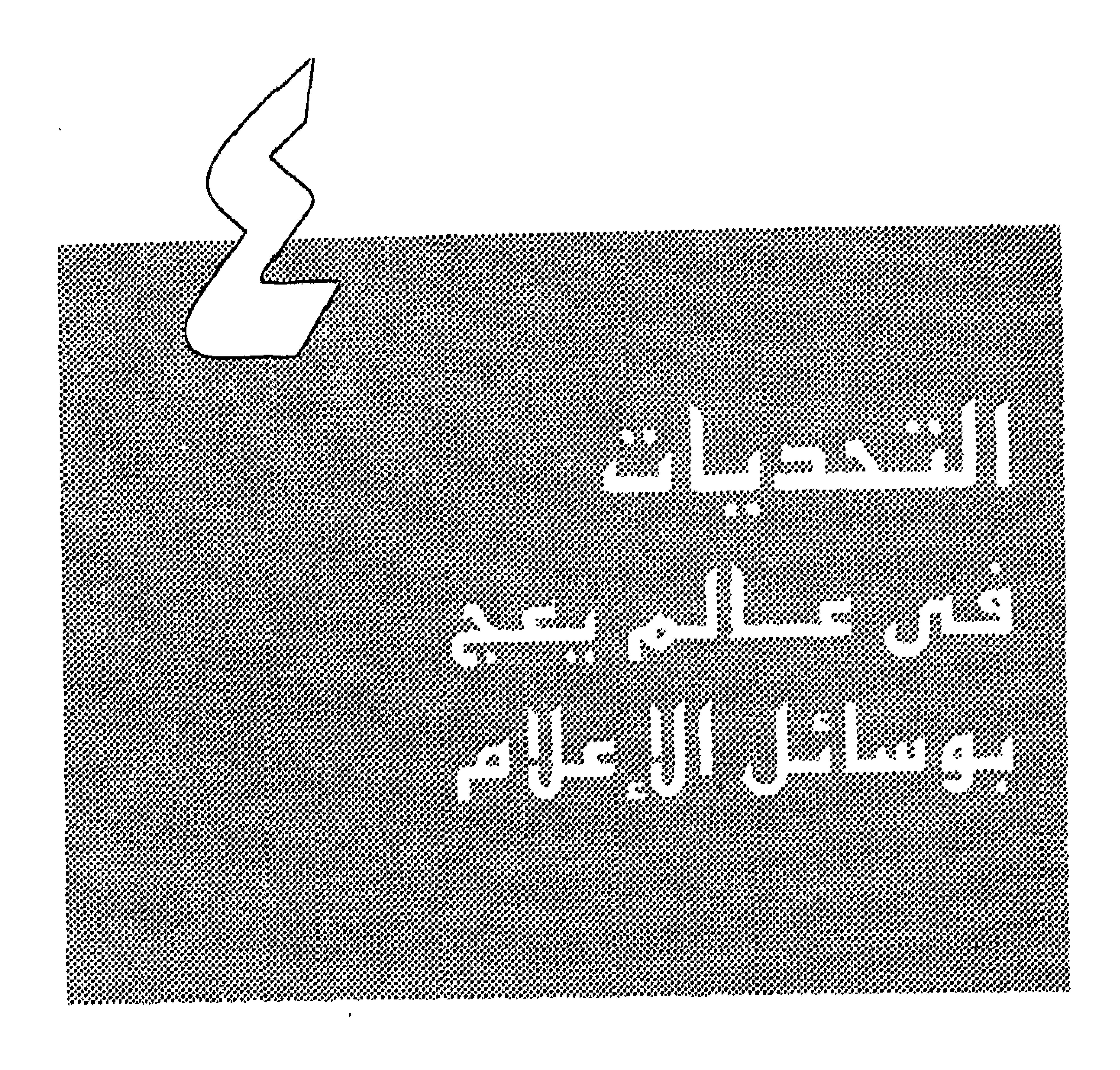
١٨- Ismail Serageldin, "The Challenge of a Holistic Vision: Culture, Empowerment and Development Paradigm", in Culture and Development in Africa

(أعمال مؤتمر دولى عقد بالبنك الدولى، واشنطن، ٢-٣ أبريل ١٩٩٢).

١٩- Jonathan Fox in "The Cultural Implications of Democracy, Empowerment and Citizenship",

(بحث مقدم للجنة فى أبريل ١٩٩٥. وهذا الجزء من التقرير يعتمد كثيرا على هذا البحث.

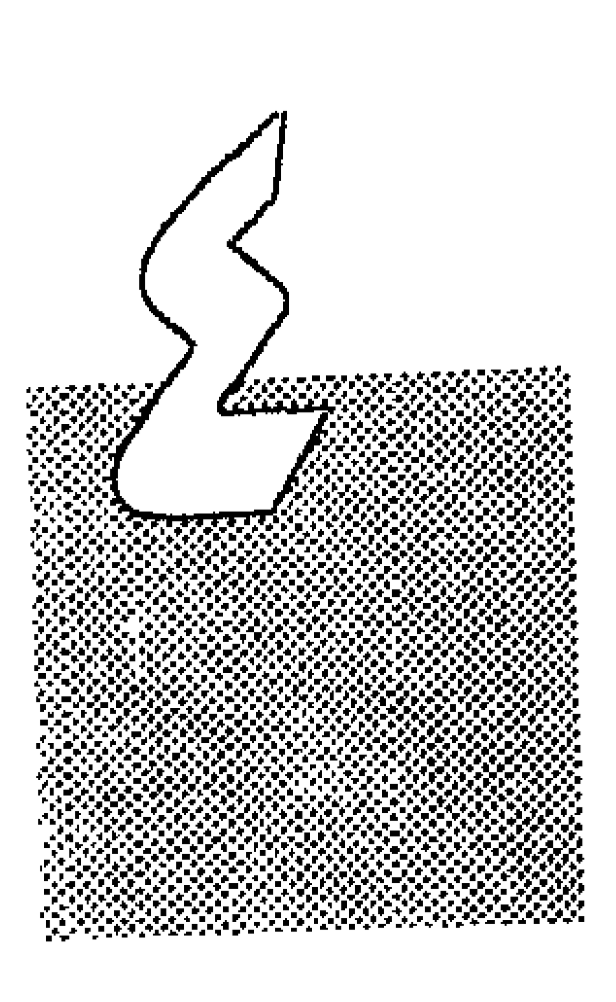
٢٠- Albert O. Hirschman, Getting Ahead Collectively, New York, Pergamon Press, 1984.



«قد تكون المعلومات، أو بالأحرى الوصول اليها، نعمة ونقمة فى آن، ونحن نسعى للمزيد من المعلومات، لكننا فى نفس الوقت نشعر بأنها تفرقنا وتتدخل فى حياتنا بلا سيطرة لنا عليها. وأهم ما يشغلنا فى حركتنا هو ضمان أن يظل المستخدم النهائى للمعلومات مسيطرا على ما يتخصص عنها من نتائج، فيجب أن يظل المستهلك وليس حفنة من المولعين بالتكنولوجيا، هو الحكم الوحيد فى أمور العرض والطلب فى هذا العالم الآخذ فى التشكل فى وفرة وسائل الإعلام».

مايكل سبيندلر(١)





منذ قرن مضى وفى عام ١٨٩٥،أرسل ماركونى بأول إشارة لاسلكية، واخترع إديسون الحاكى (الفوتوغراف) بعد عقدين من الزمان.

وكان من الممكن للعصر الصناعى الذى شهده القرن التاسع عشر أن يحول فى أوضاع البيئة الاتصالية للإنسانية وينقلها فى منظومة جوتنبرج إلى أعتاب ثورة فى المعلومات.

ومع دخول القرن العشرين تسارعت وتيرة التقدم التقنى باختراع الراديو، ثم التليفزيون، ثم انتشار الإذاعات فى كلا المجالين. ومع ذلك فقد خطت البشرية فى العقود الثلاثة الأخيرة خطوة نوعية هائلة، حيث أخذت المبتكرات التقنية بالأنفاس فى سرعتها وأحدثت تأثيرات جوهرية.

لقد تكونت أول أنظمة للاتصالات الدولية باستخدام الأقمار الصناعية، انعكاسات وإنترسبوتنيك، فى أواسط الستينيات، ومنذ ذلك الحين التقت اتصالات عصر الفضاء والمعلوماتية والإلكترونيات البصرية مع الوسائل الإعلامية لمفهومها التفكيرى، لتتيح للناس تشكيلة لم يسبق لها مثيل من الأدوات -تتراوح فى التليفون الذى يستخدم القمر الصناعى إلى شبكة إنترنت- مما سمح لهم بتنويع مداركهم والتعبير عن آرائهم والتفاعل مع بعضهم، وفهم المتغيرات والتصرف إزاءها ودعم الفكر الإنسانى، وإذا كانت بعض هذه الأدوات مكلفة إلى درجة تجعلها حكراً على قلة على مر السنوات القادمة، فإن تكلفة الوحدة فى معظم تكنولوجيا الاتصالات قد هوت. وأدى انخفاض التكاليف ومتانة الصنعة وسهولة تداولها، إلى أن تمتلك المجتمعات الصغيرة هذه القدرات فى حجم لم يكن يتصوره أحد منذ عقدين مضيا، كما أن تفتيت تطبيقات هذه التكنولوجيا، يمكن أن يضفى المقدرة على كل فرد.

نلسون مانديلا بين الإسكيمو (الإغويت)

يحكى نلسون مانديلا فى سيرته الذاتية الطريق الطويل إلى الحرية ما حدث خلال توقفه فى منطقة جوس باى شمال القطب الشمالى حيث قدمت مجموعة من شباب الإنويت لمحاولة الإلتقاء به:

علمت من كلامى مع هؤلاء الشباب الأذكياء أنهم شاهدوا إطلاق سراحى عبر التليفزيون، وكانوا يعرفون مجرى الأحداث فى جنوب أفريقيا. وصاح أحدهم (عاش المؤتمر الوطنى الأفريقى).. والإنويتى، هم شعب من السكان الأصليين أسيئت معاملتهم تاريخيا من جانب السكان البيض المستوطنين، وتوجد أوجه للشبه بين محنة السود فى جنوب أفريقيا وشعب الإتويتى. إلا أن ما هزنى بشدة هو كيف تقلص حجم الكوكب خلال العقود التى أمضيتها فى السجن، لقد أدهشنى أن شابا من الأنويتى يعيش فى سقف العالم استطاع أن يشاهد إطلاق سراح سجين سياسى فى أقصى جنوب أفريقيا، لقد قلص التليفزيون حجم العالم وأصبح بذلك سلاحاً عظيماً لمحو الجهل وتشجيع الديموقراطية.؟

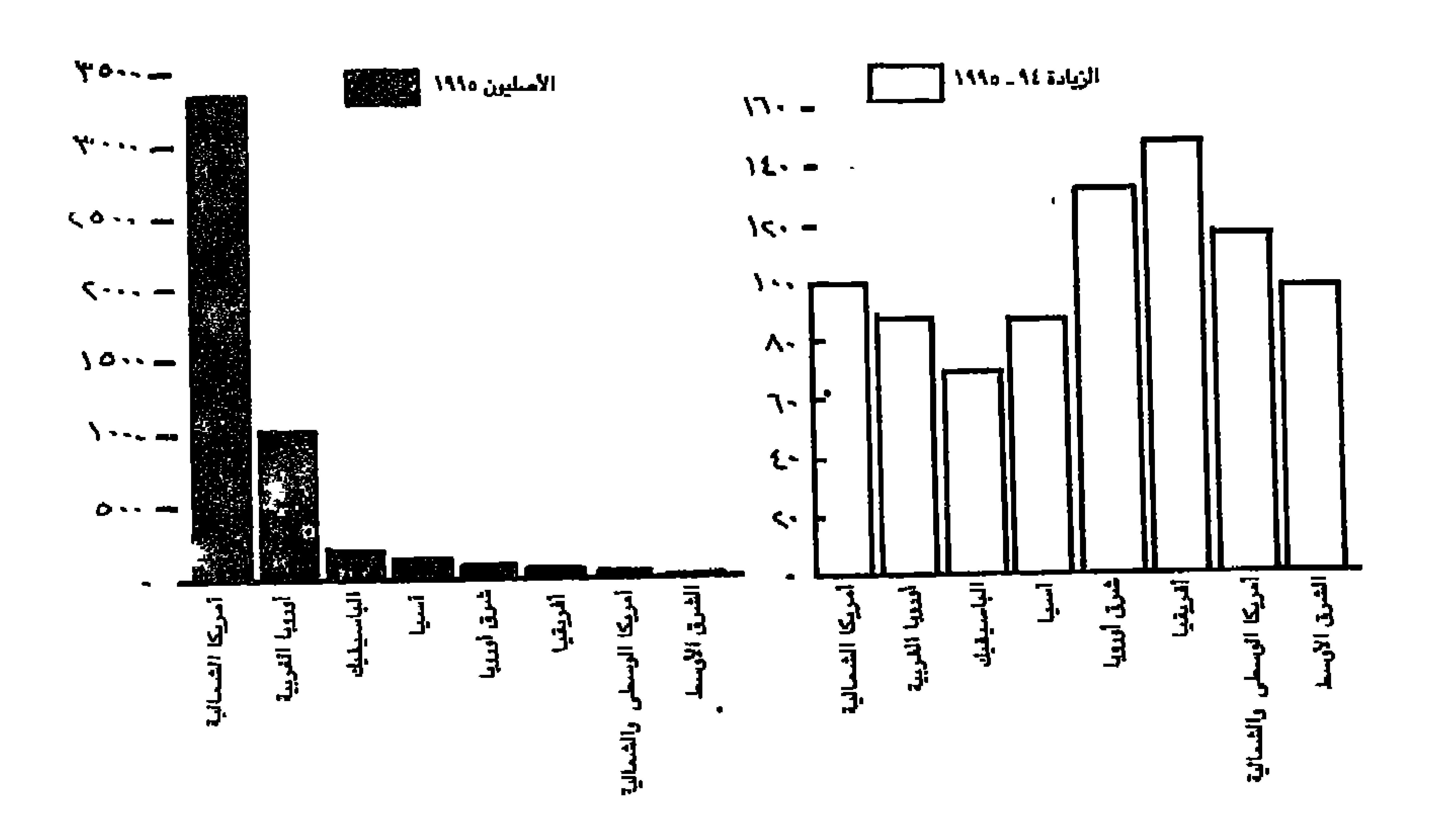
إن هذا النطاق الإعلامى قد وسع كثيرا فى اختياراتنا فى مجال الإتصالات وقلص العلم إلى حد بعيد وأذاب الحدود. والمعلومات الآن تسير الاقتصاد العالمى وتسمح بالمشاركة العالمية فى الأفكار الجديدة وفى نفس اللحظة. وهى تضاعف فى فرص الإلتقاء بين الأشخاص وتمكن من يعيشون فى أبعد المناطق من الاستماع ومشاهدة الأصوات والصور القادمة من أمكنة أخرى عبر العالم. وهذا الفضاء الإلكترونى يتجاوز الحدود الإقليمية ويوجد روابط فورية للتعاون الفكرى وتبادل المعلومات والخبرات والمشاركة فيها. وهو يوسع من نطاق الفرص فى التعليم.

وهو يدعم حرية تدفق المعلومات. وقد أوجدت قدرات التوزيع المتزايدة خدمات جديدة يزداد تنوعها. ومن بين أنظمة التوصيل التى تلبى الآن المئات من الإحتياجات والأذواق والإهتمامات المختلفة نجد شبكات الإذاعة الضيقة والتفاعلية

والتعليمية، وبنفس القدر فإن سهولة النسخ والإرسال قد زادت فى صعوبة السيطرة على المعلومات التى يتلقاها الناس أو يرسلونها أو حتى الرقابة عليها من جانب أية حكومة من الحكومات. وتساعد وسائل الإعلام فى أيامنا هذه على مساندة حركات الشعوب بجانب تشكيلها لمواطنين حسنو الإطلاع. كما أنها تسهم فى التطور البشرى بتقوية مشاركة الناس فى الحياة الديموقراطية والوصول إليها.

وهى تدعم فى الإحساس بالتضامن العالمى الذى لا يمكن للقيم العالمية أن تبدأ فى التشكل بدونه، لقد حفزت الصور التى ينقلها الإعلام للمعاناة البشرية الناس على أن يعبروا عن مبعث قلقهم، وعن تضامنهم مع من يعيشون فى أماكن بعيدة من خلال الإسهام فى جهود الإغاثة وبطلب التوضيحات والتحرك فى الحكومات. ولم يعد فى مقدور الطغاة أن يخفوا أفعال القهر عن أعين العالم، ولا فى مقدور الأغنياء أن يحولوا وجوههم عن المصائب الطبيعية أو التى خلقتها يد البشر فى الأماكن البعيدة.

مجموعات الانترنت الجديدة تكشف عن نمو أوسع ١٩٩٥



وتعمل الوسائل الإعلامية المتعددة على توسيع الآفاق للإبـــداع الفنى والفكرى، كما ألهمت التقنيات الجديدة المبدعين فى اختراع فن الفيديو والرسم المجسم (الهولوجرام) والواقع الشبيه. وتحل الصور الإلكترونية محل وسائل التسجيل وحفظ الذاكرة التقليدية.

وتلقى هذه النتائج الترحيب لكن تدرك مع ذلك أن لها جوانب سلبية.

فما زال الكثير من الناس بدون صوت أو لا يسمع صوتهم. وما زالت السيطرة على أقوى الوسائل الإعلامية وأدواتها فى إيدى القلة إن على المستوى الوطنى أو العالمى وإن فى مجال الملكية أو العامة أو فى قبضة الإحتكار الحكومى. وتخلق هذه السيطرة شبح الهيمنة الثقافية، ويذيع الخوف من فرضى التجانس ويكثر التعبير عنه. ويقترن بذلك الخوف فى إثارة توقعات لا يمكن تحقيقها لدى الناس المعرضين الآن بشكل واسع لتلقى أساليب حياة ولغات الأغنياء فى حين يتباطأ معدل النمو المادى فى أوساطهم بشكل مؤلم.

لقد تجاوز العالم تلك التوجهات الفكرية التى أفرزت نقاشاً حامياً حول النظام المعلوماتى والاتصالى العالمى الجديد منذ عقد مضى. ومع ذلك لم تجد بعض الأسئلة التى أثارت ذلك النقاش إجابتها بعد، وقد هدفت استراتيجية الاتصالات الجديدة التى أقرتها اليونسكو بالإجماع عام ١٩٨٩ إلى معالجة هذه الأسئلة ضمن أهداف أخرى. فما الذى يمكن عمله حينما يكون تدفق المعلومات فى داخل أقل البلاد نمواً بالغ الضآلة، وحينما تتركز ملكية أدوات الإعلام إلى حد كبير؟ وفى الأمم الصناعية المتخمة بالمعلومات، يؤدى تركز الملكية إلى نشوء مطلب لإيجاد توازن أفضل بين حرية السوق والمصلحة العامة مما يحتم على الحكومات أن تحقق الأهداف الاجتماعية التى يعجز السوق عن تحقيقها.

وتثار أسئلة مهمة حول مضمون وسائل الإعلام. فالعنف غير المبرر، والإباحية منتشران وقد تؤذى الأصوات والصور التى ينقلها الإعلام حساسيات ومعتقدات راسخة. فأى عالم ذلك الذى تتصوره الأجيال الشابة؟ وهذه الأسئلة لا تطرح فقط فى المجتمعات التقليدية. وقد قال المنتج السينمائى البريطانى ديفيد بتنام ينبغى أن

يقول شخص ما كفى. إن هذه كارثة فنحن ندمر أنفسنا، إن هذا أمر سيئ لنا فنحن نخرب أنفسنا. إننا نفك عرى مجتمعنا.

لكن السؤال هو من يقول كفى وأين؟ كيف نحدد الخط الفاصل بين الحرية وبين الإنطلاق غير المقبول؟

وهناك مجموعة أخيرة وإن حيوية من الأسئلة تتعلق بمدى توفر الأدوات الإعلامية. فكيف يمكن للثورة الاتصالية أن تصل إلى البلايين بدون وجود الكهرباء في عشرات الألوف من المساكن التي يقطنها في البلاد النامية؟ إن هؤلاء الأشخاص هم معدمو الثورة المعلوماتية، أما المالكون فهم أقلية معظمهم في البلاد المتقدمة أو في سكان المناطق الحضارية في غيرهما ممن يقدرون على الاتصال بتليفزيون يستقبل إرسال القمر الصناعي أو بشبكات المعلومات العالمية. فمن بين بلدان أفريقيا الإثنان والخمسون -ويقطنها ما يزيد على الستمائة مليون نسمة - لا توجد هيئات إذاعة قومية إلا في خمسة وأربعين منها فقط. وتصل هذه الهيئات إلى مشاهدين يزيدون على التسعين مليوناً. أما في آسيا فإن نسبة ١٨٪ من حوالى ٣٨٦مليون منزل تتصل بخدمات الكابل أو إرسال القمر الصناعي مباشرة إلى المنازل.

وفي البلاد النامية تكون الحلقة الضعيفة في سلسلة البنية التحقيقية،هي في الغالب الميل الأخير في الجدالة المحلية إلى المنازل. وبلغ من افتقار بعض البلدان الأفريقية للاتصالات أن يوجد بها أقل من خط واحد لكل ألف نسمة وبعبارة أوضح فهناك من أجهزة التليفون في طوكيو ومانهاتن ما يفوق عددها في كل أفريقيا.

لكن التكنولوجيا ليست هي كل شيء، فمهما كانت روعتها وقوتها فهي أكثر من أداة للاتصالات البشرية التي تتخلل كل الأفعال البشرية وتمثل القوى الدافعة لها في الحاضر، ومنذ أن وجدت المجتمعات (٤). والأدوات التي تتيحها التكنولوجيا اليوم تتسم بالثورية لأنها تتيح الاتصال العالمي الفوري مع الآخرين ومع مجمل المعرفة العالمية في نهاية الأمر، وبهذا المعنى فإن الاتصال في كل أشكاله من أبسطها إلى أكثرها تعقيداً، هو المفتاح لعملية التنمية التي تتمركز حول الناس، إذ تكون للجرائد المحلية أهمية تفوق ما يطوق المعلومات السريع. ومع ذلك فمهما كان

المستوى الذى نتصور قضايا الاتصالات عنده، فهناك تحد واحد ينظمها ألا وهو تحدى تنظيم قدراتنا الكبيرة بطرق تقوى التنوع الثقافى والإبداع وتمكن الضعفاء والفقراء.

ونحن قادرون على مواجهة هذا التحدى على المستوى القومى والمحلى وهو أمر يجرى الآن وسيتوقف على نجاحه تعظيم استغلال قدرات التنمية البشرية والثقافية.

البحث عن المبادئ في السياقات القومية:

لقد أخذت الحكومات والمواطنون بل والمصالح الإعلامية نفسها فى مواجهة هذا المحتوى. وقد وضعت مشتركة عدداً من المبادئ تتصل بقضايا الهيكل الشكلى والمضمون. وقد ركزت اللجنة اهتمامها على أربعة منها، وكان أول المبادئ التى درستها ويتعلق بالهيكل التنظيمى، هو أن وسائل الإعلام والاتصال ينبغى أن تزدهر فى بيئة تنافسية، أما ثانى المبادئ ويتعلق بالمضمون، فهو أن التنافس ينبغى أن يخلق تنوعا فى الأصوات، وثالث المبادئ ويتصل كذلك بالمضمون فهو أن الحرية والتنوع ينبغى أن تتوازن مع مبادئ أخرى –ولا يشير ذلك إلى أخلاقيات المعلومات ككل بل إلى حضور العنف والإباحية على شاشتنا، والمبدأ الرابع وهو ذا طابع هيكلى شامل يقول إن المبادئ الثلاثة السابقة لا يمكن أن تحترم أو تدوم إلا إذا حدث توازن بين الكفاءة والعدالة.

الحاجة إلى التنافس:

إلى عهد قريب كانت معظم الإذاعة والاتصالات حكرا على الدولة فى كل مكان، وكان ينظر إليها باستثناءات محدودة للغاية على وسائل لضمان التعبير السليم عن الثقافة القومية من خلال تقديم المعلومات والتعليم والترفيه الراقى إلى الجميع. وغالبا تكون الأمة ذاتها محور الاهتمام كما نجد فى حالة هيئة الإذاعة الإندونيسية بالأقمار الصناعية التى نشرت واستخدام لغة مشتركة، وهى لغة باهماسا الاندونيسية، بين الجماعات العرقية المختلفة فى البلاد، وفى عام ١٩٨٠ كانت معظم الدول الأوربية تتمتع باهتمامات فى هذا المجال سواء من خلال أجهزة الإذاعه المملوكة

للدولة أو للقطاع العام، أما فى أفريقيا فإن الحكومات كانت تسيطر بصراحة على الإرسال المحلى وتمتلكه. وفى بلدان كأستراليا والبرازيل وكندا وفنلندا والمملكة المتحدة، يوجد نظام مختلط. أما هيئات الإرسال التى يمتلكها المجتمع فكانت نادرة الوجود.

وقد تغيرت هذه الصورة تماماً. وتنشغل الحكومات الآن فى معالجة مهمة دقيقة هى فتح الإحتكارات للمنافسة. والسبب فى معظم الحالات يعود إلى التكنولوجيا، حيث أن الأقمار الصناعية تخترق كل الحدود، لكن هناك أسباب سياسية لا تقتصر فقط على زوال أنظمة الحكم الشمولية وإنما تمتد إلى تزايد الضغوط القومية لتحقيق الوصول إلى وسائل الإعلام والتعبير عن الرأى فى المجتمعات الديمقراطية، حيث ما زالت صبغة من أعلى إلى أسفل تغلب على النظام الإعلامى. وهناك كذلك أسباب اقتصادية كالسعى وراء الربح فى بيئة حرية السوق. وفى هذا الصدد فليس المطلوب إلغاء السلطات التى تنظم هذا المجال وإنما إعادة تحديد دورها. وغالبا ما تكون المنافسة ذات طابع عابر وهى تتعلق بإعادة ترتيب الأوضاع داخل صناعة الإعلام وتبرز من خلالها قوى جديدة غالبة لتشكل بعد ذلك احتكارات جديدة، إذ لا يوجد فى سياسة الحرية الاقتصادية التامة ما يحفز على إيجاد المنافسة أو على استمراريتها. لكن فائدة السوق تتوقف على وجود المنافسة.

وحتى بداية الثمانينيات فكانت أنظمة الإذاعة المملوكة للدولة والقطاع العام هى السائدة فى معظم أوروبا، ففى المملكة المتحدة كان يسمح بمحطات التليفزيون التجارية أن توجد بجانب هيئة الإذاعة البريطانية منذ عام ١٩٥٩، وفى إيطاليا سمح للإذاعات التجارية بالعمل فى السبعينيات، كما سمح للتليفزيون التجارى فى العمل فى ١٩٨٠، وحذت فرنسا والجمهورية الألمانية الفيدرالية حذو هذه الدول فى عام ١٩٨٤. وبنهاية ذلك العقد كانت كل الدول الأوربية تسمح للشركات الخاصة بتقديم خدماتها فى السوق فى حين استمرت الحكومات فى تيسير تطوير البنية التحتية.

أما فى سائر أنحاء العالم، ماعدا الولايات المتحدة، فمازالت المصلحة العامة تقترن بالإذاعات التى يمتلكها القطاع العام، والمشاكل التى تواجه وسائل الإعلام فى مرحلة الانتقال صوب الديموقراطية تسرى فى أرجاء عملية الديموقراطية بصفة

عامة، ومازال الإرسال الخاص أو المستقبل أمراً غير موجود فى الواقع، لكن توجد قوى فى المجتمع المدنى تعمل على استباق هذه القضية. ففى أوائل التسعينيات مثلاً أنشأت فى تركيا حوالى سبعمائه محطة راديو (غير قانونية) على سبيل التحدى للقانون يعطى الهيئة الحكومية حق احتكار الإرسال الإذاعى والتليفزيونى.

وقد تغير الوضع فى وسط وشرق أوربا على نحو خاص حيث تسعى وسائل الإعلام الحكومية بعد نقص الدعم إلى التنافس مع الشركات الخاصة، وإلى أوائل عام ١٩٩٥ كانت وسائل الإرسال فى كومنولت الدول المستقله تعمل فى فراغ قانونى فى انعدام وجود تشريع للإرسال الإذاعى والتليفزيون . ويقدم مؤتمر التليفزيون العالمى ومقره فى كييف أن تنشأ قناه بالقمر الصناعى تدعى الثقافة عن طريق التليفزيون، كذلك نلمح مبادرة تلفت النظر فى جانب شركة تليفزيون تشبكية خاصة، كابل بلس، لإنشاء اتحاد لتليفزيون الكابل لتطوير القواعد وتنسيق الأنشطة فى مجالات التشريع والتكنولوجيا والتمويل - وهى مهمه كان يتوقع فى السابق فى الحكومات أن تضطلع بها .

وتشتد قوة حركة تحرير الإرسال فى آفريقيا الواقعه جنوب الصحراء ، ومن النماذج الجيدة فى هذا الصدد دوله مالى التى تعمل فيها خمس عشرة محطة إذاعة، وقد رخص لما يزيد عن التسع محطات فى بوركينافاسو، وفى نيجيريا منحت لجنة الإذاعة القومية رخصاً لمحطة راديو واحدة وست محطات تليفزيونية وإحدى عشرة محطة لإعادة بث برامج الكابل والقمر الصناعى. غير أن هذه المحطات الخاصة الجديدة تعانى من بعض أوجه القصور الكبرى: فهى تذيع مادة محدودة تقتصر على الموسيقى الشعبية والبرامج الدينية بعدد من اللغات القومية، ويبدو أن العديد من هذه المحطات يحتذى مسار المحطات التجارية فى البلاد الأخرى بالتركيز على أهداف إعلانية وبرامج موجهة للترفيه. كذلك ورد أن الرخص تمنح عادة لأفراد ذوى صلة وثيقة بالحكومة.

وفى العالم العربى تسيطر الدولة على وسائل الإعلام. وبكل دولة نظام إذاعى تديره الحكومة، أو منظمة واقعة تحت سيطرتها مباشرة. ويصعب على وسائل الإعلام فى هذه الظروف أن تؤدى دورا مستقلا. وعلى سبيل رد الفعل تتاح قنوات إعلامية إقليمية ودولية على نطاق واسع، وتسود فى بلدان الخليج مشاهدة هذه القنوات

الدولية وهذه البلدان تعد أكبر سوق فى العالم لشرائط الفيديو، كما أنها أكبر المشترين لبرامج التليفزيون الأمريكية والبريطانية المسروقة.

وحيث أن الدول الفقيرة أو الصغيرة لا تستطيع تحسين شبكاتها الاتصالية بدون استثمار أجنبى، أو مهارات وتكنولوجيا أجنبية، فإن الحل الوحيد وهو الخصخصة: فى عام ١٩٩٣ فى سنغافورة وجمهورية كوريا الجنوبية، وفى عام ١٩٩٤ فى المجر وباكستان وبيرو وروسيا، وفى عام ١٩٩٥ فى بوتسيا وساحل العاج وجمهورية التشيك والهند وتركيا وأوغندا. وفى مخطط خصخصة حوالى ٢٦ شركة للتليفونات (الهاتف) على مدى السنوات الثلاث القادمة، لكن هذه الخطط ما زالت تواجه بمقاومة سياسية. فقد تكون شركة التليفونات المملوكة للدولة فى بلدنا، من أكبر مشغلى العمالة، كما أن الرسوم التى تتقاضاها توجه لدعم العديد من الأنشطة بجانب أن الرسوم المرتفعة للغاية للمكالمات الدولية تعد مصدراً للعملة الصعبة. غير أن الضغوط الدولية تؤدى لمحو هذه الاتجاهات السلبية. فقد ربط البنك الدولى مثلاً القروض فى مجال الاتصالات بالخصخصة فى كل من كينيا ونيكاراجوا.

التنوع:

من الممكن أن تدعم المنافسة الشديدة فى التنوع فى مجال الإعلام، لكن تخفيف الضوابط الحكومية على كيفية عمل الأسواق وهو أحد الوسائل المستخدمة لتنمية المنافسة، قد يؤدى أيضا إلى تركز الملكية. وقد أجبرت التكاليف الباهظة للبرامج الجذابة والإنتاج لأسواق بالغة الإتساع بعض الشركات على تشكيل تجمعات لها على النطاق الإقليمى أو العالمى، ومما يدل على ذلك الإندماجات الضخمة التى جرت مؤخراً بحجة الاستفادة من تفاعل الخبرات. وصحيح أن مثل هذا التركز له مزايا اقتصادية، لكن من بين عيوبه الرئيسية إخفاء الطابع النمطى.

ويتزايد الشعور بأن التعددية الإعلامية مع تنوع الإنتاج والتوزيع تعد مؤشرات على صحة الديموقراطية فى بلد ما أو من المتطلبات اللازمة لذلك، فإذا لم تتوافر للناس معلومات فورية وواضحة ومؤلفة عما تفعله حكوماتهم، فلن يكون لديهم الأسس لتقييم قارتهم أو المشاركة فى العملية الديموقراطية، كذلك فإن اتساع

قاعدة الوصول للمعلومات يحدد الدرجة التي يقدر بها المواطنون على تكوين الأراء المبنية على المعرفة، وبالتالى مشاركتهم فى الحياة العامة، ولدعاة حرية الوصول إلى المعلومات الحق فى التنظيم الحكومى، لكن هذا لا يعنى أن السوق أفضل منها فى عملية تسهيل الوصول.

وتعمد المجتمعات إلى معالجة هذه القضايا باتخاذ إجراءات متنوعة على المستويات المحلية والقومية. وهذه تشمل شبكات للإرسال الخاص وأنظمة منفتحة والإعلام المحلى وإتباع سياسة قوية ذات توجه ثقافى فى مجال حقوق الطبع. وفى الاتجاهات التى يزداد نموها صياغة هذه الإجراءات فى إطار التوجهات الثقافية بدلا من صياغاتها فى إطار السيطرة السياسية على المعلومات. وقد بدأت الحكومات فى التفكير فى تنظيم كل من القطاعين الخاص والعام من خلال وكالات مستقلة تقوم بالمتابعة والتنفيذ، مما يجعل الحكومة تدعم النمو والوصول إلى المعلومات بدلا من عرقلته، كذلك تخصص الموارد لبرامج عالية المستوى تقوم على مضامين أو آمال وطنية.

تمويل وسائل الإعلام للحملات السياسية:

"حيثما يترك الوصول إلى وسائل الإعلام فى الحملات الإنتخابيه فى يد السوق الحر بالكامل، فإن هذا يكون فى صالح الجماعات ذات الموارد الأوفر. وقد تكون العملية الإنتخابيه هنا حرة لكن ليست عادله بمعنى توفير مجال متساوٍ من البدائل المتنافسة أمام الجمهور. وفى استجابتها لهذه المشكله قرر العديد من المجتمعات الوصول إلى المعلومات الإنتخابيه هو من الصالح العام . وتبعد الحكومات الحمله الإنتخابية عن السوق الحر وتنظم المساواه فى حق الوصول (للإعلام) لكل أطراف الساحة السياسية. إن أبعاد استخدام وسائل الإعلام للأغراض الإنتخابية عن ساحة السوق يضعف تأثير المال على السياسة ويضمن المزيد من الوصول لمجموعة متوازنه سياسيا وثقافيا من الآراء".

جوناثان فوكس(٦)

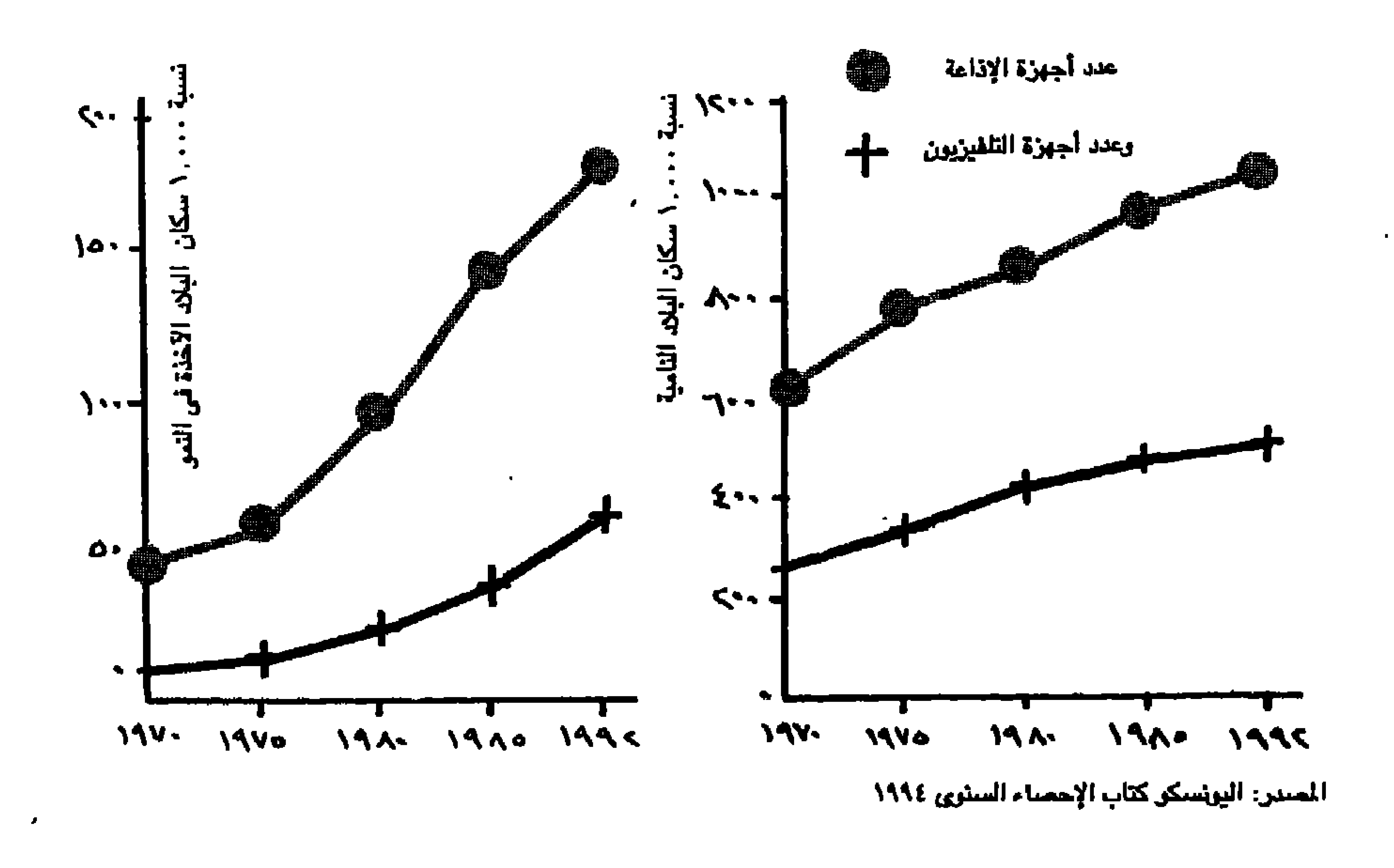
وتطرح هيئات الإرسال التعبير عن مصالح الناس المباشرة، ولكن هناك حاجة إلى الدعم العام المباشر وغير المباشر لإنتاج البرامج، بحيث يمكن التعبير عن السياق المحلى، وفى هذه الناحيـة يدخل الراديو والتليفـزيون المحلى إلى الصـورة، ويكمل الإعلام المحلى هيئات الإرسال العامة والتجارية إذا أتيح له قدر معقول من التمويل والالتزام السياسى والبنية التحتية. وقد أصبحت أجهزة الإعلام المحلى منابر مهمة للتعبير فى العقدين الماضيين. وهى تقدم المعلومات حول نطاق من القضايا بشكل ولغة يفهمها الجمهور المحلى ويتفاعل معهما. وقدأنشأ أبا لشوب، وهو مركز إعلامى محلى فى جبال زبا لاشيا بولاية كنيكى، حيث تقل درجة التنمية فى منتصف الستينيات بمقتضى سياسة الحكومة الأمريكية الفيدرالية المعروفة باسم مكافحة الفقر ومنذ ذلك الحين ساعدا بالشوب على حماية ثقافة وأصوات ومصالح الناس فى هذا الإقليم المهيمن والإحتفاء بها ويدير المركز الآن محطة تليفزيونية وجريدة محلية وجماعة مسرحية محلية ومحطة راديو وشركة تسجيلات، وعددا آخر من المشاريع والمهرجانات الثقافية، كذلك أقام الفلاحون وعمال المناجم فى بوليفيا محطة راديو خاصة بهم تذيع بلغات كويشوا وأميارا وتوبى جوارانى. ويتزايد الإشتراك المحلى فى الإدارة وإعداد البرامج فى هذه المحطة. وفى أستراليا على سبيل المثال عمل السكان الأصليون وسكان جزيرة مضايق توريز على ممارسة الضغوط لإنشاء هيئة إذاعية تمولها الحكومة، وذلك بعد نجاحهم فى إدارة الإذاعات المحلية.

وبالإضافة إلى دعم البرامج القومية والمحلية تعطى الحكومات أولوية فائقة لإصلاح قوانين حقوق الطبع وما يلحق بها من قوانين حتى يتطور محتوى البرامج مع تطور التكنولوجيا بطرق متنوعة فعلا. وهذا أمر حيوى لاسيما فى مجال الإنتاج لوسائل الإعلام المتعددة وتدريب وتثقيف خبراء حقوق الطبع ورفع مستوى الوعى الجماهيرى بضرورة احترام المؤلفين من خلال الحماية التى تقدمه لهم قوانين حقوق الطبع، وتسهل التكنولوجيات الحديثة فى معالجة ونسخ وإذاعة الأعمال بدون إذن أصحابها. لذا لكى يتحقق التوازن بين التداول الحر للمنتجات الثقافية وحماية مالكى الحقوق، يتزايد التركيز على ضرورة مراجعة أنظمة قوانين حقوق الطبع، والقوانين ذات الصلة بالموضوع.

وحتى مع وجود القواعد، فلابد من منع أو تقليل أعمال السطو، وإلا استمرت برامج الفيديو والموسيقى الرخيصة وسهلة النسخ المستوردة تغرق أسواقا عديدة، ومن هنا تواجه البلدان النامية ضرورة إيجاد الآليات العملية لتشجيع الإبداع المحلى ودعم الإنتاج المحلى التجارى.

ومع ذلك تسرى على كل تلك المستويات قضية كبرى هى ارتفاع كلفة التطوير الإعلامى فى البلدان الفقيرة، وينطبق هذا على الأشكال التطبيقية والمتقدمة مثل الراديو والفيلم وإنتاج الفيديو والتسجيلات الصوتية والنشر، كما ينطبق على العديد من الصناعات الثقافية الأخرى القائمة على المضمون والموجهة للسوق. وقد أصبحت كل هذه الأدوات الموزع الرئيسى للصور الثقافية والأفكار والقيم فى نفس الوقت الذى تسهم فيه إلى حد كبير فى النمو الاقتصادى، وقد وسعت فى نطاق الاختيارات الفردية والوصول إلى التعبير الثقافى والمعلومات والتعليم. وتعبر الصناعات عن تنوع مصالح الناس الذين يستخدمونها وتقوس من ذلك التنوع. ويحدث هذا على وجه خاص فى أحدث الأدوات المتفوقة تكنولوجيا ألا وهى الإعلام المتعدد الوسائل.

تزايد عدد أجهزة التلفيزيون والإذاعة فى البلاد الآخذة فى النمو وتراجع العدد فى البلاد النامية



المصدر: اليونسكو كتاب الإحصاء السنوى ١٩٩٤

وعلى الرغم من الجاذبية العامة لمنتجات الثقافة الجماهيرية والتى كانت معروفة منذ عهد بعيد، فإن قطاعات معنية من الجمهور أصبحت تطالب بأنواع معينة فى البرامج. ولكن هناك مبررات اقتصادية لاستخدام المواد المستوردة قليلة التكلفة وفى الأسباب الأخرى لهذا الاستخدام إنعدام المواد المحلية البديلة، وضعف مستوى الإنتاج المحلى، والافتقار إلى العناصر المؤهلة وعلى الرغم من أن هذه المشاكل تتخذ بعدا خطيرا فى الدول النامية فإن الجمهور هناك يفضل المواد المصنعة محليا ذات الجودة لو أتيح له الخيار، ففى عام ١٩٩٥ ظهر فى مسح لفترات الذروة فى المشاهد فى أربنى بلد فى البرازيل إلى الهند أن واحدا من بين ثلاثة أشخاص لا يهتم بالمنتجات الأجنبية، وفى حالة وجود الاختيار فإن البرامج المحلية تتفوق على المستورد فى الشعبية [٧] . وينطبق هذا أيضا على سوق التليفزيون فى أوروبا، حيث فشلت البرامج الأمريكية فى الوصول إلى قائمة أفضل عشرة برامج طيلة العام فى ثمان إثنتى عشرة دولة أخرى فيه المسرح [٨].

ويتزايد الإدراك بضرورة استخدام الوسائل الإعلامية المتعددة فى التدريس والتعليم، ويمكن لهذه الأداة أن تفتح طرقا بديلة لاكتساب المعرفة والمهارات فى البلدان التى تسود فيها معدلات الأبنية شبه الأمية، ولابد أن نتذكر أن الشباب الذين تزداد سرعة اكتسابهم المهارات من الحاسب الآلى يشكلون نسبة عالية فى السكان فى هذه المناطق عما هى الحال فى البلاد الصناعية، وقد التزمت حكومة ماليزيا بتزويد شعبها بأحدث الابتكارات فى مجالات التعليم. وتتوقع وزارة التعليم أنه بحلول عام ٢٠٠٠ سيتم تزويد كل مدرسة باسطوانة صغيرة لذاكرة الحاسب الآلى ووسائل المعلومات المتعددة مع تدريب المدرسين على هذه التكنولوجيات الجديدة. وقد وصل معدل القدرة على القراءة والكتابة فى ماليزيا إلى ٧٠٪ بسبب توجيه ١٥٪ من الميزانية القومية إلى التعليم، وتنمو صناعة النشر بين وهذا الوضع نتيجة سياسة واضحة محددة تعتقد اللجنة أنه على الحكومات الأخرى اتباعها.

وسائل الإعلام والمعايير الأخلاقية:

تستطيع وسائل الإعلام فى الوقت الحاضر توصيل الرسائل والرموز المستوردة أو المحلية إلى بيوتنا مباشرة، ويمكن لأصغر الأصابع أن تضغط على الزر الخاطئ مما

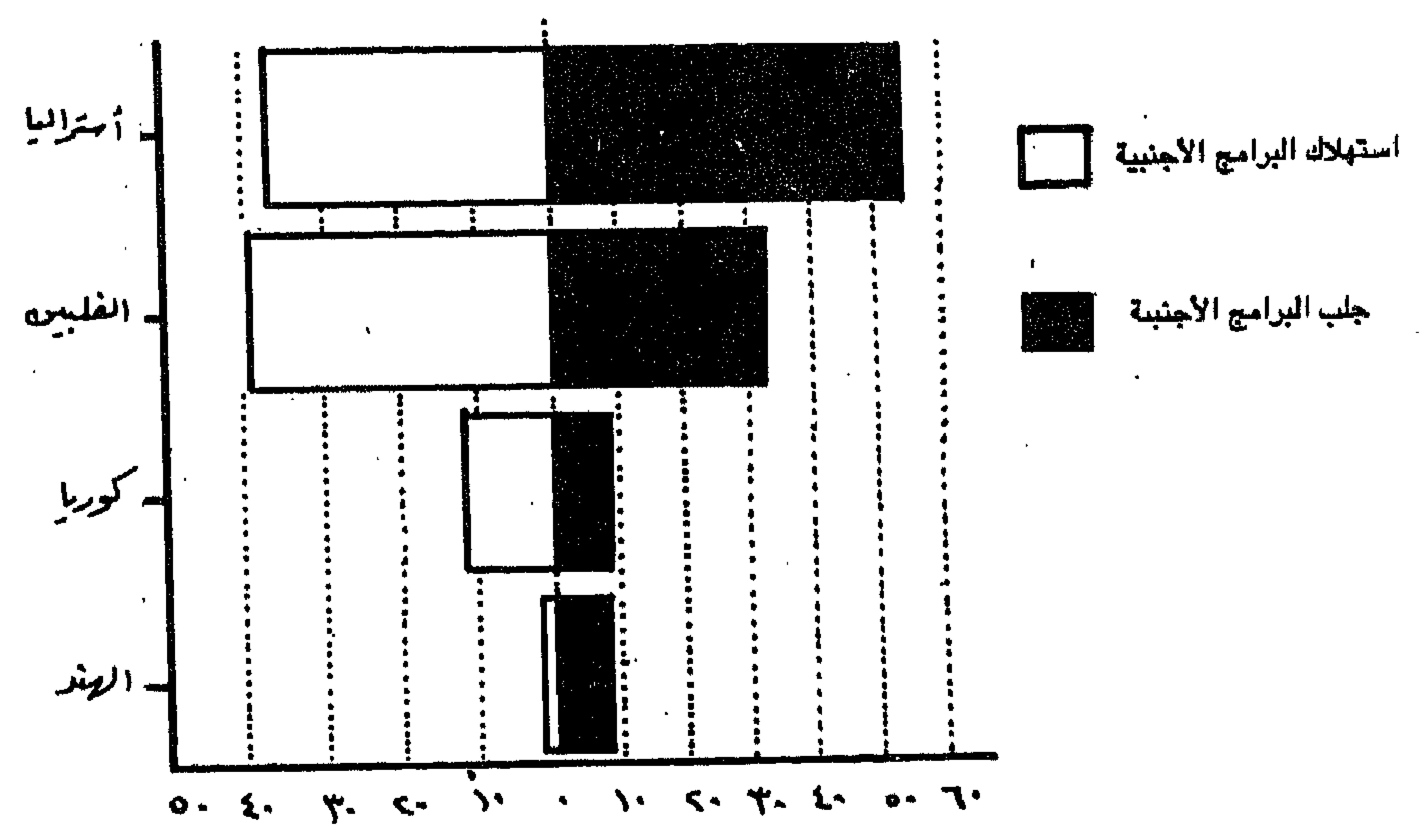
يصعب من سيطرة الوالدين إن لم يجعلها مستحلية. ولذا تتزايد أهمية مسألة المحتوى الإعلامى وخاصة بالنسبة للأطفال وأن لم يقتصر عليهم. كيف نحدد الخط الرفيع بين الرقابة ومعايير المجتمع إذن؟

ويثير العنف على شاشة التليفزيون القلق فى كل مكان، ويروج السؤال حول ما إذا كانت زيادة العنف فى الحياة اليومية ولاسيما بين الأطفال، نابعة من العنف على الشاشة الصغيرة. وقد أشارت وكالة رويتر للأنباء مؤخرا إلى دراسة أجراها مركز سياسة الاتصال فى جامعة كاليفورنيا بلوس أنجليوس، وتبرز هذه الدراسة تزايد العنف القتالى المنذر بالسوء فى عدد كبير من مسلسلات الرسوم المتحركة التى تعرض على الأطفال صباح أيام السبت (٩).

كذلك تمثل الإباحية مبعثا كبيرا آخر للقلق. فهى تحط من مكانة المرأة والأطفال، بمزج العنف والقسوة مع الشهوانية.

وتتزايد أعداد المواطنين فى كل البلاد ممن يؤمنون بأن الوقت قد حان لوضع بعض الحدود. ولكن لا يوجد سبيل موحد للقيام بذلك، بل يجرى البحث عن المزيد

حصة برمجة التليفزيون الأجنبى تختلف عن القدر المشاهد: نماذج مختارة، ١٩٩٤



المصدر: المركز الآسيوى للبحوث والاستعلامات، ١٩٩٥

من الإجراءات وفق الحاجات والظروف المحددة. والتنظيم الإدارى هو أحد الحلول ومواثيق الشرف التطوعية حل آخر، وحيث أن حرية التعبير لها الأسبقية العليا فى أى مجتمع ديموقراطى، فإن الكثير من الجهود المبذولة لاحترام معايير المجتمع كانت طوعية إذا استجابة صناعة الإعلام ذاتها لتزايد الضغوط من جانب الرأى العام. وقد بدأت هيئات الإرسال الخاصة والعامة على حد سواء فى وضع أمثال هذه المواثيق والالتزام بها للتعاون مع السلطات العامة. وعلى الرغم من صعوبة فرض العقوبات على الهيئات الإعلامية التى لا تلتزم بهذه المعايير، فإن بعض البلدان قد قررت ضرورة اتخاذ مثل هذه الإجراءات، ومن الإجراءات التأديبية التى توجد بالفعل هناك، منح الرخصة المشروط أو إيقاف الرخصة ومنع إصدارها، ومع ذلك فإن المسئولية تقع فى المقام الأول على المشاهد. لذا تبذل الجهود فى مجال التوعية الإعلامية فى بلدان مثل المملكة المتحدة، لتزويد الآباء بالمعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات رشيدة حول نوعية المضمون الذى يسمح بمشاهدته فى منازلهم.

وقد اعتمدت فى الاتحاد الأوربى وفى بلدان مثل أستراليا ونيوزيلانده والولايات المتحدة الأمريكية،مبادئ عامة تقوم على أساس معايير المجتمع الأخلاقية، ويصنف القائمون على الإرسال فى هذه البلدان وفى غيرها المادة التى يعرضونها، وذلك على نحو طوعى (إذ يحددون البرامج التى يمكن للجميع مشاهدتها، والبرامج التى لا يصح أن يراها الأطفال وهكذا). ومن الأساليب الأخرى فى هذا الصدد وضع علامات لتحذير المشاهدين كالمربعات أو المثلثات الجلية على المضمون الذى قد يكون مؤذيا للشعور. وتوضع المواد الحساسة فى وقت يكون فيه الأطفال الصغار نياما من خلال إعداد جداول الإذاعة. ويتزايد القبول بأفكار مثل فترات المشاهد الآتية للأسرة وصياغة سياسات مشاهدة للأسرة، وتستدعى هذه الأساليب من القائمين على الإرسال ومن الآباء الآدباء أن يشتركوا فى حماية الأطفال من البرامج العنيفة، سواء أكان العنف فيها ظاهراً أو مستتراً ويمكن الاستعانة بآليات للإغلاق تقوم على أنظمة تصنيف متفق عليها.

ويعتبر منع أجهزة استقبال إرسال الأقمار الصناعية فى عدد من البلدان الإسلامية أسلوبا جذريا فى مواجهة الإعتراضات التى تبديها بعض هذه الدول على البرامج، وتمثل هذه الإجراءات محاولات ممارسة ما يسميه دعاة التنظيم بحق الرفض

ولكن هذا الحق وهمى فى نهاية المطاف، نظرا لطبيعة التكنولوجيا. ومن الإجراءات البديلة النظام السنغافورى المستخدم أيضا فى الصين، ويقتصر فيه الإرسال على أنظمة الكابل لضمان مراجعة المضمون قبل بثه على الهواء.

ولا يقتصر العنف والإباحية على وسائل البث الإعلامى فقط، لكنه يوجد فى الألعاب الألكترونية وشبكات الفاكس المدعومة بالكمبيوتر، وإنتاج الفيديو الخاص، وبشكل متصاعد فى شبكة إنترنت. وينجذب الأطفال لممارسة العنف الذى يشاهدونه على شاشات ألعابهم كما أن الألعاب التفاعلية تتيح لهم المزيد فى هذه الممارسة، ويصعب على الأطفال كما يصعب على آبائهم مقاومة إغراء المنتجات التى تجتمع فيها برامج الأطفال والألعاب والإعلانات.

كذلك ربما تطبق تكنولوجيات الإعلام المتقدمة بطرق كريهة، كما يحدث على يد جماعات الكراهية فى الولايات المتحدة، والتى تروج لأفكارها بكل الوسائل المتاحة، وتعمل حوالى ٢٥٠ جماعة من جماعات الكراهية التى تجمعها شبكة اصالات ضخمة ومتطورة على البحث عن طرق جديدة. لبث الكراهية ونشر دعوتهم لإقامة كيان وطنى للبيض والتأكيد على مطلبهم فى العيش المنفصل بعيدا عن الأعراق الأخرى. وقد صدر تشريع فى الولايات المتحدة فى أوائل عام ١٩٩٥ لمكافحة بث مواد الكراهية والإباحية عبر شبكة إنترنت. وتثار حول هذه الشبكة أسئلة بالغة الصعوبة حول ما إذا كانت تعتبر نظام إرسال أو بدالة نظام تليفزيونى خاص، ويضاف من صعوبتها مشكلة تنفيذ أى من القوانين التى قد تصدر حول هذا النظام الرائد فى دنيا المعلومات اللا نهائية.

موازنة الكفاءة والعدالة:

يتمتع معظم سكان العالم الآن بالإرسال الإذاعى والتليفزيونى المجانى من خلال فريق فى الهيئات العامة وقناة تجارية أو أكثر، ولكن أقلية ضئيلة للغاية تعيش فى الدول المتقدمة وقاطنى المناطق الحضارية فى غيرها تنتفع بخدمات أخرى بواسطة الكابل أو المسجلات الصوتية والمرئية، ولا تستطيع سوى شرائح محدودة من المجتمع أن تصل إلى الأنماط المتقدمة من أنظمة الاتصالات الدولية كالأقمار الصناعية

وشبكات المعلومات. والفجوة واسعة بين من يملكون قدرة الوصول هذه، وبين من لا يملكونها.

ويؤدى تحرير أنظمة الإرسال والإتصالات إلى سيطرة القطاع الخاص فى المقام الأول على مستقبل التطورات فيها. وينطبق هذا بشكل خاص على البلدان الصناعية، حيث تعمل مطالب السوق وعملية تخفيف القيود كحوافز منعزلة. أما فى البلدان النامية فإن تمويل المعدات الجديدة والبنية الأساسية وما يتصل بها من تكنولوجيا الخبرة، يتطلب إستثمارات هائلة تصل إلى البلايين من الدولارات. لذا ينبغى على صانعى السياسة أن يبحثوا فى توفيق مصالح وطاقات السوق مع الصالح العام. والأفكار الجوهرية فى هذا الخصوص هى إتاحة الوصول للجميع ودعم الإبتكارات والإبداع والإنتاج. وعلى وجه التحديد لابد من دعم العدالة فى الإعتراف بالنساء كمنتجات ومخرجات وكاتبات فى وسائل الإعلام.

وعندما تفكر شركات عملاقة مثل أ.ت.و.ت. فى حزام من الألياف الضوئية حول أفريقيا، فإنها تخدم بذلك مصالحها الإستراتيجية البعيدة المدى، وتسعى الهيئات الدولية الكبرى ومورد وأنظمة الإتصالات إلى ترسيخ أقدامهم فى تلك السوق، بهدف إحلال شبكات جديدة محل القديمة المتهاوية، ليستخدمها زبائن متخصصون معظمهم فى شركات الأعمال الدولية، لذا لا يمكن الإفتراض بأن الخدمات الجديدة سوف تستجيب بشكل تلقائى لمطالب الناس.

ويدرك صانعوا القرار وهم يتطلعون إلى المستقبل، أنه لا غنى عن التفاوض بين المصالح الخاصة والعامة والاجتماعية إذا أردنا ترشيح العدالة والتنوع وتنمية القدرات البشرية كمبادئ هادية. وتبحث الحكومات عن مناخ يشجع القطاع الخاص على الاستثمار فى قطاع عريض فى البنية الأساسية للمعلومات، ولن يتطلب هذا فى معظم البلدان المتقدمة أى إنفاق حكومى كبير، وإنما يتطلب تخفيفا فعليا للقيود الحكومية فى صناعات التليفون والكابل على سبيل المثال مما يؤهلها للعمل بحرية.

من القومى إلى العالمى:

على الرغم من تصاعد الطابع العالمى للمعلومات فإن المبادئ التى تعرضنا لها فيما سبق، لم تخرج من السياقات القومية إلى الساحة الدولية. وتعتقد اللجنة من الأدلة الوافية التى عرضت عليها أنه قد حان الوقت لمثل هذا الانتقال. وثمة مكان لإطار عالمى يكمل الأطر التنظيمية القومية، وبطبيعة الحال لا توجد هذه الأطر المحلية فى كل مكان مما يستدعى تشجيع قيَاسها فى عدد من البلدان، وبعض الأنظمة القائمة قد اعتراها القدم، وفى كلتا الحالتين لابد من تذكير الحكومات بأن مسئوليتها من التنمية البشرية تتطلب منها كذلك أن تحدد مواقفها طبقا للمبادئ الجوهرية.

وقد أصبح تركز الملكية والإنتاج الإعلامى على المستوى العالمى لافتا للنظر بشكل متزايد يفوق مثيله على المستوى القومى، مما يزيد فى توجيه السوق لوسائل الإعلام العالمية. وهنا يثور سؤال حول ما إذا كان يمكن تشجيع قيام النظام الإعلامى التعددى والمختلط اقتصاديا على المستوى العالمى بعد أن نشأ فى بلدان عدة؟ هل نستطيع تصور قيام مجال عام عالمى يتسع فيه المجال للاختيارات البديلة؟ هل يمكن أن يجتمع خبراء الإعلام مع صناع السياسة والمستهلكين لوضع آليات تدعم من القدرة على التوصيل وتنوع التعبير، على الرغم من ذلك المناخ التنافسى الذى يبعد أباطرة الإعلام عن بعضهم البعض؟

ليس للجنة إجابات جاهزة على هذه الأسئلة، لكنها تعتقد بضرورة طرح هذه التساؤلات داخل إطار قضية الثقافة والتنمية، واللجنة كذلك على اقتناع بأن تلك الأسئلة يمكن أن تسهم فى حوار عالمى أكثر ثراءا.

وقد أبلغ الكثير من الخبراء اللجنة بأهمية الوصول إلى توازن عالمى ببين المصالح الخاصة والعامة، وهم يتصورون مرحلة انتقالية تلتقى فيها المصلحة العامة، كما يقترحون التقريب بين المداخل القومية المختلفة، بحيث يمكن وضع خطوط إرشادية عامة مقبولة باشتراك كل الأطراف الرئيسية، ويدل هذا على أن وضع القواعد الدولية الجديدة ليس حلا غائبا، بل حقيقة تبرز إلى الوجود بإنشاء التحالفات الدولية على مبدأ النطاق الإعلامى الخاص والعام.

تشجيع المنافسة:

إن ظهور شبكات اتصالات دولية مثل انترنت، يجعل السيطرة عليها في جانب مصلحة واحدة أو مصالح قليلة أمرا صعبا، لكن هذا لا يسرى على قطاع الاتصالات والإعلام، بل إن اجتماع التكنولوجيات المتشابكة واتخاذ قادة السوق المحلى مقار لهم فى الخارج، قد حفز على تركز الملكية الدولية، وفى العقد الأخير نشأت سلسلة لم يسبق لها نظير فى التحالفات والاندماجات وشراء الشركات، كان لها تأثير على كل القطاعات: الإلكترونيات الاستهلاكية والإنتاج الإعلامى والتليفزيون والكابل والنشر والكمبيوتر والاتصالات. وكلها تسعى لإيجاد وضع لها فى السوق العالمية. ويتجه المنتجون أنفسهم إلى طمس الفوارق بين المعلومات والترفيه والأجهزة الألكترونية وبرامج التشغيل والمنتج والتوزيع.

وتشكل الآن تحالفات جديدة بين ملاك المحتوى الإعلامى وملوك البنية الأساسية. ففى مايو ١٩٩٥ مثلا أعلنت شركة أم.سى.إس. الأمريكية التى تدير شبكة اتصالات بعيدة المجال عن استثمار ٢ بليون دولار فى شركة نيوز كوربوراش التى يمتلكها روبرت مردوخ بما يجمع بين أجهزة خطوط الألياف الضوئية والمحتوى البرامجى. وسينجم عن ذلك توزيع عدد هائ من الأفلام وبرامج التليفزيون والمطبوعات والوسائل الإعلامية المتعددة عبر شبكة اتصالات بالألياف الضوئية تتصل بالانترنت. كذلك أعلن أن الإتفاقية التى وقعتها شركة تايم وارز لشراء شركة تيرنر للإرسال بمبلغ ٧,٥بليون دولار أمريكى، ستؤدى إلى نشوء أكبر شركة إعلامية فى العالم. وسينجم عن الإندماج بين شركة كابيتال سيتيز/أى.ب.سى. وإمبراطورية ديزنى ما أسماه رئيس مجلس إدارة ديزنى مايكل ايزير بأكبر شركة للإنتاج الترفيهى فى العالم فى القرن المقبل. ويتزايد الحديث عن الشركات العملاقة التى تسعى لارتباط نشاطاتها، ويبدو فى نفس الوقت أن شركة أ.ت.وت. تتجه إلى تقليص حجمها، لكن الأثر على القوى العاملة يبقى واحداً فى الحالتين ويتلخص فى تعريض الوظائف للضياع. وإذا كانت الكفاءة العالمية تزداد، فإن المجتمعات تعانى من هذه التغيرات، فالشركات الكبرى تترك المدن التى كانت تتخذ فيها مقارها الرئيسية، كما أن المديرين المؤقتى الإقامة، يحلون محل رجال الأعمال الذين ينزلون إلى خدمة المجتمع.

أين يمكن للعالم إذن أن يجد الضوابط والتوازنات فى وجه مثل هذه القوة الطاغية/ إن هذا التساؤل يثير القلق المتزايد فى العديد من الجهات، ويطالب المراقبون العلميون بنفوذ مواجه فى جانب الحكومة والمواطنين يقابل هذه الظاهرة.

ولكن لا تكاد توجد فى الوقت الراهن أية سياسة دولية تعمل على حدوث هذا التطور، إذ يندر وجود آليات للتعاون بين صانعى السياسة القومية وبين المنظمين. وقد يكون للعديد من وكالات الأمم المتحدة نفوذ فى مجريات نظام الإتصالات الدولى لكنه دور محدود للغاية عناما يتصل الأمر بتشجيع المنافسة.

ويعنى اتحاد الإتصالات الدولى فى المقام الأول بتنسيق المعايير الفنية للإتصالات وتخصيص موجات الراديو وتقديم بعض المعونة لأعمال التنمية. أما اليونسكو فتمثل منبراً مهماً لمناقشة الجوانب الثقافية والاجتماعية للإتصالات والمعلومات، كما تشجع بنشاط على التدفق الحر للمعلومات على كل المستويات عبر برامجها، وتدعم حرية الصحافة والإعلام المستقل التعددى. ولمنظمة التجارة الدولية إختصاص محدود فى مجال خدمات الإتصالات الأساسية وهى لا تعالجه الشئون الثقافية.

وتتساءل اللجنة فى هذا الصدد عما إذا كان ينبغى على العالم أن يفكر فى مدخل تناسق لعملية التنظيم أو سياسة دولية للمنافسة، وقد يلزم كذلك وضع سياسة دولية للإرسال تتعلق بإرسال الأقمار الصناعية وغير ذلك فى الخدمات المتصلة بالإعلام، وتقوم الآن هيئات مستقلة على المستوى القومى بالإشراف على الإتصالات والنشاطات الإذاعية. فهل يمكن تصور وجود هيئة عالمية فى هذه التوعية؟

وإذا كانت المناهج التنظيمية للبنية الأساسية على المستوى القومى بحاجة إلى التعديل فى الناحية التكنولوجية حتى يتسنى لها معالجة الواقع الدولى الجديد فهناك حاجة إلى وضع قواعد متناسقة لهذه العملية لكل أقاليم العالم فى منظور ثقافى إجتماعى أرحب. ويعنى هذا أن قضايا كالتحرير والتداخل فى الإدارة والخدمة العالمية والتعريفات والروابط، ينبغى أن تطرح من منطلق بناء القدرات للتنمية البشرية.

وقد اقترحت لجنة التنظيم العالمى أن تجرى منظمة التجارة الدولية مفاوضات حول ميثاق مشرف دولى يتعلق بالاستثمارات الأجنبية وأن تمنح التراخيص والقبول

للشركات الدولية التى تقبل لمبادئ السلوك الحميد الأساسية التى ينص عليها ذلك الميثاق، وقد لاحظت لجنة التنظيم العالمى فى معرض إقتراحها هذا أنه تسود فى العالم اليوم درجة عالية فى إلتقاء التوجهات والمصالح المشتركة مما يحمل على إيجاد نظام يشجع قطاع الأعمال، لكنه يجرم سوء الإستخدام. ولاحظت تلك اللجنة أن معظم الشركات العابرة للحدود القومية، هى كيانات مسئولة ينبغى أن ترحب بإتفاق عالمى واضح يعترف بحقوقها فى الملكية وحقوق أخرى معينه[١٠]. وليس من الإغراق فى الخيال أن نتصور وضع ترتيب مماثل يشجع المنافسة فى المجال الإعلامى.

وبما أن مثل هذه الأفكار تستحق التأمل الدقيق تقترح اللجنة فى جدول الأعمال الدولى الأمر بدراسة جدوى لهذا الغرض، ويمكن أن تتخذ بعض الخطوات الفورية لضمان تحسين عمل أسواق الإعلام على إمتداد العالم. وقد تكون نتيجة هذه الخطوات أن تقرر الدول فيما بينها كيفية التنسيق بين مناهجها القائمة لتشجيع المنافسة. وقد أثيرت هذه المسائل بالفعل فى اجتماعات موجهة للغرض ذاته عقدتها هيئات التنظيم القومية فى بلاد مثل أستراليا وكندا وفرنسا واليابان ونيوزيلانده والمملكة المتحدة. غير أن المشاركين فى هذه الاجتماعات كانوا يهتمون فى المقام الأول بتطبيق الدروس الأجنبية على بلدانهم، ومما له ضرورة ملحة أن يضم أصحاب الخبرة فى تشجيع المنافسة على المستوى القومى جهودهم معاً لدعمها على المستوى الدولى.

تشجيع تنوع الأصوات:

يوجد قدر من حرية الوصول واختيار المضمون بفضل وسائل الإعلام التجارية الدولية ولاسيما أن خدمات الأقمار الصناعية التى تضم بعض البرامج المحلية تدخل الآن فى معظم الأقاليم. ولهذا الأمر أيضاً مبرراته التجارية. فعندما يكتشف بعض المديرين أنه من الصعب بيع ثقافتهم العالميةيميلون إلى تنويع المضمون المقدم كى يرضوا أسواقهم. وعلى سبيل المثال فإن القناة التليفزيونية بالقمر الصناعى المنطلقة فى أمريكا لتقدم الموسيقى والفيديو، إم.ت.فى، قد عدلت فى استراتيجيتها العالمية، وهى الآن تعد خدمات إقليمية بها اللون المحلى. وهى تعتزم الجمع بين الحضور العالمى والمنتج الواحد، وبين منتج يوجه لأسواق بعينها (الولايات المتحدة

وكندا، أوروبا، البرازيل، اليابان، ذوى الأصوات الأسبانية فى الولايات المتحدة، تايوان، الهند) . لكن بعض الحلول الوسط الأخرى تشير إلى صعوبة الموازنة بين القطاعيْن العام والخاص وبين المصالح العالمية والمحلية. ففى يونيو١٩٩٥ قررت الحكومة الهندية السماح لشركة سى.إن.إن الدولية بالدخول الأوسع إلى السوق الهندية بعد أن منحت الشركة قسطا فى وقت الإرسال إلى الاحتكار الحكومى للراديو والتليفزيون المسمى دور دار شان. وهذا الاتفاق يؤكد على الجهود القومية المبذولة للتخفيف فى وقع التدفق المعلوماتى لوسائل الإعلام الدولية.

ولكن هل يكفى هذا؟ إن التكنولوجيا والاعتبارات الاقتصاديةمعا وعلى الرغم من أشكال التكيف مع الأسواق المحلية ما زالت تحبذ التنميط. وعندما تكون رغبات الجمهور هى الاعتبار الأسمى يجرى تقييد الأمانات الإبداعية، وهو نفس الوضع الذى تقيد حرية التعبير على يد الأنظمة الحاكمة التى تسيطر على المعلومات، وينبغى أن يتوافر المزيد فى الخدمات المختلفة الموجودة فى النماذج القومية، إذا أردنا تعظيم منافع الإعلام الدولى فى تبادل المعلومات بين الشعوب.

وتؤدى الإبتكارات التكنولوجية فى الضغط الرقمى إلى إمكانات فى التوزيع لاحولها ولم تبقى سوى عقبات فنية قليلة أمام زيادة عدد وتنوع الإشارات المرسلة حول العالم. وتثار الآن فى سياق السوق العالمية قضايا تتصل بالسياسات فى المقام الأول بسبب الدعوات المطالبة بنظام إعلامى أكثر تعددية: فهل يمكن تطبيق النموذج القومى المقبول فى تعادل الإعلام العام والبديل على المستوى العالمى؟ وعلى أى أساس يمكن الحصول على الموارد للخدمات الدولية البديلة؟

إن مفهوم خدمات الإعلام العام يتركز حول فكرة إمكان تعاين المجال الإعلامى العام والخاص، والمجال الإعلامى العام راسخ فى معظم البلدان، كما يتبين من الأنظمة والمؤسسات الراسخة لتنظيم الإعلام وهيئات الإذاعة والتليفزيون. مما يساعد على ملء هذا المجال العام الوسائل التعليمية البديلة والمحلية سواء تمثلت فى الجرائد المحلية بماليزيا أو الإذعات المحلية فى أمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من أننا قد شهدنا امتداد بعض خدمات الإرسال العامة إلى ما وراء الحدود القومية، كما يتمثل فى هيئة الإذاعة البريطانية فى برنامجها الدولى إلا أن هذه الحالات لا تقوم على فكرة وجود مجال عام دولى.

لقد بدأت شركة سى.إن.إن. قناتها التليفزيونية الدولية بالقمر الصناعى منذ عشر سنوات مضت ولدينا الآن بدايات قوية لبنية أساسية للمعلومات والاتصالات. لذا ينبغى أن تتخذ مسألة الإرسال العام والمجال العام بعدا دوليا، وحيث أن وسائل الإعلام العامة هى، أو يجب أن تكون مغايرة تسمح لكل قطاعات ومستويات المجتمع أن تعبر عن نفسها أفلا توجد حاجة مماثلة لأنظمة دولية أقدر على تناول الاحتياجات المتنوعة لكل الشعوب؟

وتستخدم خدمات الأقمار الصناعية التجارية أمواج الأثير لكوكب الأرض بدون الإشارة إلى مفهوم المجال العام. إن المجال العالمى الذى ترسم موجات الراديو عبارات الأقمار الصناعية موجوده لكى يستخدمه الجميع. وقد قال الفن توفلر:إن نطاق موجات الأثير كقاع المحيط أو الهواء الذى نستنشقه يخص، أو ينبغى أن يخص، الجميع وليس القلة. ومع ذلك فإن استخدام هذا النطاق العالمى يتم تخصيصه وفق اتفاقيات دولية يشرف عليها اتحاد الاتصالات الدولى، وهى اتفاقيات طغت عليها حتى الآن مصالح الحكومات أن تحدد كل حكومة الموجات المخصصة لها وتديرها وفق أهدافها هى: وفى مقابل استخدام للملكية العامة يطلب عادة من خدمات الاتصالات والإرسال القومية أن تفى بشروط الأداء وأن تدفع رسوم الرخصة. ولكن لا توجد مطالب أو التزامات عامة قبل الهيئات الدولية التى تستخدم المجال الإعلامى العالمى وتنتفع به.

ويجب أن تدرس هذه الفجوة فى صلب المناقشات المتوقعة حول أفضل الطرق لاستغلال المشاعات العالمية فى المجال الإعلامى. وربما تطرح فكرة بسيطة باستخدام فرص الضرائب على المستوى العالمى، لتوفير إيرادات جديدة يمكن استثمارها فى خدمات وبرامج بديلة على المستويين الإقليمى والعالمى. ويمكن أن تفرض ضريبة على الاستخدام التجارى للمشاعات العالمية مثلما اقترحت ضرائب على تدفق رءوس الأموال عبر الحدود استهلاك أنواع الوقود الأحفودية، وربما يتطرق البحث إلى أساليب تشابه ما اقترح من تعويضات تدفعها صناعات صيد الأسماك والملاحة والتعدين لقاء الاستخدام (أو سوء الاستخدام) الحر لأعالى البحار. ولابد من إجراء الدراسات المفصلة لتبين أى من هذه الأفكار يمكن تطويقها بغرض إيجاد تمويل لوسائل إعلام عامة بديلة، وسوف تدرس أيضا فى هذا الصدد القضايا المتعلقة بالاختصاص والسلطة.

خدمة تليفزيونية عالمية بديلة:

شبكة و.إى.ت.فى هى محطة دولية جديدة بالأقمار الصناعية أنشأها تجمع من مصانع القطاع العام والقطاع الخاص فى أعقاب قمة الأرض التى انعقدت فى ريو دى جانيرو عام١٩٩٢. ويتضمن هذا التجمع وكالات وبرامج الأمم المتحدة ووكالات التنمية الثنائية والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية وهيئات الإرسال ومستثمرين فى القطاع الخاص. وقد اجتمعت هذه الهيئات استجابة لجدول الأعمال-٢١ الذى ناشد الدول أن تقيم طرقاً لاستعمال تكنولوجيات الاتصال العصرية للاتصال الفعال بالناس. ونجم عن ذلك الاجتماع إنشاء محطة و.إى.ت.فى وهى شبكة خدمات تليفزيونية عامة عالمية بديلة يمكن لمشاهديها أن يتعرفوا على تنوع ثقافة ومجتمعات العالم، وعلى مجموعة واسعة من وجهات النظر حول قضايا المجتمع والثقافة المهمة. وتعتزم المحطة من خلال هيئات إرسال تابعة لها ومنتجين مستقبلين فى كل من الشمال والجنوب أن تقدم برامج ذات طابع دول تتسم بتنوع غير معهود سابقا فى التليفزيون. وسيجرى إنتاج قطاع كبير من برامج المحطة المبدئية إلى البلدان النامية وتنتوى المحطة كذلك تقديم برامج تعالج البرامج العالمية والتنوع الثقافى العالمى وأن تستغل قوة التليفزيون لتقوية عملية التعلم طيلة العمر، وقد بدأت المحطة قبل بداية إرسالها فى أوائل عام١٩٩٦ فى التعاون مع الأمم المتحدة وحوالى خمسين هيئة إذاعة لتقديم ملامح من خدماتها بمناسبة مؤتمر المرأة العالمى الرابع فى بكين فى سبتمبر١٩٩٥.

المصدر: و. إى. ت. فى

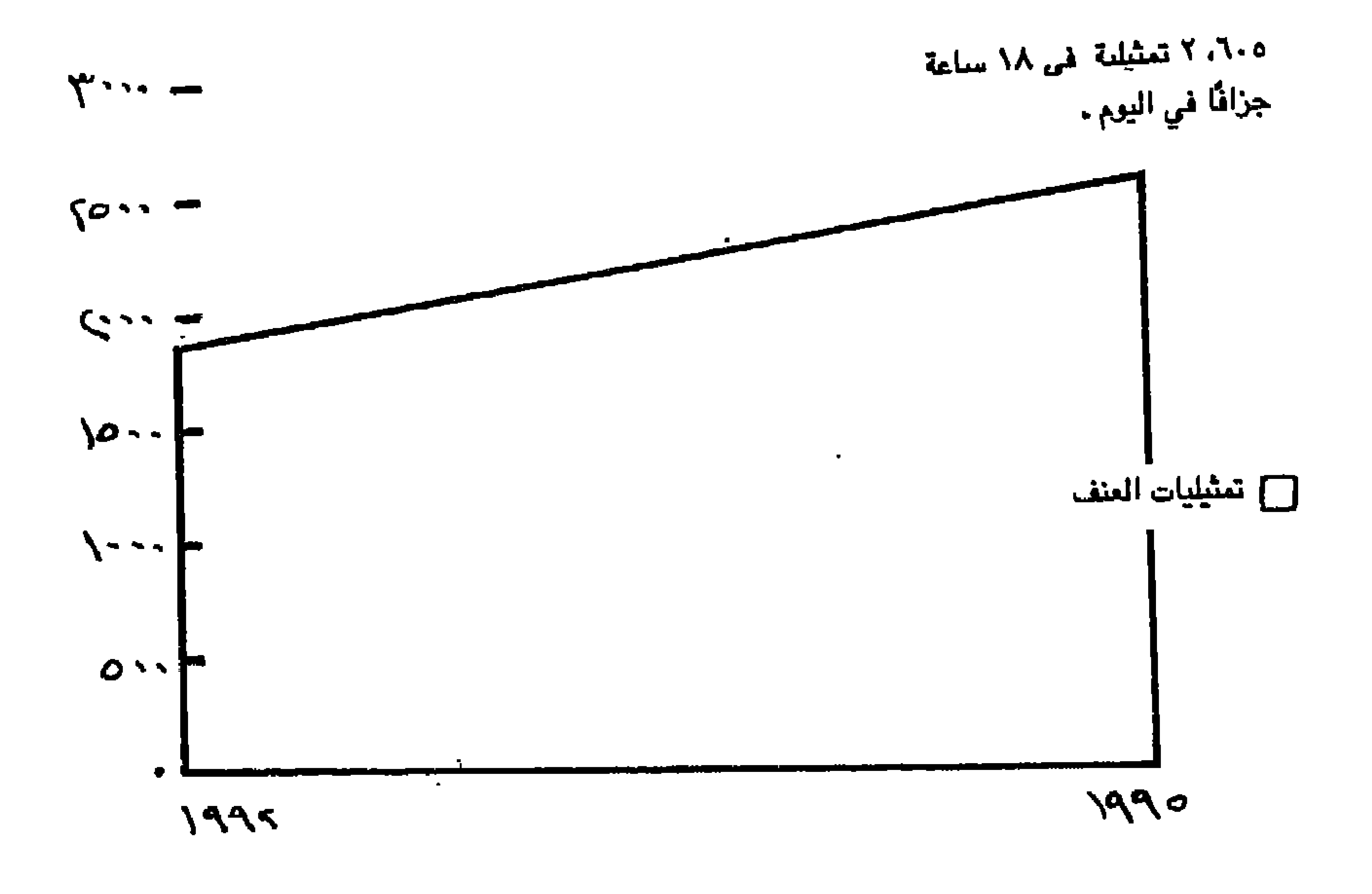
وفى البدائل وضع استراتيجية موجهة للاستثمار: أى ضريبة تعادل نسبة مئوية ضذيلة من إجمالى الفوائد لكل خدمات الإعلام والاتصالات، وتوضع حصيلة هذه الضريبة فى صندوق استثمارى لإنتاج وتوزيع المحتوى البديل، ويمكن إنشاء هذا الصندوق بدون إيجاد هيئة رسوم التراخيص القائمة على نطاق الموجات، وهذه الضريبة غير تمييزية حيث تفرض على كل من المصالح التجارية العامة والخاصة.

لذا توصى اللجنة بدراسة جدية لجدوى البدائل المطروحة للتمويل وغيرها. وهى تؤكد أن أى جهد يبذل لتوفير تعدد المضمون من خلال تعيين المجال الإعلامى العام، سيكون من مصلحة القطاع الخاص الذى يستثمر بكثافة بالفعل من البنية الأساسية للاتصالات الدولية. ومما يشجع المزيد من الاستثمار فى المناطق التى تتعطل فيها تنمية مثل هذه البنية الأساسية، أن يخلق الطلب على برامج وخدمات جديدة، لاسيما حيث تتوافر القدرة على ذلك. وأيا كان المنهج الذى يتبع، فليس ثمة شك فى أن تكنولوجيات الإعلام المتعدد، ستطرح على المستوى العالمى أداة بالغة المرونة والقدرة التفاعلية للتعبير عن البرامج وتوزيعها.

موازنة الحرية والمعايير الأخلاقية:

يثير المناخ المعلوماتى العالمى المخاوف، بجانب ما يثير من آمال، التى تشعل نقاشا دوليا متاعا. وقد اختارت اللجنة أن تركز على جانب واحد من الجوانب العديدة لهذه المناقشة، وهو قضية ما إذا كان يمكن للبحث على المستوى القومى عن التوازن بين الحرية المسئولية الأخلاقية أن ينعكس على المستوى الدولى.

تمثيليات العنف ازدادت بثبات في تليفزيون الولايات المتحدة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥



وقد ارتفعت أصوات فى شتى المناطق، فى الشباب فى فرنسا إلى الآباء فى الفلبين أو حتى فى بعض المرشحين المجتمعين لرئاسة الولايات الأمريكية، لتعبر عن القلق الشديد فى معرض درسها لفوائد التعرض لمشاهدة الإعلام الجماهيرى العالمى من جراء التيار المتزايد من العنف غير المبرر، والجنس الصريح واللغة والصور المؤذية، التى تنتج وتوزع اليوم، وأخشى ما يخشاه الجميع هو تأثير هذه المادة على الأطفال.

وعلى الرغم من أن البرامج الفيلمية والتليفزيونية الأمريكية تغرق موجات الأثير فى العالم فإن مثل هذه المادة تأتى اليوم والعديد من المصادر الأخرى. فقد كشف مسح أجرى فى الهند مؤخرا عن البرامج أن أكثر من ٧٠٪ منها أعتبر من برامج العنف فى نظرا لأشخاص الذين أجرى المسح عليهم، وفى مسح آخر أجرى فى تسعة بلدان آسيوية، تسود فيها البرامج المنتجة محلياً، أعتبرت نسبة ٦٠٪ عنيفة!! وكانت القضية فى جوهرها مواجهة بين السياق المحلى وبين الصور الأجنبية، فقد عبر التايلانديون والكوريون مثلا عن القلق. إزاء المسلسلات العنيفة والغرامية للساموري المنتجة فى اليابان وازدراء العدوانية الذهنية الغربية على قيمهم، ومع النمو السريع للتكنولوجيات الاتصالية الجديدة لم تعد ردود الفعل هذه تقتصر على التليفزيون والأغانى الشعبية الأجنبية، وإنما امتدت إلى المواد المنفردة التى تنقلها الآن شبكات مثل إنترنت.

«إن أسوأ كلمة أعرفها هى العنف الترفيهى وهو التعبير الذى يطلق فى السويد حول العنف فى القصص أو وسائل الإعلام. إن من يكسبون المال من وسائل الإعلام لا يطرف لهم جفن من احتمال تعرض ألف طفل للأذى من تأثير العنف الترفيهى. وإننى أتسائل كم طفل فى كافة أرجاء العالم تعرضوا لزرع صور داخلهم تعزبهم كل ليلة إلى حد الجنون. إنها فكرة مرعبة.

كم أود أن ألتقط فرشاة ناعمة وأمسح بها من فوق جباه هؤلاء الأطفال المعذبين كل الصور المرعبة التى تشربوها».

أسترid ليندجرين(١٢)

وقد اتضح من الجهود القومية التى تعرضنا لها كما أسلفنا أن هذه المواجهة القيمية ينبغى أن يتصدى لها الجميع ككل من خلال حوار بناء مثلث الأضلاع بين السلطات العامة والصناعة والجمهور. وقد تكون فى العديد من البلاد إجماع حول هذه المبادرة.

وإذا أريد لهذه المبادئ أن تتخذ البعد الدولى، فلن يكون من الممكن إملاؤها على وسائل الإعلام ذاتها، وإنما ستتلقى التشجيع لو وجدت موقفا جماهيريا مستنيرا يدفعها إلى اتخاذ المبادرة بنفسها. وقد اعترفت إدارة شركة سى.إن.إن. بالفعل بأنها هيئة تذيع الأخبار والأحداث الجارية لمدة٢٤ ساعة، مما يعنى أن كل ساعة منها قد تكون ساعة الصباح أو الإفطار فى مكان وساعة المساء أو العشاء فى مكان آخر فى العالم. ولهذا نسعى إلى تجنب الصور واضحة العنف طيلة الأربع والعشرين ساعة[١٣].

هل نستطيع أن نستجيب دوليا لهذا التحدى بدون الوقوع فى فخ الرقابة؟ ومن يجب أنْ يتولى المسئولية عن بدء هذه العملية: الحكومات أو المنظمون أو الآباء أو القائمون على الإذاعة؟ إن ميثاق حقوق الطفل الذى أُقر عام١٩٨٩، يقدم لنا بالفعل إطاراً معياريا دوليا عندما يشير فى المادة١٧ المتعلقة بالإعلام إلى الحاجة إلى تدخل من الدول لضمان وصول الأطفال إلى المعلومات والمادة عن مجموعة متنوعة فى المصادر، وأيضا لتشجيع وضع الخطوط الإرشادية المناسبة لحماية الطفل من المعلومات والمواد الضارة . وقد اتضح فى الجهود التى قام بها الاتحاد الأوروبى ومجلس أوروبا أن من الصعوبة بمكان إيجاد الإنسجام بين المعايير. ومن هنا فإن توصل الاتحاد الأوروبى لإرشادات، وتوصل المجلس الأوروبى إلى اتفاقية المواثيق يدل على إجماع إقليمى تلتزم به كل دولة بضمان احترام الحد الأدنى منه على الأقل.

وهذه سوابق ينبغى اتباعها على المستوى العالمى. فأى الخطوط الإرشادية إذاً يمكن أن تطبق على خدمات الإعلام العالمية؟ إن الخطوة الأولى هى المقارنة بين ممارسات من المعايير على المستوى القومى، سواء أكانت تنظيمية أم طوعية، لاتخاذها أساساً للنقاش على المستوى الدولى، وهنا سنواجه بعض القضايا الصعبة وهى تشمل الصراع بين التشريعات القومية القائمة والعثور على تصنيفات للبرامج يقبل بها الجميع وجدولة فترات المشاهدة الآمنة مع وضع تفاوت توقيتات فى الاعتبار

وكذلك اختلاف معايير القيم حول القضايا الجوهرية. ويستطيع هذا التبادل للأفكار أن يسهم فى تحديد أرضية مشتركة يمكن تحقيقها.

الكفاءة والعدالة: نحو توازن عالمي:

هل قدر للبنية الأساسية المعلوماتية العالمية أن تتطور بشكل غير عادل مما يزيد فى الفجوة بين الشمال والجنوب؟ كيف يمكن توفير أماكن لركوب أكبر عدد ممكن من الأشخاص على طريق المعلومات السريع؟

إن مهمة موازنة كفاءة قوى السوق مع اعتبارات العدالة ملحة على المستوى الدولى قدر إلحاحها فى المستوى القومى، وإذا لم يتوافر الدعم البشرى والمالى فقد تفقد بلدان كثيرة أصواتها، وتحرم فى الوصول إلى تكنولوجيات الإعلام التى تمنح القوة. والتحدى هنا يمكن فى إيجاد توازن بين السوق وبين سياسات الحكومة، بين الحرية الفردية فى العمل والحق العام فى التنظيم، بين الظمأ للتكنولوجيا وندرة الموارد.

لقد بذل برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، واتحاد البريد العالمى، واتحاد الاتصالات الدولى واليونسكو، الجهد الكبير فى هذا الشأن لكن النتائج لم تكن كلها طيبة. وتلح الحاجة الآن إلى زيادة التعاون والالتزام المتعدد الأطراف. لوحظ أنه فى العالم النامى قد يكون من المثير الحديث حول طرق المعلومات السريعة، لكن غالبية الناس فى القارة ما تزال تبحث عن مواطن قدم. ومع ذلك فقد أشير إلى أنه على الرغم من وجود احتياجات بالغة الأهمية فى المجتمع، إلا أن أهمية التكنولوجيات الجديدة للجميع، حتى من هم فى أدنى درجات المجتمع، حقيقة لا يمكن إنكارها (١٤).

ومن المفارقة أن البلدان النامية التى لا تعيقها أسلاك النحاس العتيقة، قد ذهبت فى سعيها لوضع الاتصالات على رأس أولوياتها إلى إقامة السنترالات (البدالات) الرقمية وخطوط الألياف الضوئية وأحدث تكنولوجيا التليفون المتنقل والمتصل بالقمر الصناعى، فعلى سبيل المثال نجد أكثر الشبكات القومية تطورا فى جيبوتى ورواندا والمالويف وجزر سولومون، حيث جميع الخطوط التليفونية الرئيسية رقمية بالمقارنة مع نسبة ٤٩,٥٪ فى أمريكا. ومن المقدر أن تنفق الدول النامية فى

مجموعها مائتى بليون دولار في الخمس السنوات القادمة لإنشاء ما يزيد على ثلاثمائة مليون خط رئيسى، ولتحسين شبكات التليفونات القائمة.

ونظراً لكبر حجم هذه البنية الأساسية ستضطر الحكومات إلى تشجيع القطاع الخاص على القيام بالاستثمارات الضخمة المطلوبة مع ضمان وضع الاهتمامات الاجتماعية والثقافية محل الاعتبار، وسوف تحتاج الدول النامية إلى موارد تفوق كثيراً ما تستطيع وكالات التنمية تقديمه، ومن هنا نجد فائدة برنامج مثل برنامج الوكالة الأمريكية الدولية للتنمية بغرض تنمية الاتصالات فى أفريقيا بتكلفة ٧٥مليون دولار. ولن ينشئ هذا البرنامج شبكات جديدة، بل سيساعد فى الإصلاح التنظيمى وغير ذلك من التغيرات، وعندما تتفتح الأسواق تتدفق رءوس الأموال بسرعة أكبر وفى معظم أنحاء العالم، نجد أن أسواق الاتصالات التى كانت فى السابق مغلقة وتسيطر عليها الإحتكارات تفتح للمنافسة والخصخصة والملكية الأجنبية. ويمكن لهذا التعاون إذا أدير بحرص ونزاهة أن يساعد البلدان الفقيرة فى الحصول على تكنولوجيات البنية الأساسية المتقدمة التى تسمح لها بالوثب قُدما فى مجالات عدة.

وتدرك اللجنة أن المناهج تختلف من بلد إلى آخر ومن إقليم إلى آخر ومعها توليفة النصائح والمساعدة المطلوبة. وسوف تسهم الاستثمارات الخاصة فى معظم هذه التكاليف. ولن يستلزم هذا الجهد اتفاقاً عاماً كبيراً فى بلدان كثيرة، لكنه سيؤدى إلى تشجيع عملية تخفيف القيود التنظيمية حول صناعات التليفون والكابل والإرسال القائمة، مما يسمح لها بتوسيع نطاق نشاطاتها لتشمل أنماطا متاحة من الاتصالات -كالصوتيات والفيديو والاتصالات التفاعلية - والتى يمكن أن تسهم جمهورها. وسوف تجتذب هذه الفرص الجديدة استثمارات جديدة. وفى أماكن أخرى ينبغى ربط تطوير البنية الأساسية الرقمية بجهود الخصخصة. أما فى البلدان التى لا توجد بها شبكات كبيرة للكابل فقد يكون للحكومات دور أكبر فى تنمية الاستثمارات فى البنية الأساسية، كذلك يجب تشجيع هذه البلدان على إدخال التكنولوجيات الرقمية المحسنة التى تمكن خطوط التليفون القائمة من استيعاب إمكانات الإعلام المقدر التفاعلى بدون استخدام الألياف الضوئية المكلفة.

ومن هنا تعتقد اللجنة اعتقاداً جازماً أنه يجب تشجيع المشاركة المبتكرة بين الوكالات الدولية والحكومات وصناعة الإعلام والمجتمع المدنى، ويمكن أن يحدث هذا التعاون فى كل مكان وليس فقط فى العالم المتقدم صناعياً والذى يعج بالفعل بوسائل الإعلام.

هوامش :

١- مايكل سبيندلر رئيس وكبير مديرى شركة أبل كمبيوتر. والفقرة مقتبسة من خطاب ألقاه عام١٩٩٥ فى الاجتماع السنوى للمنتدى الاقتصادى العالمى فى دافوس. وقد نشرت فى مجلة نيو برسبكتف كوارترلى، المجلد١٢، العدد٢، ربيع١٩٩٥.

٢- نيلسون مانديلا. الطريق الطويل إلى الحرية. دار ماكدونالد بريس، ١٩٩٤.

٣- جيرتنا العالمية. مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٥.

٤- أنظر ارسكين تشيلدرز، الاتصالات بالمشاركة الشعبية تمكين الناس من أجل تحقيق التنمية لهم. بحث مقدم للمؤتمر الدولى حول المشاركة الشعبية فى عملية الثقافة والتنمية فى أفريقيا. أورشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، فبراير ١٩٩٠.

٥- مايكل سبندلر، المرجع السابق.

٦- جوناثان فوكس، المرجع السابق.

٧- يقوم هذا البحث الذى أجرى عام١٩٩٥ على مسح لثمانين هيئة إذاعية فى آربعين بلداً مع التركيز على دور البرامج المستوردة والمحلية فى جداول الإرسال. ولم يتطرق المسح إلى آثار نسب المضمون وغير ذلك من قيود الإستيراد الرئيسية. أنظر سلوكيات الذروة. تليفجبون بيزنس إنترناشيونال. أبريل، ١٩٩٥.

٨- شركة كاجان وورلد ميديا. تحليل بيانات القياس الكمى للإعلام. تدهور الأعمال الرائجة الأمريكية فى مجلة يوروبيان تليفيجون،٣٠ أبريل ١٩٩٥.

٩- وردت فى إترناشيونال هيرالدتريبيون. الخميس، ٢١ سبتمبر ١٩٩٥.

١٠- جيرتنا العالمية.

١١- فيجاس مينون فى كتاب العمل السلمى والتسامح والتليفزيون. اليونسكو،١٩٩٤ ،ص١١.

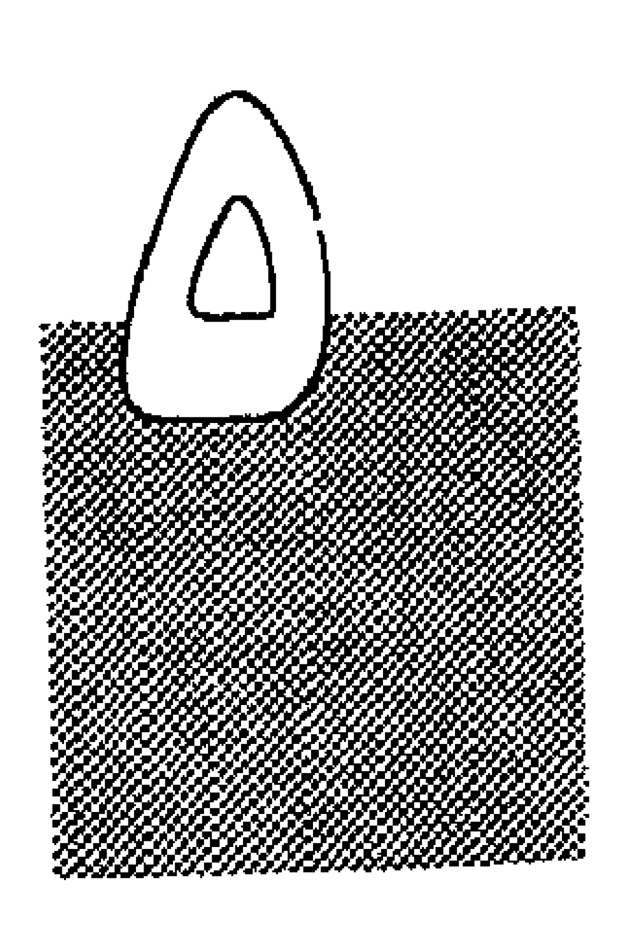
١٢-تقتطف من بيان أعدته إنجريد ليندجرين الكاتبة المعروفة لكتب الأطفال وألقى بالنيابة عنها فى مؤتمر اليونسكو عن العنف فى الشاشة وحقوق الطفل نظمته لجنة اليونسكو

القومية فى السويد بمدينة لوند السويدية فى ٢٦ إلى ٢٧ سبتمبر ١٩٩٥.
١٣- اليونسكو، العمل السلمى والتسامح والتليفزيون. أبريل ١٩٩٤.
١٤- ندوة تطور وسائل الإعلام والديموقراطية فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى.(الأمم المتحدة، اليونسكو، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة). سانتياجو، شيلى، مايو ١٩٩٤.



لقد ولي الزمن الذي اضطرت حركة المرأة فيه إلي إقصاء الرجال عن الكفاح ضد الأبوية، وإنما حان الوقت كي تعيد الرؤي النسائية تشكيل وتعريف مفهوم العمل لصياغة مجتمع جديد لكل من الرجال والنساء يقوم علي تجارب ومهارات النساء كراعيات ومنجبات، إن القضية لا تكمن في إضافة مفهوم النوع الي الفلسفات الدنيوية الكبري، وإنما في إعادة كتابة هذه الفلسفات من جذورها.

وينـدي هاركورت



إن النوع هو أحد القضايا الجوهرية التى تهتم بها كل الثقافات أيما اهتمام (بجانب القرابة والموت). إذ تقدم كل ثقافة لأبنائنا تفسيرا لوجود النوعين البشريين ،أدوارهما العديدة وفق القرابة والجنس والعمل والزواج والعمر. كما أن كل ثقافة تزود أبناءها بتوجيه عام حول معالجة العلاقات بينهما. ولا يوجد بديل لذلك التفسير والتوجيه الذى ينقل إلى كل فرد عبر مجموعة فى الاتجاهات والأقاصيص والصور والأساطير.

والتأويل الثقافى للتنوع أمر مركزى بالنسة لهواية الفرد، تلك الهواية التى تتحدد داخل شبكة من العلاقات يضمن الفرد فيها منذ مولده -ويقوم مفهوم النوع فيها بدور جوهرى.

وقد تحول النوع إلى أن يكون واحدا من أكثر القضايا حساسية فى عالم متغير، لا سيما وأن أى تحول يجرى فى هذا العالم، يهز من أنماط الهوية لدى النوعين، ويثير قضايا الهيمنة (وبالتالى السلطة). كما أنه بالنتيجة يؤثر ليس فقط على داخل الشخص فى تصوره لذاته، بل كذلك على الشخص الخارجى فى ممارسته للسلطة داخل الجماعة. لذا فالسلطة قضية فى هذا المجال، ولكن حيث أن الهوية النوعية ذاتها تقوم على العلائقية (أى يحدد الرجال هويتهم كرجال من خلال وعبر علاقاتهم بالنساء والعكس بالعكس)، فإن أى تغير لأوضاع النساء فى المجتمع سيؤثر حتما فى صورة الذات عند الرجال فى ذلك المجتمع، وإذا لم يعد فى استطاعة الرجل التفاعل مع النساء بالطرق التى عهدوها فى طفولتهم (أى كما كان يفعل أباؤهم) فقد يشعرون بأن هاتى النسوة لم يعدن نساءً حقيقيات، وأنهم لم يعودوا رجالا، ولا يمكن للجميع مهما كثرت أن تطرد هذه المشاعر، حيث أن تلك العلاقة الجوهرية تجد التعبير عنها فى الطقوس والرموز وليس فى لغة العقل، ويفسر هذا جزئيا المقاومة التى غالباً ما يبديها الرجال والنساء فى هذا المجال.

ومع ذلك فالتغير كاف فى الحياة وطالما هددت الأدوار الجديدة الأنماط القديمة الراسخة ومعها نظرة الرجال والنساء إلى أنفسهم وإلى بعضهم البعض. ولهذا تبقى القضية الحيوية الملموسة فى هذا المجال هى ضرورة حفظ المرء لهويته ذكراً كان أم أنثى، وما ينجم عن ذلك من السرور بالتفاعل بين الرجال والنساء. ولذلك ينبغى الدخول إلى هذه القضية فى إطارها الخاص عبر عملية التكيف الرمزى الكامنة فى كل الثقافات.

النوع ومفارقات إضفاء الطابع العالمى:

أدى إضفاء الطابع العالمى فى الميادين الاقتصادية والثقافية إلى خلق مفارقات وتناقضات بالنسبة لتحليل قضايا النوع عامة، وحقوق المرأة بوجه خاص. فمن ناحية ظهرت قوة دافعة لاعتبار النساء فاعلات لها فى عملية التنمية، كما أنه منذ أول مؤتمر عقدته الأمم المتحدة حول المرأة فى مدينة المكسيك عام١٩٧٥، بذلت محاولات لسد ثغرات النوع فى مجالات التعليم والمشاركة فى قوة العمل والصحة والرعاية الاجتماعية والحقوق السياسية والمدنية. وقد اعتبرت إزالة عدم المساواة بين الرجال والنساء، والتى كانت تعالج فى بادئ الأمر من خلال نظرية التحديث، هدف بديهى يجدمبرره من ناحية المزيد من التنمية الفعالة وتحقيق حقوق المرأة الإنسانية. ومن الناحية الأخرى ومع اجتماع الانتقادات الموجهة لمفهوم التحديث ومفهوم التنمية ذاته فى الفترة الأخيرة برزت فى الصدارة مفاهيم الخصوصية الثقافية بطرق جديدة. فمع تزايد التجانس فى الثقافة المادية والشعبية إزداد التصاق مفهوم التميز الثقافى بساحة علاقات النوع والسلوك الملائم للنساء اللواتى ينظر إليهن فى الغالب باعتبارهن حاملات ورموز للثقافة. وقد أخفى الطابع السياسى على مفهوم الثقافة والنوع بطرق جديدة، كما أصبحت مصطلحات الأصالة أو الاختلاف الثقافى جزءا من الشعارات السياسية للعديد من الحركات الاجتماعية والايديولوجيات. وكان لهذا الأمر نتائج خطرة ومتناقضة لحقوق المرأة وبكامل فهمنا لمكانة الثقافة فى التنمية. ونحن الآن نواجه بتحد خطير يتمثل فى وضع جداول للأعمال تتحاشى الوقوع فى هوه الانغلاق العرقى والتحايز الغربى من ناحية والأشكال الجامحة من النسبة الثقافية التى تنكر على النساء حقوقهن النسائية تحت دعوى الاختلاف.

وخلال العقدين اللذين مرا منذ مؤتمر الأمم المتحدة حول المرأة فى مدينة المكسيك والمؤتمر الأخير فى بكين، أحرزت تحسينات جوهرية، وكان السياق الذى سيطر على المؤتمر بين الأول والثانى للأمم المتحدة فى مدينة المكسيك (١٩٧٥) ونيروبى (١٩٨٥)، هو نظرة للتنمية تصور تحقيق المساواة بين النوعين كأداة فى الصراع ضد الفقر، وكقضية تتعلق بالتوزيع وحقوق الإنسان. وقد أنصب الاهتمام بالمرأة من ناحية السياسات كجزء من الاهتمام الأوسع للفقر والحاجيات الأساسية، وهو اهتمام يتسق مع الأولويات التى حددتها دعوة التنمية فى السبعينيات.

وشجع هذا على ظهور المدخل المتمركز حول المرأة إلى التنمية والتى تؤدى إلى إهمال أهمية العلاقات بين الرجال والنساء. وقد انبثقت الكتابات الأولى حول المرأة فى التنمية من نظرية التنمية لتثبت فشل الافتراضات حول تسرب فوائد التنمية فى حالة النساء، وقد وجه أصبع الاتهام فى المقام الأول إلى عدم كفاية التخطيط والتنفيذ والمقاومة الثقافية، (ونجد هنا الثقافة كعقبة فى سبيل التنمية وفق المفهوم النمطى لنظرية التحديث) باعتبارها مسئولة عن التفاوت بين النوعين.

وفى أواخر ذلك العقد ظهر اتجاه أكثر إتساماً بالطابع النقدى، ونجد أفضل نماذجه فى المواقف التى انتهجتها شبكة من نشطاء وباحثى العالم الثالث معروفة باسم دون (الفجر –اختصار للكلمات الإنجليزية: بدائل التنمية مع المرأة نحو عهد جديد)، وربط هذا الاتجاه تدنى مكانة المرأة بقضايا أوسع تتصل بسوء التوزيع على المستوى العالمى، وفوارق القوة بين الشمال والجنوب. ودعا أنصار هذا الاتجاه إلى أشكال من التحرك تقوم على تجارب النساء العاديات فى العالم الثالث واحتياجاتهن التى تحددها أوضاعهن الخاصة. وشجع هذا على التحول عن المداخل القائمة على مفاهيم الكفاءة والفقر إلى المنظور الذى يواجه مداخل وكالات التنمية التى تقتصر على مفاهيم التكنوقراطية والعملية، لكن هذا الاتجاه ظل متمركزا حول المرأة من حيث أنه أظهر تفاؤلا غير عقلانى بأن النساء يستطعن القيام بتنمية عادلة وسليمة من ناحية البيئة. كذلك تجنب هذا الاتجاه الخوض فى كيفية الاعتماد على الذات فى أوضاع الأزمة الاقتصادية والمالية الفادحة.

حققت كل البلاد تقدما في تنمية قدرات المرأة، لكن الرجال والنساء مازالوا يعيشون في عالم يسيطر عليه عدم المساواة.

خلال العقدين الماضيين ضاقت الفجوات بين النوعين فى مجالى التعليم والصحة بسرعة وإن تفاوت معدل التقدم بين البلدان والأقاليم.

وزاد معدل طول العمر للإناث بنسبة عشرين فى المائة أسرع من الزيادة المماثلة فى عمر الرجال على مدى العقدين الماضيين.

انخفضت معدلات الخصوبة العالية والتى تعيق حرية المرأة فى الاختيار لمقدار الثلث -فى ٤,٧ طفل للمرأة فى الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ إلى ٣أطفال فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. وتتسع أمام النساء مجالات الخيارات الحياتية مع تزايد تحرر النساء من أعباء الحمل الكثير، ومن خطر الوفاة فى أثناء الوضع، وخلال العقدين الماضيين انخفضت معدلات وفيات المرأة خلال الوضع بمقدار النصف.

فى عام ١٩٩٠ استخدمت أكثر من نصف عدد النساء المتزوجات ممن فى سن الإنجاب فى العالم النامى، أو أزواجهن، وسائل منع الحمل الحديثة بالمقارنة مع أقل من الربع عام١٩٨٠. وأدت هذه السيطرة على الإنجاب إلى أن تكون للنساء سيطرة أكبر كثيراً على حياتهن، وفى الفترة من ١٩٧٠ إلى١٩٩٠ انخفضت الفجوة بين النساء والرجال فى البلدان النامية من ناحية محو الأمية والانخراط فى المدارس بنسبة النصف. وتزايدت نسبة محو الأمية عند النساء مقارنة بالرجال من ٥٤٪ عام١٩٧٠ إلى ٧٤٪ فى١٩٩٠، كما تزايدت معدلات انخراط الإناث فى التعليم الإبتدائى والثانوى مقارنة بالرجال من ٦٧٪ إلى ٨٤٪. وفيما بين١٩٧٠ و١٩٩٠ زادت سرعة معدلات محو أمية البالغين والانخراط فى المدارس فى العالم الناس بالنسبة للنساء ضعف زيادتها عند الرجال.

لكنه ما زال عالماً تنعدم فيه المساواة. فالنساء الأميات من بين عدد الأميين فى الدول النامية البالغ تسعمائة مليون لهن نسبة إثنتان إلى واحد بالنسبة للرجال. وتمثل الفتيات٦٠٪ من ١٣٠ مليون طفل خارج التعليم الإبتدائى. وقد تزايدت أعداد النساء الأميات فى بعض الأقاليم النامية بسبب تزايد معدلات النمو السكانى بدرجة أسرع فى التوسع فى تعليم النساء.

كذلك تعانى احتياجات المرأة الصحية الخاصة من الإهمال الجسيم، إذ لا تقدم العديد من الدول النامية مولدين مؤهلين أو رعاية جيدة للأمومة فى فترة ما بعد الولادة أو رعايه صحية للطوارئ خلال الولادة. وفى معظم البلدان الفقيرة تعد مضاعفات الحمل أكبر سبب للوفيات بين النساء فى سنواتهن الإنجابية. وتحدث حوالى نصف مليون حاله وفاه متصله بالولادة فى الدول الناميه فى العام الواحد. وغالبا ما تتحول معجزة الحياه إلى كابوس الموت.

تقرير التنميه البشريه، ١٩٩٥

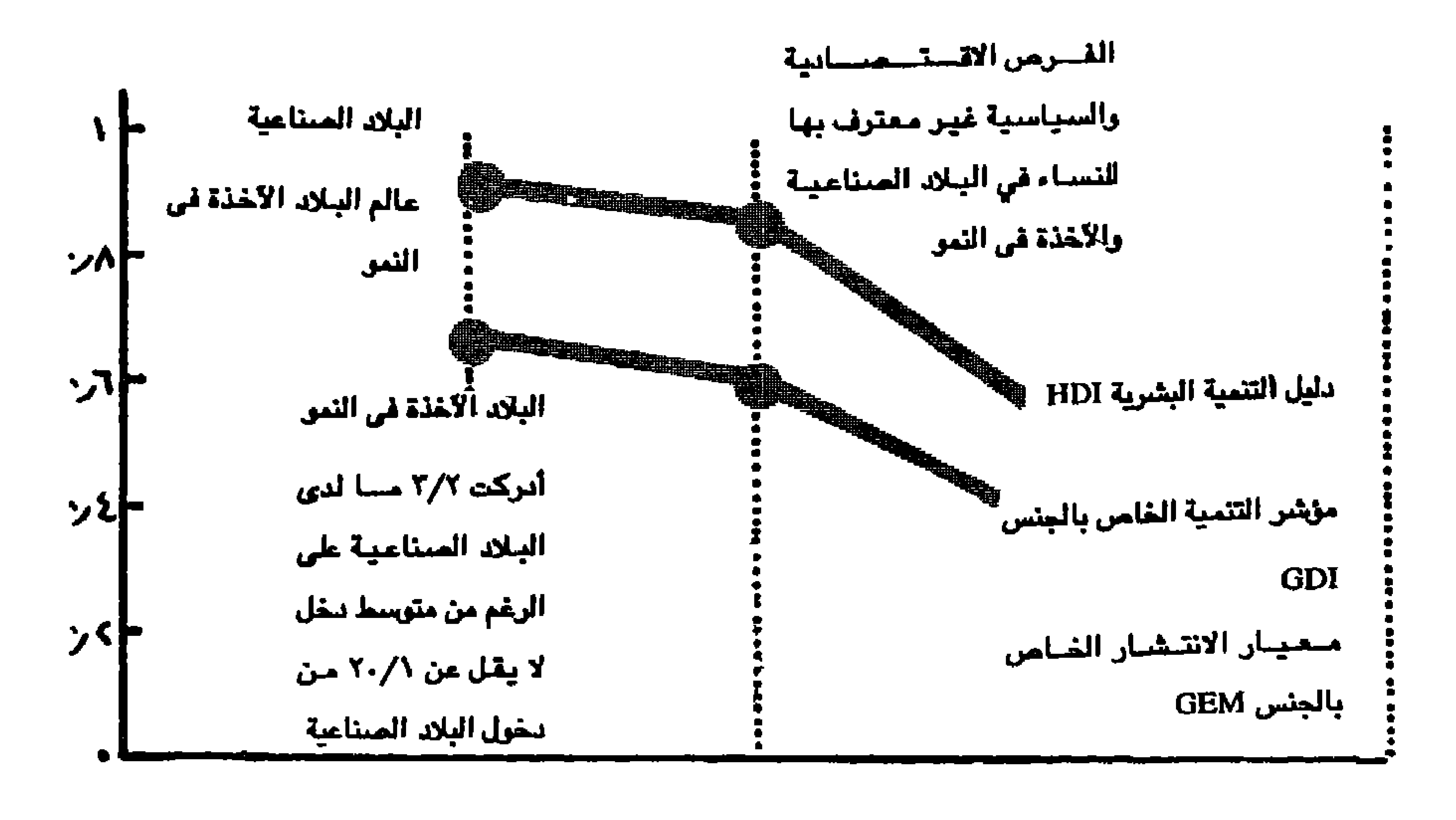
وخلال العقد الماضى كان للتساؤل حول الافتراضات التى بنيت عليها مفاهيم التنمية –أى انتقاد التفسيرات المعممة حول التحول الاجتماعى– صداه فى مجموعة من النقد السنوى يكشف التحيزات للنوع والافتراضات الذكورية لأنماط الخطاب المتعلق بحقوق الإنسان والمواطنة فى الغرب.

وقد ساد الاعتقاد قبل الثمانينيات أن كل النساء يشتركن فى المعاناة من قهر مشترك وأن أسباب هذا القهر يمكن تفسيرها كما يمكن القضاء عليها وتحريرهن بفضل النضال المشترك. ولكن أواخر الثمانينيات شهدت انهيار هذا الإجماع فى الرأى ومهدت الطريق لنقاش داخلى حول الاختلاف شمل النقاش حول التعددية الثقافية وسياسات الهوية، وتعد الثقافة فى سياق هذا النقاش مفهومها ذا حدين يستخدم من ناحية للتأكيد الإيجابى على الهوية ومن ناحية أخرى لضمان الإلتزام القوى للمعايير المجتمع ومعاقبة الإنحراف عنها. وإذا كنا لا نقبل المفهوم وجود ثقافة المرأة متناقسة مبرأة تقوم على افتراضات حول طبيعة المرأة الكامنة فإننا كذلك لا نستطيع أن نقبل التطورات الجوهرية التى تفترض وجود كيانات ثقافية تخلو من أى

تعدد داخلى أو قابلية للتحولات. ويشكل هذا أحد العيوب الكبرى للدعوات وبالهوية الثقافية فى جدول الأعمال النسوى، ذلك لأن الكلام حول الاختلاف الذى يهدف إلى تأكيد الهوية الثقافية فى مواجهة الآخر (البيض، الإستعمار، النخبة)، يمكن فى حد ذاته أن يصبح قيداً بالذات على من ليست له كلمة فى إنتاج المعانى والرموز الثقافية.

وتتطابق هذه المناقشة داخل النسوى مع مجموعة من الدعاوى تطرح فى المجتمعات باسم النسبية الثقافية. وإذا كانت عدة من الثقافات ترفع الآن شعار القوانين التراثية أو الحرية الدينية، فإن هذا يدل على اهتمام أكبر بالدفاع عن الامتيازات القائمة للرجال منه بحماية حقوق المرأة. وما زلنا فى انتظار نماذج للقوانين والتشريعات التى تنص على حقوق أو امتيازات المرأة ويجرى التمسك الصارم بها والدفاع عنها باسم التماسك الثقافى، وكمثال واحد، فإن حق الرجل فى تعدد الزوجات يعامل باعتباره مقولة رئيسية للشريعة الإسلامية فى حين أن حق المرأة فى الميراث الذى تنص عليه الشريعة كذلك يقع تحت التجاهل فى أحيان كثيرة، ويبدو أنه فى الأنماط السائدة أن قطاعات معينة من السكان الذكور تحاول وهى تواجه تحولا غير متوقع فى علاقتها مع النساء أن تتعامل مع هذا الوضع باتخاذ موقف مسيطر.

عدم المساواة بسبب الجنس مشكلة البلاد الغنية والفقيرة



المصدر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥

وقد تبلور تركيز جديد على مفهوم النوع -كمفهوم علائقى- مما فتح الباب لإمكانه النظر إلى مجمل نطاق المؤسسات الإجتماعية والثقافية التى ترسخ الترتيبات الهرمية القائمة على النوع وأوجه عدم المساواة القائمة على النوع، كذلك أعاد هذا التركيز الجديد إلى التقسيم الجنسى للعمل تركيبه الثقافي الكامل. وتقع قضايا النوع فى الوقت الراهن فى قلب مجموعة من الدعاوى تطرح باسم النسبية الثقافية، وفى اعتقاد لجنتنا أنه عندما يتعلق الأمر بإحداث تغيرات فى المجتمعات وتحديد أساليب وطرق تحقيق الرفاهية الفردية والجماعية للرجال والنساء، فإن مبدأ النسبية الثقافية يجب ألاّ يكون عذراً مانعاً من إعمال العقل فى وظيفة ومعنى وفائدة أى ممارسة معينة، لكن هذا المبدأ بمثابة تنبيه فقط على أن هذا الحكم العقلى ينبغى أن يجرى فى السياق الثقافى الذى يقع فيه.٣، فلابد من الفهم المتعمق لممارسات قهرية كختان الإناث وحرق الأرامل وقتل الأطفال الإناث حتى وإن لم يحول ذلك دون إدانة هذه الممارسات كأقوى ما يكون.

لذا فهناك حاجة للتمييز بين الثقافات الحية، كواقع يومى يشمل مجموع أفكارنا الراهنة والمتوازنة عن العالم، وبين ما يمكن أن نسميه بالثقافة كسياسة، أو التعبيرات الواعية عما يشكل الطبيعة الحقة للمجتمع، ومن الواضح أنه فى الحالة الثانية ستحدث حتماً صراعات حول المعنى، من شأنها أن تمكن قطاعات معينة من الأشخاص الاجتماعيين كفاعلين ثقافيين وأن تهمش قطاعات أخرى، وعلى الرغم من أن النساء أنفسهن يشتركن فى تلك الصراعات فإنهن غالبا ما يقصين عن السياسة حتى كن الهدف المباشر الذى تنصب عليه السياسات المطبقة سواء كانت فرض الحجاب أو الحملات المضادة للإجهاض، أو الداعية للإنجاب.

وتواجهنا فترة ما بعد مؤتمر بكين بتحدى أفكار ومفاهيم عن التنوع والتميز الثقافى لا تكون مجرد أوراق توت تغطى أشكال التراكيب الهرمية القائمة (أنظر مثلا التحفظات التى أبدتها بعض البلدان حول إقرار ميثاق إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة) وإنما تؤدى إلى التحرر وبث الطاقة والقوة.

وفى مجال حماية حقوق المرأة على المستوى العالمى تسود الحاجة إلى رعاية هذه الحقوق بطرق تراعى الأوضاع الثقافية، مع التذكير بأن التعريف الثقافى هو دائما موضع جدل سياسى، وأن النساء قد يصبحن ضحية رد الفعل الثقافى، ويطرح

تقرير التنمية البشرية لعام١٩٩٥ مؤشرا واضحا عما يجرى فى العالم اليوم، وعن أولويات العمل المطلوبة.

ومن المجالات التى ركز التقرير على ضرورة إحداث تغيير فيها، المساواة القانونية (وهو هدف لم يتحقق بعد فى بلدان كثيرة) ، والوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية (للإسراع بسد الثغرات بين النوعين) ويتطلب إحداث التغيير فى مجال الفرص -الحصول على الإئتمان والمناصب الإدارية العليا والمناصب الحكومية المنتخبة- إلتزاما من جانب الحكومات ومؤسسات التمويل القومية قوميا ودوليا. وهذا هو تحدى المستقبل.

وقد جرى التركيز بإلحاح فى مؤتمر بكين ١٩٩٥ ، على الحاجة لوصول المزيد من النساء إلى مواقع السلطة، ذلك أن النساء لا يشغلن سوى ١٠ ٪ من المناصب الحكومية والبرلمانية فى العالم بأسره -وهى نسبة لا يمكن القبول بها بحال، فلابد أن تصل المرأة إلى المناصب العليا بالانتخاب، ويجب تعيين النساء فى المناصب الرفيعة فى الحكومات القومية والإقليمية والمحلية.

منظور «من أسفل إلى أعلى»

تجرى مبادرات التنمية على خلفية الأشكال الثقافية المتشابكة وتقسيمات العمل المعقدة، لذا يطرأ الشك على صحتها لو أهملت أو دمرت أو هزت فى هذا النسيج الدقيق. وقد ازداد وعينا فى مجال التنمية الريفية بالذات بقيمة الخبرة المحلية، وبأن النساء فى الكثير من المجتمعات المحلية اعتنين بحفظ وبث هذه الخبرة. فالنساء لسن فقط منتجات للطعام ومربيات للنحل ودودة القز (الحرير) والدواجن، ومصنعات لمنتجات الألبان، بل غالبا كذلك ما يشتغلن بالتطبيب وطب الأعشاب. وهم ينقلن هذا التراث فى المعرفة عبر الثقافة الشفاهية المحلية الغنية.

وقد استجابت بعض المنظمات غير الحكومية النسائية لمطلب وضع نهج من أسفل إلى أعلى تتخذ فيه القرارات على أساس الحوار، وليس من جانب واحد تمليه النزعة التكنوقراطية لوكالات التنمية. والخطوة الأولى بسبيل تقليل أوجه انعدام المساواة بين النوعين تكمن فى الاعتراف بمهارات النساء الموجودة ومجالات

كفاءتهن. ويظهر فى كم كبير من الأعمال التى تعالج موضوع تدبير الموارد (فى الزراعة والإنتاج الحيوانى والاستخدام الاجتماعى للغابات) إن المحافظة على التنمية وبالذات فى الأنظمة البيئية الهشة تحقق بشكل أفضل مع الاهتمام بخبرات ومهارات وأساليب المنتجين التقليديين، وكثير منهم من النساء. ولا يعنى هذا بالضرورة أن النساء كالرجال تحت وطأة الفقر إلى مدمنات للبيرة.

وفى مستوى أكثر عمومية تتجمع الأدلة على أن بعض مشروعات التنمية تدمر أشكال تقسيم العمل القائمة وفق النوع،دون أن تقدم أية بدائل صالحة عنها، مما يزيد من سوء أوضاع المرأة، والالتفات إلى الثقافة يعنى فى الواقع أنه لا يوجد مشروع نمطى للنساء فى مجال التنمية: فالخطط التى تنشأ فى أفريقيا جنوب الصحراء أو الهادفه لمساعدة النساء اللاتى يعلن أسرهن فى منطقة البحر الكاريبى، قد لا تكون فعالة تماما، أو قد تكون ذات آثار مدمرة لو طبقت فى جنوب آسيا أو الشرق الأوسط، ولا يعنى هذا الموافقة غير المتدبرة على كافة الترتيبات القائمة بين الجنسين، وإنما يعنى الاعتراف بوجود أنظمة عديدة للمعنى والفعل -تشارك فيها النساء بالكامل- ويعنى الحاجة إلى استكشاف شتى إمكانات النمو والتعديل والتحويل.

ومن الجوانب المهمة المساواة بين النوعين والتى لا يمكن قياسها كميا بسهولة بالمؤشرات التقليدية هو إدراك النساء لمجتمعاتهن. كذلك تجسد الثقافات المحلية ثقافات للمقاومة قد تلجأ إليها النساء وغيرهن من الجماعات المقهورة للتعبير عن مظالمها أو البحث عن علاج لها، ويساعد منظور من أسفل إلى أعلى فى تحديد هذه الثقافات والنظر إليها بعين الاعتبار كدعائم لمصالح المرآة.

ومن القضايا التى يهتم بها من يدعون إلى مداخل من أسفل إلى أعلى تفهم أشكال التنظيم والروابط والمساعدة الذاتية على المستوى المحلى والاعتراف بها. فالنساء يظهرن مهارة ونشاطا وتقليداً ابتكارياً فى حل المشاكل اليومية للعيش والبحث عن القوت، وغالبا ما يبدين مهارات تنظيمية. وهناك أسئلة عديدة لمثل هذه المبادرات فى نوادى الادخار وخطط تقديم القروض والائتمان ووكالات العمالة والخدمات المحلية. وغالبا ما تتجنب مشروعات التنمية الشبكات الاجتماعية القائمة لتقيم مؤسسات بديلة عنها، وحتى لو لم يجر تجنب النساء، فإن الهياكل الغربية التى تفرض عليهم قد لا تقوم لو تصادمت مع ما سبقها. والحالات التى توافرت

عنها الدراسات أكثر من غيرها تتصل بتكوين الجمعيات التعاونية للإنتاج والتسويق. وتشير السجلات إلى أن النساء يتعرضن للتجنب والتهميش إما لافتقارهن إلى المهارات اللازمة (كالقراءة والكتابة ومسك الدفاتر وما أشبه)، وإما لأن الرجال يأخذون النشاطات الأكثر ربحية وإما لأن واجبات النساء المنزلية الثقيلة تحول دون حضورهن الاجتماعات والمشاركة فى إتخاذ القرارات، (وعادة ما يكون الأمر مزيجا من هذه العوامل)، وحتى عندما تنجح المشروعات فى تعبئة النساء فإنهن يكن فى مرحلة سنية متقدمة وقد تجاوزن سن الإنجاب وممن يتمتعن بالمكانة فى مجتمعاتهن. ومازال الطريق طويلا فى مجال وضع أساليب خلاقة لدعم مشاركة المرأة فى المؤسسات، لاسيما وأن هذه المشاركة أحد مفاتيح المساواة.

ومع ذلك فإن المناهج المختلفة للثقافة لا تعد علاجا شاملا لكل داء، فهى فقط تقضى على بعض الأشكال الواضحة فى عدم الاعتراف أو سوء التصوير فى السياسات والمشروعات مما ينشأ عنه فى الغالب آثار سيئة على النساء (وعلى الجماعات الأقل قوة)، وتتوقف الموارد المطلوبة لضمان مستويات كافية من الخدمات الاجتماعية -كالتعليم والنظافة والصحة والنقل والاتصالات- على أكثر من مجرد المخصصات المركزية على مستوى الولايات أو المناطق. ولا ينبغى أن تتخذ أشكال المساعدة الذاتية أو الاعتماد الذاتى على المستوى المحلى كذريعة هدم تقديم الموارد الكافية أو لسوء توزيعها، وهنا أيضا نجد أن التنمية الملتفتة للثقافة سلاح ذو حدين إن استعمل لضمان دخول مستمرة وعادلة فى ناحية واستخدام فى الناحية الأخرى لحجب الموارد عن المجتمعات المحرومة، بحجة أنها ستتصرف فى إطار ما تعرفه أو ما تمتلكه بالفعل. وصحيح أن الممارسات الصحية التقليدية تثرى أنظمة الرعاية الطبية لكنها يجب ألا تحرم المجتمع من المناطق الطبية الحديثة، ومن هنا نحتاج إلى تجاوز المستويات المحلية والقومية للوصول إلى فهم أفضل للمؤتمرات العالمية ووقعها على الثقافات المحلية.

النساء في العمل:

مشكلة النساء فى العديد من الثقافات، أن العمل المناط بهن كثير أو ثقيل عن الحد. فالنساء فى هذه المجتمعات لا يعملن فقط عملا شاقا لساعات طويلة، بل

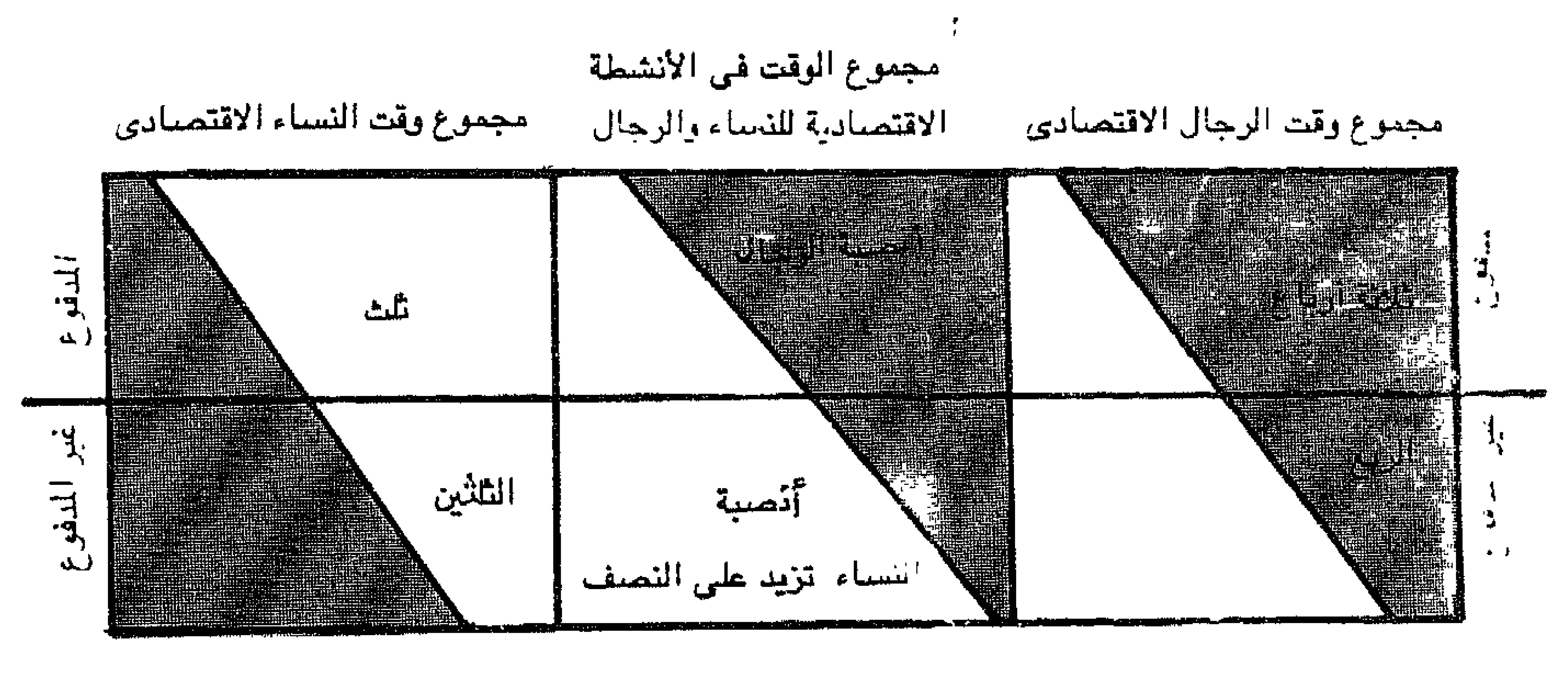
يزج بهن بجانب الأعمال المنزلية إلى نطاق محدود من المهن، كالخدمة المنزلية والبيع والأعمال المكتبية المتدنية والدعارة، ويقصين عن الوظائف الأعلى ذات الراتب المجزى. كذلك تدفع للنساء أجور أقل عندما يمارسن نفس وظائف الرجال.

وقد ولدت سياسات التصحيح الهيكلى التى اتبعت فى الثمانينيات والتسعينيات أعباء جديدة، فمع انخفاض دخل الأسرة يتحتم على النساء أن يقضين وقتا أطول فى البحث عن الطعام، وإعداده. وترتبط قضايا النساء ارتباطا وثيقا بالقضايا البيئية والسياسية وقضايا الطاقة، وفى أفريقيا يعود التصحر والقضاء على الغابات ونزح التربة الناجمة عن قطع الأخشاب، إلى أن النساء اللواتى يجمعن الوقود غير الممثلات بما فيه الكفاية فى مجالس، كما أنهن لا يتمتعن بأى حقوق للملكية أو الاستخدام.

والإطار النظرى المستخدم الآن فى تحليل قضايا المرأة، يدمج فى صلبه الأدوار السبعة التى تقوم بها النساء فى الحياة والعمل: الأمومة.، الزواج، المنزل، الأقارب، المهنة، المجتمع، تحقيق الذات. ويمكن للمعلومات التى تجمع تحت هذه العناوين أن تقدم الأدلة حول الروابط مثلا بين الدور الأمومى والمهنى والخصوبة وعدد وسن الأطفال والحالة الصحية ونسبة الوفيات وهيكل الأسرة. فأدوار المرأة كأم تحد من وجود النساء فى سوق العمالة من ناحية، وتحد من الناحية الأخرى من طلب أصحاب الأعمال على النساء العاملات ومن مكانتهن فى سوق العمل.

وتأثر الرجال والنساء فى كل مكان بالتغيرات التى تحدث فى دورات الحياةوفى المشاركة فى سوق العمل. والقوى التى تدفع إلى هذا التحول قوى ديموغرافية (سكانية) واقتصادية وإيديولوجية. فقد تزايدت معدلات العمر وقلت أعداد الأطفال فى الأسر، كما تحسنت مؤخرا مؤشرات أخرى عن الأوضاع البشرية. وفى نفس الوقت تغير الهجرة وإخفاء الطابع الحضرى من تركيبة العمل فى أسر لا حصر لها كما أن التكنولوجيات قد هذبت من الإعتماد المتبادل فى السابق بين نشاطات الذكور والإناث فى الأسر الريفية. كذلك قللت التكنولوجيات فى الإعتماد على القوة الجسدية التى كانت تعطى الرجال ميزة تنافسية فى سوق العمالة. ويتزايد اجتماع دور النساء كأمهات وزوجات مع نشاطاتهن المهنية كمديرات لمجموعة واسعة من العلاقات الاجتماعية، وكعاملات مؤهلات من الاقتصاد. وتمر القيم الثقافية بمرحلة من الطفرة لتتكيف مع هذه الأنماط الجديدة فى الحياة الخاصة والعامة.

التحقق من إسهام النساء



المصدر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥

وتحدث كل هذه التغيرات بسرعة مختلفة ومعدلات متنوعة فى البلاد والأقاليم. وتنتج المؤثرات العالمية آثارا محلية مختلفة وفق الثقافة المعنية.

ويخلق إخفاء الطابع العملى والإعتماد الاقتصادى المتبادل أشكالا جديدة من لا مركزية لإنتاج وتنظيم العمل تشترك فيها النساء بصورة متزايدة. ويذهب المعلقون على أنماط العمالة فى البلاد المصنعة حديثا إلى حد القول أن عملية التصنيع تقودها النساء بنفس القدر الذى يقودها الخبراء به. وهذه المقولة تعود كما هو واضح إلى أن القوة العاملة فى كثير من مناطق التصنيع التصديرى من مجالات النسيج والبصريات والألكترونيات تضم أعداداً كبيرة من النساء معظمهن صغيرات فى السن وغير متزوجات وغير ساهرات. والإصلاحات الرئيسية المطلوبة هنا تقع بالنسبة للمرأة فى تحسين نوعية الحياة فى محل العمل ورفع مستوى المهارات وزيادة

الاستقرار الوظيفى وإيجاد فرص أفضل للوظائف البديلة، بما فيها العمل لدى النفس بالنسبة للنساء المفصولات. وهذه الظاهرة الجديدة التى كثر الحديث عنها لا تتضمن نصيبا كبيرا من العمالة النسائية، وإن كان القدر الحالى فى تزايد، ومازالت النساء فى البلدان النامية يتركزن بشكل رئيسى فى الزراعة وفى القطاعات غير الرسمية فى الاقتصاديات الريفية والحضر به، وعلى العكس من الرجال فإنهن يقعن غالبا فى البطالة أو البطالة المقنعة، كما يعانين من العمل الزائد والشاق وإن كان هذا لا يؤخذ فى الاعتبار كثيرا.

وتوجد تقسيمات العمل الجديدة مشاكل ثقافية كما تخلق قدرا من السخط والمناقشة، فما معنى أن تجد الفتاة الصغيرة غير المتزوجة نفسها كالعائل الوحيد الثابت لامرأة منخفضة الدخل؟ وما هى مزايا عقد الزواج بالنسبة للنساء اللاتى يعلن الأسرة بشكل رئيسى فى المناطق التى ترتفع فيها نسبة البطالة القائمة على السن والنوع و،معها أنماط السلطة داخل الأسرة. ومن ناحية أخرى، ما الذى يحدث فى البلاد المتقدمة إذا أرادت النساء العمل فى مجالات معينة دون وجود فرص للعمالة فيها؟ يتحتم على الشابات، كما يحدث فى العديد من بلدان أوربا الغربية، أن يضيعن سنين الدراسة والتكوين بدون أية فرصة لتطبيق المهارات التى اكتسبنها؟ وكيف تساهم النساء فى المجتمعات التى تمر بمرحلة انتقالية، كما هى الحال فى وسط وشرق أوربا فى إعادة بناء مجتمعاتهن باتجاه الديموقراطية واقتصاد السوق؟

وتقدم لنا أوضاع حقوق المرأة فى وسط وشرق أوربا أفضل نماذج للمتناقضات الكامنة فى الانتقال من اقتصاد ومخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق. وقد تأثرت النساء تأثرا سيئا من فقدان خدمات رعاية الطفل والصحة والتعليم، كما أن زيادة التفرقة بين النوعين فى أسواق العمالة أخذت تجبر المزيد من النساء على الدخول فى قطاع العمل غير الرسمى أو نصف الوقت. وتدعو إيديولوجيات الأمومة النساء إلى العودة إلى الحياة المنزلية.

وينبغى النظر إلى الدعوة للعودة إلى المنزل فى سياق رد الفعل ضد السياسات الرسمية وتشمل مطالب النساء فى هذه الدعوة استعادة أنوثتهن الضائعة والعودة إلى

تعتزم بيلين ميرسادور، وهى أم لثلاثة أبناء، أن تغادر منزلها فى مانيلا مرة أخرى، وكان الرجال إلى عهد قريب هم الذين يهاجرون. أما اليوم فهم يشكلون نسبة٣٥٪ من العمال الفلبينيين بالخارج وعددهم ثلاثة ملايين ونصف المليون شخص. وترجع أول رحلات بيلين للخارج إلى أواخر الثمانينيات عندما عملت كخادمة فى الرياض بالمملكة العربية السعودية لقاء أجر شهرى قدره٢٥٠دولار، وكانت تعمل ست عشرة ساعة فى اليوم. وقد انتهت رحلتها الثانية إلى الشرق الأوسط بشكل مفاجئ بعد تسعة أشهر من محاولة ضمان أجرها الشهرى البالغ٢٥٠ دولار، لأنها كانت تتلقى بالفعل مبلغ ١٥٠دولار.

والسفر للخارج هو الملاذ الأخير للكثير من النساء كما أنه يمثل لأخريات مهرباً من المشاكل المنزلية وفرصة للسفر. وقد ارتفعت التكاليف الاجتماعية والشخصية للمنازل التى لا توجد بها الأم. ومن ناحية أخرى تقول بيلين إنها فخورة لأنها ستستطيع إدخال ابنائها الجامعة.

النساء العاملات يغادرن المنزل،
ماينيشى ديلى نيوز، ١١يونيو١٩٩٥

تقسيم طبيعى للعمل أضاعته الفروض المصطنعة للأنظمة الشيوعية. ومما يتوازى مع إعادة التقدير لدور الأسرة والمجال المنزلى، ظهور المشاعر القومية التى تدعو الأصالة فى وجه أمية الأنظمة الشيوعية، كما تعيد إحياء الحديث من وجهة نظر ثبوتية حول النوع (أى ما هى حقيقة الرجال والنساء) وحول الهوية الأزلية (التى يجرى التعبير عنها فى دينيه وعرقية). وفى نفس الوقت فإن الحديث ذا الصوت العالى عن القيم والقومية لا يحمى النساء فى اثار تخفيف الضوابط الاقتصادية وسط مناخ من انخفاض معدلات النمو أو انخفاض الدخول والإنتاج، وهى آثار تظهر فى الزيادة الكبيرة فى أعداد الفتيات اللواتى تلجأن للدعارة. كذلك فإن هذا الخطاب يضفى المشروعية على أشكال جديدة من التمييز أدت إلى تهميش اشتراك المرأة فى الحياة السياسية والاقتصادية. ويبقى أن ننتظر لنتبين هل تستطيع النساء تنظيم أنفسهن فى جماعات ضغط أو روابط طوعية وحركات اجتماعية، كى يطالبن بمكانهن المشروع فى المجتمعات المدنية الآخذة فى التشكيل.

إن الثقافات ليست كيانات خامدة توجد فقط لكى تهزها وقائع الطلب الاقتصادى العالمى المتغير، بل إن الرجال والنساء فى الثقافات المختلفة يشكلون الطرق التى تجرى بها الاستجابة لهذا الطلب، ومازال فهمنا قاصرا ومجزوءاً لكيفية اتسام أنماط عرض العمل النسائى ونتائجها بالطابع الثقافى الخاص، ولم يوجه إلا القليل من الاهتمام بالمؤثرات الأخرى غير الدولة والأسواق. وربما يعود هذا الإهمال إلى عدم النظر عموماً إلى الثقافة كجزء لا يتجزء من المجتمع. وكان أكبر ضرر لهذا الإهمال فى مجال تفهم تقسيمات العمل القائمة على النوع وأنظمة توزع أو تخصيص الموارد. ولم تثمر سياسات تنمية تشغيل النساء الانتباه الكافى لهذا البعد وينبغى أن تعطى الأولوية للبحوث المقارنة فى هذا الصدد.

التجمع معا والابتعاد عن البعض:

كان للتحركات السكانية غير المسبوقة عبر الحدود والقارات أثرها فى زيادة الوعى بالفوارق الثقافية،كما أنها عبرت فى بعض الحالات عن التباينات فى السلطة والنفوس التى تشعل نيران السخط والصراع إن لم تكن خلقتها خلقا.

وقد أدت حركات الهجرة المتتابعة، قانونية أكانت أم غير قانونية، إلى إدخال مجموعات ثقافية جديدة ومتنوعة إلى ما يسمى بالمجتمعات المضيفة. وإذا كان الرجال فى الغالب يقاومون التغير مقاومة سلبية، فإن النساء وقع عليهن عبء تحمل آثار التغير المدمر على الحياة الثقافية، حيث أطبقت عليهن قوتان متعارضتان: الضغوط العملية للتغيير والضغوط الأخلاقية (ذكر وأنثى) لعدم التغيير. والنساء إن كنَّ فى مجتمعات المهاجرين، أو فى البلدان المتأثرة بقوى التغير يقل إندماجهن الثقافى واللغوى فى المجتمع الأرحب. لذا يعتبرن حاميات التعدديات الثقافية ورموزها. وتعيد النساء المهاجرات استمرارية ثقافتهن فى سياق جديد باستخدام لغتهن الأصلية أو المحافظة على عادات الطهو وغيرها من العادات واستخدام نطاق المسئولية المعطى لهن لتدريب الصغار على الدخول فى المجتمع. وحتى فى بلدانهن الأصلية فإن نساء الأقليات يتحولن إلى العزلة فى حين يكثر الرجال فى الاتصالات مع الثقافة المسيطرة بفضل سهولة ذهابهم إلى المدارس وتعاملاتهم مع بيروقراطيات الدولة أو حتى التفاعلات اليومية فى مكان العمل. وتعتبر ملابس ومسلك النساء مؤشرات على الفوارق الثقافية.

ولكن حتى فى مجتمعات الأغلبيات تجرى السيطرة على النساء بطرق متعددة بهدف تحديد هوية الكليات القومية والعرقية والحفاظ عليها: فعلى سبيل المثال تهدف القواعد المتعدده المتعلقة بمن يسمح للمرأة أن تتزوجه والوضع القانونى لأبنائها إلى المحافظة على الهوية الرمزية لتلك الجماعة، وكانت النساء البيض فى جنوب أفريقيا حتى وقت قريب ممنوعات قانوناً من إقامة علاقات جنسية مع الرجال فى الجماعات الأخرى، وبالمثل لا تقبل المجتمعات المسلمة عادة أن تتزوج نساؤها ممن ليسوا على نفس الدين، وإن لا توجد قيود مماثلة على الرجال،لأن الإسلام ينتقل عبر الجانب الذكرى من المصاهرات الأمرية. وبجانب ذلك فإن حقوق واختيارات النساء الإيجابية قد تقع تحت قيود مشددة فى خدمة السياسات القومية (سواء أكانت داعية للإنجاب أو غير ذلك)، أو باسم العقيدة الدينية. ويؤدى هذا إلى جعل النساء رهن لمجتمعاتهن، كما يحرمهن فى الغالب من حقوقهن كمواطنات حتى وإن كانت هذه الحقوق منصوص عليها فى الدساتير القومية، وتزداد هذه الأوضاع سوءاً خلال فترات الصراع الطائفى أو الصراعات العرقية والقومية، حيث يؤدى التفاضل بين نحن وهن إلى استخدام لغة نمطية تركز على التمايزات الثقافية التى تجعل من مسلك المرأة أمراً حيوياً فى تكوين الهوية.

وبجانب حالات الهجرة المستديمة تمثل السياحة انتقالاً رئيسياً للسكان، وعاملاً من عوامل التغير والتبادل، لا سيما بالنسبة للكثير من البلدان المتخفضة الدخل التى وظفت استثمارات ضخمة فى هذا القطاع وعلقت عليه الآمال. وقد دفعت السياحة بالناس إلى جعل ثقافتهم كسلعة تغلف وتعبأ للإستهلاك الأجنبى. لكن كانت للسياحة آثار مختلفة على النساء فى كثير من الأقاليم، فقد تنتفع النساء من التوسع فى الوظائف فى قطاع الخدمات،كعاملات أو صاحبات أعمال صغيرة، لكن الكثير منهن اجتذبنى إلى أسرع قطاعات صناعة الترفيه نمواً: الدعارة. وكان ما يسمى بسياحة الجنس آثار بالغة السوء وهى آثار لم يعد من الممكن فى عصر مرض الإيدز أن تبقى داخل الحدود المحلية. كذلك فإن الرقيق الدولى للنساء –ويجرى سراً ومخالفة للقانون فى أغلب الأحوال– قد وضع الكثير من الأشخاص الضعفاء تحت رحمة السماسرة والوسطاء ممن لا يراعون حرمة. ومن الطبيعى أن يؤدى هذا الجانب المظلم من السوق الدولى إلى نشوء الدعوات للعودة إلى الفضيلة بتشديد الرقابة على تحركات النساء وحياتهن الجنسية.

وتتمثل الزيادة الكبيرة فى اللاجئين نتيجة للحروب. والصراعات العرقية والقمع السياسى، والكوارث الطبيعية، أحد أشد أنماط اضطراب الثقافة والبيئة الموطن حدة، كما ينجم تراضى الالتزامات الأخلاقية قِبَل أفراد المجتمع الضعفاء كالنساء والأطفال. فالمجتمعات مهما كان نظامها النوعى غير عادل ومرتب هرمياً، تنص فى العادة على نوع من الواجبات المتبادلة التى تقوم فى الأغلب على روابط القرابة وتقوم بدور شبكة الإنقاذ فى أوقات المحن العادية. ولكن فى الأوضاع الراهنة التى تتخذ فيها المحن أبعاداً خطيرة يتمزق فيها بناء المجتمع، نشهد الانهيار التام لهذه الترتيبات الأخلاقية الإلتزامية. وتشير الدراسات التى أجريت على المجاعة. مثلاً إلى أن أعداداً كبيرة جداً من النساء فى سن الإنجاب يمتن بسبب عدم القدرة على الحصول على طعام لأنفسهن وأطفالهن، ولأنهن يتركن بمفردهن إذ ينشغل الآخرون بتدبير أحوالهم. ويزيد هذا الضعف فى أوقات الحرب، ومن التطورات المهمة الإعتراف رسمياً منذ بداية الحرب فى البوسنة بأن الاغتصاب يعد جريمة الحرب.

المساواة فى مواجهة الكفاءة:

يمكن تأكيد حقوق المرأة على مستويين: مستوى المساواة ومستوى الكفاءة. أما المساواة (والتى تعنى المساواة فى الفرص وفى الاختيارات) فتدعو إلى إنهاء وضع النساء كجماعة من الدرجة الثانية تفتقر إلى المزايا وتعانى من الإجحاف. لقد تعرضت النساء للتمييز ضدهن فى التعليم والدخول والاستهلاك والمكانة والوصول إلى السلطة، وفى العديد من البلدان تكون أوضاعهن الصحية أسوأ من أوضاع الرجال، ويعانين التمييز الاجتماعى والثقافى والقانونى، بل وغالباً من العنف.

ويشير دعاة نموذج الكفاءة إلى أن التمييز ضد النساء فى العمل يعنى أن نصف البشرية يترك خاملاً أو بدون استعمال ملائم، فالنساء مصدر ضعيف الإستغلال إلى حد فادح. ولو أحسن توظيفهن لزاد إجمالى الناتج ولانتفع الكل.

وتشير إزالة التمييز على أسس انعدام العدالة وإنعدام الكفاءة إلى نفس السياسات لكن الصراع قد يحدث أحيانا بينها. ويمثل هذا جانبا لنظريتين متميزتين للتنمية: نظرة دعاة التنمية البشرية التى ترى البشر كمورد أو أداة للتنمية أو استثمارا

ترجى منه عوائد اقتصادية، ونظرة أصحاب المذهب الإنسانى التى ترى البشر غايات فى ذاتها، وأنه لا يجب تبرير تحسين أوضاعهم التعليمية والصحية ومكانتهم بذكر العوائد الاقتصادية.

ووفق النظرة التى تسود فى هاتين النظريتين تتحدد حلول مختلفة وتعبأ دوائر سياسية مختلفة. فبالنسبة لتحقيق العدالة يصبح من الضرورى إعادة توزيع الموارد والمكانة والسلطة من الرجال إلى النساء. فهذا يقلل من انعدام المساواة ويدعو إلى إنهاء التمييز ضد النساء ويتطلب التضحية من الرجال، ولكن لا يبدى كل الرجال فى كل الثقافات استعداداً للقيام بذلك بشكل طوعى.

وتتطلب التدخلات والسياسات حرب تصحيح انعدام العدالة والكفاءة أول ما تتطلب الإلتزام السياسى والإيديولوجى فى جانب الحكومات. وكما قالت سيسيليا لوبيز و م. رونديرويس فإن الهدف هو تصميم سياسة اقتصادية ذات نظرة اجتماعية وسياسة اجتماعية ذات منظور نوعى(٤).

ويمكن وضع وتطبيق هذه السياسات فى أربعة ميادين على الأقل. **أولاً**: توضع استراتيجيات لإعادة التوزيع ويطرح مفهوم العدالة كمعيار جوهرى لاتخاذ القرارات على مستوى الاقتصاد الكبير. ولا يمكن لمنظور النوع أن يدخل السياسة الاقتصادية على المستوى الكبير، إلا كقسم حيوى فى قضية العدالة، فعلى سبيل المثال تحدد سياسات المستوى الاقتصادى الكبير الأسعار النسبية للبضائع القابلة للتداول التجارى وغير القابلة، وما يمكن تصديره وما يمكن استيراده. وبينما تنحو النساء إلى التركيز فى القطاع غير القابل للتداول التجارى (كما هى الحال فى معظم أفريقيا)، يمكن للتحول إلى البضائع للتداول التجارى، وهو الهدف الذى تسعى إليه سياسات التكيف الهيكلى، أن يعيد توزيع الدخول لغير صالح النساء. لذا تنشأ الحاجة للتصحيح.

ثانيـاً: توجد خدمات اجتماعية للوفاء بالاحتياجات الأساسية والقضاء على الفقر، ويرتبط الإنفاق الاجتماعى ارتباطاً مباشراً برفاهة المرأة، وتظهر التطورات فى أمريكا اللاتينية خلال الثمانينيات أن تخفيض الإنفاق الاجتماعى على الصحة والتعليم يؤدى إلى زيادة عمل المرأة حيث يتحتم تعويض النقص فى التمويل العام. وتعانى النساء نتيجه لذلك من تدهور فى أحوالهن الصحية ودخولهن فى حين يزيد

تفتح أبواب الفرص التعليمية والصحية للنساء بسرعة، ولكن لا تكاد أبواب الفرص الاقتصادية والسياسية تفتح.

يتخذ الفقر شكل أمرأة -فسبعون بالمائة من فقراء العالم وعددهم١,٣ بليون نسمة من النساء. وقد ربطت زيادة الفقر بين النساء بوضعهن غير المتساوى فى سوق العمالة ومعاملتهن فى أنظمة الرعاية الاجتماعية ومكانتهن وسلطتهن فى الأسرة.

ولم ترتفع نسبة مشاركة المرأة فى القوى العاملة على مر عشرين عاماً إلا بمقدار أربع فى المائة (٤٪) حيث صعدت من٣٦٪ فى١٩٧٠ إلى ٤٠٪ فى١٩٩٠. ويقارن هذا بزيادة الثلثين فى نسبة تعلم القراءة والكتابة والانخراط فى الدراسة للإناث البالغات.

ولا تتلقى النساء من المؤسسات المصرفية الرسمية إلا قدراً ضئيلاً غير متناسب مع الرجال من القروض والائتمان. إذ يفترض أنه لديهن ضمان للقروض رغم أنهن يعملن أكثر من الرجال. وعلى سبيل المثال تشكل النساء نسبة ٧٪ إلى ١١٪ من المنتفعين ببرامج الائتمان فى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى.

وتتلقى النساء عادة متوسطات أجور تقل عن الرجال، لأنهن يشغلن وظائف ضعيفة المرتب، أو يعملن فى القطاع غير الرسمى، ولأنهن أيضاً يتلقين أجراً أقل من الرجال لأداء نفس العمل. وفى خمس وخمسين بلداً يصل متوسط أجر المرأة فى القطاع غير الزراعى إلى ثلاثة أرباع ما يتلقاه الرجال.

وقد سجلت فى كل الأقاليم معدلات بطالة بين النساء، تفوق كثيراً معدلاتها بين الرجال.

وفى البلدان النامية تشكل النساء أقل من سبع عدد المديرين والمشرفين. وتشغل النساء فقط ١٠٪ من مقاعد البرلمانات و٦٪ فقط من المناصب الوزارية.

ولا توجد فى خمس وخمسين بلداً نساء فى البرلمانات وإن وجدن فلا تزيد النسبة عن٥٪.

تقرير التنمية البشرية،١٩٩٥

الوقت الذى يعملن فيه. وفى شأن برامج المياه فى الريف وابتكار أوان للطهى كفئة وقليلة التكلفة أن يوفر الوقت للنساء بحيث يستغل فى الإنتاج أو المشاركة السياسية أو الترفيه. وقد ظهر من وجهة نظر تحليل التكلفة العائد أن تعليم البنات يغلُّ عوائد أكبر ورعاية أفضل للأطفال وحجماً أصغر للأسرة عما هى الحال بالنسبة لتعليم الصبيان. ومع ذلك تميل معظم الثقافات إلى تفضيل تعليم الصبيان.

ويثور جدل واسع حول ما إذا كان الفقر أخذ يكتسب وجها نسائيا. والنساء يقعن ضحية للتمييز والفقر لأسباب عدة:

١- فهن يعملن وقتا أطول من الرجال، ويقمن بأعمال المنزل بجانب نشاطهن فى السوق.
٢- ولهذا السبب تقل فرصهن فى العثور على وظائف جديدة ذات مرتبات أفضل عن فرص الرجال.
٣- ويعانين كذلك من انخفاض الوصول إلى فرص عمالة مدفوعة الأجر.
٤- ويتراجع وصولهن إلى السلطة بشكل حاد.
٥- وهن يكسبن أقل من الرجال لأداء نفس العمل.
٦- ويقل وصولهن للتعليم.
٧- كما تواجه الأرامل فى كثير من المجتمعات حواجز إضافية تعيقهن عن العمل والزواج من جديد وتقذف بهن إلى الفقر (٥).

لذا يكون الفقر عند النساء مزمنا وليس عابرا فى معظم الأحيان، ويرشد منظور تكوين نموذج للسياسة الاجتماعية يتجاوز الصراع ضد الفقر، ويجب أن تعمل هذه السياسة على إدماج شتى القطاعات فى المجتمع داخل عملية الإنتاج والاستهلاك.

ثالثا: تتضمن سياسات التحديث تحسين مستويات المعيشة للنساء ونمو الإنتاجية والقدرة الابتكارية والإمكانات لكل المواطنين. وتحقق هذه الأهداف تحسين قدرة الوصول لعوامل الإنتاج والتكنولوجيات الجديدة والتجريب والتعليم العلمى والحياة الثقافية والفن، وحيث أن النساء تعرضن للتميز فى الوصول إلى عوامل الإنتاج وهن ضحايا التفرقة والتمييز، فلابد من إزالة هذه الحواجز.

واربح ميدان للعمل الحكومى، هو فى إعمال سياسات لتنمية المواطنة. وقد غابت النساء لفترة طويلة عن الميدان القضائى والسلطة السياسية والمعلومات. ومع ذلك أظهرت النساء قدرات تنظيمية عالية يمكن استخدامها. وفى القضايا المهمة فى هذا الصدد كيفية تكوين الضغوط السياسية لتحسين أوضاع النساء، وتتسم بعض السياسيات الموجهة لتقليل عدم المساواة بين النوعين بالطابع الإيجابى، ويمكن الحصول على دعم الرجال لها. وهذا ما ينطبق على الكفاءة فى تحقيق العديد من اهداف التنمية فى ميادين مكافحة الفقر والنمو والتحديث والانفجار السكانى ...إلخ ويؤدى حسن استغلال الموارد إلى رفع مستوى معيشة الرجال أيضا وليس النساء فحسب. ولكن بعض سياسات تقليل عدم المساواة النوعية هذه تتحدى امتيازات الرجال. وتتصل قضايا العدالة والمساواة (العدالة الاجتماعية) بإعادة توزيع الدخول والمقدرات والسلطة من الرجال إلى النساء. وتوجد الآن أوجه انعدام مساواة ضخمة فيما يتعلق بملكية المقدرات والعوائد التفاضلية لهذه المقدرات، (وهذا العنصر الآخير دليل على انعدام الكفاءة). لذا يمكن توقع المعارضة من (بعض) الرجال كما أن إيجاد قاعدة سياسية لهذه السياسات يتطلب تمكين النساء ومناشدة الرجال العدالة.

مجالات أولوية السياسات:

ترى اللجنة أنه قد حان الوقت لتوسيع المناقشة حول الاستراتيجيات والأعمال التى تتضمن تغيرات جوهرية فى هيكل المجتمع فى البلدان والأقاليم، حيث تحول حياة النساء بشكل جذرى، وينبغى أن توجه هذه الاستراتيجيات صوب مساعدة النساء على التعامل مع هذه الأوضاع الجديدة، وأن يتخذن قراراتهن بأنفسهن. وعلى ضوء هذه الاعتبارات تصبح المجالات التالية ذات أولوية:

حقوق المرأة كحقوق الإنسان:

كما أشرنا فيما سبق أثرت بعض النتائج المهمة للنقاش حول عالمية أو نسبية الثقافة على مجال حقوق المرأة، ذلك لأن الدعوات حول التمييز الثقافى والحرية الدينية تسمع كثيرا فى هذا المجال. وتؤكد اللجنة على أن المجتمع الدولى والأمم المتحدة لابد أن يحترما التزاماتهما فى وضع المعايير فى حقوق المرأة ومراقبتها، كما

يجب أن تعمم المراقبة المنسقة لحقوق المرأة على المستوى الدولى عبر مراجعات مكثفة للسياسات القوية، ووضع المعايير لهذه المراقبة فى مجالات مختلفة مثل: التعليم والقانون والعمالة والهجرة ونظم الرعاية الاجتماعية والعنف وغير ذلك، وتوجد حاجة للقياس الكمى ولتوليفة مؤشرات ثقافية وحقوقية لتقييم حقوق المرأة. وتتطلب بعض المجالات وضع تشريعات محسنة للنساء وتنمية تبادل الخبرات بين الحكومات فى مجال تطبيق هذه التشريعات المحسنة. وتمس الحاجة كذلك إلى برامج للتوعية القانونية والحقوقية، لتعريف النساء بالحقوق القائمة ومساعدتهن على تقييم هذه الحقوق بشكل نقدى.

الحرية الإنجابية:

منذ فترة طويلة يقترن مفهوم الاختبار الإنجابى بضبط النسل لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومع ذلك وكما جاء فى النتائج الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة السكان والتنمية فى القاهرة ١٩٩٤ برزت قضية تتعلق بالكرامة الإنسانية لكل من النساء والرجال فى حرية اختيارهم لعدد الأطفال الذين ينجبونهم والفترة الفاصلة بين كل طفل، وحرية الوصول لوسائل تنظيم الأسرة واحترام خياراتهم الجنسية. وحيث أن المفاهيم الثقافية حول الاختيارات الإنجابية تتباين كما تتنوع الفوارق حول أشكال السلوك الجنسى المسموح بها فى كل ثقافة، توصى اللجنة بأن تقوم الوكالات الدولية والحكومات بوضع وتطبيق وتنفيذ سياسات ملتفتة للثقافة بدلا من حد حرية الاختيار، وأن تساعد الأفراد على اتخاذ قرارات حرة تقوم على المعرفة بدلا من القرارات القسرية المبنية على الجهل.

التخطيط الواعي بالنوع كتخطيط مهم للثقافة

يعد مجال النوع من المداخل المهمة للغاية لفهم الآثار التى تنجم محليا عن عملية التنمية. وقد أدركت اللجنة بعض جوانب الفشل التى منيت بها مداخل المرأة فى التنمية والتى كانت توجه لخدمة وضع المرأة فقط. وفى سعى منها للوصول إلى تنمية تراعى الثقافة أو تلتفت إليها، توصى اللجنة بأن تشجع وكالات التعاون الدولى وهيئات الأمم المتحدة للتنمية فى نشأة مدخل واع بالنوع فى دوراتها

التخطيطية ومشاريعها. ويعنى هذا إدماج مشاغل وحاجات ومصالح النساء منذ البداية فى تصميم المشاريع وتخصيص الموارد وتنفيذ وتقييم المشروعات. وينبغى أن تعمم هذه الهيئات نشاطها على المستوى الملموس لتحاول فهم السياقات المحلية للتعاون أو الصراع القائم على النوع، ولكى تتجنب فرض حزم ثقافية، تعزل النساء عن شبكات العلاقات المعقدة والمعنية فى كل ثقافة والتى يقعن داخلها. وفى شأن فرض هذه السياسات الثقافية بين السلبية أو المقاومة لها مع عدم نجاحها على المدى البعيد.

دعم المشاركة المدنية والثقافية للنساء

إن الوعى بالتغيرات الكبيرة التى تمر بها النساء عبر أنحاء العالم لم يترجم بشكل موازٍ على مستوى اشتراكهن فى الحياة العامة وممارسة التأثير فيها، أو من ناحية الاعتراف بالمشاركة المدنية للنساء مما يجد كثيرا من حضورهن الثقافى فى قلب المجتمع، لأن نشاطاتهن المنظمة مهمشة ولا تلقى الدعم المادى الكافى. وتوصى اللجنة بأن يلتزم المجتمع الدولى والحكومات بتشجيع المشاركة السياسية المباشرة للنساء فى المجالات المنتخبة أو المهنية أو التنفيذية. كذلك ينبغى أن تستمر هذه الجهات فى تقوية وتوسيع القنوات القائمة لدعم الأشكال المنظمة للمشاركة النسائية المؤسساتية فى المجالات التى تعمل فيها روابط النساء، مثل مراكز المعلومات والموارد وملاجئ النساء اللاتى يتعرضن للضرب المبرح والاتحادات المهيمنة (الممثلين، الإعلام) وروابط تنمية الفنون والحرف المحلية والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

وتفتح هذه الأولويات الأربع إمكانات متعددة للبحوث والمشروعات على المستويات الدولية والإقليمية والقومية تشمل ما يلى:

(أ) التقييم الشامل للدراسات حول النوع والتنمية بغرض تكوين دراسات حالة توضح النماذج الثقافية للتنمية. وتوجد مثل هذه المادة بالفعل ولكن ينبغى تمحيصه عادة تقييمها.

(ب) ويسوء فهم الروابط بين الثقافات والاقتصاديات مما يوجب دراسة منهجية، ويتضح هذا النقص بوجه خاص فى مجال تفسير الأنماط المختلفة لمشاركة

النساء القوة العاملة، كذلك ينبغى أن تدمج الأبحاث المقارنة حول النواتج المختلفة فالعلاقات بين الثقافة والاقتصاد داخل نطاق أوسع.

(ج) ويجب أن تجرى دراسات منتظمة ومقارنة لمنظمات النساء والحركات النسائية ومعدلات اشتراك النساء فى المجتمع المدنى من منظور رأسى؛ لإلقاء الضوء على أنماط المجتمع المدنى المتنوعة وأنماط الثقافة السياسية، مما يشير إلى وسائل وضع البرامج لإنهاء التمييز .

هوامش

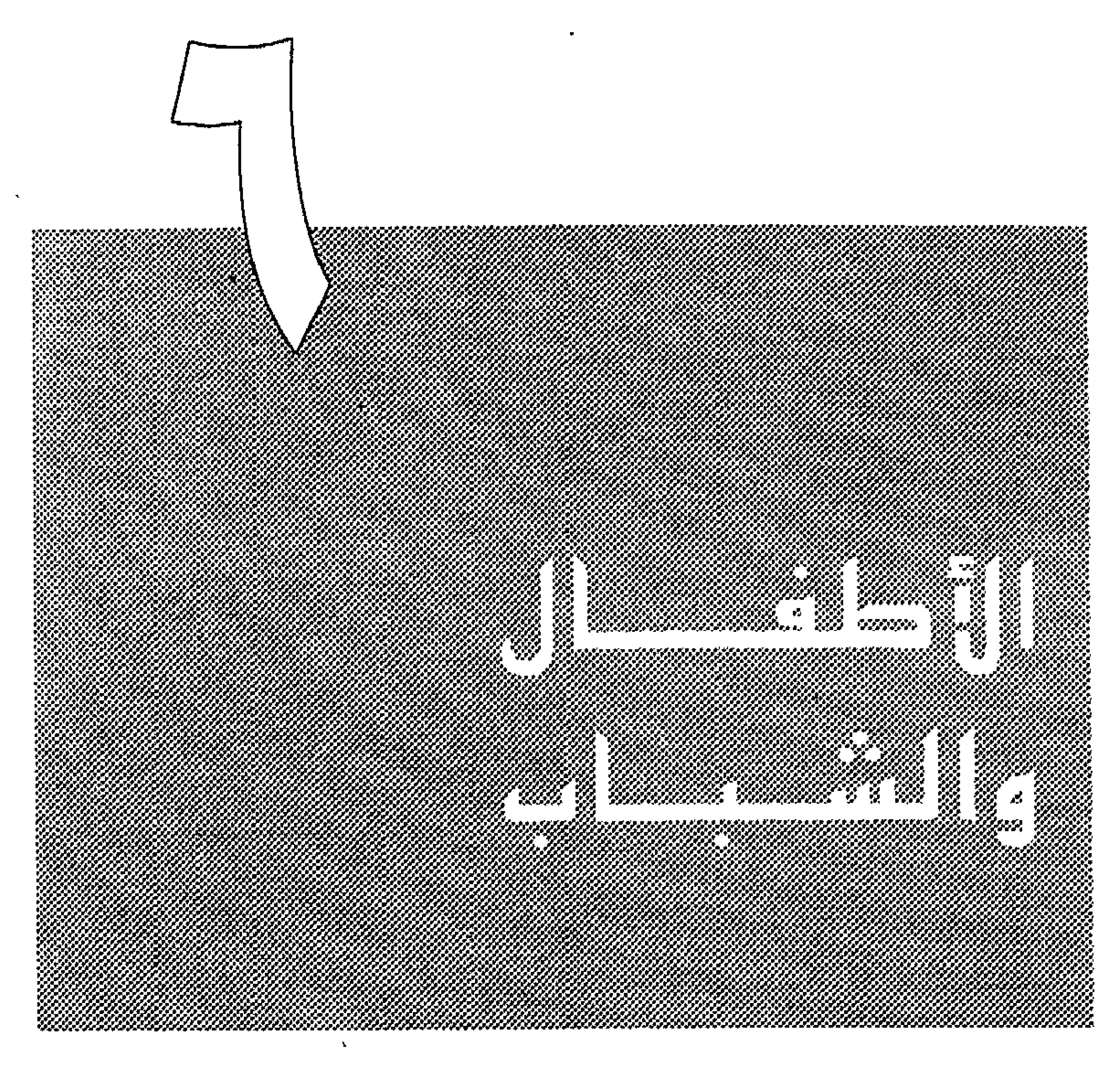
١- ترجع أهمية خطاب النوع إلى العهد الاستعمارى على الأقل، عندما استخدم للتبرير الأخلاقى لمشروع استئصال ثقافات الشعوب المستعمرة. وقد أصبحت النساء فى هذا الخطاب التجسيد لمفهوم التراث. أنظر معانى التراث المتصارع: النقاش حول ممارسة حرق الأرامل فى الهند المستعمرة فى إعادة صياغة النساء. دراسات فى التاريخ الاستعمارى. جمع ك.سانجارى وس.فايد.دلهى.

٢- دنيز كانديوتى. النوع والثقافة والتنمية. بحث مقدم للجنة فى مارس١٩٩٥ . وتقوم التحليلات الواردة فى هذا الفصل فى غالبها على هذا البحث، كذلك تعبر اللجنة عن امتنانها للدكتورة فريدة شهيد لتعليقاتها واقتراحاتها.

٣- كليفورد ر.بارنت. هل يوجد أساس علمى فى علم الأنثروبولوجيا لأخلاقيات الأنثروبولوجيا الإنسانية؟ فى حقوق الإنسان والأنثروبولوجيا. جمع تيودور إى.داوننج وجلبرت كوشنر. كامبريدج، ساساشوسيتس.

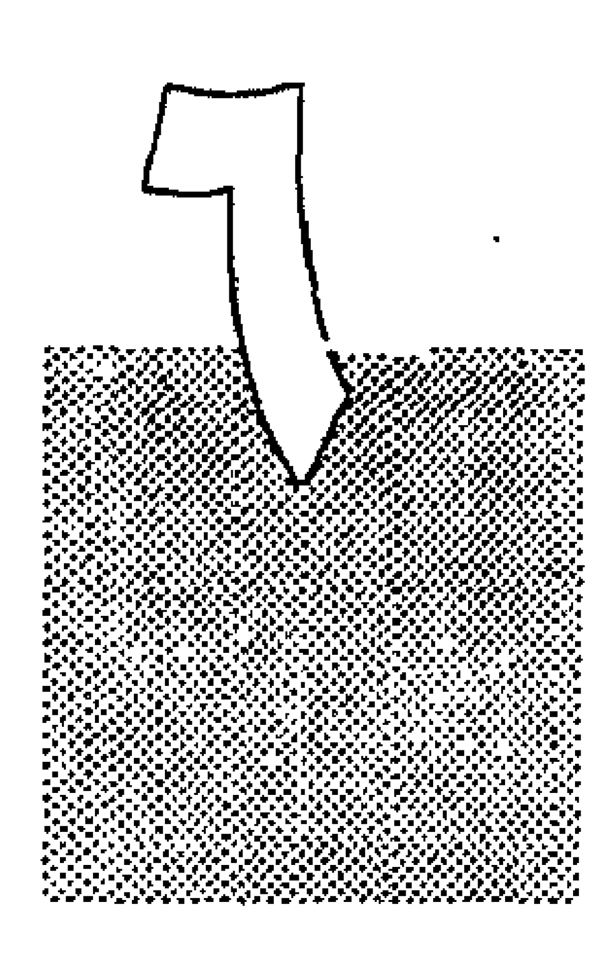
٤- يعتمد هذا الجزء على أبحاث سيسيليا لوبيز. أنظر بخاصة: سيسيليا لوبير ومارجريتا رونديرو توريس. الإصلاح الاجتماعى. كمنظور للنوع. مداخل للمناقشة. (بالأسبانية) بحث مقدم لمؤتمر النساء فى الأمريكتين -المشاركة والتنمية. جوادا لاهارا، المكسيك، إبريل١٩٩٤ .

٥- انظر مايكل لبتون. نقاط متنامية فى مجال أبحاث الفقر: القضايا العمالية. بحث مقدم لندوة حول الفقر: مداخل جديدة للتحليل والسياسة نظمه المعهد الدولى للدراسات العمالية. جنيف، فى ٢٢ إلى ٢٤نوفمبر ١٩٩٣ .



اليوم -
نحن مذنبون بأخطاء وعيوب كثيرة.
لكن أسوأ جرائمنا التخلي عن الأطفال.
اهمال نبع الحياه.
كثير من الأشياء التي نحتاجها تستطيع الإنتظار، لكن الأطفال لا يستطيعون
لقد حان الوقت الآن.
فعظامه تتشكل
ودمه يتكون
وحواسه تنمو
لا نستطيع أن نقول له الغد
اليوم.

جبرايل ميسترال



يمثل الأطفال والشباب أغلبية السكان فى معظم أنحاء العالم.ولم يحدث من قبل أن وجد جيل بهذا العدد الهائل والسن الشاب، فحوالى خمس سكان العالم مابين سن الخامسة عشره والرابعة والعشرين. وبينما تتناقص أعداد الشباب فى البلدان ذات الدخل المرتفع من الآن وحتى العام ٢٠٠٠ فتزيد أعداد الشباب زيادة كبيره فى الدول النامية حيث سيمثل الشباب والأطفال ما يزيد عن ٥٠٪ من عدد السكان عندما تبدأ الألفية الثالثة، وتدل هذه الأعداد على الطبيعة غير المسبوقه والهائله للتحديات التى تواجه المجتمعات المعاصرة فى جراء حضور الشباب والأطفال فى قلبها.

ولم تواجه جيلاً سابقاً فى تاريخ البشرية تحولات سريعة ومستمرة كما تواجه الجيل الحالى. وتؤثر هذه التغيرات السريعة تأثيرا عميقا على آوضاع الأطفال فى كل مكان، ولابد من وضعها موضع الاعتبار إن أريد للأطفال أن يشاركوا بشكل كامل فى عالم الغد، كيف يمكن للمجتمعات أن تضمن للجميع الاندماج فى الإقتصاد والمشاركة المصيرية والثقافية والحاجات الصحية والتعليمية؟ وكيف يمكن لها أن تستجيب بأفضل صورة لآمال وأحلام الشباب؟ والأهم من هذا كيف يمكن للأجيال الجديدة أن تسلك فى المستقبل وكيف تستطيع بناء عالم تبنى فيه دفاعات السلام فى المؤسسات الاجتماعية وداخل عقولهم نفسها؟

وسوف تأتى أكثر الإجابات على هذه التحديات، ويمكن أن تأتى، من الشباب أنفسهم لومنحت لهم الفرصة فى التعبير عن أنفسهم. إن إمكاناتهم كبيرة، فعلى الرغم من الفوارق الضخمة فى التعليم لم يوجد جيل كالجيل الحالى فى

انتشار التعليم فيه، وفى إدراك طبيعة العالم المتعددة الثقافات، وفى وعيه بالصراعات وأوجه انعدام المساواة القائمة. وبدلاً من اعتبارهم مستهلكين سلبيين أو متفرجين لا مبالين لما يحدث لهم، لابد أن ينخرطوا فى حياة مجتمعاتهم كفاعلين ومشاركين نشطاء.

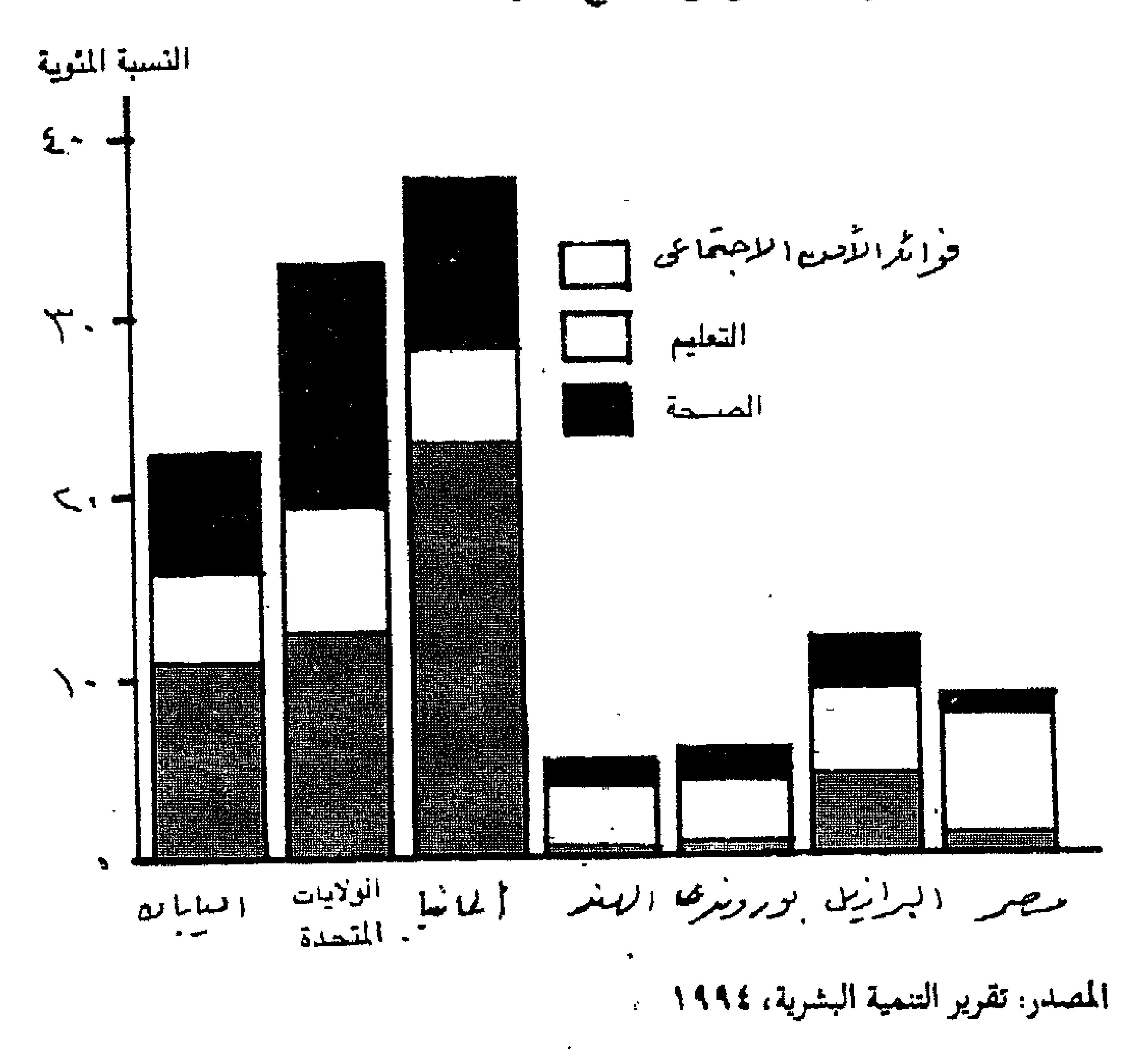
الاستماع لأصوات الأطفال:

وإذا نظرنا لأوجه الظلم العديدة التى تواجه الشباب، ولمحنة الأطفال الذين يسقطون فى الغالب أول ضحايا للعنف فى مجتمعهم فقد تبدو لنا المهمة صعبة إلى حد مخيف. إذ يقدر مثلاً أن مليون ونصف مليون طفل قتلوا فى الصراعات الحربية خلال العقد الماضى فقط. وقد عادت المشاكل القديمة كانتهاك الأطفال واستغلالهم والسخرة تظهر فى عنفوانها: إن ما يزيد على ١٠٠ مليون طفل من أطفال الشوارع مبعدون على أسرة الإنسانية. والملايين من الأطفال بحاجة لمن ينقذهم من الأوضاع المتدهورة للعمل بالسخرة، حيث تضيع صحتهم وراحتهم وفرصتهم فى التعليم.

ولا يمكن القول بوجود حل واحد شامل لاضطهاد الأطفال عبر أنحاء العالم، إذ يطرح كل موقف على حدة سياقات وأولويات مختلفة. ومع ذلك فهناك ثلاثة مداخل أساسية: التعليم والحماية والاستماع.

ولننظر فى بعض الحقائق المهمة. إن ٤٠ ٪ من السكان فى الجنوب تحت سن الخامسة عشرة، فى حين أن النسبة فى الشمال٢٠ ٪. أما نسبة السكان بين سن الخامسة عشرة وينتظرون دخول التعليم فتزيد على ذلك بمقدار الضعف، ويصل الدخل القومى فى البلدان النامية على أحسن الأحوال إلى واحد على عشرين (وفى بعض الحالات واحد إلى مائتين) فى دخل البلدان الغنية. ومرتبات المدرسين فى البلاد النامية تصل إلى أربعة أو خمسة مرات حجم المعدل القومى للمرتبات (وفى أفريقيا سبع مرات)، أما فى البلدان الغنية فهى حوالى أو أقل من المعدل، ومن هنا يجب توجيه موارد تزيد من ثمانية إلى عشر مرات فى هذه البلدان النامية ذات الدخل القومى المحدود للتعليم الإبتدائى والثانوى. إن المهمة تبدو هائلة.

الانفاق الاجتماعى فى النماذج المختارة، ١٩٩٢



المصدر: تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٤

لكن العديد من هذه البلدان وعلى الرغم من إنخفاض دخلها تنفق الأموال على مشروعات مظهرية لا داعى لها وعلى مؤسسات للقطاع العام تحقق الخسائر وتدعم الطبقة المتوسطة،وكذلك وقبل كل شئ على الجيوش. وغالباً ما يحدث هروب لرءوس الأمـــوال فى هذه البلدان على نطاق واسع. وداخل القطاعـــات الاجتماعية تستهلك خدمات التعليم ما بعد الثانوى والرعاية الصحية لأطفال الطبقات المتوسطة الحضرية، ما يفوق الأموال المطلوبة للتعليم الابتدائى والخدمات الصحية الوقائية فى الريف بعدة مرات، وفى عام١٩٨٨ أنفقت العراق والصومال على جيوشها أكثر مما أنفقته على التعليم والصحة بخمس مرات، فى حين أنفقت اثيوبيا ونيكاراجوا وعمان والباكستان وسوريا ما بين مرتين وثلاثة أكثر، وأنفقت تنزانيا ما يزيد على نسبة١٠٠ ٪ ونسبة الجنود إلى المدرسين فى العراق٢,٢٥ ، وفى الصومال٥,٩١ ، وفى أثيوبيا٤,١٦ ، وفى نيكاراجوا٣,٥٠ ، وفى سوريا٣,٠٢ ، وفى موريتانيا٣,٠٠ ، وفى فيتنام٢,٩١ ، وفى سنغافورة٢,٨٠ ، وفى الإمارات العربية المتحدة٢,٦٩ ، وفى قبرص٢,٦٠ ، أما فى كوستاريكا، وهى البلد الوحيد فى العالم

الـذى ليـس له جيش، فتصـل النسبة إلى الصفـر ولا يوجـد فقر يذكر فى حين لا يوجد فى الفـاتيكان نسبـة، لأنه ليس عندهم مـدرسون. وكـانت النسبـة المئوية للجيوش فى مجموع الإنفاق على الصحة والتعليم فى عام ١٩٩١/١٩٩٠ هى: ٣٧٣فى سـوريا، ٢٩٣فى العـراق، ٢٢٢فى ميـانمار، ٢٠٨فى أنجـولا، ٢٠٠فى الصومال، ١٩٢فى قطر، ١٩٠فى أثيوبيا، ١٥١فى المملكة العربية السعودية، و١٣٨ فى الأردن وهكذا دواليك.

وموارد التعليم الأساسى العام فى أفقر البلدان كبيرة. وهو يعد غاية فى حد ذاته. والوصول إلى مخزون المعرفة الإنسـانيـة حق كل إنسـان، كـمـا أنه يؤدى إلى ارتفاع الإنتاجية لأن القوة العاملة حسنة التغذية والمنتهية والمدربة والصحيحة البدن، ذات الدوافع القوية للعمل، هى أكثر كفـاءة وإنتاجيـة فى قوة عـمل غير سـاهرة وسيئة التغذية وضعيفة البدن تعانى من المرض والخمول والسلبية. كذلك يؤدى إلى انخفـاض معدلات الإنجاب، لأن الأدباء المتعلمين يريدون أسرة أقل. ويؤدى تعليم الإناث على وجه خاص لانخفاض معدلات وفيات الأطفال وانخفـاض الخصوبة والإصابة بالأمراض، وتقلص معدلات ترك المدرسة، وتحسين تعليم الأطفـال، وتقليل حجم عـمـالة الأطفـال، وتخفـيض أوجـه انعـدام المساواة وزيادة الحراك الوظيـفى. والتعليم مفيد للبيئة لأن الفقـراء غير المتعلمين يسهمـون فى تدهور أحوال البيئة المحلية، وهم أول ضحايا هذا التدهور المتمثل فى تآكل التربة والقضـاء على الغابات والتصحر. والتعليم يدعم من الاستقرار الاجتماعى والمشاركة فى النشاطات المدنية وتكوين رأس المال الاجتمـاعى، والتعليم أيضـا ينمى الاستقرار السياسى إذا وجدت وظائف مجزية ومرضية ومنتجة للمتعلمين، حتى لا ينضموا إلى صفوف المتعطلين ليزيدوا حجمهـا، وعادة ما يكون العاطلون بيئة صالحة لنشر التذمر بدلاً من أن يكونوا مصدر النشاط المنتج.

وينبغى أن يسبق التعليم الأولى الشامل والإجبارى النمـو الإقتصادى. وهو ضرورى ليس فقط لوضع الأسس لتكوين قوة عاملة ماهرة، ولكن أيضاً للقضـاء على عـمالة الأطفال. ذلك لأن تشغيل الأطفال يزيد أحوال الفقراء سوءاً، وتؤدى عمالة الأطفال إلى خفض الأجور وتنحية البالغين. ويحصل الأطفال المتعلمون على مكاسب أكبر طيلة حياتهم، كمـا تتحسن صحتهم وسلامتهم، ويستطيع البالغون

المتعطلون أن يجدوا وظائف لو نُحّى الأطفال. ولا تعد عمالة الأطفال فقط نتيجة للفقر، بل كذلك أحد أسبابه. والتعليم حق إنسانى أساسى، لكنه أيضاً التزام وواجب بالنسبة للآباء والحكومات. ويرجع الفشل فى القضاء على عمالة الأطفال إلى الاتجاهات الاجتماعية والفردية الخاطئة وليس فقط إلى الفقر وضغوط جماعات المصالح. إن الأطفال هم المستقبل. وينبغى أن تعطى الأولوية القصوى للإستثمار فى الأطفال باعتبارهم أفراد قوة العمل فى المستقبل ولرعايتهم كبشر قبل أى إعتبار آخر. ومن الخطوات المهمة الأولى فى هذا المجال فرض التعليم الأولى والثانوى، وتعويض العائلات عن العوائد التى ستفقد من إيقاف عمل أطفالها، وسيفسح القضاء على عمال الأطفال المجال لتشغسل البالغين الصغار، لكننا إذا تركنا السوق لوحده فسيؤدى ذلك إلى الإستغلال القاسى للأطفال وإهمال الشباب.

وعندما نركز على حقوق الأطفال، فإننا لا نعنى فقط التغذية والصحة والتعليم ولكن أيضاً إنهاء الإستغلال وعمالة الأطفال شبه الأميين. ونحن كذلك نعى الصعاب والحجج المضادة من الجانب الآخر (كالقول بأن عدم الإستغلال على الإطلاق قد يكون أسوأ فى الإستغلال وأن العمل نوع من التعليم وأن التعليم يخلق الرغبة فى الحصول على وظائف فى الحضر وغير ذلك من المقولات).

إن تحديات التعليم للأطفال المضطهدين أو المحرومين، تتطلب أساليب عمل مرنة وقابلة للتكيف، ويجب أن يصل التعليم إلى من لم يصل إليهم أحد وأن يضم تحت جناحه من أقصوا عنه. وفى سبع عشرة مدينة فى الفلبين، تعمل ثلاثمائة هيئة بدافع من الإدراك الحاد لهذه المشكلة مع أطفال الشوارع. وأحد هذه الهيئات هو مركز باهاى تولويان الذى أنشئ فى إبريل ١٩٨٩ . وفى نطاق تجربة الأطفال التى يجريها هذا المركز (أو برنامج المعلمين الصغار)، تلقن مجموعة من الشباب أطفال الشوارع المبادئ التى يحتاجونها ليكونوا نشبطين أكْفاء فى المجتمع، ويستخدم هذا البرنامج طرق تدريس غير تقليدية كالدراما والأغانى والرسم. وتتخذ من حياة الأطفال اليومية مادة للنقاش والآداء التمثيلى. ويشجع الأطفال على تأليف الأغانى، وكتابة القصائد، والتقاط الصور الفوتوغرافية، ووضع مسرحيات ورقصات تتصل بمناقشاتهم الجماعية.

والحماية عنصر حيوى فى هذا الصدد، وهى تتضمن الاعتراف بالحق الأصيل للطفل فى الحياة الكاملة، واتخاذ أفضل مصالح الطفل كاعتبارات أولية عند وضع السياسات، وحماية الأطفال من التمييز والاستغلال. وهذه هى الرسالة التى أطلقها ميثاق حقوق الأطفال الصادر عام١٩٨٩ ، والذى تعهدت الدول الموقعة عليه باتخاذ نطاق أوسع من الإجراءات القانونية والإدارية والاجتماعية والتعليمية. وفى الأول من أغسطس كانت ١٧٦ بلدا قد أقرت هذا الميثاق.

وكما يظهر من تطبيق الميثاق فإن نجاح الجهود المبذولة لتحسين أحوال وفرص الأطفال، لا ينبنى فحسب على المبادئ القديمة، ولكن كذلك على إدراك أن احترام الحقوق الإنسانية مشروع اجتماعى طويل المدى يتطلب فهما عميقا لقدرات البلدان المعينة والقيود الموضوعة عليها، وغالبا ما تنشأ عن الأوضاع المحلية حواجز ثقافية واقتصادية واجتماعية وسياسية معقدة تحول دون حل المشاكل، بشكل فورى وفعال ومستديم. ويجب ان يتحدد الهدف باشتراك الشركاء على كل المستويات —من الهيئات المحلية والمنظمات غير ا لحكومية، إلى الوزرات والسلطات الأخلاقية ذات الشأن— وإقناعهم بأن مصالح هيئات المجتمع المدنى والمؤسسات العامة تلتقى فى حماية الأطفال حماية شاملة من الجوع والمرض والاستغلال، وفى تحديد الأطفال بأنهم أضعف أفراد الأسرة الإنسانية وأغلى موارد المستقبل. ويعد العنف الموجه ضد الأطفال بما فيه العنف الجنسى (الاغتصاب، زنا المحارم، المضايقة) والعنف الخفى داخل الأسرة جزءا من المشكلة الأوسع للعنف بين الأشخاص والجماعات، ولا يمكن التحجج بصعوبة المشكلة لتبرير السكوت عنها. وقد يبرر العنف الموجه ضد الأطفال ولاسيما الإناث أحيانا (بما فيه ختان البنات وقتل المواليد الإناث انتقاءا) (٢) من قبل مرتكبيه بالإشارة إلى الفارق الثقافى. ولكن ينبغى التركيز مرة أخرى على أن احترام الثقافات المختلفة يجب ألا يستخدم لحرمان أطفال من حقوقهم الأساسية تحت مسمى التنوع الثقافى.

وربما كان أكثر الاتجاهات فائدة، هو مطالب الأطفال أنفسهم والاستماع لها. فالأطفال المدافعون عن أنفسهم وقد يصبحون أفضل المدافعين عن الآخرين خلال تلك العملية كما فعل إقبال مسيح (الطفل البكستانى البالغ إثنتى عشرة سنه من العمر والذى قتل عام١٩٩٥) عندما قص على مستمعين من الأطفال والبالغين

تجربته كضحية لوين البشجى -وهو الدين الذى تقترضه الأسرة من الملايين المحليين وتسدده عن طريق السخرة. وقد بيع إقبال كرقيق لتجار السجاد عندما كان سنه أربع سنوات لقاء مبلغ إثنى عشر دولاراً لسداد دين على أسرته التى باعته. وقد انتهت حياته القصيرة المأساوية يوم أحد الفصح برصاصة أطلقت عليه وهو يركب دراجة أمام بيت جدته. ووفق هذا النظام يستخدم ثمانية ملايين طفل باكستانى فى مصانع السجاد والطوب، حيث كثيراً ما يقيدون بالسلاسل إلى أماكنهم ويضربون. والوضع فى الهند مشابه لهذه الحالة. وسوف ينتهى هذا الشكل من أشكال الاستقلال لو عمم التعليم الإجبارى، ولكن ينبغى تعويض العائلات الفقيرة على فقدان المكاسب التى يجلبها أطفالها.

ويتطلب الاستماع إلى الأطفال أن تنشأ منابر فعالة كى يعبروا عن أنفسهم منها، ويجب الاعتراف بابتكاراية الأطفال وقدرتهم على الإسهام فى التنمية الثقافية ورعاية هذه القدرات من جانب المؤسسات الثقافية والإعلام. ولابد من تشجيع التعبير عن الأطفال والتعبير من أجلهم.

وفى عام ١٩٩١/١٩٩٢ قام مجلس النشاطات فى بنين، وهو منظمة غير حكومية، باستجابة ناجحة للجمع بين الأطفال والتعليم والتراث الثقافى، إذ اختار متحف هوفمن (المقر السابق لملوك أسرة بورتر نوفو فى بنين) لتعريف الأطفال بالعلاقة بين المنهج المدرسى والمعروضات فى المتحف، وهكذا أنشأ توافق بين المواد الدراسية والدروس فى المتحف مثل: التاريخ ومملكة بورتو نوفو، والرياضيات والأشكال والمستطيلات، والتربية المدنية واحترام العادات، والرياضة والمشى، والرسم، ورسم المصنوعات القديمة(٣) .

دعم مشاركة وتشغيل الشباب:

ركز خطاب التحديث الغالب على أن الماضى غير مرغوب فيه وشجع من التشكك فى الثقافات الأصلية والتقاليد، كما أنه فى كثير من الحالات هدم الاعتبار للنموذج الأسرى الذى لا غنى عنه، وأضعف الروابط بين الأجيال. أما الآباء أنفسهم وقد حيرتهم ضخامة ولا نهائية التحولات الجارية فى العالم فلم يعودوا يعرفون موطن قدم لهم وماذا يفعلون وكيف يكون السلوك الملائم قبل

الشباب. وقد وقعت معظم المجتمعات اليوم -الصناعية ومعظم المجتمعات الأخرى كذلك- فى أمواج التحول التاريخى العاتية، التى أضطربت فيها أنماط العلاقات التى كانت فى السابق تحدد هويات الأفراد.

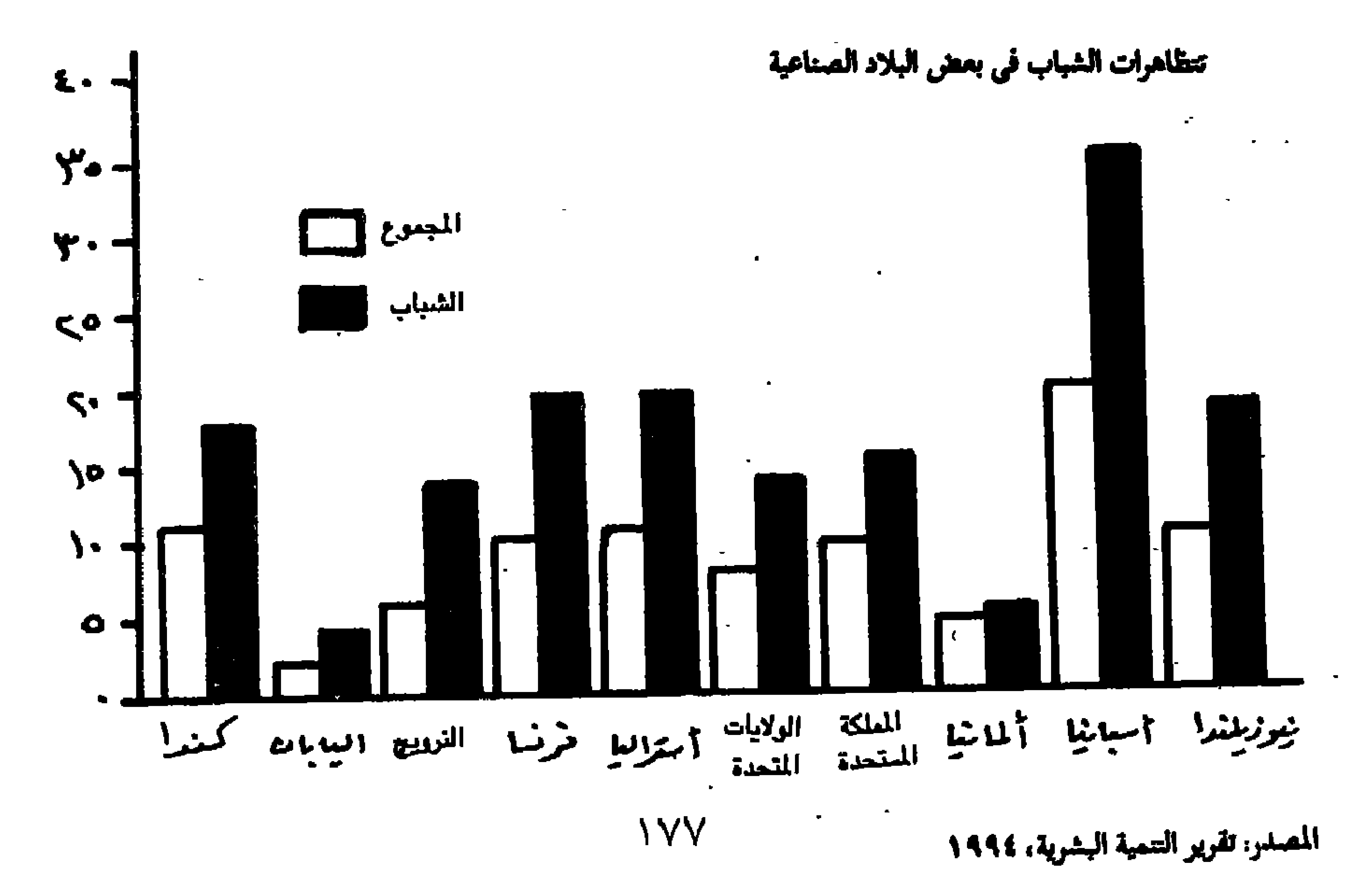
وفى عام١٩٨٣ ، كشفت الدراسات التى أجريت بتكليف من مكتب رئيس الوزراء اليابانى أن واحداً فقط من كل خمسة شبان يابانيين يشعر بأن الأسرة تعطى حياته معناها. وخلص مسح آخر لألف طالب فى المدارس الثانوية إلى أن عشرة بالمائة فقط منهم يشعرون بالاحترام للوالدين فى حين ذهب ٤٣ ٪ إلى أنه لا يوجد من يستحق الاحترام منهما (٤). وتزداد أهمية ومغزى هذه الأرقام على خلفية أن احترام الكبار كان هو السمة الغالبة من اليابان.

وقد أدت خيبة التوقعات لدى الكثير منهم إلى فقدان هائل للثقة فى الحكومات والسياسة. وتتفتح هذه النقطة بما ظهر من التحقيقات التى أجريت فى قضية طائفة أوم شينريكييو، فقد تمكنت هذه الطائفة من تجميع جهاز للتبشير فى الشبان الأذكياء الأكْفاء -من الكيميائيين وخبراء الفيزياء الجوية وجراحى القلب وما أشبه- وكلهم متخرجون فى أرقى الجامعات اليابانية. فما الذى اجتذبهم إلى هذه الطائفة ذات الأفكار غير المعقولة؟ إنها قد أكسبت حياتهم معنى، وكما قال أحدهم: لم أرد لحياتى أن تكون بلا معنى(٥). ومما لاشك فيه أن دراستهم الجامعية المكثفة وعالية المستوى قد أكسبتهم سيطرة كبيرة على المعرفة التقنية، ولكن وكما يظهر فى هذا الاعتراف الصريح لم يكتسبوا ذرة من المعرفة الكيفية أو أى إحساس بالقيم والهدف ذى المعنى. ولا تقتصر المشكلة بحال على بلد واحد ويعد نجاح تلك الطائفة مؤشرا بليغاً على ما تفشل مجتمعات كثيرة فى تقديمه للشباب: الإحساس بالهدف والاندماج فى المجتمع والمشاركة وتحقيق الذات.

إن أشكال التنمية التى تنتج هذه التصدعات تضعف من قدرة الشباب على تدبر معنى التغيير، وعلى التفكير النقدى فى المجتمع، وهى كذلك تضعف من مقدرتهم على المشاركة الكاملة فى حياة المجتمع وتقلل من رغبتهم فى الإسهام فى وضع المستقبل. وقد أصبح الوعى السياسى للشباب الآن أكثر مما كان عليه آباؤهم: إذ لديهم القدرة والرغبة فى المشاركة فى الحياة المدنية والثقافية ولو بصور محددة ومعنية بقضايا بعينها. وهم يريدون أن يكون لهم دور فى عملية صنع القرار.

لذا ترى اللجنة أن الحكومات مسئولة عن أعمال وترسيخ الإستراتيجيات التعليمية والاجتماعية والثقافية التى يكونها الشباب أو توضع خصيصا لهم. ومن الملح الآن إجراء إعادة تقييم شاملة للمفاهيم والسياسات، لفهم احتياجات وآمال الشباب. وينبغى بذل المزيد من التشجيع لانخراطهم النشط والمباشر فى تنمية بلدهم ومجتمعهم وحضورهم فى عملية بناء المجتمع الديمقراطى. ومن المهم السماح للشباب بالاشتراك فى صنع القرار، وفى وضع وتصميم وتنفيذ كل البرامج للشباب.

وعلى المجتمعات أيضا أن تحدد الملامح البارزة فى هذا المجال، ففى مجتمع يكافأ فى بعض الأحيان التعبير عن الكراهيه والعنف فى الإعلام يقع القسم الجوهرى من عملية إخفاء الطابع الاجتماعى على الشباب فى تحديد حدود السلوك الاجتماعى المقبول والمسموح به. كذلك من المهم التعرف على الإمكانات الجديدة. فالشباب هم المتلقون والمستهلكون والمنتفعون بالتكنولوجيات الجديدة والوسائل الإعلامية الجديدة -الإرسال بالقمر الصناعى، والأسطوانات المصغرة، وأقراص ذاكرة الحاسب الآلى المنضغطة، وتسجيلات الفيديو والحواسب الآلية وشبكات الحواسب، كما أن الشباب هم الأداة المميزة التى تروج بها هذه الابتكارات، وهم أقوى مصادر الحفز على التطوير المستمر لها، وهم كذلك الذين يخلقون أشكال التعبير الجديدة فى وسائل الإعلام. ويضفى الشباب المعنى على هذه التقنيات بالنسبة لأبناء جيلهم من خلال تطويعها لأغراضهم الثقافية الخاصة.



المصدر: تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٤

إن الكثير من العوامل تسهم فى تهميش الشباب، كالنمو السكانى السريع والفجوة المتسعة بين الفقراء والأغنياء. والعمالة هى الخطوة الحاسمة فى تحقيق أى قدر من الاستقلالية فى المجتمع، ولكن أعداد الشباب العاطلين أو شبه العاطلين فى البلدان الصناعية والنامية على حد سواء يتزايد زيادة كبيرة. ولا يجد الشباب الداخلون إلى قوة العمل وظائف وقد يعيشون دون أن يجدوا أبدا وظيفة مدفوعة الأجر. ويصبحون مصدرا محتملا للعنف والقلاقل الاجتماعية، فضلا عن ضياع الطاقة الإنتاجية التى يمثلونها. وهم لا يصلحون كقدوة. لأبنائهم مما يطيل من أمد البطالة. وبالإضافة إلى ذلك فإن الوظائف فى عالم اليوم لم تعد ثابتة أو تسير فى خط مستمر. لقد انقرضت وظائف العمر بأسره وبالذات فى قطاع الخدمات المتنامى. وينشأ عن هذا إحساس مزين بالتهميش.

وفى أفريقيا جنوب الصحراء يزيد احتمال بطالة الشخص دون الخامسة والعشرين مرات عن احتمال بطالة من يزيد سنه عن الخامسة والعشرين وينجم هذا جزئيا عن الزيادة المرتفعة فى النمو السكانى. وتختلف الآراء حول ما إذا كانت بطالة الشباب مشكلة تحل مع مرور الوقت حيث يكتسب الشباب الخبرة ويكبرون فى السن أو حيث تتحسن السياسات الحكومية، أو هى مشكلة هيكلية الطابع مما يعنى البطالة الدائمة لهم. وفى نفس الوقت مكافحة عمالة الأطفال أمراً جوهريا يمكنه الإسهام فى تشغيل الشباب.

وتتوقف الحلول التى ترى مناسبة بمشكلة البطالة بين الشباب على النظرية التى يعتنقها واضعو هذه الحلول. فالمدخل التقليدى سيركز على الحاجة لتخفيض الأجور ورفع تكلفة رأس المال وتقليل جمود أسواق العمل. أما المدخل الهيكلى فسيركز على الحاجة للتعليم والتدريب على المهارات موضع الطلب، وإجراء البحوث فى التكنولوجيات الملائمة وتغيير الاتجاهات حول العمل، وإيجاد المؤسسات الملائمة للائتمان والمعلومات والتكنولوجيات. أما المدخل المنطلق من نظرية كينز فسيركز على الحاجة لتوسيع إجمالى العرض والطلب للعوامل التى تشترك مع العمل. فخلال فترة الحرب فى بريطانيا عندما كان الطلب على العمالة لا متناهيا اختفت البطالة بسرعة على المستوى الهيكلى والإقليمى. يكون مخرج من هذه المداخل الثلاثة ضروريا فى بعض البلدان.

لقد انتقل الشباب فى معظم أنحاء العالم من الأماكن الريفية التى يغلب عليها الطابع التقليدى إلى المراكز الصناعية. ولأنهم ذوو حساسية عالية فغالبا ما يكتشفون كل النواحى السلبية والخطرة فى الحياة الصناعية الحضرية. وتنشأ أمراض اجتماعية عديدة من الاغتراب والضيق الناجمين عن هذه الحياة. وقد أصبحت علل جنوح الأحداث والدعارة وإدمان الخمر والمخدرات، لعنة حلت بكافة أرجاء العالم، ويموت الآلاف من الشباب (فى سن المراهقة) كل يوم بسبب إدمان المخدرات.

وترى اللجنة أنه من الجوهرى وضع استراتيجيات للتعليم والتدريب تحفز إدماج الشباب فى دنيا العمل. ويعد التعليم ومحو الأمية شرطاً مبدئيا للمشاركة الديموقراطية، ولا سيما فى مجال العملية الانتخابية وممارسة الحقوق الديموقراطية. ولم يعد أحد اليوم ينظر إلى القيم الديموقراطية كنموذج مستورد من أوروبا وأمريكا الشمالية. فهذه القيم أساسية للشباب فى كل مكان.

الإحساس بالذات:

ثقافات الشباب والأطفال:

إمكانات وتحديات التعليم:

مرت ثلاثة عقود ونصف منذ الاعتراف بحق التعليم كواحد من الحقوق الإنسانية الأساسية (فى ميثاق مكافحة التميز فى التعليم الصادر عام١٩٦٠)، ولكن مازال ٨٨٥مليون شخص محرومين من هذا الحق ونسبة المحرومين من النساء والأطفال تصل إلى ٢٨٪ ولا يمكن تحقق إمكانات الشباب بدون ضمان هذا الحق وضمان ديموقراطية الوصول إلى التعليم. وغالباً ما يحجب هذا الحق تحت دعاوى الثقافة والمعايير. وينبغى الاعتراف بأن التعليم بكل أشكاله يعادل التنمية البشرية.

وقد تحسن التعليم على مر العقد الماضى، فتزايدت معدلات محو الأمية بين البالغين فى حين تناقصت أوجه انعدام المساواة فى معدلات محو الأمية بين البلدان، وتصل الفجوة المدرسية بين معظم بلدان الجنوب وبين الدول المتقدمة الآن

إلى أقل من أربعة سنوات بل وتكاد تنعدم فى بعض الحالات [٦] . إن ثلاثة أرباع سكان العالم الآن يعرفون القراءة والكتابة فى حين كانت النسبه فى عام١٩٨٠ أكثر من الثلثين ويتوقع أن تصل إلى ٨٠٪ فى العام٢٠٠٠ . وسيكون الأثر المحتمل لهذه التحولات الهائلة على المطالب والممارسات الثقافية والاقتصادية. ويتوقع أن تصعد نسبة محو الأمية بين البالغين عام٢٠٠٠ من ٧٧,٤٪ إلى ٨٣,١٪ [٧] .

ولكن من المهم أن نحد من هذه الأنباء الطيبة لأن محو الأمية مفهوم متغير وخاضع للتشكيل الاجتماعى. وأرقام محو الأمية، إن كانت موثوقة، ليست سوى مؤشر واحد على التغير فى التعليم وهو أيضاً مؤشر جزئى فحسب على الكفاءة النسبية فى الوصول إلى المعرفة. ويتطلب قياس التقدم المسجل فى مقدرة الأفراد على التكيف فى عالم دائم التغير فهماً أوسع للظروف العديدة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية التى تحد من الآثار الإيجابية لمحو الأمية. لذا فالتعليم ليس كافٍ، بل لابد من حسن استخدام التعليم وبالذات لمنح الشباب إمكانات استعمال المعرفة التى اكتسبوها والمساهمة بالكامل فى المجتمع. فما هى فائدة الشهادة لو لم تتوافر الوظائف، أو لو كان المؤهل أعلى من الوظيفة المعروضة؟ وفى فرنسا حيث وصل معدل التسجيل للتعليم العالى عام١٩٩٣ نسبة ٣٢٪ من المجموعة السنية ١٩-٢١ عاماً يترك حوالى ثلث الطلبة الجامعة دون الحصول على الدرجة الجامعية[٨] .

كذلك فإن الفوائد الناجمة عن هذه الصفقة الجديدة فى مجال التعليم ليست موزعة بالتساوى: وبالإضافة إلى ذلك فإن عدد الأطفال فى سن التعليم الأولى ممن لا يذهبون إلى المدرسة قدر بحوالى ١٠٧مليون عام ١٩٨٨ منهم ٩٠مليون يعيشون فى جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. وفى الكثير من البلدان لا يذهب أكثر من نصف عدد الأطفال إلى المدرسة[٩]. ومن هنا ستدخل الإنسانية إلى القرن الحادى والعشرين وبها ٨٨١مليون من البالغين الأميين أو ما يعادل ٢٠,٦٪ من مجموع البالغين. وقد أحرز التحسن فى الفوارق بين تعليم الأطفال الذكور والإناث ولا سيما فى التعليم الأولى لكن الفجوة ما زالت كبيرة.

وما زالت المساواة بين النوعين فى مجال الفرص التعليمية أمراً ينبغى تحقيقه. وإذا كنا ننظر إلى التعليم كحق إنسانى قبل كل شئ آخر، فإننا يجب أن

نشجع الفتيات على التعليم، ومن المهم كذلك الإنتباه إلى أن المستوى العالمى للتعليم يسمح للفتيات بأن يغيرن من توجههن فى الحياة ولاسيما فى الحياة الإنجابية للأسرة. ومن هذه الناحية يجب العمل على توسيع فرص التعليم الثانوى والتدريب وعلى وجه خاص للفتيات.

تحدي التغير التكنولوجي:

ينبغى الاعتراف الجلى بقدرات الأطفال الخلاقة وقدرتهم على الإسهام فى التطور الثقافى ورعايتها. فلن يكون أمام العقول الصغيرة مشكلة فى دخول عالم الحواسب المتقدمة لو أعطيت لهم الفرصة.

وتترك التكنولوجيات الجديدة آثارها على حياة الشباب والأطفال، كما تفتح المزيد من الفرص. ومع ذلك فقد تسهل المبالغة والمغالاة فى إمكانات التكنولوجيات الجديدة للشباب أو عدم تقدير صعوبة الحصول على أدوات تتطلب استثمارات فوق قدرة الجميع حق قدرها، كما قد يسهل التغنى بمديح تسارع خطى التبادل المعلوماتى. وتثير الثورة التكنولوجية فى كل بلد أسئلة جديدة حول قضايا الوصول والتهميش مما يترك الأثر المباشر على التعليم. فماذا يعنى طريق المعلومات السريع لستمائة ألف مستوطنة بشرية تعيش اليوم دون كهرباء؟

ويؤدى الابتعاد عن التكنولوجيا إلى تأخير وضع هؤلاء المبعدين فى مجتمع المعلومات القادم. ويخلق ثغرة تكبر بسرعة فى كل المجتمعات، لا سيما التى حدثت فيها هجرة ريفية هائلة، بين التكنولوجيا المتقدمة والنخبة العصرية من جانب وتهميش أغلبية السكان من الجانب الآخر. كما تدق السرعة العالمية للتقدم فى التكنولوجيا الرفيعة أسفيناً آخر بين الشباب. وتقول الأستاذة روزابث موسى كانتر، من كلية الأعمال بجامعة هارفارد أن الأغنياء سوف يتمكنون من الاتصال حول العالم أما الفقراء فسيتركون فى المؤخرة الريفية لمجتمع المعلومات.

ويجب أن يحفز هذا الاتجاه صانعى السياسة لتغيير استراتيجيتهم وتنظيم عملية تحول صوب تسهيل الوصول لتكنولوجيا الحواسب ومعداتها والخبرة المتصلة بها، وإلى الأجهزة الألكترونية وشبكاتها وبنوك المعلومات. وتقدم التكنولوجيات

الجديدة فرصاً جديدة، لذلك تقوم هيئة كومنولث التعليم ومقرها مدينة فانكوفر بكندا بتشجيع التعليم عن بعد فى ذلك البلد، باستخدام أساليب الاتصالات والمعلومات الحديثة (المؤتمرات التليفونية الصوتية، مؤتمرات الفيديو، شبكة إنترنت، منشورات الحاسب الشخصى، البرامج الصوتية المرئية، وشبكات التعلم الإقليمية) كأداة رئيسية لتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم والتدريب. ويجب أن يستطيع الشباب فى كل أرجاء العالم الوصول إلى طرق المعلومات السريعة هذه، كى ينتفعوا بثمارها المنظورة فى المستقبل من دعم التنوع والتعبير والتمكين وتكوين القدرات.

وفى نفس الوقت يجب أن يقيم العالم المعاصر أثر وسائل الإعلام وإضفاء طابع العالمية على الشباب والأطفال. فهل العقول الشابة جاهزة لتقييم المعلومات والقيم التى تنشرها صناعات الإعلام والترفيه الحديثة تقييماً نقدياً؟ وهل هذه العقول قادرة على تبين طرق التلاعب بالرموز سواء أكانت دينية أم عرقية أم سياسية؟ وهل الشباب مستعدون لمواجهة تحديات العالمية بدون أن يتخلوا عن جوهر تراثهم؟ هل يعنى التعليم على تنمية قدراتهم المعرفية والشعورية والحركية النفسية بشكل متناغم ويشجعهم على التفكير والتصرف كأفراد مسئولين مبتكرين؟ هل يعى الشباب على نحو كاف بدورهم فى المستقبل كمواطنين؟ غالباً ما تكون الإجابة على هذه الأسئلة لا.

ومن الضرورى أيضاً تقييم القيمة النسبية لوسائل الإعلام الجديدة ووظيفتها، وكذلك تقييم الإمكانات المهملة للوسائل القديمة لبحث أدوار هذه وتلك فى تعليم وتنمية الشباب ومدهم بالمعلومات. وفى الكثير من بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية لا يلبى الطلب المُلِح على الكتب، (لاسيما المكتوبة باللغات المحلية). وفى مسح أجرى مؤخراً فى ٩٣بلداً كان أقل من ٦٠ ٪ من تلاميذ المراحل الأولية فى ٢٢بلداً منها يملكون كتباً مدرسية بالعدد الكافى(١٠). لماذا وكيف نشترى الحواسب الآلية إذا كانت الكتب نادرة؟

وتوجد طرق أخرى لإخراج الأطفال من عزلتهم الثقافية لا سيما إذا كانت ناجمة عن العزلة المادية. وإحدى هذه الطرق نشر القراءة. ففى مالى توجد شبكة عملية القراءة العامة التى تتألف من ٤٦مكتبة لكل الأعمار وثلثها مخصص لكتب

الأطفال. وتهدف الشبكة إلى زيادة أعداد الأطفال بجانب نشر هذه الكتب. ويقول أحد المشرفين عليها: لقد أخرجتنا المكتبة من عزلتنا أكثر من الطريق الجديد الذى يربط بين موبتى وجاو. وتلقت عملية القراءة العامة فى ١٩٩٤ جائزة تشجيع القراءة التى تمنحها الهيئة الدولية لكتب الأطفال بالإشتراك مع دار صحيفة يابانية هى أساهى شمبون. وتصل هذه المبادرات إلى القرى الريفية وإلى الأطفال فى الأحياء الفقيرة فى المدن وإلى عنابر الأطفال فى المستشفيات، ولها مزايا عديدة: فهى تلائم توزيع الكتب مع الإحتياجات المحلية (خدمات المكتبات فى المناطق الريفية، المكتبات المتنقلة، المكتبات المنزلية)، وتشجع المشاركة الخلاقة للأطفال (جرائد الأطفال، رواية القصص، مسابقات الرسم، لقاءات مع الكتاب ورسامى الصور فى الكتب)، وتدعم اللغات والتقاليد المحلية ونشر كتب الأطفال.

والتكنولوجيات الحديثة كبنوك المعلومات الآلية، والأقراص المنضغطة التفاعلية وتطبيقات وسائل المعلومات المتعددة والنصوص المعالجة بالحواسب الآلية ثم الكتب الإلكترونية والوثائق الفائقة لوسائل الإعلام المتعددة التفاعلية من تحل محل بقدر ما ستكسبها قيمة جديدة. ويبدو أن أنواعاً معينة من الرسائل تلائم أنواعاً من وسائل الإعلام أفضل من الأخرى: إذا يسرنا أن نستمع إلى أخبار الصباح فى الراديو ولكن نفضل أن نجد أفكار أرسطو وأشعار هياجار ونظريات أينشتين فى الكتب.

ونخلص إلى القول بالحاجة إلى الاستمرار فى ملاءمة الدور التعليمى والثقافى للكتب والتكنولوجيا المتصلة مباشرة بإنتاجها لتتكيف مع السياق الاقتصادى والاجتماعى الثقافى الذى سيحيط بها فى المستقبل.

بناء الذات على الثقافة:

إن إنتهاج خط التنمية الاقتصادية المحضة يتجاهل تنمية الذات أو النفس التى تقع فى المركز من أى مشروع تعليمى ناجح. والتعليم نشاط متكامل يهدف إلى نقل المعرفة والقيم وبناء المهارات وتدريب الناس وتكملتهم فى كل جوانب حياتهم وطيلة عمرهم، لذا لا يمكن فصله عن الثقافة وهو الوسيلة المثلى لنشرها وتجديدها، ولا عن التنمية وهو أحد أكبر عواملها. وينبغى أن تسعى السياسات إلى التركيز على

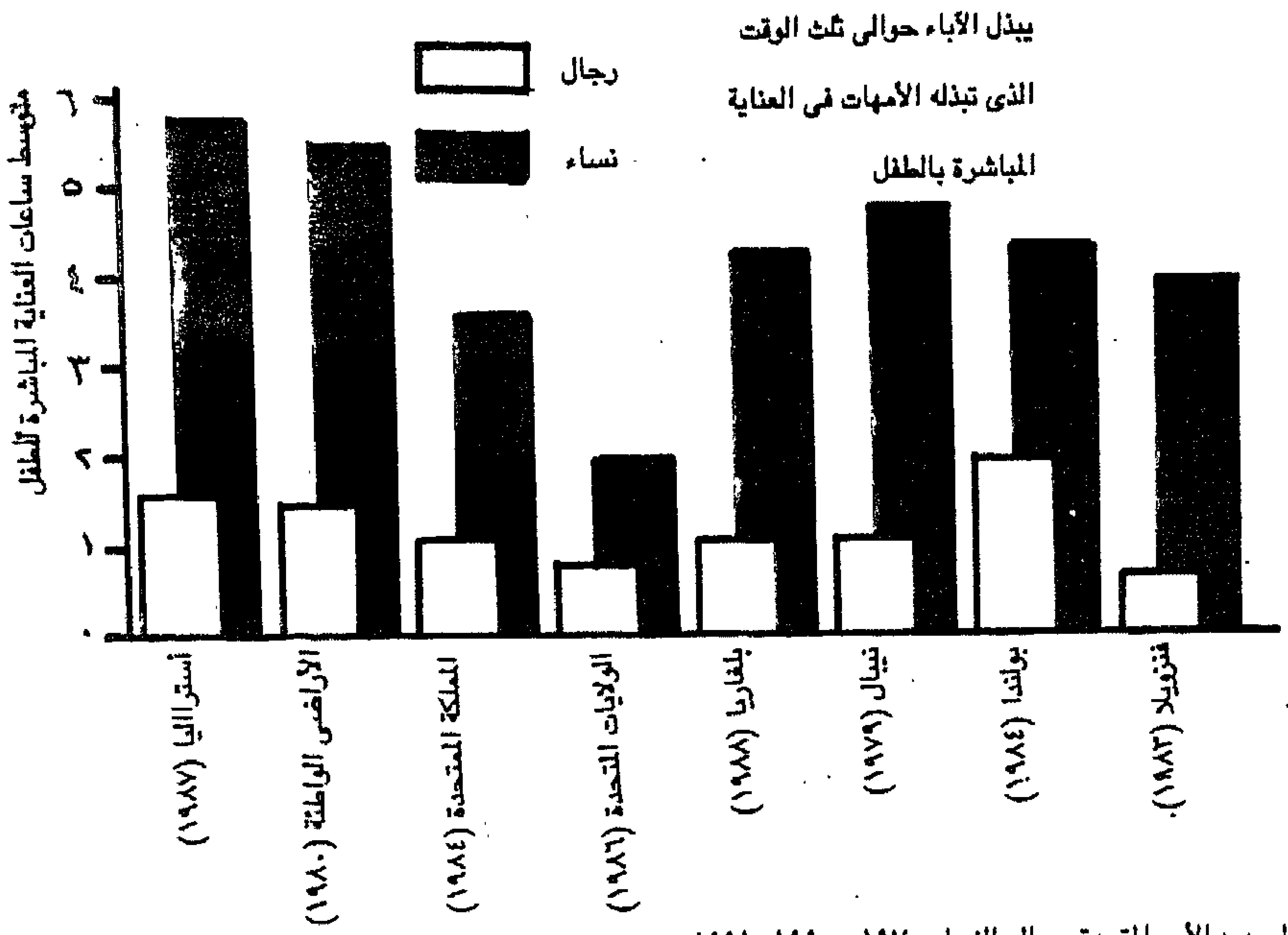
أهداف التعليم الإنسانية قدر التركيز على أهدافه الإنتاجية، وإلى تشجيع التجديد والابتكار. ولابد أن يقدم التعليم المعلومات ويزود الشباب بالمعرفة الواقعية، لكنه يجب أيضاً أن يشكل شخصيتهم ويمدهم بالمعنى مما يهدى خطواتهم فى السعى لتحقيق أهداف مرغوب فيها من الناحية الإنسانية وتحقق ذواتهم.

ومنذ عشرين عاماً صدر تقرير التعليم من أجل الحياة عن لجنة اليونسكو الدولية لتنمية التعليم، برئاسة الشخصية الفرنسية البارزة إدجار فور، ليؤكد على الأهداف الإنسانية للتعليم، ويقرر أنه ينبغى أن يشجع تحرير القوى الخلاقة للجماهير من خلال مساعدة الفرد على تنمية ملكاته الشخصية مما يحقق الطاقات الكامنة للملايين من الناس. وينبغى أن يتخذ التعليم الخطوات لمنع خطر تجريد الوجود من الطابع الإنسانى الذى تؤججه المخاوف من آثار التقدم التكنولوجى المفرط على المدى الطويل، ويقوم التعليم بذلك بإعلاء القيم العليا للطبيعة البشرية(١١).

ويجرى التعبير عن هذه القيم فى الوقت الراهن من خلال احترام الثقافات. وتدرك اللجنة أنه لا يمكن أن يوجد نوع واحد من التعليم، وإنما استراتيجيات تعليمية مكيفة. فكما لا يوجد لقياس درجة الذكاء، لا يمكن أن توجد مدرسة مثالية واحدة للقرن الحادى والعشرين، وينبغى أن تكيف التعليم مع الغايات المتوخاة والوسائل المتاحة ومع التلاميذ والمدرسين، ويتطلب ذلك العناية باحتياجات واهتمامات التلاميذ الثقافية. فلا يمكن أن يثمر التعليم فوائده إذا لم يضع افتراضات وتصورات الطالب المضمرة موضع الاعتبار: لا داعى لاعتبار أن الجواب يكمن فى مدرسة واحدة. فمن الممكن أن يوجد عشرة أنواع من المدارس، ومن الممكن المزاوجة بين المداخل الرسمية وغير الرسمية، ومن الضرورى وجود أنماط مختلفة من المدارس حسب أنماط الطلب المختلفة(١٢).

ويعنى هذا أولاً قيام نظام تعليمى يعنى بالإمكانات المهملة للتنوع الثقافى. إذ يجب أن يرى الأطفال أن ثقافاتهم وتجاربهم ولغاتهم تجد التعبير عنها والتأكيد عليها فى المدرسة ووسائل الإعلام. وإن جنوب أفريقيا مثلاً تشترك مع بلدان أخرى

الأطفال ما زالوا فى عالم الأم، نماذج مختارة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠



المصدر: الأمم المتحدة، عالم النساء ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠، ١٩٩١

مثل بوتسوانا وليسوتو وموزمبيق وناميبيا وسوازيلاند وزامبيا وزمبابوى فى اللغات والتجربة التاريخية والإستعمارات، وينبغى أن تتخذ هذه اللغات والتجارب المشتركة كمنبر يعبر عن الهوية والشخصية الأفريقية وتعددها الثقافى للأطفال.

ولقد أشير كثيراً إلى أن التعليم يجب أن يقيم جسراً بين الأنماط الثقافية ومطالب التنمية. لكن ممثلى الشعوب المعنية سواء فى أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية يذهبون إلى أن التعليم أكثر من مجرد جسر، إذ يجب فى رأيهم أن يستخدم ما يعرفه التلاميذ بالفعل كلبنات يبنى عليها بدلاً من أن يلقى إليهم بأفكار جاهزة وغير مألوفة إلى حد كبير تستمد من مفاهيم صيغت فى بيئة غير بيئتهم.

وربما يرغب لأطفال فى القيام بأشياء جديدة وجريئة لكنهم بحاجة إلى مرجع ومسار. لذا فمن الضرورى التأكيد على أن الأطفال هم حاملو التقاليد الثقافية التى تربطهم بالأجيال السابقة وأن عليهم باستمرار أن يعيدوا تفسيرها وتكييفها مع احتياجاتهم لصياغة الأسس للتجديد الثقافى فى المستقبل.

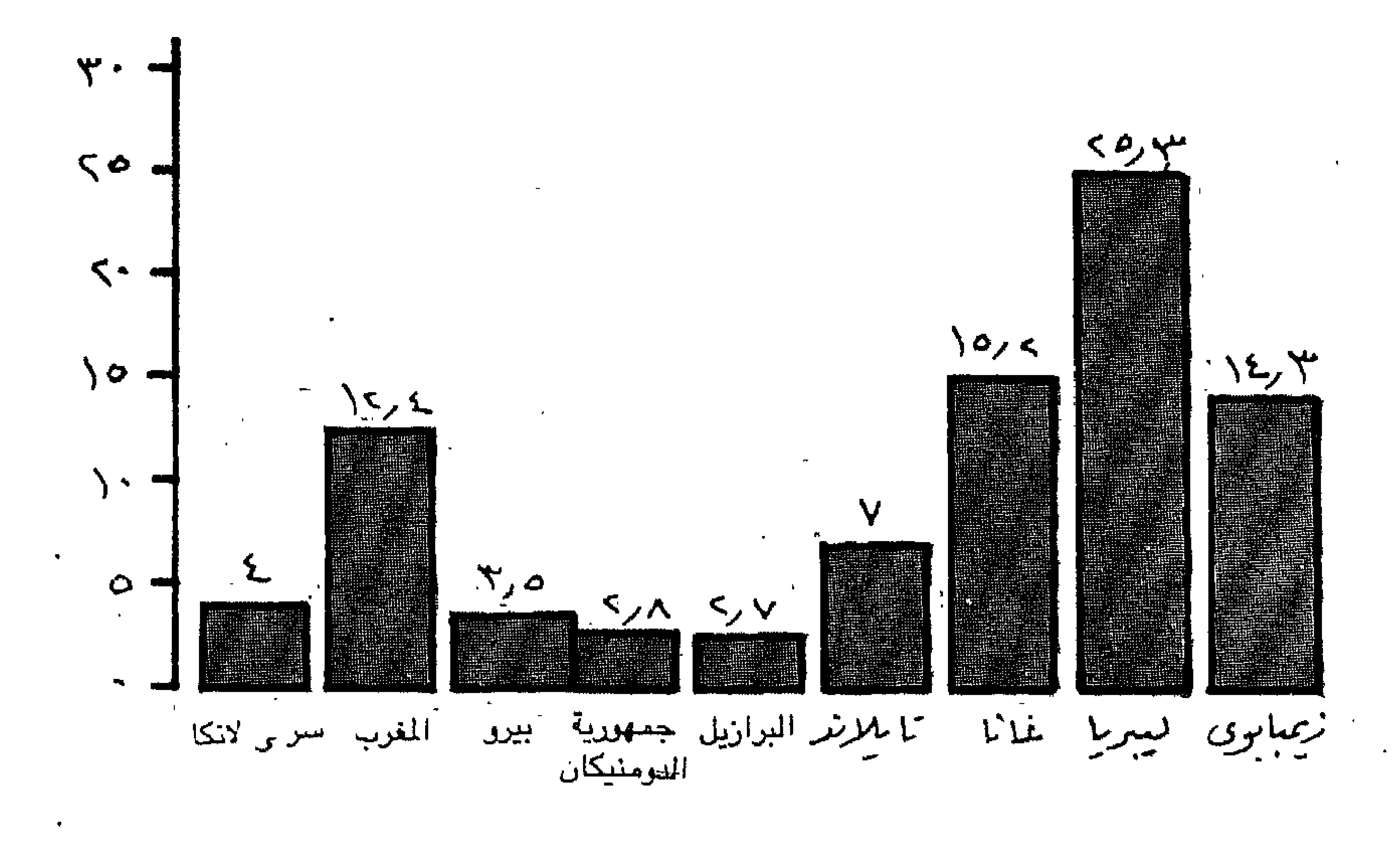
ومن شأن الفاصل الذى يوضع أحياناً بين المعرفة التقليدية والعصرية وبين العلم الراقى والشعبى أن يصيب مضامين المناهج التعليمية بالهزال. صحيح أن العلم الحديث والتكنولوجيا يمثلان تحد للثقافة التقليدية فى كل مكان. لكنهما جزء لا يتجزأ من عدة ثقافات وتمثلان تحديا خطيرا لوجهات النظر التقليدية فى نفس

البلدان التى نشأ فيها. فهناك مثلا إلتقاء ملفت للنظر بين أحداث ما توصل إليه العلم من نتائج وبين المعرفة التجريبية والتعاليم التقليدية المتعلقة بالبيئة وكيفية تدبيرها (أنظر الفصل الثامن). وتشجع اللجنة السياسات والمناهج التى تدعم وتعين فى فهم هذا الإلتقاء.

ويبدو أننا قد وصلنا إلى نقطة بدأت عندها عدة علوم فى اكتشاف الوظيفة التى لا بديل عنها لتلك التقاليد. ولابد من تسجيل هذه التقاليد وإدماجها فى النظام التعليمى، حيث أنها تعد كتلة مهمة من المعرفة الموروثة. ويستطيع التعليم القيام بدور متزايد فى نقل التراث غير الملموس للثقافات وقيمها الأخلاقية لاسيما (وليس فقط) عندما تكون أساليب النقل التقليدية قد تقطعت كما يحدث مثلاً فى البلدان ذات النمو السكانى السريع أو المتأثرة بعملية التحديث المتسارعة.

ويمكن فى هذا الإطار أن تنجز تنمية الطفل بعدة من الأساليب غير الرسمية كاللعب مثلاً. فاللعب فيه تفاعل بين الاتصال والتعبير الخلاق والحرية وانضباط النفس، مما يجعله بالغ الفائدة فى نمو الطفل ومساعدة الأطفال على الانتماء بشكل كامل لثقافتهم ومجتمعهم. ويظهر من شبكة مكتبات اللعب فى أمريكا اللاتينية والتى أُنشئت عام١٩٨٦ بمبادرة من الأرجنتين والبرازيل وكولمبيا وأروجواى أن

أطفال يعيشون بعيدًا عن أمهاتهم - البلاد الآخذة فى النمو ١٩٩٢



لهذه المؤسسات دور أكبر من مجرد ملء الثغرات فى النظام التعليمى: إذ تساعد أيضاً فى حل بعض المشاكل الخطيرة في البلدان النامية كترك المدرسة والأمية وجنوح الأحداث والتهميش، وذلك من خلال تشجيع تشكيل أفراد ذوى مقدرة ابتكارية أعلى ذاتهم ويسهمون فى مجتمعهم على نحو أفضل[١٣]. ولا يعنى نقص المدارس ألا يوجد التعليم فى مرحلة ما قبل المدرسة. ففى زائير يتعلم الأطفال خلال اللعب كجزء من تعليمهم التقليدى[١٤].

ويمكن أن يضمن إصلاح النظام التعليمى الحفاظ على التقاليد التى صاغت حياة الشعوب بصورة إيجابية عبر الأجيال: بدون التعليم سننسى تراثنا التاريخى ونتعلم ثقافات مصطنعة[١٥]. ويمكن أن تضم الألعاب التقليدية ـ الشفهية والجسدية ـ إلى برامج الترفيه. وينطبق نفس الشئ على إعداد الأكلات التقليدية أو تناقل الأدب الشفهى الثرى فى شكل القصص والأغانى وأشعار المديح والطقوس. وهذا تراث يتطلب التوثيق والنشر وأن يدخل فى المقررات التعليمية. وتحدد هذه الأنشطة أنماط العلاقات بين الأفراد وتثبت فى الشباب الإحساس بالانضباط واحترام الكبار وتدعيم الروابط بين أفراد العائلات الممتدة.

وتركز القيم الأفريقية الروحية مثلاً والتى تجسدها العقيدة التقليدية على أهمية العلاقة بين البشر والطبيعة، وبين المادى وغير المادى، وبين العقلانى والفطرى، وبين الأجيال الحاضرة والماضية، ويمكن أن تستخدم ثروة المعرفة والقيم هذه بشكل مفيد فى حل مشاكل معاصرة كإنقاذ البيئة وتسوية الخلافات والصراعات.

كذلك نعتقد بضرورة تدريس تاريخ العلوم إذ من شأن هذه الدراسة أن تحطم الصورة التى ترى فى العلم كتلة صماء واحدة وتكشف عن أنه عملية نقدية مستمرة من الفحص والتطبيق، لها منهج افترضته كما أن لها قيود وليست معرفة لا يتطرق إليها شك. وسيتضح كذلك أن هذه العملية أثرتها الإسهامات فى كافة أنحاء العالم. وإذا كان البحث العلمى نشأ على نطاق واسع فى البلدان ذات الفصل المرتفع والقادرة على تخصيص الميزانيات الكبيرة له إلا أنه ليس حكرا على أحد، بل هو مفتوح للجميع فى كل مكان.

النمو فى عالم تعددى: التعليم المتعدد الثقافات:

يستطيع الشباب بفضل العالمية وثورة وسائل الإعلام وزيادة فرص الوصول إلى المعلومات أن يقدروا تنوع القيم الثقافية وأشكال التعبير بصورة أفضل من آبائهم، والشباب فى البلاد مرتفعة الدخل يتعاملون براحة مع التكنولوجيا ويتقبلون أشكال التعبير المختلفة ويتفهمون الفوارق الثقافية .

ولابد للشباب من تفهم وظيفة الثقافة فى عمومها كى يعرفوا موقعهم هم، ويجب مساعدتهم على الإدراك بأن ثقافة، أى ثقافة، كعملية أو لغة أو شكل من أشكال الاتصال لا يمكن استعمالها لدحض ثقافة أخرى ـ وإن كانت فى الغالب تثرى هذه الثقافة الأخرى بالمفاهيم والنظريات . لذا نرى من الأهمية بمكان النظر إلى الثقافة نظرة كلية فى مجال التعليم، وإذا كانت الثقافات نسبية ومتعددة كاللغات، وهى لاتجسد الحقيقة ولا حتى الحقيقة التى يعتقدها المتكلم، وإنما تشير الثقافات كتعبير وتلميح إلى الحقائق من خلال التعبير عن القيم والمعايير التى يشترك فيها الجميع.

شباب العالم

العمر من ١٥ ـ ١٩ الإناث			% التحقوا بالمدارس الثانوية		
% لديهن مولود كل عام	% تزوجن	بنات	أولاد	% الذين ماتوا قبل الخامسة عشرة أولاد وبنات	المنطقة
					العالم
					أفريقيا فى مجملها
					تحت الصحارى الأفريقية
					شمال أفريقيا
					آسيا بدون الصين
					أمريكا الشمالية
					أمريكا اللاتينية
					أوروبا
					الاتحاد السوفيتى

المصدر: شباب العالم ١٩٩٤

لقد اعترف المجتمع الدولى بالفعل اعترافاً صريحاً بمبدأ التعددية بجانب مبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان، وبأن هذا المبدأ ينطبق كذلك على الأطفال وعلى تعليمهم. وكما ورد فى ميثاق حقوق الطفل، فإن تعليم الأطفال ينبغى أن يتوجه إلى تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة. وإلى تجهيز الطفل لحياة مسئولة فى مجتمع حر بروح التفهم والسلام والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين كل الشعوب والجماعات العرقية والقومية والدينية والسكان الأصليين. ومن هذا المنطلق يجب أن يدعم التعليم احترام التعددية الثقافية التى لا يقوم فيها التسامح الثقافى فقط على تقبل سلبى بحقوق الجماعات الثقافية الأخرى. بما فيها الأقليات وإنما يتضمن كذلك معرفة نشطة ومتعاطفة بهذه الثقافات مما يؤدى إلى الاحترام المتبادل والتفاهم(١٦).

وهذا الإدراك ناتج جزئيا عن العالمية الاقتصادية ذلك لأن تعمق الاتصالات الاقتصادية عبر الحدود والتحالفات التجارية متعددة الأطراف والأسواق الناشئة (كما فى الصين والهند وإندونيسيا)، خلقت وعياً جديداً بتنوع الثقافات والاعتمادية المتبادلة بينها. وعلى سبيل المثال تتنوع طرق مزاولة الصفقات تنوعاً كبيراً حسب الأقاليم من العقود المكتوبة أو الاتفاقيات الشفاهية. كما أخذت مؤسسات التعليم والجامعات وبرامج التدريب فى الاضطلاع بدور فى هذا المجال. ومن هنا فإن الإحترام المتبادل وتفهم العادات المحلية ومراعاتها تعد شروطاً أولية للعمل المشترك.

لكن مبدأ التعددية فى التعليم تعبير صادق عن نوازع الأطفال الطبيعية. فالعقول الصغيرة تقبل بالتنوع وتستجيب لما هو مختلف بالفضول ثم الرغبة فى استكشافه.، يتشوق الأطفال لتفهم اكتشافاتهم الجديدة والاستمتاع بها. ويمكن للمدارس بسهولة أن تشجع التعرف الإيجابى على التنوع. وإذا كانت الحواجز المادية بين الأمم فى طريقها للزوال، فإن التعليم يمكن أن يسهم فى إزالة الحواجز الذهنية التى تفصل بين الناس وتضعهم فى مواجهة بعضهم البعض. ولا توجد مشكلة عند العقول الصغيرة إزاء تعددية اللغات،ففى مسح أجرى مؤخراً فى ١٠٤ بلداً أنهم يستخدمون لغتين رسميتين فى التعليم فى حين ذكر ١٥ بلداً أنهم يستخدمون ثلاث لغات أو أكثر(١٧). وكلما بكرنا بتعريف الصغار باللغات الأخرى فى عالمنا متعدد الثقافات واللغات كانت النتائج طيبة.

ومن هنا توصى اللجنة بتنمية تعددية اللغات من أصغر سن مع تدريس لغات وثقافات وأديان عديدة فى الفصول. ولا ينبغى أن يقتصر تعليم اللغات على مجرد التدريبات اللغوية وإنما يمتد لإيجاد الفرص لتدبر طرق الحياة والآداب والعادات الأخرى. ويجب أيضاً تعديل تعليم مواد التاريخ والجغرافيا وغيرها، لكى يعبر عن هذا المنحى، فبدل التركيز على المحاربين والغزاة وعظماء الرجال، ينبغى أن يتعرف الطلبة على كل الفاعلين فى التاريخ وعلى اللقاءات بين التقاليد الثقافية وعلى المناهج متعددة العلوم. لذا ينبغى كتابة الكتب المدرسية بشكل مشترك لتنمية الوعى بالتراث المشترك والقيم المشتركة والنظرة المشتركة إلى المستقبل، ويجب كذلك الإكثار من برامج تبادل المهنيين الشباب (الجولات الدراسية، الإقامة فى أمكنة العمل، التعاون من أجل التنمية الثقافية)، كما ينبغى تدريب العاملين فى مجال التعليم على التدريس وضرب القدوة فى مراعاة التعددية الثقافية.

وكذلك يحتاج الشباب إلى التعرف على مفهوم التعقد والتركيب وعلى التصرفات المركبة للشخصيات والثقافات، وعلى تعددية أشكال ووسائل التغيير وعلى التنوع اللانهائى للأشخاص والأمزجة والآمال والدعوات. وهم لن يستطيعوا إدراك مفهوم الإرتباطية إلا من خلال الفهم الواضح لهذا التعقد. ويقول ديفيد هامبرج رئيس هيئة كارينجى فى نيويورك: يجب أن ينتقل التعليسم فى كل مكان مفهوم وجود نوع بشرى واحد فى كل أرجاء العالم يعتمد أفراده على بعضهم البعض-

«نحن فى حاجة للعمل بين صفوف الشباب، منذ الأعمار الباكره جدا، منذ الثالثة أو الرابعة، حتى لو كان العمل مجرد أن نعلمهم أن هناك لغات مختلفة، من أجل أن يلمسوا فكرة التنوع، وأن نعرض لهم، على سبيل المثال، أنه فى اللغات المختلفة توجد أسماء مختلفة لحيوان الأرنب، وأن أولئك الذين نطلق عليهم (الأرنب) ليسو من الضرورى أن يكونوا برايره.. وعلينا أن نعلم الأطفال أن هناك أساليب كثيرة للملابس وعادات الأكل، وذلك فى أشكال مختلفة ومجتمعات مختلفة».

امبرتو ايكو

وهذه عائلة ممتدة ضخمة تشترك فى أوجه الشبه الإنسانية الكبرى، وتشارك فى كوكب واحد هش الكيان. إن التفاعل والأخذ والعطاء التى ترعى داخل الجماعات يمكن أن تمتد إلى ما بعد فترة الطفولة لتغطى العلاقات بين البالغين، وإلى وحدات أكبر إلى أن تغطى العلاقات الدولية(١٩).

وللتعليم دور مركزى فى هذا العالم الذى يتزايد اعتماد أجزائه على بعضها البعض من خلال منع وحل الصراعات بممارسة التفكير العقلانى. وكما جاء فى تقرير أخير لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يجب أن ينمى التعليم الفهم العقلانى للصراع وللتواترات والعمليات المتضمنة فيها، كما يجب أن يستثير الوعى النقدى بالتفاعلات الثقافية ويقدم الأسس لتحليل المفاهيم مما يحول دون قبول التفسيرات المجهلة والمتعصبة عنصرياً وغير المعقولة. إن المدرسة هى قبل كل شئ، أو على الأقل، المكان الذى تعطى فيه المعرفة العقلية ووظيفتها الأساسية تقديم المعلومات وشرح وتحليل المشاكل وإخضاعها للنقد(٢٠).

ولهذا ينبغى أن يرسى التعليم إحساساً بالنسبية والتنوع والتسامح بالتركيز فى آن على وحدة التجربة الإنسانية والتنوع بين الثقافات والتاريخ الطويل للعلاقات المتبادلة بين الجماعات البشرية، إن الهوية علاقة وليست حصناً ويعنى إدراك هذه الحقيقة الانفتاح المتبادل وهو علاقة ذات اتجاهين وفق تعريفها. وينبغى مساعدة أطفال الأقليات (وآبائهم) على إدراك أن الارتباط العميق بالثروة الروحية الموروثة من الماضى لا ينفى قدرة هذا التراث على التمشى مع أحداث جوانب الحاضر وأكثرها إثارة للقلق. وينبغى تشجيعهم على تعلم اللغة السائدة بجانب لغتهم مثلما يجب تشجيع الأغلبية على تعلم لغات الأقليات.

ويجب تقوية النظرة العامة عند الشباب، مما يحفز من إيجاد التفاهم المشترك والإحترام المتبادل على نطاق العالم ويقضى على أوجه التحامل التى تعزل الأطفال عن البيئة العالمية، ومن المهم فى هذا الصدد أن يسمح لهم بالتمتع بالمنجزات الجمالية للحضارات الإنسانية مما يصلهم بماضى الثقافات المختلفة. ففى روسيا استخدمت نماذج متخفية لأشياء صغيرة من ثقافات مختلفة على مدى السنوات الثلاث الماضية وحققت نجاحاً فى تدريس التاريخ العالمى من خلال تدريس تاريخ الفن على المستوى الابتدائى (وأخيرا على المستوى الثانوى) وكان ذلك فى نطاق

مشروع متحف الوعى التاريخى بموسكو. وفى فرنسا نظم نادى اليونسكو فصلا ثقافيا عن مصر القديمة وحضر تلاميذ المدارس الابتدائية دروساً لمدة ثلاثة أسابيع فى متحف اللوفر ومعهد العالم العربى ليتعلموا عن فنون وعمارة وتكنولوجيات مصر القديمة وحياتها اليومية وطقوسها الدينية، وقد قرر التلاميذ بعد ذلك أن يزوروا مصر لمدة أسبوع على حسابهم الخاص.

ومن هنا ترى اللجنة أن التعليم ينبغى أن يدرك على نحو واضح تعددية الثقافات بكل مجتمع والحاجة إلى الحوار بين الثقافات. وهى تعتقد بأن مثل هذا المسلك سيسهم كثيرا فى بث ثقافة السلام وتقليل العنف الاجتماعى.

وفى المجتمعات الراهنة متعددة الثقافات، غالباً ما يكون التنوع حقيقة من واقع الحياة اليومية يجب تناولها فى المدارس بذكاء وحساسية، وكلما بكرنا بذلك كانت النتائج أفضل. وعلى سبيل المثال اهتمت مدرسة ابتدائية فى ضاحية فقيرة من باريس مؤخرا بأن عددا كبيرا من تلاميذها قادمون من شمال إفريقيا وبدأت برنامجا للتدريس باللغتين الفرنسية والعربية. وكانت النتائج مبشرة إذ اكتسب الأطفال الفرنسيون لغة أخرى كما تحسن مستوى التلاميذ الناطقين بالعربية عما قبل. وقد سر الآباء والأطفال من كلا المجتمعين بالنتيجة.

ويمكن أن يصل اكتشاف الثقافات على المستوى العالمى إلى الشعوب التى تعيش ظروفا غير مألوفة وتعتقد فى مفاهيم مختلفة عن الحياة وسوف يظهر هذا تنوع الاستجابات الإنسانية لتحديات الوجود البشرى والبيئة، وكلما زادت غرابة البيئة وأسلوب الحياة زادت فائدتها فى الكشف عن جوهر الثقافة ذاتها، لذا قد ينجذب الأطفال الأوروبيون على نحو خاص لثقافة شعب الإنويتى بسبب الظروف الصعبة التى يعيش هذا الشعب فيها. ولابد مع ذلك من الحذر فى الوقوع فى مجرد إخفاء الطابع الرومانسى على الآخرين، فالتعلم لا يؤدى بالضرورة إلى التسامح . والمهم هو الاكتشاف النقدى للطابع الوظيفى لأنماط الثقافة المختلفة فى دراسة المجتمعات البشرية.

ويمكن لليونسكو أن تستجمع الدروس المستفادة من عدد من المشاريع التجريبية التى نجحت فى تقليل العنف والكراهية وروح العداء وفى تنمية التعاطف والاتجاهات التعاونية وذلك بهدف تدبر هذه الدروس وتطبيقها!؟

ولكن تجب الإشارة إلى تحذير فى هذا الصدد حيث تعتبر اللجنة من المهم مقاومة أى توجه لصياغة توصيات معيارية أو تفرض فرضا فى هذا المجال. فلا يمكن التنبؤ بما تكون نتائج التعليم ولابد أن يستجيب التعليم للتلميذ وليس للمنهج. لذا يقل عدد التوصيات الشاملة التى يصح تطبيقها على المستوى العالمى.

لقد خصص هذا الفصل للأطفال والشباب ولكن ينبغى أن نتذكر دائما أن التعليم يجب ألا يقصر على الأطفال والشباب،بل لابد أن يشمل البالغين أيضا إن أكثر حملات محو الأمية فعالية فى البلدان النامية بدأت بالأسرة الريفية كلها: الأم والأب والأطفال، بل والأجداد والعمات والأخوال وأبنائهم. ولا تقتصر أهمية تعليم الأمهات على إتاحة المعرفة للنساء، بل إن التعليم هنا هو من الأسباب الرئيسية لتخفيض نسبة ترك الأطفال للمدرسة ومعاهد تدريب المدرسين مهمة لتحسين نوعية التعليم المقدم للأطفال. وينبغى على كل المجتمعات أن تتخذ لنفسها هدف التعليم المستمر طيلة العمر وإعطاء الفرصة للبالغين للعودة فى أى مرحلة من مراحل حياتهم ليتعلموا وليلحقوا بما فاتهم من تقدم المعرفة.

هوامش :

١- تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٤.

٢- اماريتاك. سن، The New York Review of Books ٢٠ ديسمبر ١٩٩٠.

٣- الين جوندونو، (المتاحف والتنمية في أفريقيا) ورقة أعدت للجنة، فبراير١٩٩٥.

٤- روي جارنر International Herald Trebune، ١٩ مارس ١٩٨٤.

٥- فومينهير وجويو، ٣٢ (المرجع السابق ٢٣ مايو ١٩٩٥).

٦- World Education Report ١٩٩٣.

٧- المصدر: اليونسكو قسم الإحصائيات أكتوبر ١٩٩٤.

٨- البن مينك، فرنسا في عام٢٠٠ باريس نوفمبر ١٩٩٤.

٩- اليونسكو قسم الإحصائيات مارس ١٩٩١.

١٠- المصروفات والكتب في مدارس الدولة اليونسكو قسم الإحصائيات نوفمبر١٩٩١.

١١- اللجنة الدولية للتنمية والتعليم اليونسكو باريس ١٩٧٢.

١٢- رايموندو دينلو تنمية الطفل من خلال اللعب اليونسكو ١٩٩١.

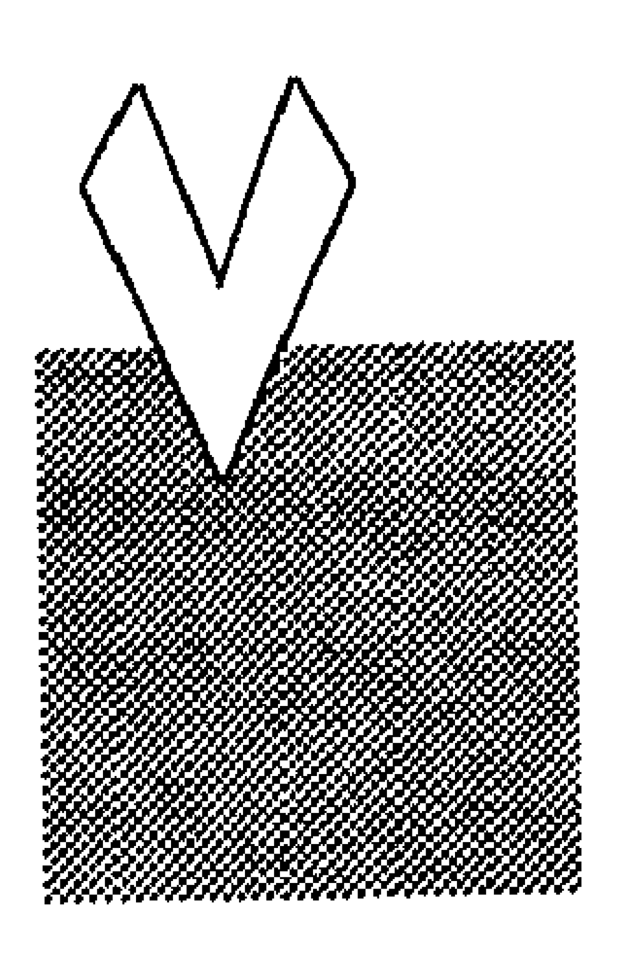
١٣- كيمنجا ماوسوكا: كيف يلعب أطفال زائير ليتعلموا، اليونسكو مايو ١٩٧٨.

١٤- جافيير باروس فاليرو، وكيل التعليم العالي والبحث العلمي -المكسيك.
١٥ -عطيـه عناية الله رئيس الهـيـئـة التنفـيـذية لمؤتمر التـعليم الدولي اليـونسكو
٤أكتوأر١٩٩٤.
١٦- مسح خاص بالتعليم الابتدائي. اليونسكو قسم الإحصائيات نوفمبر١٩٩١.
١٧- امـبـرتوايكو، مـقـابلة مع فـرانسـوا- برنارد علي صـفـحـات مـجلة اليـونسكو
يونيو١٩٩٣.
١٨- دافيد هامبورج - جامعة ستوكهولم ١٩٩٤.
١٩- باريس منظمة التعاون الاقتصادي ١٩٨٩.
٢٠- دافيد هامبورج مرجع سابق.



عندما يموت رجل من أفريقيا فإن مكتبة تحترق.

آمادو هامباتي با



ورث جيلنا ثروة من المصادر الثقافية المادية وغير المادية، تجدالذاكرة الجمعية للمجتمعات فى شتى أرجاء العالم وتدعم من إحساسها بالذات فى أزمنة الحيرة. وهذه الموارد الموضوعة فى عنق البشرية كأمانة لا يمكن أن تتجدد.

وقد تبلور الوعى بالمسئولية تجاه هذه الثروة الهشه حول المبانى: أى الآثار والمواقع التاريخية. كذلك نشأ إحساس مماثل بالمسئولية تجاه بناء المتاحف وزيادتها وما تبع ذلك من تكثير المجموعات الأثرية فيها. ولهذا فإن الأشياء المادية -أى المبانى الآثرية الكبرى والأعمال الفنية والحرفية- كانت المستفيد الأول من مفهوم المحافظة على التراث. وقد تحول هذا الأمر إلى حركة عالمية تفاخر بها جهود التعاون الثقافى الدولى حيث توثق عرى الثقافة بين الشعوب لخدمة قضية مشتركة.

ولم يكن التراث غير المادى موضع اهتمام كهذا. وإذا كانت كل أشكال التراث هشة الكيان،فإن الأشكال غير المادية الكامنة فى عقول وقلوب الناس هشة الوجود على نحو خاص. وقد مات الكثير من هذه الأشكال فى العالم الصناعى منذ عقود مضت، كما ماتت أشكال التراث التى أنتجت الآثار والمواقع والقطع الفنية. ولقد أصبح الماضى بحق بلداً أجنبيا[1]. لكن وجود هذه الأشكال فى أماكن أخرى من العالم يعنى أن مصادر التراث ليست مجرد أدلة على تقدير الماضى، بل هى قوى تدخل فى الممارسات الحية- الأسطورية أو الروحية أو السلوكية الطقسية، ومع ذلك ما زال فهم التراث فى كل مكان يخضع لرؤية أُحادية تسيطر عليها المعايير الجمالية والتاريخية، إنها والأثر الفخم وليس البسيط والمكتوب وليس الشفاهى والاحتفالى وليس العادى والمقدس وليس الدنيوى هى الأشياء التى تحظى بالاحترام والاهتمام[2] وقد حان الوقت لإعمال مدخل أنثروبولوجى واسع النطاق فى هذا المجال.

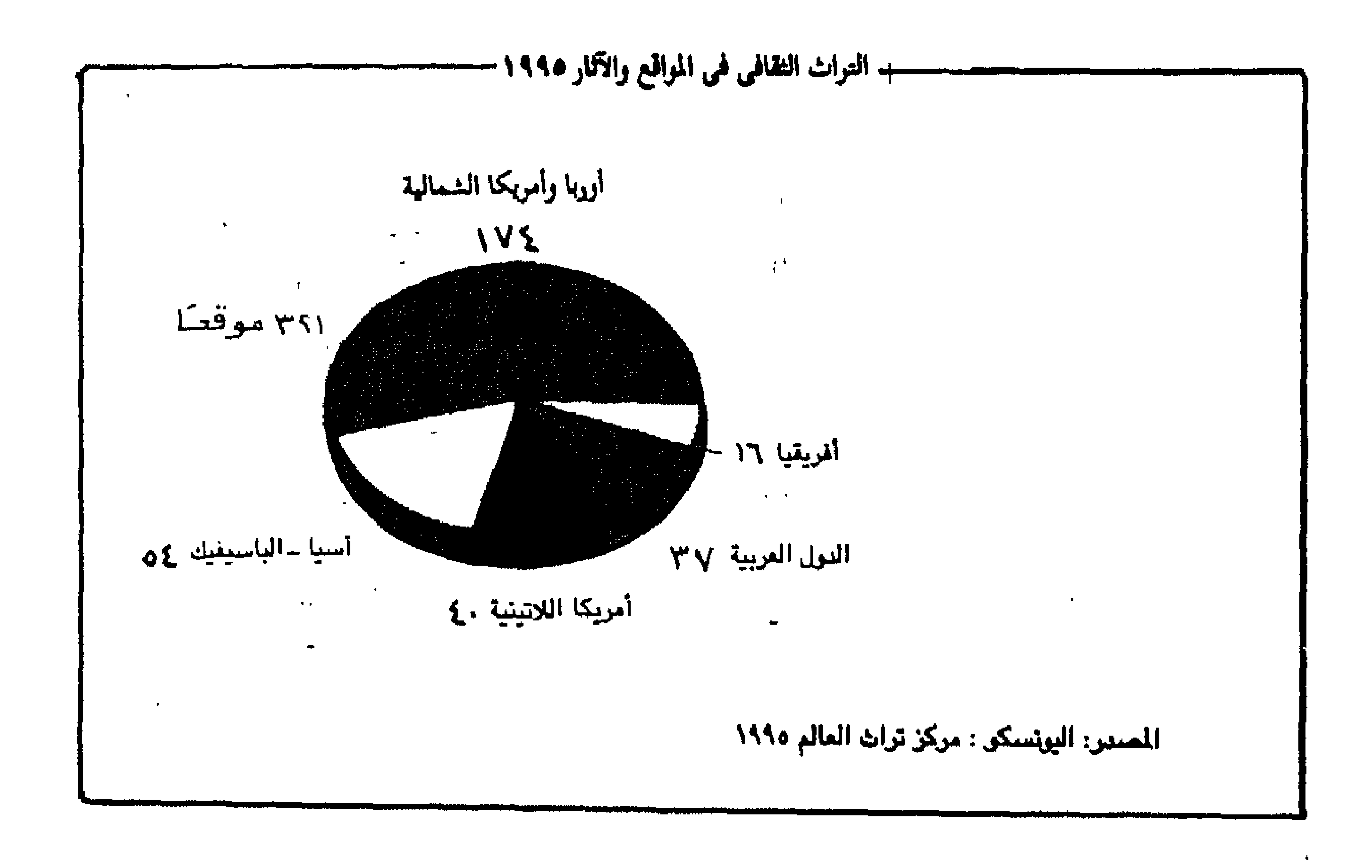
والبقايا غير المادية كأسماء الأمكنة أو التقاليد المحلية، هى أيضا جزء من التراث. ومما له مغزى خاص تلك التفاعلات التى تحدث بينها وبين الطبيعة: أى المكان الثقافى الجمعى. ولا نستطيع أن نتبين الثقافات الأصلية فى منظور تاريخى إلا بالمحافظة على هذه الأشياء. فالمكان الثقافى بمثابة الإطار التاريخى والثقافى للعديد من الشعوب الأصلية.

وإذا كنا سنقبل بالمدخل الأنثروبولوجى الأرحب، فلابد أن نعترف بمبدأ التنوع فى الأمور المتصلة بالتراث، كذلك مما يفضى بنا إلى إدراك أنه لا توجد فى هذا المجال أيضا وصفات عالمية للسلوك الطيب. وقد نقلت المحافظة على التاريخ وتنمية المتاحف، شأنها فى ذلك شأن الصناعات الثقافية، باعتبارها تسهم فى التنمية الاقتصادية. وكل هذا حسن، ولكن يحتاج كل مجتمع إلى تقييم طبيعية وتراثه ودرجة الخطر الذى يتعرض له فى أطر هذا المجتمع نفسه، وإلى تحديد كيفية استخدام مصادر التراث هذه ليس بدافع من الحنين للماضى، ولكن بروح من العناية بالتنمية التى يدعو لها هذا التقرير بأسره، ولهذا تشترك اللجنة فى الرأى مع الذين يذهبون إلى أن التراث فى كل جوانبه لا يستخدم بعد بالكفاءة والاتساع المطلوبين ولا يدار بشكل حساس كما يجب.

وعلى الرغم من أنه يبدو أن الإنسانية تركز الاستثمار بشكل متزايد فى مستقبل الماضى، ما زالت الفجوة متسعة بين الأقوال والأفعال فى تحديد كمية الأشياء التى تحفظ وكيفية حفظها. ومع توسع مفهوم التراث نفسه وامتداده إلى فئات جديدة من المصنوعات التى يرى الناس ضرورة المحافظة عليها بما فى ذلك مثلا الأفلام السينمائية المصنوعة من مادة السيليولويد القابلة للتلف، ولا ننسى أن السينما وغير ذلك من الصور المتحركة هىّ الشكل الفنى الأكبر للقرن العشرين. ويثير هذا التضخم من الحجم المشاكل لأنه إذا كانت مواردنا محدودة فكيف نختار؟ وهل ما نعرفه يؤهلنا للاختيار بذلك القدر من الثقة؟ ومن المستحيل ماديا واقتصاديا المحافظة على كل بقايا الماضى. وهل نجرؤ أن نفعل ذلك وقد ينفق المال والجهد بشكل أفضل لمساعدة الناس فى الحصول على احتياجاتهم الأساسية؟ وهنا يثور سؤال: ما الذى يجب الحفاظ عليه؟ ومن يقرر ذلك؟ ووفق أى معايير وهل جرى إدراك الاجتماعات الخاصة لأنواع التراث المتنوعة أو أحسن تدريب القائمين على رعايتها؟

إن التزام الغرب بالمحافظة على التراث وليد خمسمائة عام من الاتجاهات المتشابكة والحقائق المادية، وقد تجمعت هذه كلها لتجعل من الحفاظ على التاريخ قيمة اجتماعية. ففى المملكة المتحدة مثلا ارتفع عدد المواقع التاريخية والطبيعية والآثار والمبانى التى تحظى بحماية قانونية أو تخطيطيه خاصة من حوالى الألف فى عام ١٩٤٥، وربما من حوالى العشرة آلاف فى الستينيات، إلى ما يقرب من المليون اليوم.. وتجتذب المحافظة على التراث فى كل أشكالها رقما من الجمهور العام بجانب الاستثمارات الخاصة فى البلدان الصناعية المتقدمة. وتستمد هذه الحركة دافعها من الالتزام الاجتماعى العريض، ويقوم عليها أشخاص مدربون ومتحمسون.

ولكن الأمر يختلف تماما فى البلدان الأقل ثراءاً حيث لا تتمكن اقتصادياتها من الاستثمار من المحافظة على ذلك النطاق الواسع. وقد تمثل هذا الوضع فى ميثاق اليونسكو لعام ١٩٧٢، حول حماية التراث العالمى الثقافى والطبيعى وينطبق هذا الميثاق على الأشياء غير المنقولة فقط وقد صاغة وأيدته ودعمته المجتمعات الصناعية المتقدمة مما يدل على الاهتمام بنوع من التراث يحظى



بقيمة عالية فى تلك البلاد. وتمثل قائمة التراث العالمى، التى شملت ٤١١ بندا فى أواسط عام ١٩٩٥، إطارا لا يصلح لأنواع التراث الشائعة فى الأقاليم التى تركزت فيها الطاقات الثقافية فى أشكال أخرى من التعبير، كالمصنوعات الحرفية والرقص والأحاديث الشفاهية. وقد أصبحت ١٤٣ دولة أعضاءا فى هذا الميثاق الذى يعد من الوقت الراهن من أكثر التشريعات الثقافية الدولية التى أقرتها الأمم، ولكن يبدو أن المستفيد الأكبر منه هو الدول الغنية. ويجب وضع أشكال أخرى من تحديد التراث لتتطابق مع النطاق الواسع والثرى للتراث عبر أنحاء العالم.

وعلى الرغم من أن الحفاظ على الثقافة بمعناه العريض قد أصبح ينظر إليه فى كل المجتمعات كقيمة فإن الطلب فى هذا المجال ما زال أعلى من الموارد المتاحة لذا قررت اللجنة أن تدخل فى جدول الأعمال الدولى الذى وضعته فكرة توسيع اختصاص برنامج الأمم المتحدة الطوعى ليشمل مجموعة خاصة من متطوعى التراث البشرى.

اللغة والتراث:

ضع شعباً
فى السلاسل
جردهم من ملابسهم
سد أفواههم لكنهم ما زالو أحراراً
خذ منهم أعمالهم
وجوازات سفرهم
والموائد التى يأكلون عليها
والأسرة التى ينامون عليها
لكنهم ما زالو أغنياء
إن الشعب
يفتقر ويستعبد
عندما يسلب اللسان
الذى تركه له الأجداد:
يضيع إذاً للأبد:

إجنازيو بوتيتا
الشاعر الصقلى، ولد عام ١٨٩٩
من قصيدة لغة وحوار

تؤثر الضغوط العالمية للاندماج والاستيعاب تأثيرا حاسماً أيضا على اللغات التى يوجد منها فى العالم الآن من خمسة آلاف إلى عشرين ألف لغة، تعبر كل منها عن نظرة فريدة من نوعها للعالم ونمطاً من أنماط التفكير والثقافة لكن العديد من هذه اللغات تتعرض لخطر الانقراض فى المستقبل المنظور ويقل عدد الأطفال الذين يتكلمون، كما تترك لاتخاذ اللغات العالمية الحضرية بديلا عنها وهى اللغات التى يتسم متكلموها بالشراسة الثقافية فضلا عن أنهم أقوياء اقتصاديا. والعديد من اللغات المهددة قد قامت بالفعل ويذهب بعض الخبراء إلى أن ما يصل إلى تسعين بالمائة فى اللغات الموجودة الآن قد تنقرض فى القرن المقبل[٣].

ويمثل هذا الوضع استنزافا للموارد على نفس القدر من انقراض فصيلة من فصائل الحيوان أو النبات. فكل لغة ينطق بها فى العالم تعبر عن طريقة فريدة للنظر إلى التجربة الإنسانية وإلى العالم نفسه، ويكفى أن نشير إلى ثراء لغة الإغان منطقة تيراول فويجو (قال داروين إنها لا تكاد تستحق تسميتها بلغة) لندرك هذه الحقيقة يوجد فى لغة أهل اليابان فعل حركى يعبر عن كل خلجة للعضلات وكل حدث فى الطبيعة وكل فعل إنسانى[٤]. وقد اختفى الكثير من اللغات على مر التاريخ البشرى ولا يمكن المحافظة عليها بمرسوم حكومى أو بالاهتمامات الفولكورية، وإنما فقط بقرار واختيار من المتكلمين بها.

واللغات كلها متساوية من حيث أنها أدوات للاتصال كما أن لكل لغة الإمكانة لتصبح لغة عالمية، ويتوقف تحقيق هذه الإمكانة على الفرص التى تتاح لها. وقد ساد الاعتقاد فى الماضى بأن اللغات تشبه الكائنات الحية: هى تولد وتنمو وتضمحل وتموت. لكن هذا التصور غير صحيح. فاللغات بالكامل أدوات ونواتج للمجتمعات التى تستخدم فيها أو تتركها، ومصير كل اللغات وقف بالبيئة الاجتماعية والسياسة وبعلامات القوة قبل أى شئ آخر.

وربما نشير هنا على سبيل الإضافة إلى التميز الملحوظ للمتكلمين بلغتين أو لغات متعددة، والذين يعتادون على التنقل بين أنماط التفكير وتتميز عقولهم بالمرونة. وهم يتسمون بقدر من التسامح أكبر من أصحاب اللغة الواحدة، حيث يعرفون مفاهيم مختلفة متناقضة فى الغالب، كما أنهم أقدر فى فهم الجوانب المختلفة من المشاكل. لذا يؤكد اللغويون على الحاجة الملحة لوضع الأوصاف والأجروميات والمعاجم والنصوص والتسجيلات للغات المهددة قبل إنقراضها.

إن أهم سمة ثقافية للشعب، هى لغته المنطوقة والمكتوبة. ولقد استخدمت السياسة الاجتماعية فى الماضى كثيرا لإخضاع جماعة من الناس للجماعة الحاكمة. وقد استخدمت السياسة اللغوية كغيرها من السياسات كآداة للهيمنة والتفتيت، ثم إعادة الدمج فى الهيكل السياسى الحاكم.

وهكذا فالتنوع اللغوى مصدر ثمين من مصادر البشرية، ويعنى اختفاء أية لغة إفقارا لمخزون الإنسانية من المعرفة وأدوات الاتصال داخل الثقافات وبينها. وقد اثمرت رسالة مماثلة حول تكلفة انخفاض التنوع الحيوى ثمارها. ومن المطلوب أن تلقى الرسالة المتعلقة بأفكار الفكر الإنسانى نتيجة لانقراض اللغات نصيبها فى الفهم والتلقى، فمثلا نجد الكثير من النباتات الطبية غير المعروفة إلا للشعوب فى الثقافات التقليدية، حيث يعطى كل منها اسما محددا فى لغات هذه الشعوب. ومع ضياع ثقافاتهم ولغاتهم فإن المعرفة بهذه النباتات وخواصها العلاجية تضيع كذلك إلا إذا تمكن أحد اللغويين أو الأشخاص المهتمين فى تسجيل أسمائها ووصف خواصها قبل الضياع. وقد عرف السكان الأصليون فى جنوب أمريكا الخواص الطبية لنبات الكوارارى والكينا مثلا قبل اتصالهم بالأوربيين بوقت طويل. وفى شمال أستراليا عولجت أمراض مثل قرح الجلد الحادة والتى لم تستجب للعقاقير الطبية وذلك بسرعة بعض وضع سوائل مستخلصة من نباتات أسماها أفراد جماعات السكان الأصليين، وقد فتح نجاح هذا العلاج وغيره من العلاجات التقليدية المشابهة الباب أمام بحث واسع عن النباتات الطبية بمساعدة السكان الأصليين وبفضل الكلمات التى يستعملونها لغتهم المعرضة الآن للانقراض.

وإذا كانت اللغات على مدى آلاف السنين تموت ببطء كما حدث مع اللغة المصرية القديمة والأكارية والآرامية والأنجلوساكسونية ولغة سوغديان وغيرها، فإن هذه العملية تسارعت بشكل مثير فى الآونة الأخيرة، ويعود الكثير من اختفاء اللغات إلى الماضى، حيث نجما عن الآثار المدمرة لاتصال الشعوب ببعضها البعض والتوسع والاستعمار الغربى. لكن بعض هذه العوامل ما زالت سارية مثل تدمير المواطن والقواعد البيئية للناطقين للغات المحلية والاستيعاب القسرى والتعليم ذى الطابع الاستيعابى المخطط وتمسك الأغلبيات التى تتكلم لغة واحده بلغاتهم وتفضيلها.

التنوع اللغوى: نسبة السكان الوطنيين الناطقين بنفس اللغة

اللغة السائدة والتى يتكلم بها ما لا يقل عن ٩٠٪ من السكان		
البلد	اللغات الرئيسية بنسبة	عدد اللغات المنطوقة
كوريا الديمقراطية		
اليابان		
بنجلاديش		
بوروندى		
تايوان		
اليمن العربية		
مصــــر		
السعودية العربية		
الصومال		
الصين		
تونس		
لبنان		

اللغة السائدة والتى يتكلم بها ما لا يقل عن ٣٥٪ من السكان		
البلد	اللغات الرئيسية بنسبة	عدد اللغات المنطوقة
زائير		
الكاميرون		
زانزيبار		
أوغندا		
نيجيريا		
جنوب أفريقيا		
ساحل العاج		
الهند		
ليبريا		
كينيا		
تشاد		
غينيا		
بيساو		
سيراليون		

واللغة المهددة عند اللغويين هى اللغة التى لا يتعلمها الأطفال أو على الأقل معظمهم فى المجتمع الذى يتكلم هذه اللغة التى يتحتم أن تختفى مع وفاة آخر المتحدثين بها. ويمكن أن تصبح اللغة مهددة بأسباب أخرى أيضا، مثل تقسيم الجماعة اللغوية قصرا ونقلها أو وضع جماعات صغيرة بل وأفراد هذه الجماعة فى مجتمعات تستخدم لغة أو لغات أخرى. كذلك قد يشجع الآباء داخل الجماعة اللغوية أبناءهم إزاء وجود جماعة ثقافية أخرى أقوى أو أكثر توكيدا للذات، على أن يستخدموا لغة الثقافة الأفضل مفضلين إياها على لغتهم، بل وقد يتكلم الآباء أنفسهم مع أبنائهم بهذه اللغة المفضلة، وسرعان ما يتخلى الجيل الشاب عن لغته الآلية نتيجة لهذا، وتنظم الجماعات اللغوية ذاتها استراتيجيات لمقاومة هذه الضغوط وإحدى هذه الأساليب استخدام اللغة. فالحديث بلغة لا يفهمها الطغاه يزيد من احترام الشعوب ذات الوضع الأدنى لذاتها. كذلك تعمل اللغة كوسيلة قوية من وسائل تعريف الجماعات وقد تعيش لهذا السبب وحده. وتستخدم بعض اللغات

بالغة التعقيد والتى يرى الغرباء أنهم لا يمكن تعلمها كرموز جلية لهذا التعريف، ولذا يتمسك بها أصحابها بشدة، بل قد يتماسك التعقيد البالغ وعدم القابلية للتعلم طرديا مع رفع الكبرياء القومى واحترام الذات كما لوحظ مع لغات الباسك الفنلندية والتركية ولغات القوقاز وغيرها، وقد يسهم هذا إلى حد كبير فى المحافظة على هذه اللغات فى الظروف الثقافية المناوئة وما أشبه من الظروف، كما يحدث لو كان المهاجرون فى بلد آخر يتحدثون هذه اللغات.

ويمكن لسياسة لغوية مستنيرة إبطاء اختفاء اللغة أو إيقافه. وينشأ سؤال حول ما إذا كان يمكن عمل إجراءات للمحافظة على لغة تبدو محتمة الإنقراض. ولابد فى هذه الحالة من توسيع مفهوم الحفاظ على التراث ليشمل إعداد الأوصاف والوثائق الكافية كالأجروميات والمعاجم والنصوص والتسجيلات. إن المزيد من المجتمعات التى يصحو فيها الوعى الذاتى بالأعراق تطالب اليوم بهذه المواد، ومن الأمثلة الأخيرة على ذلك لغة الإ ينو فى اليابان (٥). وفى حالات أخرى أوقف التدهور بفضل نشوء الوعى بالهوية مما أدى إلى إعادة تعلم اللغات المحلية شبه المنسية، أو التى لم يتعلمها أحد، وهناك الآن حركات قوية فى هذا الاتجاه فى بابوغينيا الجديدة حيث توجد حوالى سبعمائة لغة. كذلك يتزايد الوعى بين الناطقين باللغات المحلية الواقعين تحت ضغوط اللغات الرئيسية، بأن ثمة قيمة عاطفية كبيرة له فى التمسك بلغتهم التى لا يتحدثها الناطقون فى هذه الثقافة الغالبة، والناطقون باللغات المحلية يستطيعون إضافة إلى لغتهم التمكن من اللغات الرئيسية مما يغلب لهم النفع من الناحية الاقتصادية ومن نواحى أخرى.

ويعد تعليم الابتدائى باللغة الأم للأقليات اللغوية المحاصرة، الطريقة الوحيدة لإرسال الأطفال إلى المدارس وضمان بقائهم فيها. ولكن تحول دون ذلك صعوبات ولا سيما إذا كانت لغة الأقليات غير مكتوبة. وفى هذه الحالة يجب اتباع نهج متعدد شعب لابتكار أدوات تدريس مساعدة والعثور على مدرسين مؤهلين، وهذا أمر ضرورى لو أردنا تشجيع لغات الأقليات التى بسبيلها إلى الموت والإندثار فى مناطق كثيرة بآسيا وغيرها، إن اللغة هى المكون الجوهرى فى الثقافة وقد وصف الفيلسوف الفرنسى جان بول سارتر اللغات بأنها الهوائى الذى نستقبل به والنظارات التى نرى بها.

التراث الثقافى والاقتصادى، المنافع والمزالق، :

كان الحفاظ على الآثار التاريخية من أول المجالات الثقافية التى اعتبرت ذات جدوى اقتصادية، ففى السبعينيات مثلاً أخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والبنك الدولى فى وضع مخصصات مالية للمحافظة على المبانى وتطوير الحرف مشيرين فى ذلك إلى الاعتبارات الاقتصادية وحدها، ففى مراكز المدن التاريخية يمكن لإعادة استخدام الآثار التاريخية بعد تجهيزها كمبان عامة أو متاحف أن يغطى التكلفة ويسهم فى إعادة إحياء القاعدة الاقتصادية لأجزاء المدينة القديمة بتوفير الإيرادات وفرص العمالة، وفى الثمانينيات رفع فى المملكة المتحدة شعار يقول المحافظة مربحة ثم انتشر فى كافة أرجاء العالم، ووجد له دعاة حيث اكتسبت فكرة الحفاظ كتنمية مشروعيتها على الجانبين النظرى والتطبيقى.

ومع ذلك فلم يكتب النجاح دوما للدمج بين الفرص الاقتصادية ومجموعة القيم التى تمثلها عملية المحافظة، والتى غالبا ما تكون غريبة فالهوة الواسعة التى تفصل بين الفقر وبين قيم المحافظة التى تشكلت فى الغرب، لا يمكن رأبها مثلا بالتعامل مع المبانى التراثية بشكل يمحو إلى مساندة العمليات الاقتصادية، لكنه فى الوقت ذاته يقطع العلاقات الدقيقة التى تربط بين المستويات الاقتصادية السائدة والحياة فى الإحياء ونسيج الحياة التقليدى فى المدن وشبكة المبانى الأثرية التى وجددت داخله [٦]، إن المحافظة لا يمكن أن تنجح فى أوساط المدن إلا إذا وضعت فى الاعتبار العلاقات التى تربط بيئة المبانى الأثرية بعوامل مثل نوعية البنية الأساسية الحضارية (نقل، نظام المجارى، جمع القمامة، الترفيه، وما أشبه)، ونظام ملكية الأراضى والنمو والكثافة السكانية وحالة المساكن القائمة والرعاية الصحية والفقر فى المدن.

ولم يحدث هذا إلا نادراً فما يظهر جوانب أخرى فى الصور فى سياسات المدن من أعلى إلى أسفل التى تخططها وتنفذها المراكز البيروقراطية. وازدادت المشكلة صعوبة عندما أُنشئت خلال العهد الاستعمارى مؤسسات حكومية مثل إدارات الآثار أو البحث الأثرى، وشكلت لتناسب احتياجات الإمبراطوريات فى ذلك العهد. وتركز الكثير من هذه المؤسسات على الماضى المدفون لذا فإن مهارات موظفيها فى مجال التراث المعمارى محدودة، كذلك ورث الكثير منها الثغرات التى

أوجدتها علاقات العهود الاستعمارية بين الناس العاديين والأجهزة البيروقراطية، وأدى ذلك إلى فجوة عميقة بين الحياة المدنية العادية والاهتمام العام بالماضى الثقافى والذى يتجسد فى القوائم الرسمية للتراث الأثرى، ونجم عن ذلك أن الدولة وليس الشعب هى مالكة التراث سواء بالمعنى القانونى الفنى، أو بالمعانى المجازية. وقد وضعت الآثار (المحمية) فى أدنى درجات سلم تخصيص الموارد. ونجدها فى الأغلب وراء أسوار أو حدود كثيفة الحراسة فى حالات متفاوتة فى الصيانة، ويحيط بها إن لم يتغلغل فيها سكان فقراء أو محلات تجارية غير مرخصة. أما الآثار غير الموضوعة على القائمة فتترك نهباً للبلى والنسيان(٧).

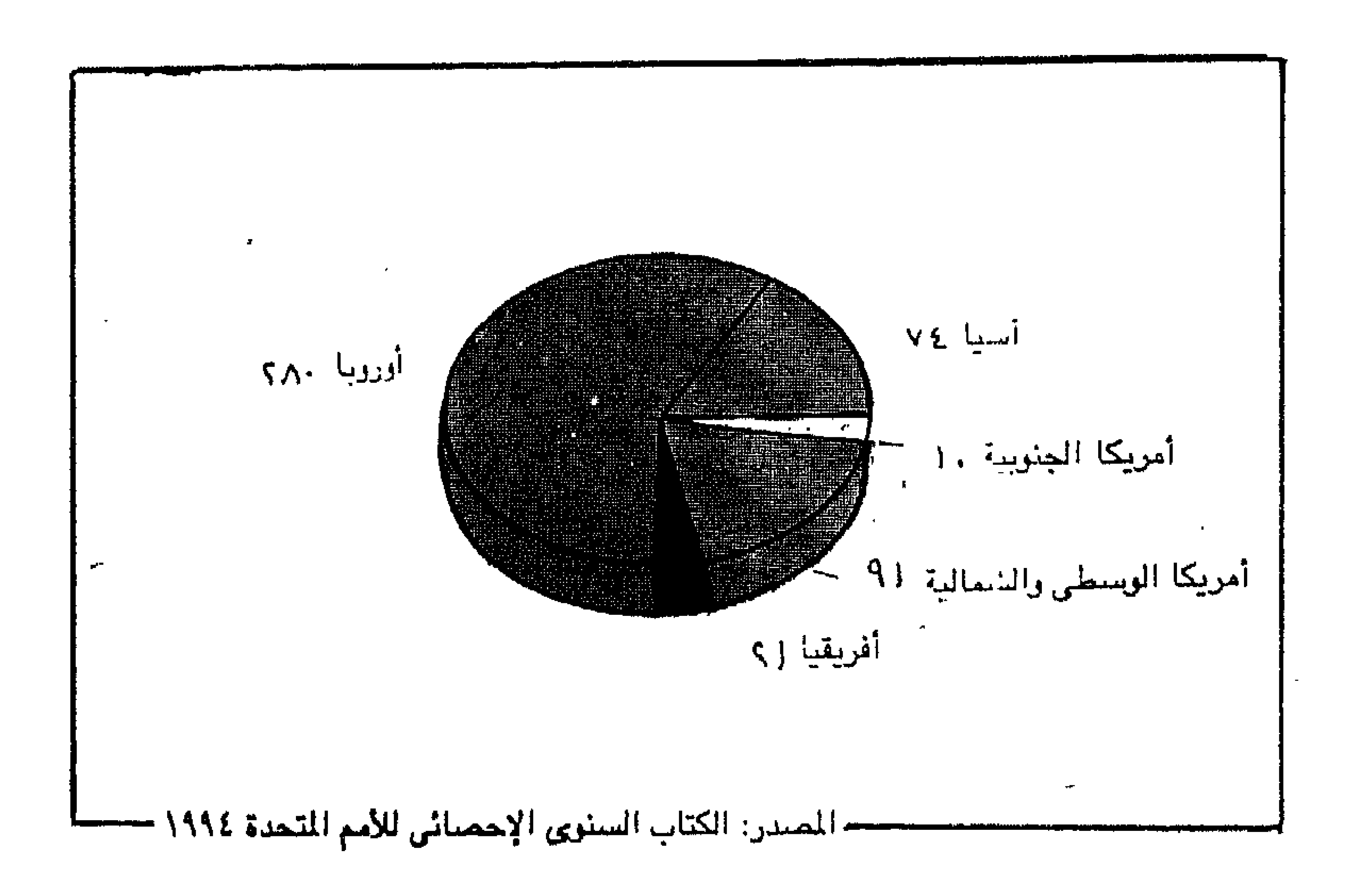
وفى عهود الاستقلال أدى الحماس المفرط للأنماط الحديثة فى العمارة وبناء المدن إلى تدمير أقسام بأسرها فى مدن ما قبل عهد الاستعمار، كما حدث فى قاهرة العصور الوسطى مثلا. وفى هذه الحالة لم يحدث تقارب بين الأمة وتراثها كمصدر لهويتها، بل اتسعت الفجوة بين الهوية وبين إضفاء القيمة على الماضى. وفى أغلب الأحوال أدى النشاط الاقتصادى الخاص الجامع إلى اقتلاع أجزاء كبيرة فى الأحياء السكنية التاريخية فى المدن لتحويلها إلى الاستغلال التجارى واسع النطاق كأراضٍ.

ولقد سعت مدن مختلفة فى أنحاء العالم لمعالجة مثل هذه النواقص، إذ تمكنت المناهج الشعبية المتنوعة فى تنمية الأحياء المحلية وتحسين مستويات المعيشة فى مستويات واقعية من الناحية الاقتصادية وملائمة من الناحية التقنية، كما ظهر عدد من المؤسسات الجديدة أقامها المتخصصون الاجتماعيون، والمخططون والمعماريون وغيرهم من المتخصصين، لتملأ الفراغ الذى تركته المؤسسات التقليدية التى انقرضت، وقد ساعدت هذه المؤسسات الجديدة المجتمعات المحلية ذاتها على القيام بمهمة الحفاظ على الثقافة، وكانت أكثر عوائد الاستثمار دواماً فى نظر القائمين عليها الفوائد التعليمية والاجتماعية وليست المالية، ومع ذلك يظل من الصعوبة بمكان تبرير الإنفاق على المحافظة التاريخية. وسط الفقر وانعدام الكفاءة فى البيئة الأساسية والإدارة المحلية، والتى تواجهنا فى الأحياء المركزية المتداعية فى معظم مدن الجنوب. ولكن أخذت الجهود غير الحكومية فى دفع الحكومات للتحول فى هذا المجال، مثل غيره من البرامج مركزية التخطيط والتنفيذ إلى المشاريع القائمة على

المشاركة من قبل المجتمع المحلى. بل نجد فى حالات عديدة أن وكالات غير حكومية ناجحة وبارزة تنافس الحكومات فى الحصول على الدعم الخارجى.

ولقد انتشر الوعى بإسهام التراث فى تنمية السياحة التى أخذت تصبح أكثر صناعة فى العالم، ويمدها التراث الثقافى بشريان الحياة، وتبدو العلاقة الرمزية المزدهرة بين هذين النشاطين جلية فى كل مكان، حيث اشتركا فى دعم ظهور صناعة التراث، وليست الحكومات القومية أو المحلية أو القطاع الخاص بحاجة إلى تشجيعها للاستفادة من هذه العلاقة، ومع ذلك ترى اللجنة أنه يجب ألاّ يصبح التراث الثقافى سلعة موجهة فقط لخدمة السياحة (بما يعرضها للتلف والإمتهان كذلك)، ولكن ينبغى أن يدخل معها فى علاقة تفيد الطرفين. ولقد أشار الكثير من المراقبين بالفعل إلى حدود القدرة الاحتمالية للآثار ومراكز المدن، ومثلما أدت الأعداد الكبيرة من الزوار إلى تأثيرات ضارة على حالة المبانى التاريخية المحمية وعلى النسيج الاجتماعى والبيئى للعديد من المواقع، فقد تأثرت السياحة ذاتها تأثراً سلبياً فى مراكز المدن التاريخية التى تعانى من حالة المساكن المتداعية وزحام المرور الجامح وتلوث الهواء.

ولقد أدت السياحة الثقافية فى بعض الأحيان إلى إتلاف المصادر التى تقوم عليها مما نشأ من موضوع السيطرة، وبالذات من جانب المجتمعات الصغيرة، هل يمكن أن تمارس هذه المجتمعات حقها فى الملكية؟ من قصص النجاح التى تذكر



المصدر: الكتاب السنوى الإحصائى للأمم المتحدة ١٩٩٤

كثيراً فى هذا الصدد تجربة جزيرة تاكويل الصغيرة فى بحيرة تيتيكاكا فى بيرو. ففى الثمانينيات نظم السكان الأصليون أنفسهم للاستجابة لزيادة حجم السياحة فى منطقتهم والتحكم الخارجى فيها، وقد سعوا إلى تحسين الاقتصاد المحلى مع المحافظة على الثقافة، وجهز سكان الجزيرة القوارب المصنوعة محلياً بمحركات لسرعة نقل السياح من البر إلى الجزيرة حيث يبيتون فى المنازل المحلية، ويمكن التاكويليون بذلك فى كسر احتكار نقل السياح بالقوارب فى البر والذى كان يركز المنافع الاقتصادية فى أيدى جماعة صغيرة من رجال الأعمال لا تقيم بالجزيرة، كما أقام السكان متحفاً يديره المجتمع لعرض من أرقى وأقدم المنسوجات التى صنعها أهل الجزيرة(٨).

وأثيرت مشاكل مختلفة فى أوروبا وأمريكا الشمالية، وعلى الرغم من تعدد قصص النجاح هناك والتى تقاس بالعوائد المالية الكبيرة والدعم السخى من رجال الأعمال فإن القلق يتزايد فى أوساط مسئولى المتاحف من أن الضغوط لإرضاء الجمهور -والسياح خاصة- قد حولت السياسة بشكل حاد باتجاه الإكثار من العرض، وتناول الجمهور للمعروضات على حساب القيام بالأبحاث والدراسات الجوهرية، وهم يخشون من أن صناعة التراث قد خلقت نتائج لها مثل ظهور جماعة ضغط سياسى قوة ومتمسكة بفكرها، وبروز وجهات نظر ذات نفوذ تدفعها الحوافز التجارية، وقيام صناعة للخدمات تحط من الكرامة، وطرح صور ضحلة وسقيمة الزخرف عن الماضى ثم الاستغلال وإخفاء الطابع السلعى، والأسوء من هذا كله أن المجتمع ذاته الذى كان لرغبته فى المعرفة السبب الأولى فى إيجاد هذه الفرص، أصبح محروماً من الوصول بشكل سليم إلى أنواع الماضى الحقيقية الخاصة به(٩).

وفى زمن تحرك فيه الدوافع غير العلمية بناء المتاحف الجديدة ومشروعاتها ..... الحاجة لوجهة نظر نقدية تجاه عملية صناعة الصورة بشكل انتهازى، وفى ـب الأعم تغطى شعارات الثقافة الشعبية وإضفاء الطابع الديموقراطى على الفوائد التى تجنى فى دنيا السوق والانتخابات، إن الفرص تضيع كل يوم وفى كل موقع ومتحف لتزيد من فهم العالم لنفسه بالاتصال عبر الثقافات بواسطة تفسير التراث الثقافى.

مسئوليات المتاحف:

أصبح للمتاحف دور مهم فى تحديد معانى الثقافة المختلفة، ووضع أنظمة معلنة أو مضمرة للقيم التى تحدد معنى الأهمية، وإذا كانت المتاحف تخدم عملية صناعة الأساطير إلى حد كبير، فإن لها إمكانة كبرى لدراسة وتمحيص التقاليد غير المثبتة والأساطير المنحازة والقيم التقليدية(١٠).

ولقد زاد عدد المتاحف فى العالم زيادة هائلة منذ الحرب العالمية الثانية، وربما كان إنشاء ٩٠٪ من إجمالى متاحف العالم لاحقاً على قيام منظمة اليونسكو ومجلس المتاحف الدولى عام ١٩٤٦. ولا يسبق المتاحف فى الكثرة من بين المؤسسات التى تخدم الجمهور العام إلا المكتبات العامة. ومع ذلك فكثيراً ما يحصر دورها فى مجرد حراسة التراث فى حين كانت أكثر المتاحف المهمة على المستوى القومى والإقليمى والبلدى التى أقيمت فى القرن التاسع عشر وأوائل العشرين تركز على العلوم المعاصرة ولا سيما دراسة الأراضى وبيئتها، وقد ركزت متاحف الأنثروبولوجيا التى أقيمت فى نفس الفترة على دراسة المجتمعات والشعوب المعاصرة قدر تركيزها على دراسة الأجيال الماضية.

وشهد نصف القرن الماضى زيادة غير عادية فى أعداد المتاحف التى لا تدخل تحت أى تعريف معقول للتراث، بل ربما تخرج عن اختصاص وزارة أو إدارة الثقافة بأسره. وفى الأمثلة على ذلك الزيادة السريعة فى أعداد المعروضات البيئية فى مواقعها أو فى المتاحف،.وينطبق نفس التقدير على الكم الكثير من متاحف الأطفال الجديدة التى تركز على العلوم وعلى معظم متاحف ومراكز العلوم التى أقيمت منذ إنشاء متحف الاستكشاف الرائد فى سان فرانسيسكو منذ خمسة وثلاثين عاماً مضت، فمدينة العلوم والصناعات بحى لافايت فى باريس تسبق المتاحف الفرنسية، ما خلا متحف اللوفر، من حيث الحجم والميزانية، أما فى الهند فيجرى إنشاء ما يقل عن ألف من هذه النوعية من المتاحف وفق خطة السنوات العشر التى أعدتها وزارة تنمية الموارد البشرية وتنفذها بواسطة المجلس القومى لمتاحف العلوم.

وفى مدينة نيويورك تجتذب متاحف الفنون فى العام الواحد من الزوار ما يفوق كثيرا أعداد زائرى جميع المعارض الفنيه المتخصصة بالمدينة. وقد زار ٤,٩ مليون شخص متحف المتروبونسيتان للفنون هناك عام ١٩٩٤ - ١٩٩٥. وهذه

تمثل زيادة سنوية بنسبة ١٣ ٪ وتتطور المتاحف الكبرى لتصبح مزيجاً من الملعب والمقهى والمعرض، مما يريح الزوار ويسهل جولتهم، والمتحف العصرى حسن الإدارة أشبه بمجمع لسوق حديثة فى ضواحى المدينة تماماً، كما أصبح التسوق العصرى بما فى ذلك نوافذ المحلات التجارية يتسم ببعض خصائص الزيادات المتحفية، وقد سجلت متاحف أخرى معدلات للزيادة أعلى مما سجله متحف المتروبوليتان. فزادت النسبة فى مكتبة بيروبونت مورجان بمقدار ٢٣ ٪ عن السنة السابقة، وزادت النسبة فى المتحف اليهودى بمقدار ٢٣ ٪ كما سجل متحف استوديو فى حى هارلم رقما قياسيا فى عدد الزوار وإن لم تتعدى نسبة الزيادة ٥ ٪، وأجرى عام١٩٩٢ مسح شامل لأمريكا قام به مكتب إحصاء السكان تبين منه أن ٤٩,٦ مليون أمريكى زاروا متحفاً أو معرضا للفن فى العام السابق مقارنا بعدد ٣٦,٢ مليون قبل عشر سنوات.

وقد تحدد أسلوبان مميزان للمتاحف فى العالم على مدى العقود القليلة الماضية، يركز الأول على موضوع رئيسى واحد (كالفن مثلا أو علم الآثار) أو على نوع محدد من المجموعات (المتاحف للسيرة، والمتاحف المتعلقة بموقع تاريخى واحد، أو متاحف السيراميك والزجاج) وعادة تشغل هذه المتاحف مبنى واحداً ويتألف مسئولوها من المتخصصين فى موضوع المتحف، لكن بعض المتاحف الأخرى اختارت مدخلا شمولياً يغطى نطاقاً واسعاً من مجالات المواضيع. وتسعى هذه المتاحف إلى دراسة وتقديم البيئة الطبيعية بجانب الإنسانية، وأن تتناول قضايا معاصرة كبرى. وترى هذه المتاحف أن اختصاصها يتجاوز الأشياء المتضمنة فى مجموعاتها وهى تستخدم المواد المكتوبة المنشورة وغير المنشورة والمسوح الميدانية وأدلة التاريخ الشفهى، ويظهر هذا الاتجاه فى الرواج الأخير لمفوم تقديم خدمة متحفية متكاملة ومتعددة العلوم على المستوى الإقليمى أو المحلى، تتميز بالإدراك والوعى الشديدين بالهوية المكانية أو المحلية أو الإقليمية، وتهدف هذه الفكرة إلى إعطاء المتاحف دورا إيجابيا فى بناء وتنمية المجتمع[١١].

ومعظم المتاحف تغطى مساحة المدن وقد تزايدت أعداد متاحف المدن التى تركز على الطبيعة المتعددة الثقافات للمجتمعات التى تقام فيها، وتسعى هذه المتاحف إلى استكشاف وتحديد مغزى المعانى المشتركة والمتنازع عليها فى الحدود الثقافية الحضرية وأنواع التاريخ الخاضعة لها[١٢].

تحالفات جديدة نحو علم متحفي جديد:

افتتحت حديقة وانوسكيوين للتراث فى ساسكاتشوان بكندا عام١٩٩٢ ، وزارها سبعون ألف زائر خلال عامين. والحديقة تقوم فى مكان كان يجتمع فيه هنود السهول الشمالية منذ ستة آلاف عام وتشمل مدقات للسير تلتف حول تسعة مواقع أثرية، ومعرضا للفنون ومسرحاً شبه دائرى ومسرحاً أثرياً مقام داخل نموذج لحفريات أثرية، ومن الأهداف الرئيسية للحديقة دعم التراث الثقافى بهنود السهول الشمالية والمحافظة عليه وزيادة الوعى العام بتاريخهم، وإسهامات ثقافتهم فى الأزمنة الغابرة، وحتى الحاضر وتشجيع البحث العلمى وتحويل الحديقة إلى نموذج رائد للشعوب الأصلية والتوصل إلى ترتيبٍ للتعاون بين القطاعين الخاص والعام.

وتعد هيئة إدارة الحديقة فى ذاتها نموذجا ممتازاً للمشاركة بين مصالح متعددة، فهى تضم ممثلين عن دين وكرى وداكوتا وناكوتا وسالتو الهندية والمركز الثقافى فى ساسكواتشوان ومدينة ساسكاتون وجامعة ساسكا تشوان وموظفى الحكومة الفيدرالية والحكومة الإقليمية بجانب ممثلى المتاحف المحلية.

المصدر: عن الثقافة والتنمية فى كندا.

بحث كندى مقدم للجنة أ عدته إدارة التراث الكندى. مايو ١٩٩٥

ويتطلب هذا الإحساس بمسئولية تجاه التنوع الحضرى موقفاً إيجابياً نشطاً وجهدا واعيا للتعبير عن معرفة وخبرة وممارسات كل الذين يسهمون فى البعد الإنسانى للمدينة ككل. ومن شأن التفاعل الناجم عن هذه المتاحف أن يقدم البديل الصالح عن التعبير الإنتقائى، عن الذاكرة الجمعية الذى تقوم به المتاحف عادة، وأن يساعد على إيجاد إحساس بالمجال الحضرى المشترك وبالحدود التى قد تقوم داخله ويدور الحوار بينها.

ويركز محل مسئولى المتاحف ذوى النظرة المستقبلية تركيزاً كبيراً على ربط المجتمع كله بشكل وثيق بكل جوانب سياسية وعمليات المتحف، ويعتبرخبراء المتاحف والعلماء ومؤرخو الفن ومتخصصو التعليم وغيرهم من الاختصاصيين الذين يشكلون هيئة هذه المتاحف أن دورهم، على الأقل جزئياً، هو دور المسهلون الذين يسعون لإعطاء المعرفة إلى أفراد المجتمع غير المتخصصين، كما تنظر كل من مدارس علم المتاحف الجديدة هذه إلى مستوياتها باعتبارها تتجاوز جدران المتحف إلى حد كبير لتشمل كل المنطقة التى يعيشون فيها، أو المجال الذى يهتمون به إن على المستوى المحلى أو الإقليمى أو حتى القومى، إن الأرصدة التى تشتغل بها ليست مجموعات المتاحف فحسب، بل كل التراث فى تلك المنطقة ماديا كان أم غير مادى. كما يعتبر أن الجمهور الذى تسعى إلى خدمته لا يقتصر على زوار المتحف، بل يضم كل سكان المنطقة فى الماضى والحاضر والمستقبل، ويجب أن تدرك الحكومات القومية والإقليمية والمحلية أن المتاحف تستطيع أن تؤدى دورا مهما، بل هى تقوم به فعلا، فى تسجيل الهوية المميزة للمجال الذى اختارت العمل فيه (محلياً، إقليمياً، دولياً) والتعبير العلنى عنها. لذا ينبغى أن يشكل دعم وتنمية المتاحف من هذا المنطلق قسما مهما ومتناميا من السياسة الثقافية.

والمتاحف مستودعات ومصادر للمعلومات فى آن، ومصادر المعلومات للمتاحف متعددة الأنواع، وهى تشمل المادة ذات الصلة بدراسات البيئة والدراسات المحلية والقومية، بجانب المادة ذات الصلة المباشرة بمجموعة المتحف، ومن هنا ينبغى أن توضع إمكانات المتاحف بالكامل فى الإعتبار عند وضع السياسات الاستراتيجيات القومية جديدة للمعلومات. وثمة إمكانة عظيمة للابتكار باستخدام وسائل إعلامية جديدة لا سيما فى مجال وصول المتاحف أى تحقيق الوظيفة التعليمية بالغة الأهمية للمتاحف وعلى الرغم من أن قوة المتحف تقوم قبل أى شئ آخر على جاذبية الشئ الحقيقى، يجب على القائمين بأمرها الآن البحث عن طرق جديدة لاستخدام الوسائل الألكترونية لإرشاد الزائرين بدلا من استخدامها للسيطرة على دخولهم، وكذلك لتسهيل التدفق المتزايد للمعلومات حول المعروضات، بحيث يتسنى تخطى الحدود العرضية للمجموعات المعنية فى الأماكن الخاصة بها والتى تحددها تعريفات العلوم المتعلقة بها(١٣).

وحيث أن الوصول إلى المعلومات، هو جوهر الأمر يصبح من المهم للغاية بالنسبة للمتاحف أن تصل بسهولة وشكل ملائم لأنظمة المعلومات التقليدية، وأيضا للشبكات الألكترونية الجديدة، ومن المهم بنفس القدر حماية المبدأ الأخلاقى لحرية الوصول إلى المعلومات وأن تحمى المتاحف ومعها مجموعاتها ومعلوماتها من الاستغلال الظالم من جانب الهيئات الأخرى سواء أكانت تجارية أم غير تجارية. فلا ينبغى أن تشوه آراء المجموعات الغالبة من المعلومات عن الماضى، ولابد أن يقوم تاريخ الأقليات والشعوب الأصلية بشكل موضوعى، ويمكن الوصول لهذا الهدف لتقديم هذا التاريخ من وجهات نظر مختلفة وقبل كل شئ من وجهة نظر أصحابه.

المؤسسات الأرشيفية:

الأرشيفات هى مخازن للسجلات التاريخية،ومع ذلك مازال دورها كمستودعات للذاكرة الجمعية مهمل. بل غالبا ما تتعرض للخطر الجسيم فى العديد من البلدان النامية. وللمؤسسات الأرشيفية عدة وظائف اجتماعية، وهى تقدم دلائل قيمة للعلاقات بين الجماعات البشرية وعن القيم الاجتماعية والعقود التى أبرمتها فى الماضى، وعن الحقوق الفردية والجماعية التى جرى حولها الصراع والتى استخلصت، ويضم الأرشيف مجموعة بالغة التنوع من الأشكال -المراسلات والمذكرات والكتب والخطط والخرائط والرسومات والصور الفوتوغرافية والأفلام والميكروفيش والتسجيلات الصوتية والمعلومات المعالجة بالحاسب الآلى، لذا فهى تعطينا معلومات لا بديل عنها حول تواريخنا،وهى تشهد شهادة لا غنى عنها على أحداث الماضى وعلى حدة المناقشات فى الماضى حول القضايا الجوهرية، وعلى اتخاذ القرارات فى مر التاريخ، وعلى تطور المؤسسات والمنظمات، وأخيراً عن تاريخ حياة الأفراد والقيم والعقائد والقناعات التى قامت عليها(١٤).

ومن هنا لا تقتصر أهمية الأرشيف على الباحثين فقط، فقد تساعد السجلات التى يحتويها صانعى السياسات فى اتخاذ قرارات رشيدة تقوم على التجارب الماضية، ويمكن أن تشترك الأرشيفات مع المتاحف فى توثيق التقاليد السالفة الموجودة أو الآخذة فى الإختفاء فى مجالات عديدة، ومن هذا المنطلق بدأ الاتحاد السنغالى لتنمية الثقافة والصناعات الثقافية العمل فى وضع أطلس للفنون والآداب والصناعات الثقافية السنغالية، ويمكن للأرشيفات أن تنتج آثارا إيجابية على

الصناعات، ففى الولايات المتحدة تدين صناعة الموسيقى الريفية بالكثير من الجهود الفنية التى قامت بها مكتبة الكونجرس، ومعهد سميثونيان، وخبراء الفولكلور لتسجيل الموسيقى الشعبية، وأصوات التراث الشفاهى الأمريكى، ويمكن كذلك أن تكون مصدراً للمعلومات والمراجع للأفراد العاديين.

وهكذا فقط تمتد الفوائد المجتناه فى العمل الأرشيفى المحترف إلى ما وراء نوايا من خططوا لها بحد بعيد، فالمناقشات الدائرة حول طبيعة الديموقراطية ودور المجتمع الذى تثرى بنشر أوراق زعماء من أمثال توماس جيفرسون أوسيمون بوليفار أو المهاتما غاندى. ويتعمق فهمنا للحقوق والمسئوليات الإنسانية من مجموعات الشهادات المكتوبة والسمعية البصرية لضحايا الشر البشرى، ومن عاشوا من المحرقة اليهودية. ولسجلات الأراضى ضرورتها لاستعادة حقوق العديد من الشعوب الأصلية كما يمكن أن يتقوى الالتزام بحل الصراعات سلميا والتفاوض النزيه بفهم أوجه النجاح والفشل فى الماضى، وتزودنا المجموعات الأرشيفية لهذه الطرق وبغيرها بعلامات ودلائل حيوية حول التاريخ البشرى، ومن هنا فالأرشيفات العامة المفتوحة عنصر لازم لعملية الحكم والمساءلة الديموقراطية ومن المهم أن تسهل الحكومات الوصول إليها، وتدعو الحاجة إلى تشريعات جديدة لضمان هذا الوصول ولحماية المصلحة العامة وحق الخصوصية فى نفس الوقت.

لكن المادة الأرشيفية سريعة التلف. ويشعر مسئولو الأرشيف بشكل حاد بمشاكل المبانى غير المناسبة والظروف البيئية التى تسرع من تدهور حالة تلك المادة فى المتاحف فى كل البلدان، لكن الرأى العام لا يدرك هذه المشاكل بالقدر الكافى، ومن هنا يجب أن تعطى الأولوية الأكبر للحفاظ على الأرشيفات، وتكييف الهواء وضبط الرطوبة من العناصر المهمة على نحو خاص، وهى ضرورة وليست ترفا فى هذا الصدد، وفى كثير من الحالات تبقى الأرشيفات بدون معالجة أو تنظيم أو فهرسة، مما يحول دون الوصول للمعلومات الحيوية، يعود السبب فى ذلك إلى نقص موظفى الأرشفة المؤهلين وأمناء المكتبات وخبراء المحافظة، وفى الكثير من البلاد النامية تمثل المكانة الاجتماعية لهذه المهن الرعاية والمحافظة فى المتاحف عقبة فى سبيل حسن الأداء، وما زال الكثير من وثائق المستعمرات السابقة فى حوزة المستعمرين القدامى، أما غير ذلك من الوثائق فقد ضاعت فى خضم الحروب أو

تعرضت للتصدير سرا. ولا يمكن إرجاعها فى كل الأحوال، بل قد يكون هذا أمرا غير مرغوب فيه غالبا، حيث تصاب الوثائق الهشة بتلف لا يمكن إصلاحه لو نقلت. وينبغى فى هذه الحالات أن تتاح نسخ من هذه الوثائق للبلدان الأصلية (فى هيئة ميكروفيلم أو ميكروفيش وما شابه)، كما يجب البدء فى مشاريع لضمان التخزين فى المواقع التى توجد فيها.

ويجب توجيه اهتمام خاص للمشاكل الجديدة التى يثيرها حفظ الأرشيفات الألكترونية، لقد غيرت الثورة المعلوماتية من الأرشيفات بالفعل تغييرا جوهريا كما أن تكنولوجيات وسائل الإعلام المتعددة تكمل الآن الأرشيفات السمعية البصرية والفيلمية، وتبشر أسطوانات ذاكرة الحاسب الآلى المنضغطة وغيرها من أنواع التكنولوجيا بإتاحة الوصول إلى المعلومات لأعداد كبيرة من الجمهور وبتوفير قدرات مأمونة للتخزين، وتوجد. أيضاً فرص جديدة لتبادل المعلومات والتوثيق الثقافى كما يحدث فى المركز الدولى لحضارات البانتو (فى ليبرفيل بالجابون).

إن تكوين الأرشيف مشروع طويل الأمر الذى يتطلب درجة عالية من الاستمرارية المؤسساتية والالتزامات من النواحى المالية والبشرية. وكما هو الحال فى كافة المشروعات التعليمية، فإن عوائد الاستثمار قد لا تكون فورية أو لا ترى فى القريب العاجل. ولهذا يجب النظر إلى دعم المؤسسات الأرشيفية كعملية طويلة الأجل وليس كمشروع قصير المدى، وينبغى النظر إلى الأنشطة الأرشيفية من القوائم الأولية وحتى معروضات المتاحف أو المطبوعات العلمية باعتبارها جزء من السياسات التراثية المجمعة ذات النطاق الأرحب. وهذا هو أحد أهداف برنامج ذاكرة العالم الذى بدأته منظمة اليونسكو عام١٩٩٢، والذى أرسى الخطوط الإرشادية لحفظ مجموعات المحفوظات ومقتنيات الأرشيفات فى شتى أنحاء العالم.

صفقة عادلة للتراث الحرفي الحي:

اتجهت بعض المتاحف إلى تجميع برامجها فى رعاية وحفظ المعروضات والتعليم فى سعى متزايد لإيجاد مصادر جديدة من الداخل، من خلال المحافظة على الإنتاج الحرفى الداخل فى نطاق تخصصهم، أو إعادة إحيائه، وقد وضعت برامج لحماية وعرض وتدريس الحرف وطرق الإنتاج التقليدية. فعلى سبيل المثال يوجه

المتحف الوطنى الهندى للأنوال والحرف فى نيودلهى، الدعوة باستمرار للحرفيين فى كل أقاليم الهند لقضائها بين أسبوعين وستة أشهر فى مقر المتحف ليعرضوا مهاراتهم ومنتجاتهم، وتدفع لهم التكاليف اللازمة وفوقها مكافأة متواضعة، كما يحق لهم بيع إنتاجهم مباشرة للزوار.

والاستثمار فى تنمية الحرف يجلب عوائد نقدية بجانب فتح الفرص للعمالة. ويقدر أن الحرف اليدوية تمثل حوالى الربع من المنشآت التجارية الصغيرة فى العالم النامى، وهى تؤدى إلى وصول النقود مباشرة إلى المنتجين، كما تعد وسيلة لتمكين الملايين من الناس، كثير منهم من النساء، ولاسيما فى المناطق الريفية. ويمكن إقامة وحدات للإنتاج اليدوى للحرف بدون استثمارات تذكر وبخاصة عندما يكون تراث هذه الحرفة حيا فى المجتمع، ويتوافق النشاط الحرفى مع كافة القيود التى تفرضها الاحتياجات الاجتماعية أو الأفضليات الثقافية المختلفة، ويمكن القيام به على أسس موسمية أو لنصف الوقت بهدف زيادة الدخل أو قد يكون عملا ينشغل به الفرد أو الجماعة طيلة الوقت، كذلك يتمشى هذا النوع من العمل مع احتياجات المنزل أو المكان فى مجتمع يقوم على المركزية.، وتتميز المنتجات الحرفية على سائر السلع بأنها تصلح كقطع للزينة فى خانة من خانات الأسواق يستطيع الفنان فيها أن يؤثر على السعر بإدخال تغييرات بسيطة فى التصميم، ويمكن نقل المنتجات الحرفية بسهولة لمسافات طويلة لأنها ليست قابلة للتلف السريع.

والحرف القائمة على تراث من الماضى تتوارثه الأجيال، هى بحق تراث حى يتجدد مع كل جيل، ويسهم الابتكار والتكيف الخلاق الداخل فيها فى التنمية البشرية، ولكن ما يزال العديد من العقبات قائمة رغم الإدراك المتزايد بأهمية الحرف، ويسهم مشروع كخطة السنوات العشر لتنمية الحرف فى العالم الذى يشرف عليه اليونسكو فى إزالة بعض المعوقات، ولكن اللجنة قصرت اهتمامها على الفجوة القائمة بين الصناع والأسواق، ذلك أن الجماعات التى تعيش على الحرف كجماعة بومبولولو وأمور تعتمد أساسا على أسواق بعيدة ولا تتوافر لها المعلومات حول المطالب والأذواق الراهنة فى تلك الأسواق، ولابد من الحصول على هذه المعلومات، وهو ما يستغرق وقتا، لابتكار منتجات جديدة ملائمة مع الاحتفاظ

بهامش من الربح، وإذا كان الاعتماد على الذات أو القدرة على الاستمرارية تعتمد في نهاية المطاف على المجتمعات أنفسها، فإن البدء في تنمية هذه الخصائص يتوقف على وصول المعلومات والتدريب من الخارج.

وتختلف هذه العمليات تماما عن صناعة الإنتاج الحرفي على نطاق واسع والمألوفة لنا التي تحد كثيرا من سيطرة الحرفي على هامش ربحه، ففي تايلاند مثلا أوجدت هذه الصناعة ما يزيد على مليون وظيفة كاملة في قطاع نسيج السلال في حين بلغت قيمة صادرات إندونيسيا من المنتجات الحرفية عام١٩٩٣ ما يزيد عن الخمسة بلايين دولار أمريكي. والقضية الكبرى في هذا الصدد هي نصيب الحرفيين أنفسهم في الأرباح، ويتزايد الوعي بضرورة تعديل مفهوم الممارسات التجارية الجيدة بما يضمن المعاملة العادلة للمنتجين الأفراد، ويقلل من هيمنة القوة الشرائية على هؤلاء المنتجين الذين غالبا ما يعيشون حياة الكفاف، وليست لهم القدرة على المساومة.

ويتطلب الاحترام المتزايد للحرف في العالم الصناعي زيادة الاحترام لمنتجيها كذلك -وهم الحرفيون أنفسهم، لذا تمس الحاجة إلى تدعيم فكرة المنتجات الحرفية في تجارة عادلة، وقد اقترح اتحاد التجارة العادلة في الولايات المتحدة واتحاد التجارة العادلة الأوروبي والاتحاد الدولي للتجار البدلاء، إعطاء قسط أكبر من المعاملة العادلة لصانعي الحرف اليدوية. وتركز اللجنة على الحاجة لمبادرة دولية لتعريف ممارسات وسياسات التجارة العادلة فيما يتعلق بالحرف. ويمكن أن تقوم هذه المبادرة على آلية تعمل على تعريف المستهلك مباشرة بالمنتجات الحرفية موضع التجارة العادلة بوضع ختم التجارة العادلة عليها، ومن الخطوات الأولى لإقامة مثل هذه الآلية تجميع كل المعلومات والبيانات الراهنة ذات الصلة، واستكشاف المضامين القانونية قبل وضع الاستراتيجيات. كذلك يمكن التفكير في إطلاق حملة توعية دولية، وقد أظهرت حركة البيئة أن الزبائن ذوي الآراء الرشيدة يستطيعون التأثير في سياسات الحكومة ومسلك الصناعة، بانتقاء المنتجات بأنفسهم بناءا على الدراسة بها. ومع كل سلعة يشتريها المستهلكون، فإنهم يدلون بصوتهم لصالح التغيير.

نجاحات فى التسويق

جماعة بومبولولو تتألف من أربعمائة من المنتجين المعوقين يعيشون في مومباسا، وبدلاً من أن يكونوا عبئاً على مجتمعهم فقد أنتجوا له فى عام ١٩٩٣ عائدا يقارب الأربعمائة ألف دولار، ويوجد هناك مكتب مركزى يقدم خدماته للحرفيين على حين يطوف مندوب عنهم العالم ليسوق منتجاتهم على المستوى الدولى، أما فى شيلى فنجد تعاونية كومبارت التى تضم ستمائة من القرويين ولديها مركز تسويق ومنفذ للبيع القطاعى للزبائن المحليين وعملية للبيع بالجملة، وفى عام ١٩٩٣ بلغت قيمة مبيعاتها الأربعمائة ألف دولار، وهناك جماعة أسور فى بوليفيا وهى مبادرة لا تقوم أساساً على آليات السوق، بل أنشأتها مجموعة من علماء الأنثروبولوجيا لضمان المحافظة على بعض أساليب النسيج بتطوير منتجات جديدة كستائر الحائط

وتكاد تخلو وسائل الإعلام فى الوقت الراهن مما يروج للمنتجات موضع التجارة العادلة، لذا لا توجد وسيلة لتبين المنتجات الحرفية التى تتبادل بعدالة وتلك التى يشوب الظلم التجارة فيها، ويجب إقامة منافذ تسويق ملائمة والحفاظ عليها إذ لا توجد منافذ كافية لتوزيع المنتجات الحرفية على المستوى العالمى، ومن الحلول المقترحة للمشكلة إقامة سلسلة دولية من المحلات المميزة تبيع السلع موضع التجارة العادلة، بمقتضى اتفاقية تشغيل تبرم مع شركة للإدارة، وهناك حل آخر يقترح منح قروض قليلة الكلفة لمنافذ موجودة منتقاة، وتساعد هذه القروض على تغطية نفقات البدء العالية فى التعامل مع الحرفيين، وهى نفقات باهظة لا تستطيع العينات التى لا تهدف إلى تحقيق الأرباح تحملها، وأخيراً توجد الحاجة لبرنامج تدريبى، فينبغى تقديم المنح الدراسية لتدريب الحرفيين على اتجاهات السوق وقنوات التوزيع من خلال عقد ورشات تدريبية واجتماعات فى أماكن العمل، وتوجد بالفعل مجموعة من الهيئات والترتيبات تستطيع الإسهام فى هذه المبادرة مثل واترماك والمعونة للحرفيين والمؤتمر السنوى لاتحاد التجارة العادلة فى الولايات المتحدة(١٥)

التعريف والتفسير:

ما زالت قاعدة المعلومات المطلوبة سياسة شاملة للمحافظة، ضعيفة فى بلدان كثيرة، وتقوم السياسات المطروحة على الأوضاع السائدة فى الغرب، حيث ألف ونشرت كل المطبوعات المتعلقة بهذا الموضوع تقريباً. ولاتكاد الافتراضات الواردة فيها حول مصادر التمويل الممكنة مثلاً تصلح فى أى مكان غير الغرب، كما أن خطوات العمل المحددة فيها لا تتصل بالحقائق الواقعية فى الجنوب.

ولنأخذ أحد الأمثلة: إن مجرد تعريف المبنى المعين بأن له قيمة تاريخية أو ثقافية يعنى وضعه بمعزل عن الحياة اليومية، ولكن يذكرنا متخصصان من باكستان أن هذه الحياة اليومية تضم غطاءاً كثيفاً من الثقافة الاستعمارية ومحو للقيم الثقافية المحلية وأشكال سريعة التحول(١٦)، وغالباً ما تحدث هذه التحولات للأشكال الحياتية على مسرح المبانى التراثية، لكنها تكون بعيدة جداً عن النخبة، إن ثقافياً وإن مكانياً، ولابد لهذه الفجوة أو المسافة أن تعمل على تآكل كل السياق المادى والاجتماعى الذى توجد فيه هذه العوامل.

ومن هنا تنشأ الحاجة لإعادة تقييم ما يحدد بأنه تراث فى الوقت الراهن فى البلدان المختلفة وأن يعاد تعريفه فى إطار من الاستخدام والرعاية والصناعة، وكما لايوجد إطار نظرى واحد يناسب كل الأحوال المحلية المختلفة لاتوجد طريقة علمية تقوم على كل من الخبرة الراهنة والمعرفة الجديدة للحفاظ على أنواع التراث الثقافى الجغرافى المختلفة وترميمها، وأدى ذلك النقص إلى عمل يقوم على التجزئ ولايستطيع فهم البقايا الأثرية على النحو الصحيح، ولايقدر على التحديد الدقيق لمعمارها، ووضعه فى الأسرة الأسلوبية التى ينتمى إليها، كما لا يمكنه أن يعالج سياقها بشكل حساس. وكل هذه العوامل ضرورية لإيجاد رابطة ذات معنى بين المحافظة على التراث والحياة المعاصرة، ويتطلب أعمالها فى جانب القائمين على المتاحف أو رعاة الآثار أن يرجعوا كثيرا إلى الجماعات المحترفة كالمعماريين والبنائين، كذلك يتطلب الأمر فى الدول النامية على الأقل وجود سلسلة كاملة من الوسطاء بين الدولة والجمهور، ممن يعينون بخبرتهم فى تعريف وتفسير التراث.

وقد يكون من بين هؤلاء الوسطاء الجماعات ومعاهد الأبحاث التى تقدم المعرفة العلمية والفهم لمغزى التراث، والهيئات الدينية مهمة كذلك لأن الأثر التاريخى يكون فى الغالب مكاناً لعقيدة حسية، ولايمكن تعبئة المساندة الاجتماعية بدون الوعى بهذا البعد الدينى. والأثر ينفصل عن سياقه وينقص الفهم له بدون التفهم الصحيح للقيم والآمال التى حركت صانعيه، ولايمكن مما هو مادى أن يفسر إلا بما هو غير مادى، لقد أدرك علماء الأنثروبولوجيا والفولكلور هذه الحقيقة منذ زمن بعيد ،كذلك أدركها معظم الناس بلا شك وبشكل ضمنى، ومع ذلك فقد اقتصر مفهوم التراث فى النقاش والممارسة على المستوى الدولى على الأشياء المادية.

وقد أصبح التراث رهينة للعملية التى أسماها المؤرخ البريطانى إى.ج. هوبزباوم باسم اختراع التراث، فغالبا ما تطرح مبادرات سياسية الطابع تتحول فيها الشبكات المعقدة للآثار الثقافية المادية إلى رسائل مبسطة حول الهوية الثقافية، وتنحو هذه الرسائل إلى التركيز فقط على الأشياء ذات الطابع الرمزى المكثف، على حساب الأشكال الشعبية للتعبير الثقافى أو الحقيقة التاريخية، وتخضع أكثر التعبيرات ظهورا للعين عن الذاكرة الجمعية للاحتكار بتحديد وظائف سياسية وتعليمية محددة لبعض المتاحف والآثار، وقد لا تكون لطرق الحياة التى لاتثار فى الذهن بهذا الأسلوب البلاغى علاقة بطرق الحياة المسجلة فى علم الإثنوغرافيا والموثقة تاريخيا والتى توصل علم الآثار إلى وضعها، ومع ذلك فلا يمكن إنكار قوتها الرمزية وفاعليتها السياسية(١٨). وقد قال أحد الباحثين إن هذه الرموز السياسية تضغط وتبسط الواقع، بشكل جذرى، وهى تخلو من المضمون إلى حد ما، ولكنها تعمل بهذه الكيفية ولهذا السبب، وربما كان المهم هنا هو ما إذا كانت هذه الأيديولوجيات السياسية تستخدم فى قضايا عادلة، وما إذا كانت أدوات للتحرير أو للقهر(١٩).

لكنها فى الأغلب تستخدم للحصول على الحقوق المشروعة، وأيضاً بإنكار الحقوق المشروعة للآخرين.

وتؤدى زيادة الاهتمام بالتراث غير المادى إلى تسليط الضوء على قضايا الأخلاق والمعنى، ومازال التساؤل حول كيفية إرجاع علماء الأنثروبولوجيا

قصر أبومى الملكى

هو الآن بين إثنا عشر قصراً لم يتبق منها سوى اثنين هياكلهما سليمة، وقد تعرضت القصور الأخرى للتلف الشديد ورممت بطرق تهدد من تكامل هذا الموقع الأثرى المدرج فى قائمة التراث العالمى لمنظمة اليونسكو وأيضا على قائمة التراث العالمى المهدد. وقد طالب الخبراء مراراً بأن تراعى أعمال الترميم التى تجرى فى هذا المكان أساليب البناء التقليدية والتماسك المعمارى لذلك المجمع ككل، ومع ذلك فلم يسد الوعى إلا مؤخراً بأن الحفاظ على هذه الأبنية المادية لا يجدى بدون العلاقة مع الثقافة الحية التى تحيط بها. ويؤدى هذا الوعى الجديد بالمغزى الاجتماعى لهذه القصور التى كانت مقراً للاحتفالات التى تخلد ذكرى ملوك آبومى إلى نظرة جديدة لعملية المحافظة عليها، فهى ليست أثاراً من ماض غابر ولا متاحف، بل ساحات اجتماعية حية، وهذه الهياكل الهشة للغاية والمبنية بالطوب اللين لم تبق لتصل إلى الجيل الحالى إلا لأن أبوابها ظلت مفتوحة تمارس فيها الطقوس المشتركة العميقة الوقع، ويدفع الإدراك العالمى الواسع لهذا البعد الاجتماعى بالشعب البنينى اليوم إلى المحافظة على هذه القصور.

للمعلومات الميدانية التى جمعوها إلى الشعوب التى درسوها سؤالاً قائماً منذ وقت طويل ومحيراً. وهو ينتقل الآن إلى مجالات حيث يؤدى اهتمام السياح بالفنون العرقية عموما إلى زيادة الطلب المصطنع على تمثيل وإحياء أداء التقاليد والطقوس الثقافية. وغالبا ما تجرى هذه الاحتفالات فى خارج سياقها تحيط بها أشكال الزى والموسيقى والرقص والحرف اليدوية فى حين أنها فى الواقع تتعرض إلى الإنقراض كقوى للتماسك والتنظيم الاجتماعى، وهناك أيضا قضية حقوق الملكية وكيفية الدفع المجزى لصانعى الأشكال الشعبية، ذلك لأن أنماط التعبير الثقافى يجرى تداولها تجاريا فى جميع أنحاء العالم بدون أدنى عناية لمصالح المجتمعات التى نشأت فيها، ولايتلقى الصانعون نصيبا من العوائد الاقتصادية التى يغلها إنتاجهم.

وقد وضعت المعايير على المستوى الدولى لمحاولة إصلاح هذا الوضع بالاعتراف بحقوق الملكية الفكرية للصناع الجماعيين[٢٠].

ومع ذلك فلم تتقبل الدول الصناعية المتقدمة، حيث يوجد المستهلكون الرئيسيون لهذه المصادر الإلتزامات المالية المترتبة على الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية، وهناك أربعة قضايا مرتبطة فى هذا الصدد، ويمكن أن نسمى الأولى بالتحقق وتتعلق بتنظيم نسخ ومحاكاة المنتجات الحرفية (لأفريقيا أو الأمريكتين مثلا)، التى أصبحت أحيانا تنتج بالأسلوب الكمى، ثم تغرق بها الأسواق العالمية بما فيها الأسواق المحلية فى نيجيريا وجنوب غرب الولايات المتحدة. أما القضية الثانية فهى تتعلق بنقل المنتجات الحرفية والوثائق القيمة من المكان الذى نشأت فيه. وطالما وجهت الشكاوى من هذا الأمر للمتاحف الكبرى فى الغرب، ولكن زاد القلق اليوم من إستمرار هذه العملية. والثالثة هى قضية التعويض، فإذا كان تداول بعض المنتجات الشعبية على المستوى القومى والدولى مدعاة للضجر وبحق، فإن هناك فى المقابل سخط واسع الانتشار فى أن الأفراد أو المجتمعات المنتجة لا تتلقى المقابل أو التعويض المناسب، وأخيرا يسود القلق حول قضية الرعاية: أى الخوف من أن يؤدى إضفاء الطابع السلعى فى نهاية المطاف إلى آثار مدمرة على الثقافة الشعبية ذاتها[٢١].

ويعيدنا هذا الأمر لو تدبرناه من الناحية العملية إلى الفكرة القائلة بأنه مادام التراث الثقافى موردا يخص جماعة معينة ويستخدم لتحسين أوضاعها، فلابد من وضع القيود على كيفية ومدى استغلال الأجانب له، وتتوقف حماية واستمرارية هذا النوع إلى حد كبير على ضمان أن يحتفظ الصانعون المحليون بحقوقهم الاقتصادية فيه[٢٢].

وربما كانت بوليفيا أول بلد من قانون فى عام١٩٦٧ يسبغ الحماية القانونية على الفولكلور القومى، وتبعتها فى تلك البلدان الأخرى المتضررة والتى كانت وراء قيام منظمة اليونسكو فى عام١٩٧٣ بإطلاق الجهود لاستكشاف وحماية الفولكلور كقضية قانونية. لكن هذه القضية تواجه المشرعين بعدد من المشاكل الجوهرية.

تنشأ أبرز هذه المشاكل من المفهوم القائل بأن الجماعات الثقافية التقليدية تمتلك حقوق الملكية الفكرية كجماعات، ويؤدى هذا إلى الفكرة الجذرية بوجود

مجال وسيط لحقوق الملكية الفكرية بين الحقوق الفردية وبين المجال العام (على المستوى القومى أو الدولى)، وتتصل قضايا أخرى بمفهوم الفولكلور وتعريف مايجب حمايته، ولا تكفى فى هذا الصدد الفكرة المبسطة التى تتصور وجود مصدر ثقافى أزلى قديم: يمكن تتبعه من المكسيك إلى أسبانيا وشمال أفريقيا. ويشير مدخل أفضل إلى أن كلمة الفولكلور ينبغى أن تطلق على التراث الخلاق الحى الذى شكلته روابط قوية بالماضى. كذلك قيل إن مفهوم الملكية الفكرية ليس بالمفهوم القانونى الصائب الذى يصح استخدامه، ويمكن تبرير مفهوم جديد يقوم على الأفكار المتضمنة فى القواعد الاجتماعية التقليدية، وذلك أفضل من محاولة تكييف أشكال الحماية داخل إطار يوضع لها وحيث تواجه بمقاومة شديدة من جانب مستخدمى وواضعى أفكار حقوق الطبع.

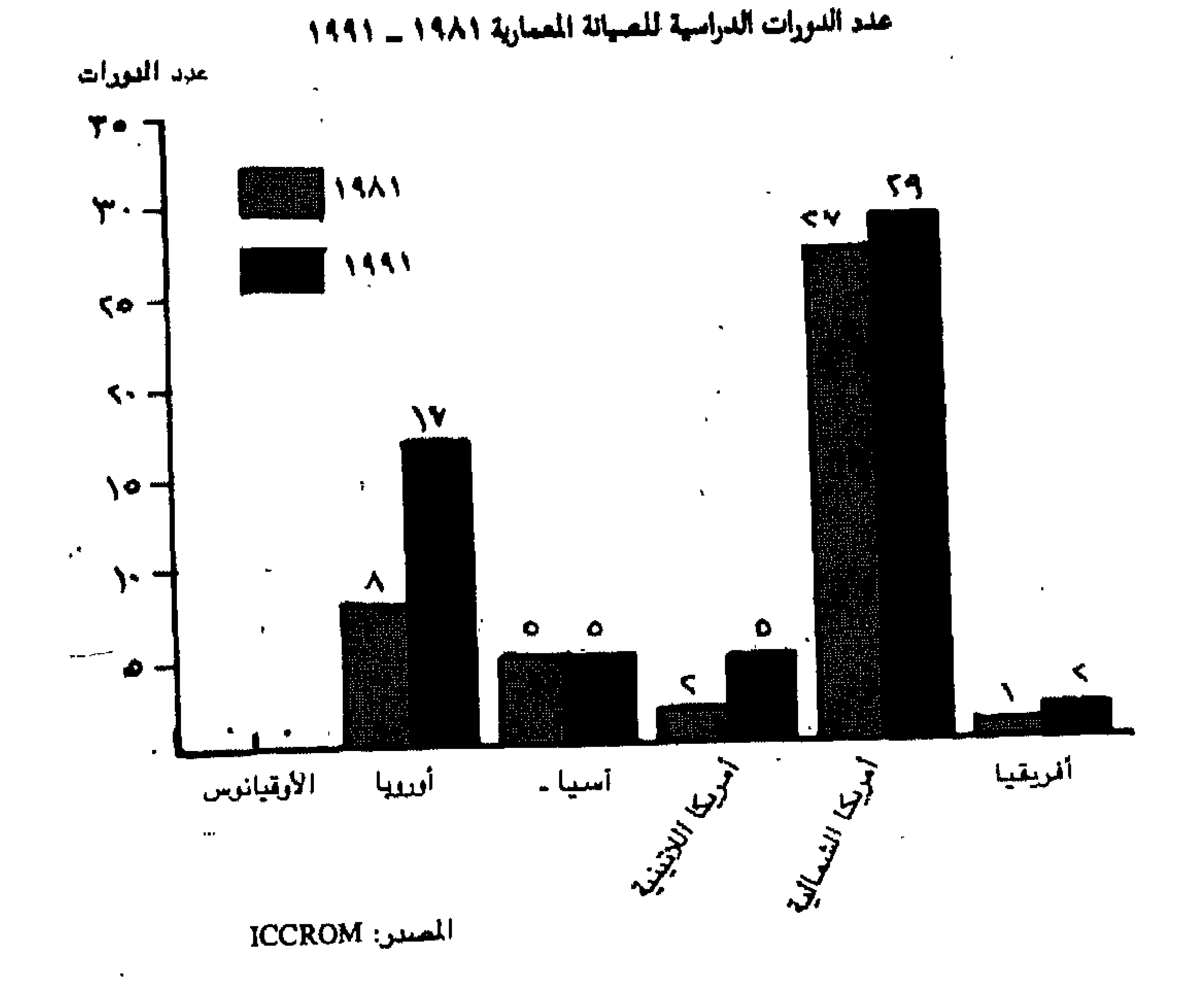
إن المعرفة تعنى تحديد ما يمكن إنقاذه وما يجب إنقاذه. لكن بلداننا قليلة للغاية فقط لديها قوائم بتراثها الثقافى مما يسمح بوضع نظام للأولويات وللاختيار. ويعترف المجلس الدولى للمتاحف مثلا بأن عددا كبيرا للغاية من متاحف العالم لم يتمكنوا من فهرسة مقتنياتهم بالكامل. وفى مبادرة للسعى لسد هذا النقص المدهش وضعت هولندا فى عام١٩٨٨ خطة دلتا بعد أن اكتشف الباحثون أن قلة من المتاحف لديها قوائم صحيحة مما أصابهم بالصدمة.

أوجه النقص في التدريب والقاعدة المؤسساتية:

لا يمكن تحديد مصادر التراث ولا حمايتها أو زيادة بروزها بطرق مبتكرة بدون توافر الأفراد المؤهلين. والتدريب مطلوب فى عدد من العلوم ولاسيما فى تنمية مهارات الأفراد، وقد قام مشروع اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى أمريكا اللاتينية بتدريب المتخصصين فى مجالات مختلفة على علوم الحفاظ التاريخى، ولذا نجد أن مايزيد على الألف من المتخصصين يقومون الآن على حماية آثار ومبادئ القارة الرائعة من عصر ما قبل كولمبوس وتراثها الاستعمارى اللافت للنظر، وكنوزها المعمارية من الماضى القريب، وهم يعون الحياة فى مدن تاريخية مثل أنتيجا جواتيمالا وأوروبرتيو وكارتاجينادى إندياس ويبثون الحياة فى الكنائس والبعثات التبشيرية على طول القارة وعرضها وفى مواقع الأزيتك والإنكا والمايا

القديمة مما يجعل منهم روادا ليس لشعوبهم فحسب، بل لعدد متزايد من السياح والزوار الدوليين.

وعدد إدارات الآثار والحفائر الأثرية المجهزة للتعامل مع الجوانب الاجتماعية السياسية والثقافية والتنمية قليل جدا، والحاجة ماسة إلى التفكير والتدريب الجديد حتى يمكن إعادة علاقات المجتمعات بتراثها، ويعنى هذا الاستعانة بأفرع العلوم الإنسانية وبناء قاعدة مؤسساتية جديدة تقوم على مفاهيم التراث المرتبط بحياة المجتمع وبالاستمرارية الثقافية، فعلى سبيل المثال قد يتطلب البحث عن وضع أفضل للمبانى التاريخية داخل تراكيبة البيئة القائمة إيجاد جماعات الضغط السياسية وتشكيل الرأى العام مع تشريعات جديدة وقواعد أخصائية وإدارية جديدة على مستويات عليا فى الجهاز التنفيذى، وتدخل إلى الصورة مجموعة جديدة من العلوم تتراوح من العلوم الحيوية إلى اقتصاديات التنمية والعلوم الاجتماعية إلى تاريخ الفن والعمارة،وغير ذلك من ميادين الثقافة إلى العلوم الحضرية والتعميم الحضرى والعمارة الحضرية، وتساعد هذه العلوم على خلق شعور يدعم الاحترام للنسيج المبنى فى الأحياء التقليدية، ويتطلب دخولها إجراء تغييرات هيكلية فى المؤسسات القديمة، وإنشاء مؤسسات تعليمية جديدة بما فى ذلك المنظمات المهيمنة غير الحكومية وإدارات المحافظة الجديدة داخل مؤسسات تعليم العمارة والتخطيط الحضرى القائمة.



وتوجد حاجة ملحة على وجه خاص فى مجال التراث غير المادى، لتدريب الناس أنفسهم على العلوم الأنثروبولوجية التى تمكنهم من تفسير ثقافاتهم وماضيهم، فالثقافات التقليدية كاللغز الذى يراد تجميعه أو كم فى المعرفة المفتتة تحتاج خيوطها أن تلتئم.

ومازال موظفو المتاحف فى الكثير من البلاد يتألفون فى الغالب من فئتين: أولاهما الدارسون ذوو المؤهلات الأكاديمية العالية الذين يعتنون بالمجموعات ويفسرونها، والفئة الأخرى تضم موظفى الأمن والصيانة والمهام الإدارية المساعدة، ولكن بعد أن أصبحت المتاحف هيئات ضخمة للخدمة العامة اتسعت مهامها، حيث يشارك متخصصون من ميادين مختلفة مع القائمين الأساسيين عليها فى أعمال المحافظة والترميم والبحث والتعليم والتسجيل وإدارة المكتبات وتصميم وتنفيذ المعارض، بجانب إدارة الموارد البشرية والمالية وخدمات البناء والأمن وخدمات الحاسب الآلى، وغير ذلك من خدمات تكنولوجيا المعلومات والتسويق وشئون العضوية،وجمع الأموال والتحرير والنشر وإدارة محال البيع بالتجزئة،والعلاقات العامة.. إلخ، ويمكن النظر إلى هذا التنوع المتنامى إما باعتباره خطرا يهدد الفئات المهنية التقليدية وإما كفرصة كبيرة للتعاون وإشراك الخبرة المتخصصة التى لم تكن متاحة للمتاحف من قبل، بجانب زيادة مستوى ونوعية الخبرة استجابة للمسئوليات والأدوار الاجتماعية الأوسع.

أدوار قديمة في ثياب جديدة:

يرجع السبب فى استمرار النهب للمواقع الأثرية والتجارة السرية وأساليب الإقتناء غير الأخلاقية إلى تسارع الطلب بشكل حاد، وبخاصة فى البلاد الغنية على منتجات الثقافات الأخرى.

وعلى مر التاريخ كانت هذه المنتجات تتنقل بشكل قانونى فى الغالب وبموافقة أصحابها، مما أسهم فى نشر المعرفة والتذوق الفنى، ولكن غير ذلك من نقل الملكية جاء نتيجة للنهب والغزو، واذا أخذت المجتمعات فى أنحاء العالم بعد عصر الاستعمارات تستعيد تراثها، تبين لها أن ما تبقى منه داخل حدودها لا يكفى لوضعه فى المتاحف وأن الكثير قد فقد، ولن تعود هذه المنتجات إلا تدريجيا وسيتوقف هذا

على نوايا الحائزين الحاليين، ولكن مع إعمال أنظمة الحماية وتزايد الإحساس بالملكية تشتد حمية إدارات التراث القومى للحفاظ على ما تبقى، وهم يريدون أن يتخذوا القرار بأنفسهم حول كيفية ومدى مشاركة الآخرين فى هذه البقية، غير أن التجارة اللاقانونية والتى أضحت خطرا رئيسيا على المستوى العالمى، تعرقل تحقيق هذا الهدف.

ومن الأمثلة فى الفترة الأخيرة نشير إلى تدفق الأيقونات وأعمال الفنون الدينية فى بلدان وسط وشرق أوروبا إلى الخارج، ونهب المتحف القومى فى كابول بأفغانستان، وتحويل المنسوجات الدينية فى بوليفيا إلى الاستخدامات التجارية بشكل غير قانونى، وسرقة أعمال الجبس القديمة من المواقع الأثرية التى لم تجر أبحاث فيها فى مالى.

وقد بدا جليا منذ الستينيات أن الدول الضحية فى أى قارة لا تستطيع مهما حاولت أن توقف هذا التيار، ولذلك أقرت منظمة اليونسكو فى عام١٩٧٠ ميثاق طرق حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية المنتجات الثقافية بشكل غير مشروع. ولكن على الرغم من تزايد أعداد الموقعين على هذا الميثاق المهم، فما زالت قوة سوق الفن فى البلدان الصناعية تجذب إليها كالمغناطيس تدفق التجارة، إن مشروعة وإن غير مشروعة، ولن يحول دون قيام المهربين والمضاربين بتمرير البضاعة التى حصلوا عليها بشكل غير قانونى إلى السوق القانونية إلا أقصى درجات اليقظة فى المتاحف وجامعى التحف وتجارها فى هذه البلدان(٢٣).

ويتزايد الاستنكار للتجارة السرية فى الأعمال الفنية، بل لقد كان هذا الأمر موضع نقاش فى لجنة خاصة فى عام١٩٥٥ للاجتماع السنوى للمنتدى الاقتصادى العالمى فى مدينة دافوس. وقد تحدث عالم الآثار البريطانى البارز لورد دينفروليشير إلى أن ما نتعلمه عن الماضى من الأشياء الأثرية يتوقف على ربط هذه الأشياء بسياقها الأصلى، فإذا انقطعت الصلات بهذا السياق نتيجة لأعمال التنقيب غير المشروعة،لن تخبرنا هذه الأشياء إلا بأقل القليل عن الماضى.

بل إنها تصبح معتمدة على ما توصلت إليه الأبحاث فى تحديد زمنها ومعناها، ومن هنا تصبح الجريمة الكبرى فى حق الإنسانية من جراء نهب المواقع الأثرية هى ضياع المعلومات، وقضية الملكية الفعلية لهذه الآثار تأتى فى المرتبة

الجريمة المنظمة والاتجار فى الممتلكات الثقافية

ورد فى تقرير المعلومات عن القضايا الجنائية فى جمهورية التشيك، وقوع سرقات فى المتاحف والقلاع والكنائس وقاعات المعارض، وسجلت فى عام ١٩٨٧ تسع وخمسون حالة، وفى عام ١٩٨٨ إحدى وسبعون، وفى ١٩٧٩ تسعة وسبعون ، وفى ١٩٩٠ ستمائة وخمس وتسعون حالة، وفى ١٩٩١ ألف ومائة وإحدى وخمسون حالة، وفى ١٩٩٢ تسعمائة وتسع وأربعون حالة، وفى ١٩٩٣ ألف وثمانية وستون قضية. ولا تشمل هذه الأرقام السرقات من المواقع الأثرية والمقابر والحدائق أو المجموعات الخاصة، ويتراوح عدد القطع المسروقة فى جمهورية التشيك منذ عام ١٩٩٠ ما بين خمسة عشر ألفا وعشرين ألفا فى العام الواحد، ويقدر أن عددا مماثلا من القطع الأثرية تهرب من البلد كل عام.

وتأتى نسبة حوالى ٩٠٪ من هذه المفقودات من المؤسسات الدينية، وربما أدت سياسة البلاد المعادية للدين فى عهد الشيوعية إلى تفاقم انعدام الاحترام للأشياء الدينية، ولكن التهديد الذى تتعرض له المبانى والأعمال الدينية كان موجودا منذ ثورة هيس فى القرن الخامس عشر، وفى الأعوام الأربعة الماضية وحدها سرقت أعداد من تماثيل العذراء فى العصر القوطى أكثر مما تبقى منها، ومن المحتمل للغاية أن تستهدف الجريمة المنظمة المبانى التى تجتمع فيها أعداد كبيرة من الأشياء ذات القيمة الثقافية.

المصدر باقل جيراسيك، متخصص الأمن فى المتاحف والمعارض الفنية. وزارة الثقافة، جمهورية التشيك، نشرة أخبار إيكوم المجلد رقم ٤٨ العدد الأول ١٩٩٥ .

الثانية. والطريقة الوحيدة لمجابهة أعمال التنقيب غير المشروعة، أن يرفض الباحثون والمتاحف المحترمة تقديم التمويل لهذه الأعمال، أى أن يرفضوا شراء شئ من الأعمال الأثرية المنهوبة[٢٤].

وينبغى أن يقابل هذا التحرك على جانب الطلب سيطرة أفضل على جانب العرض، مما يعنى إحكام الرقابة على المواقع الأثرية، وتحسين أنظمة الأمان فى المتاحف، وشن الحملات لزيادة الوعى فى البلدان المصدرة، ومع ذلك تقع مسئولية إنهاء هذا الوضع على عاتق المشترين إذ يجب أن يرفضوا شراء أى أعمال لا يمكن توثيق مصدرها بدقة.

ومن هنا يتحتم التوصل إلى قبول دولى بمبدأ عدم حماية حق المقتنين فى حيازة المنتجات الثقافية إلا إذا أثبتوا جديتهم فى التحرى عن مصدرها وقت الشراء.

كذلك توصى اللجنة بأن تنضم الدول المستوردة إلى الجهود الدولية المشتركة الجارية وفق الميثاق الذى وضعته اليونسكو عام١٩٧٠ ، حول طرق حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية المنتجات الثقافية بصورة غير مشروعة، وميثاق الإعادة الدولية للمنتجات الثقافية المسروقة أو المصدرة بصورة غير قانونية الذى أقر فى يونيو عام١٩٩٥ .

وكانت الآثار تتعرض دوما للخطر خلال الحروب، فغالبا ما استولى الغزاة على الأعمال الفنية كغنيمة، ولكن فى السنوات الأخيرة تزايدت كثيرا أعمال التدمير والسلب بدوافع أشد إيغالا فى الشر من الاستيلاء على الغنائم، وهذه هى الاعتمادات المتعمدة ضد التراث الثقافى والتى تتم لأن المنتجات الثقافية قد أصبحت مستودعات مهمة للهوية الثقافية والذاكرة الجمعية. وإذا كانت الآلة العسكرية فى الحروب السابقة تدمر بشكل عشوائى أهوج، فإن القادة فى الحروب المحلية اليوم يستهدفون الممتلكات الثقافية بشكل متعمد، ففى يوغو سلافيا السابقة لم يكن تدمير جسر موستار الرمزى الطابع بقذائف المدفعية أو تدمير مكتبة سرايفو الشهيرة مجرد مصادفة. وقد وردت الأنباء عن أعمال التدمير المتعمدة هذه فى العديد من مناطق الصراعات فى الآونة الأخيرة، سواء فى أفريقيا أو آسيا أو أوروبا أو أمريكا اللاتينية، وهذه الأفعال جرائم ثقافية، وهى تناهض الاجماع الدولى على ضرورة حماية التراث الأثرى المشترك من دمار الحروب. وقد نشأ هذا الاجماع بعد عقود من الجهود الدولية لوضع المعايير وصلت ذروتها فى المؤتمر الذى عقدته منظمة اليونسكو فى لاهاى عام١٩٥٤ ، وأسفر عن ميثاق لاهاى لحماية الممتلكات الثقافية فى حالة الصراع المسلح، فعندما يصبح التراث الثقافى المشترك للإنسانية أول ضحية للصراع المسلح، لابد أن ترتفع أصواتنا بالاحتجاج.

هوامش

(١) انظر ديفيد لوبنتال. الماضى بلد أجنبى مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٨٥.

(٢) دنيز كانديوتى. النوع والثقافة والتنمية بحث مقدم للجنه، مارس١٩٩٥.

(٣) أورد هذه الأرقام والمعلومات من أ.وورم فى بحث عنوانه لغات العالم المهددة بالغناءفقدم للجنة فى يونيو ١٩٩٥.

(٤)بروس شاتوين فى باتاجونيا. كتب بنجوين، ١٩٨٨ وقد ورد فيه بعض المواد من قاموس لغة الياغان الذى أعده توماس بريدجز، ويقول شاتوين لقد خلف القاموس الهنود ليصبح نصبا تذكاريا لهم.

(٥) س.أ.وورم. العمل السابق.

(٦)ياسمين شيما، عارف حسن، مسعود خان، ظاهر شاه، ناصر محمود، حفظ الآثار فى موقع سرخ بوخارى- بيبى جواندى، مركز الصيانة والترميم، يونيو١٩٩٤.

(٧) كانت المعايير الاستعمارية لانتقاء الأثريات تختلف بطبيعة الحال عما تكون عليه المعايير المحلية ولذلك لم تسجل كمية ضئيلة من التراث الذى تلقته الشعوب التى خضعت للاستعمار. ومازالت هذه التحيزات قائمة، وفى معظم الحالات يبدو أن الأغلبية الكبرى من الآثار المحمية فى بلدان عصر مابعد الاستعمار قد سجلت فى وقت سابق على الإستقلال ولم يحدث أن أضيفت أشياء ذات مغزى إلى المجموعات التى تكونت فى عهد الإستعمار.

(٨) كيفن هيللى وإلين زورن، سياحة المحلية الصنع، فى كتاب التعبير الثقافى والتنمية الجماهيرية، جمع شارلز دى، كليمايز، .دار نشر لين دينر، بولدر ولندن، ١٩٩٤.

(٩) بيتر إى، فولر، الماضى فى المجتمع المعاصر، لندن، روتليدج، ١٩٩٢.

(١٠) افتتحت فى السويد عام١٩٩٣ بادرة بحثية وعرضية وتعليمية اشترك فيها حوالى أربعين معرضاً قومياً وإقليمياً ومحلياً من كافة أنحاء السويد تحت عنوان نحو تاريخ سويدى، وأظهرت هذه المبادرة أن المتاحف يمكن أن تستحث النقاش حول قضايا التاريخ والهوية الجوهرية،كذلك يعطينا متحف فالنتين فى مدينةريتشوند بولاية فرجينيا، والتى تضم أعلى نسبة من السكان فى أية مدينة فى الولايات المتحدة، نموذجا عن كيف يغير من كيانه، إذ كان هذا

المتحف يركز حتى زمن قريب على المادة الثقافية للنخبة البيضاء من الطبقة الوسطى العليا فى فرجينيا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ولكن بعد مراجعة أساسية بسياسة المتحف والكثير من اجتماعات الإدارة والموظفين أصبح الآن يعبر عن البيض الفقراء والشعب الأفريقى - الأمريكى فى ذلك العبودية ليعطى الحجم المناسب أخيرا لهاتين الثقافتين اللتين تهيمنان على المدينة، وتعبر اللجنة عن امتنانها بصدد هذه الأمثلة، وغير ذلك من النقاد الواردة فى هذا الفصل لباتريك بويلان فى البحث الذى أعده للجنة فى أبريل ١٩٩٥ تحت عنوان التراث والسياسة والثقافة: دور المتاحف.

(١١)على الرغم من الاختلافات ذات المغزى فى المصطلحات المستخدمة، يتشابه هذا الاتجاه فى الكثير من البلدان الناطقة بالإنجليزية مع المتحف البيئى وحركة المتاحف الجديدة فى البلدان الناطقة بالفرنسية، وأيضا فى أوروبا وأمريكا اللاتينية، قد عرف المتحف البيئى بأنه مؤسسة يخطط لها ويقيمها ويديرها متحف (محلى أو غير ذلك)، بالاشتراك مع السكان المحليين وتعنى بإجمالى البيئة الطبيعية والبشرية فى المنطقة المرسومة لها ممن يضع السكان فى بيئتهم الطبيعية، كذلك يرمى المتحف البيئى أن يكون مرآة يكشف فيها السكان صورتهم، وتعرض هذه الصورة للزوار لتساعدهم على فهم المنطقة التى يغطيها المتحف البيئى وسكانها.

(١٢) أمار يسوار جالا، المتاحف الحضرية: أيديولوجية للوفاق، مجلة المتاحف الدولية. العدد١٨٧، اليونسك، ١٩٩٥.

(١٣) مارك باختير، التلاقى التكنولوجى الثقافى، بيان ألقى فى المشاورات الإقليمية للجنة بشمال أمريكا. نيويورك، ١٤مارس ١٩٩٥.

(١٤) جان بييرولو، الثقافة والأرشيفات والتنمية، مذكرة من المجلس الدولى للأرشيفات (الذى يرأسه رئيس الأرشيف فى كندا) فبراير ١٩٩٥.

(١٥) اقتراحات تقدمت بها سوزن هوسكنز فى بحث تحت عنوان الحرف اليدوية كسياسة للتنمية، دم للجنه فى إبريل ١٩٩٥.

(١٦) ياسمين شيما ومسعود أ. خان كتاب التراث المبنى: منهجية للحفاظ على العمارة والمواقع التاريخية فى باكستان، (اقتراح مقدم لوزارة الثقافة بحكومة الباكستان المؤسسه القومية للتراث الثقافى فى باكستان، ١٩٩٤).

(١٧) دونالد هورن. المتحف العظيم (إعادة تقديم التاريخ). لندن، دار نشر بلوتوبرس،١٩٨٤.

(١٨) ولهذا السبب انتقد معرض نظمته الحكومة اليونانية منذ سنوات قليلة مضت للآثار اليونانية في مدينة واشنطن، لأنه قدم صورة باللغة المثالية وغير علمية للحياة في الفترة المعنية.

(١٩) روجرم. كيسنيج خلق الماضى: العادات والهوية فى الباسيفيكى المعاصر، فى المجلد الأول. فى العددين الأول والثانى. ١٩٨٩.

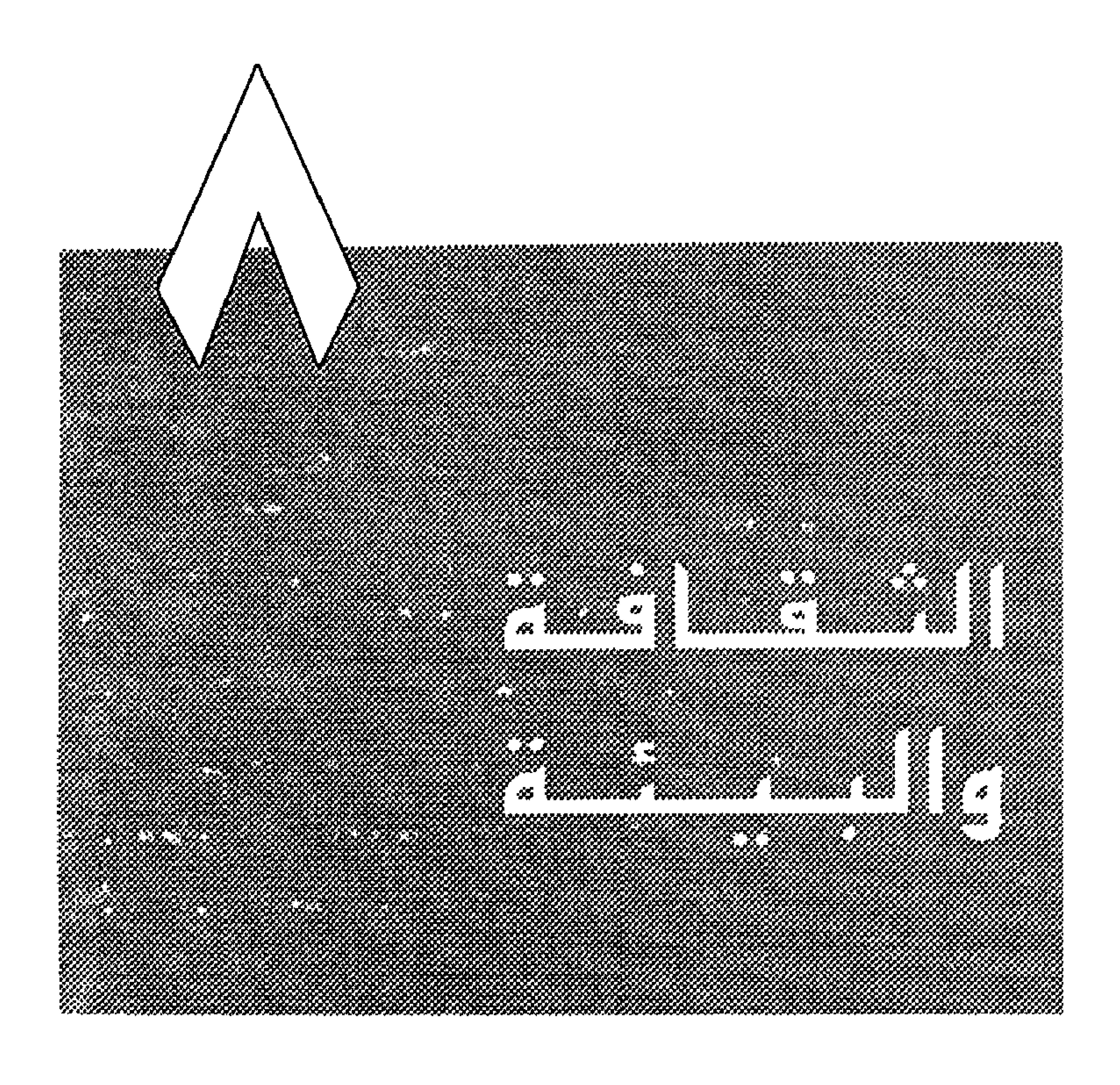
(٢٠) أقرت منظمة اليونسكو والمنظمة العالمية للممتلكات الفكرية فى عام١٩٨٢ البنود النموذجية للقوانين القومية لحماية التعبير عن الفولكلور من الإستغلال غير المشروع وغير ذلك من الأفعال الضارة، وأقرت اليونسكو عام١٩٨٩ توصية المحافظة على الثقافة والفولكلور التقليدى، والتى أرست الإجراءات اللازمة لتعريف وحماية ونشر الثقافة التقليدية والشعبية وضمان حقوق الملكية الفكرية لها، ومعظم مكونات هذه الثقافة موروث من الماضى.

(٢١) ألان جابور، مدير مركز الحياة الشعبية الأمريكية بمكتبة الكونجرس بواشنطن، وجاء ذلك فى مقال بعنوان حماية الفولكلور والتراث القومى: التطورات والمشاكل فى الحماية القانونية للفولكلور، فى نشرة حقوق الطبع، منظمة اليونسكو، المجلد السابع عشر. العدد الأول. ١٩٨٣، ص١٠.

(٢٢) أشار شارلز كليماير إلى الضرورة الملحة لهذه القضية بالنسبة للشعوب الأصلية فى مناطق الغابات الاستوائية المهددة، إن قسما كبيرا من منظومة العقاقير الحديقة مستمد من المعرفة بالنباتات والحيوانات التى يتضمنها العلم العرقى للشعوب الأصلية، ومع ذلك فلا يدفع لهم مقابل لهذا الاستخدام لملكيتهم الفكرية، ولو قدمت التعويضات المالية العادلة لتحسنت فرص البقاء لشعوب الغابات وحماية بيئتهم التى مازالت تحتفظ بموارد متجددة لم تستغل بعد.

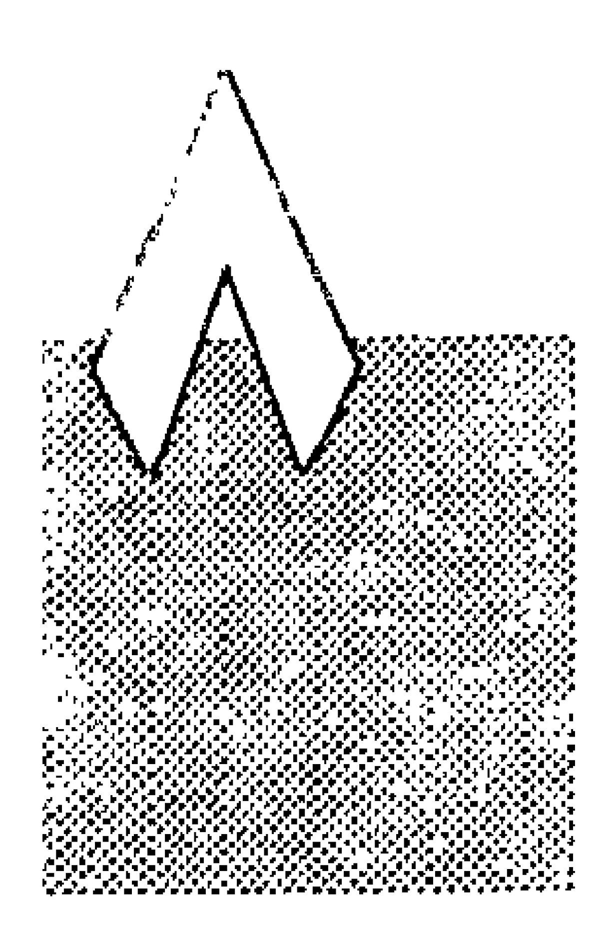
(٢٣) من نداء وجهة الأمين العام لمنظمة اليونسكو فى يناير١٩٩٥، يدعو لمكافحة التجارة غير القانونية من الممتلكات الثقافية.

(٢٤) بيان ألقاه اللورد رينفرو فى الاجتماع السنوى للمنتدى الاقتصادى العالمى بدافوس، يناير ١٩٩٥.



٨
الثقافة والبيئة

الأرض واحدة، لكن العالم ليس كذلك، فنحن جميعا نعتمد على ذات المصادر الحيوية في الكرة الأرضية حتي نحافظ علي حيواتنا، ومع ذلك فكل مجتمع، وكل بلد، يناضل من أجل الحياة والرخاء، دون الأخذ في الاعتبار بأثر ذلك على الآخرين.



لا تزال تلك الكلمات تحتفظ بكامل قوتها بعد مرور ثمان سنوات على كتابتها.

وما تزال التنمية ذات المعدل الثابت، هى التنمية التى تحقق احتياجات الحاضر دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة،على أن تحقق احتياجاتها أيضا، وذلك وفقا لما قاله Gro Harlem Bundtland رئيس اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، فى تقريره، وقد صمد هذا التعريف خلال المناقشات بما أضفاه من دقة على المفهوم.

وقد انتهت التنمية ذات المعدل الثابت إلى معنى أكبر من المحافظة على رأس المال الفيزيقى، الذى ينتج تيارا من الدخل القومى (وأكبر أيضا من العمل على زيادة رأس المال هذا وفقا لازدياد عدد السكان، وفقا للتطورات التكنولوجية، والأفضليات الراهنة فى كل مرحلة)، فالحفاظ على مصادر رأس المال الفيزيقى والبشرى، إحلال محلها بأخرى وتنميتها تمثل بالقطع مظهرا واحدا من مظاهر الحفاظ على معدل التنمية، أما الفاقد الفيزيقى من المصادر ومخلفات الصناعة وتضاؤل تقدير رأس المال البشرى فينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار.

والمظهر الثانى، أنه ينبغى الحفاظ على رأس المال البشرى أيضا، وليس رأس المال الفيزيقى فقط،ويمكن المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية ونشرها خلال التعليم، أن يصبحا بديلين لرأس المال الفيزيقى والبيئى، أو يمكنهما أن يتكاملا معه، ويكمن الأمل فى الحفاظ على معدل التنمية فى قدر الابتكار الإنسانى والإبداع على إحلال ما هو من صنع البشر محل المصادر الأخرى.

أما المظهر الثالث، فقد أصبح محل اهتمام كبير مؤخرا، حيث ينبغى الحفاظ على الظروف البيئية الفيزيقية بوصفها من مكونات الحياة الكريمة، وإلى أن

يتم تقويم المصادر البيئية -المفيدة فى الداخل- فى حد ذاتها (مثلما هى الحال قطعا مع غابات الأمازون الممطرة، وحديقة تاسيلى ناجر الوطنية بالجزائر، وحديقتى ميتيورا باليونان، ويوزميت الوطنية بالولايات المتحدة) ، فإنه ينبغى الحفاظ على الناتج وليس على الوسائل المؤدية إليه، مما يستوجب شيئين مميزين، أولا: تفادى تلويث المياه والهواء والأرض التى تعتمد عليها حيواتنا وعملنا، وثانيا: تفادى إنهاك المصادر المتجددة اللازمة للإنتاج، إلا إذا توفر بديل ملائم لها (٣)، (وربما يقتضى الأمر العمل على زيادة تلك المصادر البيئية، بالاعتماد مرة أخرى على ازدياد السكان، وعلى التكنولوجيا، وعلى الأولويات، ودواليك) وينبغى -مثلما فى حالة المصادر غير المتجددة- أن يحل استثمار المصادر البديلة محل استثمار المصادر التقليدية، حتى يتم الحفاظ على القاعدة الإنتاجة التى تكفل المحافظة على حياة كريمة.

وهناك **مظهر رابع** للمسألة مرتبط بما سبق ألا وهو الاستيعاب، فينبغى على النظام الاقتصادى أن يكون قادرا على استيعاب الصدمات والأزمات، حتى يصبح مرنا ومتنوعا بدرجة كافية مع احترام المصادر (بما فيها التنوع البيولوجى) ، والممارسات (بما فيها القريبة إلى المعرفة) ، وحتى يحافظ على نفسه فى مواجهة مستقبل غير أكيد.

وكذلك هناك **مظهر خامس** يكمن فى تفادى إثقال أجيال المستقبل بديون داخلية وخارجية، وعلى الرغم من أن إثقال أى أحد باحتماله الاستدانة، يعنى فى الوقت ذاته وجود حملة أسهم معادل الاستدانة، وهذا لا يعنى أن مجمل الدين الخالص يساوى صفرا، فاحتمالية وجود ضرائب والقدرة على الاستمتاع بإيصالات الفوائد، لهما تأثيرات مهمة على الحافز للعمل والإنجار وإمكان المخاطرة، ولهما بالإضافة إلى ذلك تأثير توزيعى.

المظهر السادس للحفاظ على معدل التنمية، يتعلق بالحفاظ على المعدل التنموى الضريبى والإدارى والسياسى، حيث يتعين وجود سياسة ذات مصداقية ومقبولة من المواطنين بما يسمح برضاء كاف يدفع بها إلى التنفيذ، فالخوف من الاعتراض الشعبى فى شكل مظاهرات عامة أو قلاقل يمكنه أن يحبط الإصلاح، وحتى يمكن الحفاظ على معدل التنمية السياسية ينبغى اقتفاء مسار المعارضة والمقاومة، واتخاذ التدابير للتغلب عليهما ينبغى أن يكون الجهاز الإدارى قادرا

على تنفيذ السياسة الموضوعية على أساس ممتد، كما ينبغى لعائد العملية الإدارية أن يكون متاحا بما يسمح بخدمة احتياجات المصروف العام، ويعتبر السلام الدولى والأمن المحلى بعدين مهمين للحفاظ على معدل التنمية السياسية.

والمظهر السابع، هو القدرة على دعم مواطنى الدول النامية ليتمكنوا من إدارة مشروعاتهم بما يتيح انسحاب الخبراء الأجانب منها دون إفساد نجاحها، مما يقتضى تدريب العناصر المحلية والمساعدة على خلق قدرات محلية تكنولوجية وتنظيمية وإدارية.

وأخيرا، هناك **مظهر ثقافى** للحفاظ على معدل التنمية،لكنه لا ينال حقه من الاهتمام الكافى، فقد ذكرنا أن التعامل مع الثقافة على أنها مجرد آداة للحفاظ على شئ آخر، كالتنمية الاقتصادية مثلا، ومعاملتها كذلك على أنها ثابتة، هما من قبيل الخطأ، كما أكدنا على دورها الأساسى وأهميتها بوصفها تنمية موضوعية شاملة وفى هاتين الحالتين، يمكن اعتبار التقويمات والنشاطات الثقافية بمثابة حفاظ على معدل التنمية الثقافية، فيجب ألا تمحو المتطلبات التنافسية المكونات القيمة لأى ثقافة متغيرة.من هنا فالحفاظ على معدل التنمية هو مسألة متعددة الأبعاد، فهى تقتضى سلوكا مسئولا تجاه الأجيال المستقبلية -لكن ليس على حساب الأجيال المعاصرة، كما سوف نرى فيم يلى- رغم عدم إمكانها المشاركة فى الانتخابات والضغط مباشرة على صناع السياسة.

أما الحفاظ على معدل التنمية فى حد ذاته، فهو فى طور الوصول إلى تعريف واضح، وهناك أولا المشكلة التى ذكرناها فيما سبق، ألا وهى التأرجح عند الاهتمام بالحفاظ على تنمية مكونات الحياة الكريمة ومعداداتها -سواء خلال الحفاظ على نتائجها أو وسائلها- بين الاعتماد على الأهداف والاعتماد على الوسائل، نرى بشكل واضح، أنه ينبغى الاهتمام بالمكونات ذاتها، أى بصحة الشعب ورخائه، وليس بأطنان الثروة المعدنية وعدد الأشجار وأنواع الحيوانات، ومع ذلك، فهناك بعض الكتابات فى هذا الصدد التى تخلط الأمور(٤)، فإذا كان ينبغى لعلاج مرض سرطان المبيضين مثلا، أو أشكال السرطان الأخرى، أن تقطع أشجار معينة فى المحيط الهادئ (أو حتى بعض الأشجار الشمالية التى تشملها الغابات) فيقل عددها بسبب استخدامها فى استخراج دواء الـ تاكسول فإن يقيننا أن الأولوية تكون من

نصيب صحة الشعب وليس صحة الأشجار (٥)، ولا شك أن عـديدا من الناس يهوون ربط كثير من محددات التنمية بقيمة أهدافها، من حيث أن هذه المحددات تشكل جزءا من الطبيعة،(مثل التعامل مع ترشيد استخدام المصدر أو الحفاظ على الحياة البرية، بل ويتنوع مخزون الجينات مؤخرا لكن هذه الرؤية النابعة من الحفاظ على البيئة والتي تختزل الأمور، هي في طريقها للتغيير، فقد حددت اللجنة الاقتصادية الخاصة بأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي حدودا لأي تعريف بيولوجي، للحفاظ على معدل التنمية، كما نادت بأن تسرع إدارة المصادر الطبيعية بالاعتماد أيضا على مشاركة المواطنين وصناع القرار السياسي والمؤسسات، وفي إطار هذا الوعي الآخر في البزوغ، لا يعتبر الحفاظ على البيئة متعلقا فحسب بإدارة المصادر الطبيعية، بل وبحساب علاقات القوى حول من يتحكم في تطويع الطبيعة بما تنطوي عليه من مصادر الفيزيقية ومعنى ثقافي أيضا.

ومثال على ذلك، الوعي الجديد لجماعة سيكواني Sikuani (التي أشرنا إليها في الفصل الثالث)، وهي واحدة من سبعين جماعة مختلفة في كولومبيا، وتتكون من عشرين ألف منتشرين في أنحاء أوناكويا Ounaquia وهو الوعي الذي عبر عنه أحد أفراده البالغ من العمر سبعة وعشرين عاما Walter uispe، بقوله منذ بضعة سنوات كانت جماعتنا بخير، كنا نستطيع أن نأكل ونلبس ونسكن معتمدين على المصادر الطبيعية، كنا نستطيع أن نشفي المرضى بالأعشاب الطبية، لكن في أثناء العقود الثلاث الأخيرة -على أية حال- عدّل الاستعمار الزراعي لأراضينا من أسلوب حياتنا، فلم نعد نستطيع الوصول بسهولة إلى مصادر طعامنا المعتادة، حتى أصبحنا نعتمد على اقتصاد سوق غير مألوفة، ومع ذلك، فما يزال تراثنا قويا، وبفضله سوف نتعش قيم الماضي وعاداته، إن التنوع الحيوي لبلدنا هو جزء من ثقافتنا، لذا فنحن نسأل أي تدخل خارجي أن يأخذ وجودنا وثقافتنا في الاعتبار.

ثالثـا: يطرح مفهوم الحفاظ على معدل التنمية السؤال حول الكيفية التي نتفهم بها الطبيعة، وبالتالي حول القيم الثقافية التي تكيف علاقة مجتمع ما بالطبيعة. وتظهر المتغيرات المهمة في التعامل مع مسألة الاهتمام بمعدل الحفاظ على البيئة، تظهر الحاجة إلى تناول متنوع ثقافيا لقضايا الثقافة والبيئة والتنمية(١٠)، مما يدعو إلى تحليل وتفسير للآليات التي تؤدي إلى إضطراب الرؤى للأفعال المفيدة

أو الضارة بالبيئة،سواء كانت آليات فى كل ثقافة على حدة أو فى العلاقات عبر الثقافة،من هنا يصبح لشمول الطعام والخدمات والأفكار وقعا دالا على التيارات المهاجرة، وعلى نزع الهرية الثقافية، وهو ما ينبغى أخذه فى الإعتبار فى أية مبادرة تتعلق بالتنمية.

رابعا: وعلى الرغم من أن التمدن والحديث قد أتاحا فرصا لعديد من الناس، فقد جلبا معهما أذى جديدا للبيئة وللأنساق التقليدية للعلاقات بين المجتمعات وبيئاتها الفيزيقية، فتكييف المصادر الطبيعية كى تفى بالاحتياجات الصناعية والمدنية قد أثر على الطبيعة، بل إن التزايد السكانى فى المدينة يخلق تحديات جديدة فى التعامل مع تلوث المياه والهواء، وفى القضاء على المخلفات، وهكذا دواليك، ومّما لا شك فيه، أن المستقبل يدعونا إلى تغيير شامل فى أسلوب الحياة المدنية الاستهلاكى حتى نقلل من فداحته.

التنوع والمعرفة المحلية:

لم تخضع بعد السمة المميزة للعلاقة بين التنوع الحيوى، والتنوع الثقافى إلى تحليل يتناسب معها، إلا أن الحقيقة الثابتة تكمن فى وجود علاقة حيوية وشائكة بين المجتمع المحلى وبيئته الطبيعية وهويته الثقافية، تلك العلاقة التى باتت تتحلل وتتفتت بشكل مطرد بفعل التحول إلى التصنيع، وخلال القرنين الماضيين، أصبحت تلك العلاقة مهددة بسبب الطلب المكثف والممتد على المصادر الطبيعية لتفى بالآلة الصناعية والمدنية، أكثر منها مهددة بسبب نشاطات وممارسات المجتمع الأصلى نفسه، هكذا تم تقنين تجريف التربة وفقد المياه وتقلص مساحات الأرض الخضراء والأنهار، بفعل التحكم فى القرار من ناحية أولئك الذين يسيطرون على أنماط التنمية الصناعية أو يشرعونها.

وتفيد التجربة العالمية فى هذا المضمار بأن إحلال الزراعات الأحادية محل تنوع الجينات الحيوية (مثل Manow hybid seed-based، ذات الزراعة الكيميائية المكثفة، أو زرع واحدة من الشجر)،سواء كان ذلك بهدف رفع إنتاجية الأرض أو رفع مكسبها فى مدة قصيرة، قد أسهم فى محو التنوع الحيوى والتنوع الثقافى الذى اعتمد عليه.

ويختلف انقراض فصيلة ما عن الأشكال الضاره الأخرى للبيئة، مثل المطر الحمضى، أو تجريف التربة أو تحويلها إلى صحراء، فعندما تنقرض فصيلة ما، تنقرض إلى الأبد، وتعد أفضل وسيلة لتفادى تدمير الفصائل على يد الفقراء خلال تدمير الغابات والحياة البرية مثلا، هى نشر ثقافة التنمية وسط هؤلاء الناس ومحو أمية فقرهم.

على مدار قرون طوال من الحياة جنبا إلى جنب مع الطبيعة، اكتسب أناس مختلفون من جميع أنحاء العالم معرفة تفصيلية عن البيئة ومصادرها، فالحياة داخل نسق البيئة المتنوع والمركب -والحياة منه- قد أفهم الجميع أسلوب عمل تلك الأنساق وخصائص النباتات والحيوانات، وتقنيات واستخدام أنساقها وإدارتها. من هنا، فإن الاهتمام بالطبيعة بالقدر نفسه يدخل فى سياق كفاح البشر من أجل الحياة والهوية والاستقلال، بل وفى أحيان كثيرة، من أجل الحقوق الديموقراطية وحق الحكم، فتساؤلات مثل من يقرر مصير الثقافة القبلية والطبيعية؟ وهل يقرر الناس مصيرهم لأنفسهم؟ أم تقرره لهم الدولة والمحافظون على البيئة؟ تقع كلها فى مناطق الغابات فى جميع أنحاء العالم، حيث تسمع صرخات أيضا على منوال قاعدتنا فى قرانا أو حقوقنا أبدى من الغابات.

مع وعى المجتمعات المحلية بإزدياد الاهتمام العالمى بمصادرها المحلية، بدأت فى صياغة رؤية جديدة للعالم، ففى غابة لاكاندون Lacandon الممطرة فى ساوث-هيست بالمكسيك، يضع المزارعون المحليون الذين شاركوا فى مناظرات مع المدافعين عن البيئة ومع مسئولى الحكومة وخبراء البنك العالمى، أنفسهم فى إطار عمل دولى (١٢)، أى أنهم خلقوا مفهوما جديدا لـمحليتهم داخل سياق عالمى.

وتبدو المجتمعات المحلية المعتمدة على تلك المصادر كما لو كانت أفضل العوامل لحماية التنوع الحيوبى وتغذيته، فالمصالح الحكومية التى تعنى بالغابات لن تنقذه، أما الشعب فربما يستطيع ذلك إذا منح السلطة المناسبة والمسئولية.

وقد عملت الحكومات والمجموعات غير الحكومية لفترة، محاولين خلق أدوات تدمج المعرفة الفنية والمحلية داخل أنشطة التنمية (بتصميمها ونشرها) المرتكزة على قيادة محلية داخل عملية التنمية، وعلى سبيل المثال، تتضمن تقنيات واشتراك الشعب فى رفع معدل التنمية سريعا، إشراكه فى تحليل الموقف العام الراهن بما يحتويه من فرص ومشكلات مع إعطاء الأولوية إلى الاهتمام والأهداف المحلية.

في السنوات الأخيرة، تمت بعض المحاولات للتعرف على آلية المعرفة الفنية المحلية وإبداعها، وفي جميع الجهات، يجرى العمل لاكتساب فهم أفضل للكيفية التي يجرب بها الفلاحون والزراع وقاطنو الغابات، ويشتركون بنتائج تجاربهم مع الآخرين، وكيف يستخدم المعالجون التقليديون النباتات والأعشاب للعلاج، وهناك اهتمام لا يستهان به بمجال الأبحاث النابعة من الفلاحين وامتدادها، وكذلك بإيجاد وسيلة تستطيع بها المؤسسات والخدمات الفنية، وما بعدها من خدمات، أن تساعد الفلاحين بشكل أفضل خلال مجهوداتها الخاصة، وتختلف هياكل الطبيعة الثقافية، بل إن البشر المختلفين غالبا ما يتباينون في أهدافهم عن الدخلاء عليهم، أو يتباينون عنهم في التعبير عن مشكلاتهم أو نجاحاتهم، وهناك أيضا إهتمام كبير بالتوثيق وبفهم القواعد التنظيمية المحلية ووسائل التحكم في إدارة المصادر الطبيعية العامة، مثل تلك التي يستخدمها قاطنو الغابات أو الناس المعتمدون عليها في معيشتهم، وأولئك المعتمدون على مصادر طبيعية أخرى.

حصلت المعرفة المحلية على قدر كبير من الاهتمام خلال الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (UNCED)، كما تمت الإشارة إلى أهميتها في جميع الاتفاقيات المبرمة في ريو، بما فيها اتفاقية التنوع الحيوى وإعلان مبادئ الغابة، وكذلك في فصول عديده من الأجندة٢١، وتم اتخاذ مبادرات عديدة في العامين الأخيرين أو الثلاثة، مما يتضمن مبادرة الـ WW F- UNESCO بالتعاون مع الحدائق النباتية الملكية حول البشر والنباتات، وأى مبادرة تسعى إلى تشجيع زراعة النباتات المرتبطة بمختلف التجمعات العرقية، وإلى الحفاظ على مصادر النبات وترشيد استخدامها، وتتركز أنشطة عديدة للـفاو FAO (منظمة التغذية والزراعة) المعرفة المحلية بالمصادر الطبيعية، مثل الإتجاه إلى إنشاء برامج عن مجتمعات الغابات وعن المنتجات غير المعتمدة على الأخشاب الجيدة، ومن بين برامج الـ WHO؟ برنامج الطب البديل، أما على المستوى غير الحكومى، فإن المعرفة المتجانسة والتحكم في التنمية الذى أنتجه مركز الأبحاث الدولي والشبكات الاستشارية، يخدم التجمع الدولي للناس المهتمين بالمعرفة المتجانسة أو بالمعرفة المحلية.

مازال الدور الرئيسى المنوط بالشباب فيما يتعلق بخلق وعى أوسع بمسئولياتنا تجاه الأجيال المستقبلية، وبخلق احترام أكبر لبيئتنا الطبيعية، غير مسبوق، فرغم أنه يوجه إلى الشباب أحيانا اتهام بأنهم يشغلون أنفسهم بشدة بالقضايا الفردية، فاقدين

الرؤية للمجتمع والطبيعة ككل، فإنه بمجرد ظهور الهيئات غير الحكومية التى حضرت مؤتمر ريو وماتلاه، انتفى هذا الاهتمام إلى سلوكهم تجاه المحافظة على البيئة، حيث وجدوا الفرصة لتشجيع حس المسئولية المدنية والاجتماعية والالتزام بقضية ما لديهم.

ويدعو الاعتراف بالمعرفة المتجانسة أيضا إلى قواعد خاصة تتعامل مع تطويع مثل هذه المعرفة. وتشجع الاتفاقية الخاصة بالتنوع الحيوى فكرة ترشيد المشاركة فى المكاسب النابعة من المعرفة المحلية (المادة الثامنة من الاتفاقية)، إلا أنها لا تضمن ذلك، فى حين تضمن الاهتمام بتنمية الخطوط الرئيسية والدساتير الأخلاقية المؤدية إلى تشكيل شراكة رشيدة فى تنمية المنتجات الطبيعية الجديدة، وهى شراكة تعترف بالمعرفة المحلية والمصادر الطبيعية وتعوض من قدر استخدامها.

تم إعداد الخطوط العريضة لسياسة تجميع النباتات من مختلف التجمعات العرقية، وهى السياسة التى تكلفها الجمعية الدولية لعلم إحياء الأعراق. وتتضمن نقاط هذه الخطوط العريضة الحاجة إلى تأمين النباتات التى سوف يتم إستيرادها وإستخدامها خارج موطنها تحت الموافقة الكاملة للسلطات المختصة، وكذلك تتضمن معاملة هذه النباتات بالتعاون بين الدولة المضيفة ومندوبى التجمعات العرقية المختصة، ويوصى بتبنى دستور خاص بالممارسات فى هذا الشأن، مما يتطلب تشريعاً مًا على مستوى إقليمى أو قومى، للتحكم فى جمع المادة الحيوية وتصديرها باستشارة المنظمات المتخصصة المناسبة.

ومن الحاجات الأخرى التى ظهرت، ما يتعلق بتنمية دستور صارم للأخلاقيات المهنية، أى دستور يسعى مثلا إلى تأمين عدة أوضاع، كأن يكون المشاركون فى الأبحاث (متخصصو الأبحاث التراثية مثلا)، وأعضاء المنظمات المحلية المختصة، قد حصلوا على معلومات كاملة عن الأهداف التى يعملون من أجلها وعن المظاهر التجارية والنتائج الممكنة لبحثهم، ذلك ينبغى احترام المعلومات السرية وطلب المشاركين فى البحث للعمل دون ذكر أسمائهم، ومن الضرورى أيضا أن يحصل الأفراد على مكافآت مرضية عن المساعدات لتى يقومون بها، وكذلك يجب أن تحصل المنظمات القومية أو الإقليمية على مبالغ تعادل مهمتها، وآخرا، يجب مراقبة المتطلبات القومية لجمع النبات بما فيه جمعها بمشاركة أعضاء محليين.

حتى الآن، لم يتم فهم عمليات حماية البيئة بشكل جيد، وذلك على الرغم من أن المكسب الاجتماعى -هامشيا- من المعرفة الإضافية حول تلك العمليات يمكنه أن يكون عاليا جدا، ويدعونا ذلك إلى زيادة المصروف من أجل اقتناء مثل هذه المعرفة ونشرها، بل أننا ينبغى أن نحافظ على اتساع الاختيارات فى هذا المجال فى وقت يزداد فيه عدم الثقة فى قيمة المصادر البيئية، ولا يمكن فيه القضاء على تدمير البيئة على الأقل جزئيا، مما يستوجب الاستمرار فى التناول المحافظ للسياسة البيئية، فوفقا للمبدأ الوقائى، ينبغى أن نحافظ على أكثر مما ينصحنا به التحليل المعاد للتكلفة والربح من استخدام المصادر البيئية.

البيئة الحضرية

بعض المعلومات الأساسية

إن القرن العشرين هو قرن الحضر وحياة المدنية، فعلى مدار آلاف السنين كان الوجود القروى هو الشكل المهيمن للحياة الإنسانية، أما نهاية قرننا هذا فسوف تخلفنا فى عالم حضرى لا يحتوى من القرى إلا بعض الجيوب الصغيرة، ويعد الانتقال من الوجود القروى المهيمن إلى الوجود الحضرى ظاهرة مركبة تتضمن قوى تكنولوجية واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.

فى عام١٩٥٠ ، كان ٢٩,٣ ٪ من سكان العالم يعيشون فى مدن حضرية، وفى عام١٩٩٤ وصلت هذه النسبة إلى ٤٤,٨ ٪، ويقدر أن تصل فى عام٢٠٢٥ إلى ٦١,١ ٪ من سكان العالم (٥بلايين نسمة) الذين سوف يسكنون مناطق حضرية (١٣)، وفيما بين عامى١٩٦٠ و١٩٩٢ ، ارتفع عدد ساكنى المدن حول العالم بمقدار ١,٤ بليون نسمة، ومن المنتظر أن يرتفع هذا العدد خلال الخمسة عشر عاما القادمة بمقدار حوالى بليون نسمة أخرى، وتستوجب هذه التغيرات الحركية حركة ضخمة فى انتقال الناس من القرى إلى المدن والعواصم، بالإضافة إلى زيادة طبيعية فى النمو السكانى.

وهناك تنوعات واسعة تفرق بين كل دولة وأخرى، فالدول ذات الدخول الاقتصادية المرتفعة انتقلت إلى سكنى المدن مبكرا عن غيرها، حتى أن ثلاثة أرباع

سكان هذه الدول يقطنون الآن المناطق الحضرية، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٨٤٪ من السكان خلال الثلاثين عاما القادمة. أما الدول ذات النمو الاقتصادى الأدنى فتحتوى ٢١,٩٪ من سكانها فى المناطق الحضرية، وهى النسبة التى سوف ترتفع إلى ٤٣,٥٪ فى عام٢٠٢٥.

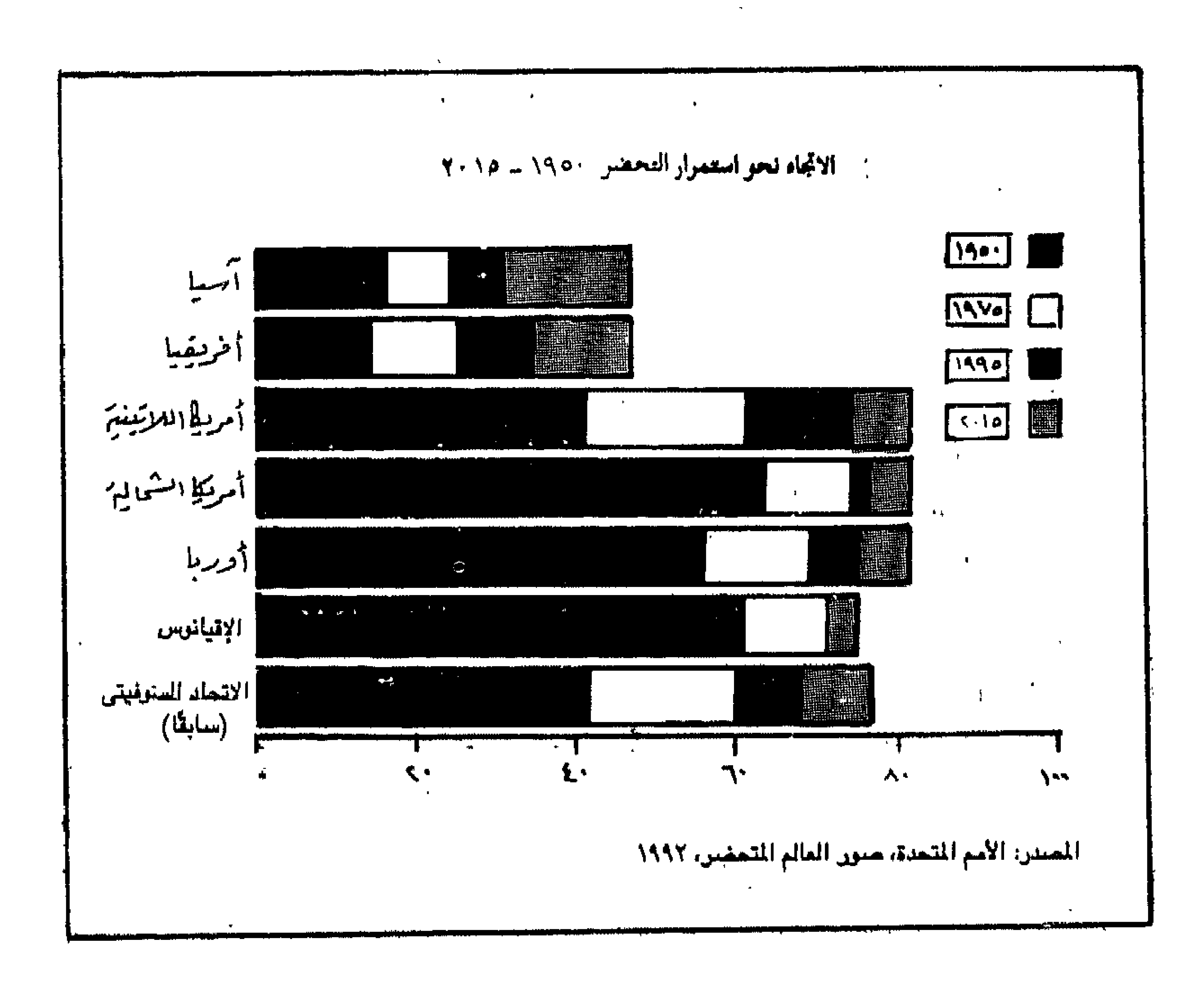
تنمو المدن الضخمة التى يتجاوز تعداد سكانها ٨مليون نسمة سريعا، وبخاصة فى آسيا، ففى عام١٩٥٠ كانت مدينتا نيويورك ولندن تحتلان وحدهما هذه الشريحة، أما فى عام١٩٩٤ فقد أُضيف إليهما ٢٠مدينة أخرى، منها ١٦مدينة تقع فى البلاد النامية (ومنها ١٢مدينة فى آسيا). وما زال النصيب الآسيوى من هذه الشريحة فى إزدياد، (فمن المتوقع فى عام٢٠١٥ أن تضم هذه الشريحة ٣٣مدينة سوف تكون بينها ٢١مدينة آسيوية، أى أن نصيب آسيا يصل إلى ٦٤٪ من المدن الضخمة فى العالم بعد أن كان نصيبها عام١٩٩٥ من ذلك ٥٥٪ فقط). ومن المتوقع أيضا أن نسبة عدد السكان الذى يعيشون فى أضخم المدن (وهى المدن التى يتجاوز تعداد سكانها ١٠مليون نسمة) والتى زادت من ١,٧٪ بين عامى ١٩٥٠ و١٩٩٠، سوف تصل إلى ١٠,٩٪ فى عام٢٠١٥.

أما المدن الضخمة فى المناطق الأقل تقدما،فتنمو أسرع من تلك الموجودة فى المناطق الأكثر تقدما، ومن المتوقع أن يستمر نموها بهذا المعدل حتى عام٢٠١٥، وهناك عملية مزدوجة فى طور الحدوث الآن، ألا وهى الاتجاه إلى الحضر، بما يستوجبه ذلك من انتقال من القرى إلى المدن والعواصم، مع التركز فى المدن.

بما يستوجبه من إزدياد سكانى سريع فى أوسع التجمعات، وفى بعض المناطق من العالم ذات الدخل الاقتصادى المرتفع، ينمو تيار مضاد يسعى إلى تركيز السكان فى مناطق الضواحي والمدن الصغيرة بدلا من المدن الضخمة، وقد تم تجريب هذا الاتجاه أولا فى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بعدها فى بعض البلاد الأوربية وفى اليابان، إلا أن الأمر مازال فى طور الابتداء مقللا شيئا من تعداد سكان المدن الكبر، من ناحية أخرى، توقف تعداد سكان بعض المدن الشمالية الكبرى عن النقصان فى الثمانينيات، فسكان لندن وباريس مثلا نقصوا بنسبة ٢٠٪ فى أثناء السبعينيات، إلا أنهم ارتفعوا من جديد فى العقد التالى لذلك فى باريس، كما زاد سكان لندن من عدد ٦,٧مليون نسمة فى عام١٩٨١ إلى ٧مليون نسمة فى

عام١٩٩١، وحتى فى أمريكا حيث موظفو الشركات الكبرى وذوو الدخول المتوسطة يتوافدون إلى القرى هاربين من زحام الحضر والمخدرات والعنف، نجد فى عام١٩٩٠ مدينتين جديدتين وقد انضمتا إلى شريحة مدن الأكثر من ٥مليون نسمة (وهى نيويورك وسيكاجو ولوس إنجيليس)، وهما تحديدا سان فرانسيسكو وفيلادفيا. وفى المستقبل، ربما يحدث اتجاه ما ضد حضرى فى المناطق الأقل تطورا من العالم، وفى الواقع أن معدل نمو المدن الضخمة فى أمريكا اللاتينية مثلا قد انخفض فى الثمانينيات.

وما زال حتى الآن ٥٦٪ من سكان الحضر فى العالم يعيشون فى مدن صغيرة يقل عدد سكانها عن ٥٠٠ألف نسمة، ومن المتوقع أن تقل هذه النسبة فى المستقبل بدرجة أو بأخرى، وعلى أية حال، فمن المتوقع أيضا لأكثر من نصف سكان الحضر فى العالم أن يعيشوا فى مدن قليلة التعداد كتلك فى نحو عام٢٠١٥، ويعد هذا النمط من الاتجاه إلى الحياة الحضرية، وهو النمط المتسم بغالبية من السكان الذين يقطنون مدنا يقل تعدادها عن ٥٠٠ ألف نسمة، نمطا شائعا فى مناطق العالم الأكثر تقدما والأقل.



المصدر: الأمم المتحدة، صور العالم المتحضر، ١٩٩٢

وتعد المعلومات ورأس المال متحركين بدرجة عالية، فى حين تعتمد المدن على عوامل غير متحركة، كالسكنى والخدمات العامة والبنى التحتية، وفوق ذلك كله التقاليد السياسية والثقافية المميزة، ولأن العوامل المتحركة قد تقدمت أسرع كثيرا من قريناتها الثابتة، فقد انتهى بعض الخبراء إلى نتيجة مفادها انتهاء عصر المدن. وعلى الرغم من أنه قد يبدو أن تكنولوجيا الاتصال الحديث وتراجع أسهم التصنيع فى الدخل القومى، قد قللا من مكاسب القرب الفيزيقى ومن الحاجة إلى العوامل الثابتة، فإن المدن فى الحقيقة فى إزدهار، وقد تزايد عددها بل وأهميتها الاقتصادية أيضا، ففى البلاد النامية، تعدى المدن الدخل القومى بما يعادل ضعف نصيبها من السكان (ولا هذا الإسهام شكل خيرات إضافية، أو إضافات فى الحياة الكريمة للمواطن، بل تتخذ شكل مساوئ –مضادة مطلوبة للرد على مساوئ أصلية تختلها الحياة فى المدينة، ومثال ذلك العمل ساعات طوال والسكن المكلف والحاجة إلى ملبس غالى الثمن بالمقارنة بحياة القرى). ويكمن سر نجاح المدن فى الاقتصاديات واسعة النطاق، فالخدمات التمويلية (التى تسيطر عليها نيويورك وطوكيو ولندن)، والتصميم والتسويق والدعاية والأفلام والتليفزيون، كلها عناصر تؤدى إلى الجمود فى مكان واحد، وهو جمود قد يطرأ فى أماكن أخرى غير المدن، مثلما فى شركات الكمبيوتر فى وادى سيليكون (بجوار جامعة ستانفورد)، وعلى الطريق ١٢٨ خارج بوسطن (بجوار معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا)، وفى وادى بو فى شمال إيطاليا حيث تصميم موضة الأزياء، ومع ذلك فتلك المواقع تتشابه فى نقاط عديدة مع ما يمكننا أن نسميه بيئة حضرية (١٤).

المدينة والثقافة

إذا عرفنا الثقافة على أنها أسلوب حياة، فإن ذلك لا يدع مجالا للشكل فى أن التحول إلى الحضر ونمو المدن هما أكثر التحولات الثقافية دلالة فى هذا القرن. فالمعيشة فى المدينة أو فى الريف يؤثران بدرجة كبيرة على الأسلوب الذى ننظم به حيواتنا، ولم يحدث أن تعلق سكان الريف بأسلوب الحياة فى المدينة إلا مؤخرا، وعن طريق التطورات الفنية فى أجهزة الكمبيوتر والاتصالات والنقل.

لقد دمجت المجتمعات الريفية اهتمامها بالطبيعة داخل رؤيتها للعالم، فى حين أغفلت المجتمعات الحضرية مشكلاتها البيئية أو أهميتها، لذلك فالتحدى الذى يواجه الناس فى المدن هو إعادة بناء الروابط بين الطبيعة والغذاء، وهو ما يعد جزءا من الأخلاقيات العالمية الجديدة.

إن المدن تخلق ثقافتها الخاصة وتغذيتها، فالثقافة الحضرية تستدعى وجود توترات حيوية ومبدعة تنمو بفعل الكثافة السكانية والتقارب المكانى، أما وجود عديد من علامات الميراث الثقافى للإنسانية فى المدن الكبرى فى العالم فيطرح قضايا تمت مناقشتها فى الفصل السابق، كما تظهر فى الإبداع الثقافى اليومى فى الحياة خلال تنوع وتعدد واختلاف المؤسسات وأنماط التفاعل، والأنشطة التى تقدم للاهتمامات الهامشية، وفى المعانى الجماعية وفى التعبير عنها خلال ما يسمى بـالثقافة الشعبية.

فى فجر تاريخ التجمعات الحضرية، أدى وجود حياة حضرية إلى نشأة مفهوم المدينة باعتبارها موقع السلطة، وباعتبارها كيانا خاصا يزيد عن مجرد مجموع سكانه، ومع انتهاء القرن الماضى وبداية قرننا هذا، كان المفكرون الكلاسيكيون المتخصصون فى الحداثة، يعاملون المدينة على أنها إبداع ثقافى وآلة للتنمية (ماكس وبر، جورج سيميل)، فقد رأوا المدن بوصفها مواقع للتعدد والاختلاف، ومواقع للمقابلة مع الغريب، ومع تنوع الآخرين الذين يسمحون برؤية الذات فى مرآتهم، كما يسمحون بالتعرف على تفرد ذواتنا وعلى الإثراء الذى يبزغ من الحوار والتفاعل.

الجانب المعتم

تحول التفاؤل الذى كان يربط التمدن بالإبداع وبالتجديد والحداثة إلى نوع من التشاؤم مع ظهور أمراض المدنية؛ فالفقر والتعصب والمخدرات والجريمة والعنف والكراهية تحكم الأقلية فالثقافة أصبحت ظواهر غير مرئية لا بوصفها مرتبطة مرحليا بإيقاع التغير السريع، وإنما بوصفها ملامح دائمة ومستديمة للحياة الحضرية.

وفى العالم النامى، ظهرت تهمة التحيز للحضر، أى تفضيل المدن على حساب مصلحة المناطق الريفية، وذلك خلال دعم الغذاء والتعليم والخدمات الصحية

وإتاحة بنى تحتية باهظة التكاليف. وهكذا بدت صفوة سكان الحضر المتكونة من الطبقة الوسطى الحضرية (بما فيها العمال الصناعيون المستخدمون فى قطاع المصانع الحديثة)، ومؤدو الخدمة العسكرية والساسة ورجال الجيش باعتبارها تستغل الفلاحين الأكثر فقرا، كذلك تم تعضيد فكرة التحيز الحضرى بفعل الاعتقاد بأن التحول الحضرى إلى التصنيع بمساعدة حماية التجارة يعتبر جوهريا للتنمية، وبأن الفائض القابل للاستثمار ينبغى أن يستخرج من الزراعة، وصاحب إزدهار فرص العمل المتاحة للعمال، فى الحضر جيش ضخم من المهاجرين العاطلين القادمين من الريف، والذين كانوا يأملون الحصول على وظيفة ذات مرتب مرض، لكنهم تحولوا إلى أنشطة ذات إنتاجية منخفضة أو منعدمة ليحاولوا أن يقتاتوا بها.

ثم حان الوقت لإجراء توازن، أى للتعرف على النسيج الغنى للحياة الحضرية، وفى الوقت نفسه مواجهة التحديات والمشكلات التى تطرحها المدن، وقد تم تقليل سياسات التحيز للحضر أو التخلى عنها تماما فى الثمانينيات، كما صارت سياسة الحماية التجارية غير ذات صدى، من هنا انخفضت تكاليف الإسكان الحضرى بسبب تغيير مواقع السكن وهياكل الخدمات وخلال إظهار أن المساكن الجيدة يمكن أن تبنى بجزء كبير من قيمة التكاليف التى كان يظن الجميع فيما سبق أنها ضرورية، وظلت المدن تنمو.

وعلى أية حال، نبغى أن نوضح أن جميع تلك المشكلات ليست نابعة من البنية الداخلية لحياة المدينة وحسب، بل هى تؤدى لسياسات خاطئة، وللفقر والظلم الرهيب والتكدس فى مدن مركزية، وعادة ما تتم الإشارة فى هذا السياق إلى فقدان الهوية بالحياة فى المدينة وبزعزعة الجذور خلال الهجرة، ونبغى كذلك التأكيد على أن المشكلات الحضرية، ليست من ضرورات الحياة الحضرية أو من ملامحها الملازمة، فهناك دلائل عديدة تؤكد أن التغيير يمكن أن ينتج عنه تضامن ومساندة متبادلة، وأن قلاقل الحياة العادية يمكن تقبلها بوصفها فرصا للإثراء والتجديد.

البنى التحتية الحضرية:
تكنولوجيات جديدة، مشكلات جديدة، حلول جديدة

منذ بزوغ أول استقرار إنسانى أصبحت التجديدات التكنولوجية مفتاحا محددا للتنظيم الاجتماعى والمكانى، وبالتالى تم تكييفها مع الاحتياجات المتعددة

وبفعل ملامح البِنَى الاجتماعية والأرضية. ويمكننا أن نرى فكرة المدينة ذاتها وأشكالها عبر التاريخ باعتبارهم ترجمة مكانية للتغيرات التكنيكية فى طرق الإنجاز والتنظيم التى تؤدى بدورها إلى تحولات ثقافية وأيديولوجية، بل وفلسفية أيضا.

فى أيامنا هذه تعتبر المدن -لا سيما المدن الكبرى- مواقع مفضلة لنمو التكنولوجيات الجديدة وتطبيقها خاصة فى مجالى الإتصال والمعلومات، ومع ذلك، فلم تدمج تلك التكنولوجيات بعد فى التفكير لمسألة المدن وفى التخطيط لها على الرغم من وجود حلقة مزدوجة تربط بين التكنولوجيا والفضاء الاجتماعى؛ ولا شك أن للتغيرات التكنولوجية تأثير اجتماعى وثقافى وأيديولوجى ومكانى دال على المجتمعات التى تجرى فيها، وبالتالى، فإن تلك التغيرات يتم تحويلها وتكييفها خلال القوى الاجتماعية التى تمارس مطالبها وضغوطها الخاصة عليها.

ليس من السهل على مدينة أو بلدٍ مّا أن تدخل التكنولوجيا الحديثة إليها، فالتجارب الأخيرة تظهر أن ذلك يمكنه أن يحدث بطريقة دمجٍ مّا عندما يكون للدولة حضور قوى فى الإنتاج والتموين والإدارة وتمويل الخدمات العامة، وعندما تكون التنمية العلمية والتكنولوجية من أولويات السياسة العامة، وتكون هناك خدمات معلوماتية إحصائية ذات مستوى عالٍ بهدف تصميم السياسات وتقييمها، بل وينبغى أيضا وجود دعم للخدمات العامة ومساعدة للفقراء، ومن الواضح، أن ذلك يعتمد على مستوى دخول عالية نسبيا، وليس على مجرد الاحتفاظ بالاستقرار السياسى، وربما ساعد على تحقيق ذلك وجود أنظمة ديموقراطية حيث توجد مؤسسات سياسية ذات مستوى محلى قائم على ممثلى الحكومة الذين يسمحون بحريةٍ مّا فى توافر المعلومات، وفى ثقافة توظيف المؤسسات العامة والمشاركة الرسمية وغير الرسمية من المواطنين فى الإدارة الحضرية.

وبالطبع لا تنطبق تلك الشروط إلا على عدد قليل من الدول، بل إن تيار تعديل السياسات فى عديد من البلاد يذهب فى اتجاه مضاد لما هو مفترض، وفى تلك الحالات يمكن إدخال التجديدات التكنولوجية الحديثة وفقا للاعتبارات التمويلية الضيقة، ومن خلال أسلوب تجزيئى وخدمات تفيد أصحاب الدخول العالية.

الإبداع الثقافي في الحياة المدنية

أحيانا ما ينظر للحياة الحضرية الحديثة بوصفها جزءا من مجتمع الجماهير، ومن نمط الاستهلاك وطغيان موقع السوق والسلطة والهيمنة، وإذا كانت تلك النظرة صحيحة، فإن النتيجة المباشرة لذلك ربما تبدو فى شكل توحيد نمط المراكز التجارية الكبرى Shopping Mall المتكررة فى كل مكان، وقد يعنى ذلك أن الإبداع الناجح -خلال الإعلان والانتشار- الذى يرد على احتياجات منمطة، يأخذ شكل منتجات منمطة بدوره.

مع ذلك، ورغم تركيز المصادر والسلطة فى أيدى شركات عالمية، ورغم تأثير الإنتاج الضخم للسيارات وأجهزة التليفزيون وبرامج الكمبيوتر والجينز والكوكاكولا، فإن من ينظر للمسألة سوف يجد أن الرجال والنساء العاديين يستطيعون أن يفروا مما يمليه عليهم الاستهلاك العام فى يبتكروا حيواتهم اليومية الخاصة، وسواء تم ذلك خلال ممارسات المقاومة أو حيل التمرد العديدة أو إستخدامات اللغة بشكل جديد، أو يتم خلال الحركة وروح الفكاهة والاختصارات العملية والانعطافات عن المسارات المحددة، فإن الناس يكيفون لأنفسهم أيا كان ما يعرض عليهم مبدعين بذلك أسلوبهم الخاص الدال فى الحياة. إن المجتمع الجماهيرى ليس شعبا ملتزما ومطيعا وسلبيا يتبع قادةٍ مّا ويستهلك منتجات مفروضة عليه، فالناس يشقون طرقهم بأنفسهم خلال فنهم الخاص فى استخدام المتاح وإيجاد الوسائل لتحرير أنفسهم بهدف أن يعيشوا الحياة بأفضل طريقة ممكنة بعيدا عن عنف السلطة(١٥).

إن ذلك يفسر -رغم تيار النزوح نحو الكوكبية- رؤيتنا لتنوع رهيب فى أساليب الحياة والممارسات فى المدن فى العالم، سواء كان ذلك فى البِنَى التحتية الحضرية وفى التكنولوجيا، أو كان فى المساحات الأرضية الحضرية وإيقاعات البشر وتعددهم وتنوعهم، وتعتبر المطالبة بالاعتراف بإبداع البشر وتميزهم نوعا من الرد المضاد على الرؤى التشاؤمية والقدرية وللعالم، وبخاصة لشرور المدينة، وعلى أية حال، هناك أخطار تكمن فى مجرد الاحتفاء بذلك التعدد والتنوع، إنها الأخطار التى تظهر عند النزوع نحو التطرف فى النسبية الراديكالية الثقافية الجديدة فى عصر من الكوكبية، ومن التوجه نحو ثقافة الجماهير، أى هو الخطر فى الاعتقاد أن أيا

كان ما يفعله البشر فهو جيد، مما يعنى أن جميع الأشياء مقبولة، وأنه ما من معيار عالمى للمقارنة بين الممارسات الاجتماعية وتقييمها.

أما الخطر الآخر الكامن فى هذا المنظور من التفكير، فهو خطر قبول الوضع الراهن بل والإحتفاء به، فبما أن الجميع يشيد بابتكار الأناس العاديين وبحريتهم الظاهرية، بدلا من الالتفات إلى طغيان السلطة والهيمنة وإلى الأبعاد الاجتماعية للظلم وللمركزية الحضرية، فإن النتيجة سوف تكون الرفع من شأن التنوع الثقافى الظاهر(١٦)، أما القضية المفتاحية فى هذا السياق، فهى ضرورة تأسيس التنوع والتعددية على أساس حد أدنى من إشباع الحاجات الضرورية ومن إقصاء أساليب الحذف والتهميش الثقافى، كما ينبغى توفير حد أدنى من المصادر ومن الإمكانات (من التحرر من الجوع إلى توفير الصحة الملائمة والتعليم والمأوى)، حتى يمكن بعد ذلك أن نطالب بحقنا فى أن نحصل على حقوقنا (وفقا لكلمات حنا أرندت Hannah Arendt) ، وفى أن يعبر كل عن هويته الخاصة.

من هذا المنظور، فليست جميع الإبداعات الثقافية والأنماط السلوكية الموجودة فى الحياة الحضرية أنماطا مرغوبة أو مسموحاً بها، وليست جميعها قابلة للتفسير على أنها استجابات مبدعة من أناس يكيفون لأنفسهم أيا كان ما تقدمه إليهم ثقافة الجماهير الحديثة، أو يبتكرون حياتهم اليومية، وفقا لتعبير دو سيرتو de Certeau، وعلى العكس من ذلك، فإن تلك المظاهر غالبا ما تكون نتائج للحرمان ولتراكم الأذى الاجتماعى، لذلك فهى تتطلب تدخلا سياسيا واجتماعيا لمهاجمة المشكلات المطروحة من جذورها.

إن أول تحد يواجه السياسة فى هذا الصدد هو كيفية تأمين وصول الأفراد والجماعات إلى مصادر الحياة الحضرية التى هى من أوليات الاستمتاع الكامل بحرية الاختيار، أما التحدى الثانى الذى ربما يقودنا إلى إعادة تأمين التنوع الثقافى، فهو فى إيجاد طرق لانفتاح العالم على مزيد من الأصوات ومن المنتجات بنية توسيع قائمة الاختيارات، ومضاعفة مؤثرات التفاعلات الثقافية التى يحتويها هذا العالم كله.

وبهدف تحويل الحياة فى المدن إلى شكل أكثر جمالا، ينبغى التوسع فى المساحات الخضراء وفى خلق أرض جديدة، فقد أصبح التلوث الحضرى مشكلة خطيرة فى كثير من مدن العالم المتطور، ولا مفر من رصد معدلاتها وتقليلها، إلى جانب ذلك، يجب خلق أماكن للتعبيرات الثقافية مثل مسارح الهواة وقاعات الموسيقى والفنون.

الأبعاد الثقافية للنمو السكانى

تعتبر العلاقات بين البيئة والنمو السكانى مركبة وموضعا للاختلاف فى الرأى، فعديد من المناظرات حول هذا الموضوع تتركز فى موقعين متطرفين ومتضادين: أحدهما يؤمن بأن النمو السكانى المتزايد هو التهديد الأساسى الذى يواجه البيئة بسبب محدودية مصادر كوكبنا، أما الآخر فيتمسك بأن الإبداع الإنسانى سوف يواصل إيجاد حلول خلال التكنولوجيا المتطورة لتوسيع قدرة الكوكب على استيعاب البشر(١٧).

وحتى فترة قريبة كانت أغلبية الناس تؤمن بأن تكاثر الضغط السكانى سوف يؤدى بالتأكيد إلى أذى بيئى فى شكل تدمير الغابات والصحارى وتجريف التربة، إلا أن دلائل متراكمة بدأت تؤكد أن الكثافة السكانية الكبيرة فى بعض البيئات ربما تكون مؤدية إلى تقليل الأذى البيئى، وإلى الحفاظ على استقرار الزراعة، وعلى سبيل المثال، فقد أدى الازدياد السكانى فى مقاطعة ماشاكوس بكينيا إلى زيادة استقرار الزراعة، كما زادت الغابات فى غينيا بزيادة عدد السكان، بل إن تقلص هامش الغابات فى نيبال، ظهر كنتيجة لتقلص عدد السكان وانهيار المساحات التى افتقدت إلى بشر يرعونها، وكذلك ثبت تنوع كثافة عدد الأشجار فى مقاطعة كاكاميجا فى كينيا وفقا للكثافة السكانية ولقلة امتلاك الأراضى(١٨).

على أية حال، هناك آراء مختلفة وحول العلاقة بين النمو السكانى وكثافته وبين الأذى البيئى، ويعتقد بعض المراقبين أن ارتفاع عدد السكان ليس واحدا فحسب من أكثر المشكلات جدية وإلحاحا، والتى ينبغى أن يواجهها العالم كوحدة واحدة، وإنما هو واحد من الأسباب الرئيسية للانهيار البيئى فى عديد من البلاد.

فى الوقت نفسه، قد يزيد النمو السكانى السريع من عدد الفقراء؛ والفقر يمكنه أن يكون مدمرا للبيئة، بل أن المترتبات على هذا التدمير بدورها تستطيع أن تزيد من حدة الفقر، فيأخذ الأمر شكل الحلقة المفرغة، وبالنسبة للبيوت الريفية الفقيرة يمكن أن يكون الانهيار البيئى (اختفاء مصادر المياه وتقلص مصادر الطاقة والوقود) سببا ونتيجة فى وقت واحد للنمو السكانى، إن الفقراء هم أحد أسباب المشكلة، وفى ذات الوقت هم الضحايا الرئيسيون للانهيار البيئى.

مازالت غالبية فقراء العالم تعيش فى المناطق الريفية ذات البيئة الهشة، كما يعتمدون على مصادر الحياة التى لا يمكنهم التحكم فيها إلا بشكل ضئيل، فالفلاحون الجوعى يزرعون مناطق غير ملائمة للزراعة أو مناطق تستنفد قدرتها الإنتاجية سريعا. كما أن البحث عن الطاقة والوقود قد يؤدى إلى تدمير الغابات، مثلما تؤدى الحاجة إلى مزيد من المحاصيل إلى إرهاق التربة، وتؤدى الحاجة إلى مزيد من المياه إلى نفادها، خلال ذلك النساء الفقيرات دوما العبء الأكبر، فإلى جانب ندرة مصادر إنتاجهن الإجتماعى، تواجهن ندرة مصادر القيام بالأعمال المنزلية مثل الوقود والمياه، بالتالى تواجهن الحاجة إلى مياه الشرب وإلى التدفئة، وعلى الرغم من أن التجمعات الفقيرة تعرف حدودها وأخلاقيات تعامل أفرادها كل مع الآخر فإنها لا تستطيع أن تحمى بيئتها كما تود، لأنها لا تملك مفتاح الولوج إلى عالم الربح التجارى وأسواق التأمين.

وتبدو السياسات السكانية واضحة، سواء كان ذلك بسبب تطبيق سياسات الحكومة أم لا، فمعدلات الوفاة قد انخفضت بشكل ملحوظ، وكذلك معدلات الخصوبة، بل وبشكل سريع فى بعض المناطق، ومع ذلك فالتعداد السكانى فى العالم فى ازدياد لكن بمعدل آخذ فى الانخفاض، وحتى بداية هذا العقد كانت معدلات الخصوبة شديدة الارتفاع إلا أنها أخذت فى الانخفاض فى أكثر من نصف الدول النامية، حتى أن ثلثى تلك الدول الآن تمتلك معدل خصوبة أقل من معدل الولايات المتحدة فى الخمسينيات، وعلى الجانب الآخر، لم تتجه دول الشمال إلى سياسة بعد انتقالية فى نمط الخصوبة حتى الآن.

فى بلاد الشمال، لم تعد الاختلافات فى الدخل المتوسط أو النمو الاقتصادى تؤثر على مستويات الخصوبة، فيمكن أن تظل الخصوبة عالية رغم زيادة

الدخل المتوسط، مثلما فى إيران والسعودية، وهناك دلائل متزايدة تشير إلى إنخفاض عدد الأسرة المأمول زيادة فرص التعليم خاصة للفتيات والنساء وتحسين الخدمات الصحية وتقليل وفيات الأطفال وزيادة الدخول والعناية الاجتماعية بالمعوقين والمسنين والمرضى المزمنين، فى هذا الوقت يصبح من المهم أن تتوافر للناس مناهج ملائمة لتنظيم الأسرة وإتاحة فترات مناسبة بين المواليد، وتعد أفضل وسيلة لإنجاح سياسة السكان هى إعطاء صوت أكبر للنساء، فهن اللاتى يحملن بالأطفال، ويتحملن تربيتهم وتغذيتهم، لذلك فتعليم النساء ومشاركتهن فى أمور الصحة والسياسة وفى التنمية الإنسانية عامة، فهن لا يسهمن فحسب فى تقليل عدد أفراد الأسرة بل يساعدْن على خلق بيئة أكثر صحة وأفضل تعليما، وأطفال أطول عمرا.

كى نتفهم الآليات التى يحتويها بلد مّا،والاختلافات الملحوظة بين كل بلد وآخر، ينبغى أن نتعرف على الدرجة التى يتم بها دمج آليات السكان فى الحياة الثقافية، ومن هنا علينا أن نهتم بالأبعاد التاريخية والأنثروبولوجية للمسألة، فالعوامل التى ثبت أنها في غاية الأهمية من حيث تحديدها للخصوبة، هى عوامل البِنَى الأسرية، وأنماط الزواج، وأدوار الذكر والأنثى، وتقسيم العمل بين الجنسين وبين الأجيال، والأنماط المعترف بها للنجاح الاجتماعى، وعلى سبيل المثال، فإن امتداد فترة المباحثات السابقة على الزواج فى الثقافة الصينية يؤدى إلى تأخير الإنجاب، فى حين أنه فى إفريقيا أو فى شبه القارة الهندية حيث يقترن الزواج بمرحلة البلوغ، فإنه يستحيل التحكم فى عملية الإنجاب، وفى الهند وأماكن أخرى، يعتبر معدل الخصوبة عند الطبقات ذات الدخول الاقتصادية فوق المتوسطة معدلاً منخفضا عن غيره من الطبقات المماثلة فى الدول الأخرى، فى حين أنه من العسير التحكم فى ارتفاع معدل الخصوبة فى المجموعات السكانية ذات الدخول المنخفضة رغم جهود العمل الاجتماعى.

فى البلاد الفقيرة، ما تزال أغلبية السكان تقطن فى المناطق الريفية، لكن كما رأينا فهناك هجرة واسعة تتم إلى المدن التى سوف تصبح المنطقة السكنية الرئيسية فى المستقبل، وهكذا سوف تصبح المشاكل المهيمنة فى المستقبل والمؤثرة على عدد كبير من البشر، هى مشاكل الهواء الحضرى، والتلوث بمخلفات المياه وغيرها، وسوء الهضم، وغياب الحدائق والمساحات الخضراء، وفرص التعبير الثقافى،

ومعهم ضغط وتوتر الحياة الحضرية وفى هذا الإطار، سوف ترتفع تكلفة تربية الأطفال بسبب التوسع فى التمدن وارتفاع الإنتاجية المصاحب له، ومع استمرار التمدن سوف يقل إسهام العائلة كثيرة العدد فى الإنتاج، حيث يصبح الأطفال مصادر ضعيفة الإسهام في الإنتاج، مما يقلل من القيمة الاقتصادية للأطفال وللرغبة فى زيادة عدد أفراد الأسرة.

وتستنتج إحدى التحليلات الحديثة للعلاقات بين التعداد السكانى والبيئة مايلى:

كى تحقق نمطا مستقرا من استخدام المصادر ومن النمو السكانى، ينبغى تطوير فهمنا لتفاعلات السكان بشكل أعمق، ولاستهلاك المصادر خلال التكنولوجيا والثقافة والقيم... إن تأثير النمو السكانى على التغير البيئى ينبغى أن يتم فهمه على أنه متفاعل مع العوامل الوسيطة الأخرى، مثل الفقر ومستويات الاستهلاك والوصول إلى استخدام المصادر، والمساواة بين الجنسين والتكنولوجيا، إن لب مشكلة تأمين عالم مستقر، هو فهم السلسلة الكاملة للتفاعلات الممكنة بين البشر، ووسطهم، ومع بيئتهم الطبيعية، ولبها أيضا يكمن فى اختيار أشكال التفاعل التى تضمن استقرار الحياة، من بين المطروح فى هذا الوقت يمكننا أن ننظر إلى الاستقرار ليس فحسب بوصفه عملية شاملة، وإنما أيضا بوصفه واحدا من الأشكال التى يمكنها أن تؤمن روحا حيوية مستقرة للغالبية العظمى للسكان المحليين[١٩].

التنمية الاقتصادية والأرض

ينبغى أن ننظر إلى الحفاظ على البيئة وعلى التنوع الحيوى نظرة كوكبية، فأنظمة الحفاظ على البيئة تعتبر متداخلة بطريقة غاية فى التعقد، وحتى إذا كانت المنظمات الاجتماعية والسياسية تساند الاستقرار، فهناك مجتمعات عديدة قد اختفت، لأن الاستقرار كان يعتمد على عوامل عدة لا يستطيع الإنسان التحكم فى جميعها، لذلك فقدرة مجتمع مّا على الحفاظ على معدل التنمية، لا يمكنها أن تضمن تماما استمرار هذا المجتمع.

وهناك مثلا وثائق تؤكد أن انهيار الدولة الدينية فى هندوراس تزامن مع إبعاد الحقول الزراعية ومناطق جمع الغذاء عن المركز الاحتفالى الدينى، بل إن هناك

دلائل أخرى تشير -فى المراكز الخاصة بمايا- إلى وجود قلاقل اجتماعية وسياسية، لكن أيهما حدث أولا: الضغط السياسى أو الانهيار البيئى؟ ربما أن كلا منهما كثف الآخر، كأن تكون ندوة النظام قد امتزجت مع الاضطرابات السياسية التى ظهرت بفعل تزايد الطلب على وجود سلطة دينية مركزية[٢٠].

ينبغى أيضا على الاستقرار السكانى أن يأخذ فى اعتباره الضغوط التى يتعرض لها النظام البيئى خلال آلية التفاعل بين الثقافات، ولدينا مثال على ذلك فى أندونيسيا الشرقية حيث تلعب الثقافة دورا فى الإدارة البيئية، فبسبب وجود سوق كبيرة لتجارة السلاحف المائية فى بالى المجاورة اتجه السكان لصيدها وتصديرها ومن ثم أصبح الحفاظ على السلاحف وحسن إدارة تجارتها من شأن مجتمع خارج نطاق منطقتها، من هنا يعتمد نمو الاستقرار على اتخاذ رؤية مختلفة عن الشراكة وعن الأخذ فى الاعتبار بالمصالح المحلية والوطنية العليا.

لقد أكدت المناقشات حول الاستقرار وثبات معدل النمو السكانى على أهمية العلاقة الاقتصادية الواسعة بين المجتمعات والبيئة الطبيعية، إلا أن الاستراتيجيات الساعيه إلى الاستقرار، عليها أيضا أن تهتم بمستوى المصروف المنزلى الفردى وبالشركات التجارية، وإلا وقفنا عند مستوى التعميم الأحمق الذى لن يكون له تأثير على الحياة اليومية وممارساتها، بل إن كثيرا من القضايا البيئية التى تناقش الآن، تبدو أكثر خطورة عند النظر إليها على مستوى الأوضاع الاجتماعية المصغرة.

بفضل الدراسات التفصيلية للآليات الحيوية أصبحنا نمتلك الوسائل التكنيكية اليوم التى تتيح لنا معلومات أفضل عن ثقافة الطبيعة، وهناك بالطبع أمل فى ترويج فكرة أننا زراع العالم إذا بدأنا بالمدرسة الابتدائية قائلين:

إننا جزء من الأرض، وهى جزء منا... ذلك نعرفه، إن الإنسان لا يمتلك الأرض، بل الأرض تمتلكه. ذلك نعرفه. فجميع الأشياء مترابطة، مثل الدم الذى يوحّد أفراد العائلة الواحدة فجميع الأشياء مترابطة، وأيا كان ما يلم بالأرض، سوف يلم بأبنائها، إن الإنسان لم يخلق نهر الحياة، وإنما هو بالكاد موجة فيها. وأيا كان ما يفعله بالنهر، فهو يفعله بنفسه[٢٢].

مع أن الناس قد تفرقوا بفعل قدرتهم على إبداع اللغات والثقافات، إلا أنهم ما زالوا ينتمون إلى الأرض بوصفهم جنسا حيويا واحدا، ومثلما نعترف بالاعتماد المتبادل بين البشر والكائنات الحية الأخرى باعتباره شرطا أساسيا للحياة، ينبغى أن نحترم المعتقدات الثقافية ونحميها قانونيا، إن احترام جميع أشكال الحياة يبرز تساؤلات أخلاقية واسعة لاسيما فيما يتعلق بتنمية العلوم التطبيقية، مما يجعل من المعرفة شبه محايدة، بل وربما شاذة إلا إذا تضامن معها الضمير الأخلاقى للممارسين. فعلينا أن نقيس بحرص المكاسب الناتجة عن تلك الممارسات بالمقارنة بالمخاطر المطروحة، فى حين نحترم فى ذات الوقت حرية البحث العلمى وحقوق الإنسان فى الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

العدالة عبر الجيلية

ما المقصود بـ العدالة عبر – الجيلية؟

هناك تفسير يقول بأننا ندين لأجيال المستقبل بالقدر نفسه من الحياة الطيبة التى نلناها، وبما أننا لا نستتطيع أن نحددمقدار الأجيال المستقبلية أو نتكهن به، فربما كان علينا أن نؤمن لها قدرا كاملا من الحياة الطيبة موزعا على عدد أفرادها وفقا لنسق مختلف من المبادئ. ومع ذلك فهناك مصاعب معروفة فى توزيع الحياة الطيبة على الأفراد بالتساوى، وربما كان ينبغى أن نوزع الفرص بالتساوى وليس الحياة نفسها، (٢٣). وعلى سبيل المثال، سوف يعنى هذا التوجه إتاحة القدرة الإنتاجية نفسها للأجيال القادمة ومن ثم إعطاءهم ذات الفرص لإنتاج ما نستمتع به نحن الآن، فإذا استنفدنا بعض المصادر القابلة للاستنفاد، فسوف يكون علينا أن نعوضها خلال تجديد تكنولوجى ما أو خلال تراكم رأس المال مثلا الذى من شأنه أن ينتج طاقة أكبر أو يوجد مصدرا آخر للطاقة، لكن تلك العملية تتطلب معرفتنا بالمصادر المتاحة فى الأرض على مدار الأجيال القادمة، ومدى إمكان تجددها، والحال الذى ستكون عليه إذا لم نستنفدها، وما المقدار الذى ينبغى تعويضها به، إنها تساؤلات مثيرة وإن لم نعثر على ردودٍ مّا بعد...

يلى ذلك تساؤل آخر ما معنى التعويض الملائم على مستوى التطبيق؟ فهل يكون تطوير التكنولوجيا بما يمكننا من إستخراج ما يعادل ما استنفدناه من

المصادر، أو يكون استخدام تكنولوجيا تتيح لنا ضعف ما حصلنا عليه من المصادر دون الرجوع إلى أصلها، ومن جديد نجد أنفسنا فى بداية طريق الإجابة دون أن نصل إليها كاملة، فأشكال الطاقة تختلف بما لا يدع إمكانية للمقارنة بينها تحت مظلة واحدة.

ولا نستطيع أن نترك واجب الاستقرار السكانى بكامله للسوق التجارية حيث لا تمثيل للأجيال القادمة ولا مجال لاحترام إلتزاماتنا نحو المستقبل، ومع ذلك يمكن حماية البيئة وقاعدة المصادر الحيوية خلال الضرائب والخصومات والقواعد المالية التى تكيف بنية الحث على ذلك.

من وجهة نظرنا، يجب ألاّ يلهينا اهتمامنا بأجيال المستقبل عن فقراء اليوم، فأساس تناول التنمية الإنسانية هو احترام حقوق جميع البشر بدرجة متساوية بغض النظر عن الجنسية، والطبقة الاجتماعية، والجنس والعرق، والديانة والجيل، ويصبح هدف حماية الاستقرار والفرص المستقبلية غير ذى جدوى إذا كان نصيب الأجيال القادمة من الخير ضئيلاً وبائساً، فالحفاظ على الحرمان والفقر ليس أملنا، لذلك فعلينا إنهاء الفقر اليوم بقدر ما نسعى للولوج نحو المستقبل.

وربما اعترض البعض قائلا إن إعادة توزيع الفرص على الفقراء اليوم سوف تؤدى إلى الاستقرار الاقتصادى خلال زيادة الاستهلاك بدلا من رفع الاستثمار، إلا أن هذا الرأى يتجاهل المظاهر الإنتاجية للتنمية الإنسانية، فإعادة توزيع الفرص على الفقراء فى هيئة تطوير خدماتهم الصحية والتعليمية والغذائية لا يهم فحسب فى حد ذاته وإنما باعتباره استثمارا فى رأس المال البشرى ذى التأثير الممتد على المستقبل.

فتطوير التعليم سوف يرفع الانتاجية والقدرة على زيادة الدخول الاقتصادية الآن وفى المستقبل. كما أن تعليم النساء يعد حقا أساسيا مساويا لحق الرجال، وهو ما ينبغى أن يكون مسلمًا به الآن، وبالإضافة إلى ذلك فقد تم توثيق حقيقة أن تعليم الأمهات يسهم فى رفع التنمية البشرية الآن بوصفها إسهاما كبيرا فى الحفاظ على ثبات معدل التنمية السكانية والاقتصادية.

إذا كان هناك اهتمام مفتاحى واحد يجمع بين شباب الدول ذات الدخل الاقتصادى المرتفع اليوم، فهو الاهتمامَ بمستقبل الأرض، والقلق العميق من الانهيار البيئى، كما لو كانوا يتساءلون ماذا ترك لنا أباؤنا من جراء بيئتهم المنهارة؟ وهناك عديد من الدراسات والاستبيانات تشهد على هذا القلق العارم لدى الشباب

ومن المثير للإهتمام أن نشير أن هذا القلق يظهر على المستوى المحلى وعلى المستوى الكوكبى فى حين يغيب الدور المركزى للحكومة، وعلينا أن نشجع إتمام الشباب هذا سواء كان فى شكل تجمعات دولية أو أنشطة ثقافية وإبداعية، بما أنهم يبدون سلوكا فرديا أو انغلاقيا فى بقية مظاهر حياتهم.

هوامش:

(١) تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية أكسفور بريس ١٩٨٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) اذا أخذنا فى الاعتبار تصوب المصادر الطبيعية فإن هذا أيسر للقيم البيئية مثل الهواء النظيف والماء.

(٤) أشار ويلفرد بيكرمان مرة إلي أن العالم استمر باقياً بشكل ملحوظ بدون (اليكرمونيوم) وهو معدن عرف بعد أن فشل أحد أسلاف (ويلفردبيكرمان) فى اكتشافه فى القرن التاسع عشر.

(٥) باحثون فى جامعة بولاية كانسان (انظر The Wallstseet Jounal) ٢٠ ابريل ١٩٩٢.

(٦) James Dreke, Steven Faster Eastern Central Mechicinal Plants, Hovgholen Mif-flin1990.

(٧) Wooalstoch New Yourk1986, Susan S. Werd.

(٨) The Wall Street Journal ٣٠ سبتمبر ١٩٩٥.

(٩) Washington D.C. 1993. World Barl Disessien Papers, Galriel Lanchen188,

(١٠) ثقافات مختلفة تعمل على إدراك العلاقة بين الكائنات البشرية، ومخلوقات أخرى حية.

(١١) Smitu Khotari ، مرجع سابق.

(١٢) Michigan Press, 1990 paurdes, Arzye, Femandp Poz and Margarita Velozqiez, الثقافة والتغير العالمى.

(١٣) World Urbanization Prospects, 1993 United Nations.

(١٤) الإيكونوميست ٢٩ يوليو ١٩٩٥.

(١٥) Miehel de Certeau Pasris Gallimasrd ١٩٩٠.

(١٦) وجهة نظر تؤدى إلى تأكيدات حول ثروة الدولة فى أسواق العمل.

(١٧) Jourdes Arzipe- Westview Press ١٩٩٤.

(١٨) انظر Robert Chambers Puerto Rico, ٢٩ مايو١٩٩٣.

(١٩) مرجع سابق ص ٧-٣٤٦ Arzipe.

(٢٠) ورد آرزيب وفرنانده باز (الثقافة والقدرة على التحمل) ورقة أعدت للجنة يوليو ١٩٩٤.

(٢١) جبرار دبرسون ووتردى جروت (الثقافة، البيئة والتنمية) ورقة أعدت للجنة يوليو١٩٩٤.

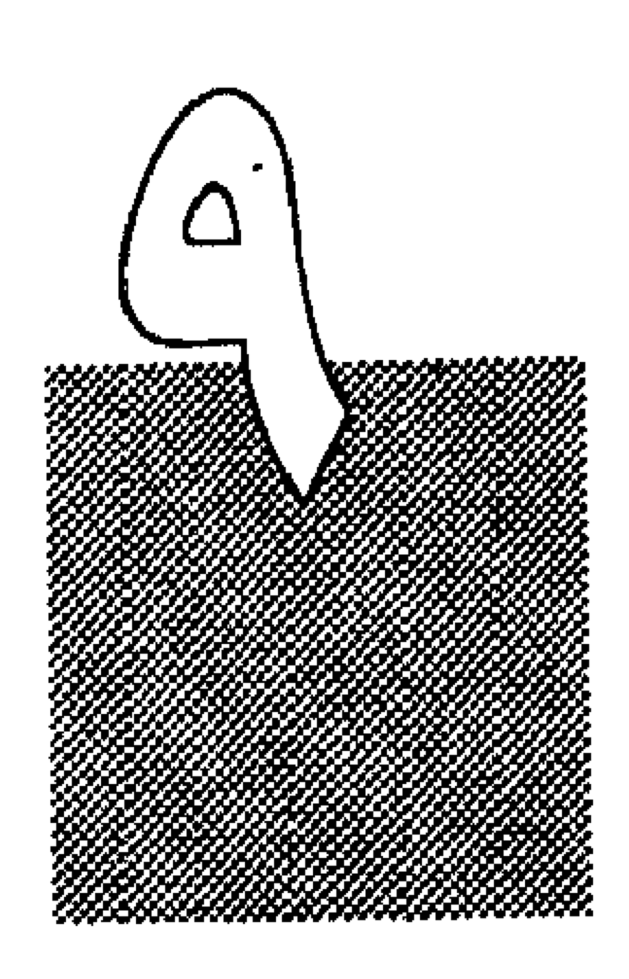
(٢٢) حديث ألقى فى ١٨٥٤ من جانب أحد رؤساء الولايات الهندية، رداً على طلب بيع الأرض لحكومة الولايات المتحدة.

(٢٣) المساواة فى الفرص هى حاجة إلى مجتمع عادل.



ان مشكلتنا الكبري في السياسة الثقافية - في رأيي- ليست نقص المصادر، بل هي نقص الإرادة والإلتزام، بل ونقص تزامن السياسة مع الوقت الذي تتم فيه، إنها مشكلة سوء بلورة أو سوء تعرف علي موضوع السياسة ذاته، ألا وهو: الثقافة.

كولين ميرسيه[1]



التوسع في مفهوم السياسة الثقافية

عندما نعتبر الثقافة أساسا للتنمية، يتعين علينا أن نوّسع من مفهوم السياسة الثقافية ذاته، إن سياسة للتنمية ينبغي عليها أن تكون حساسة بعمق للثقافة ومستوحاة منها.

وكما رأينا فيما سبق، فتعريف سياسةٍ مّا وتطبيقها، يعنى إيجاد عوامل التجانس التى تجمع المجتمعات متعددة الأعراق معا خلال التوسع فى استخدام الواقع وفرص التعددية، مما يقتضى تشجيع الإبداع فى السياسات، وفى الحكم والتكنولوجيا والصناعة والتجارة والتعليم، وفى التنمية الاجتماعية والمجتمعية، وفى الفنون، كما يقتضى استخدام الوسائل الإعلامية لزيادة الإعلان عن الفرص للجميع خلال توصيل المعلومة الخاصة بها للجميع، ويعنى هذا الأمر تبنى منظور يهتم بمفهوم المرأة واحتياجاتها ويسعى إلى إعادة توزيع -عادلة- للمصادر وللطاقة بين النساء والرجال، كما يعنى إعطاء الأطفال والشباب موقعا أهم بوصفهم حاملى ثقافة صناعة العالم الجديد، إلى جانب تنويع مفهوم الميراث الثقافى داخل عملية التغيير الاجتماعى، وإذا أضفنا إلى تلك العملية الاهتمام بالبيئة الطبيعية أصبح علينا بناء فهم أفضل للأبعاد الثقافية العميقة لإدارة البيئة، وأصبح علينا خلق مؤسسات تعضد من ذلك الفهم. وأخيرا، وكما سوف نناقش فى الفصل القادم، يتطلب الأمر بحثا جديدا ينتبه إلى مسألة الدمج الثقافى والتنمية وأشكال التنظيم السياسى.

بينما تتعامل الحكومات مع هذه التحديات المطروحة بطرق مختلفة، فإن جهودكم تنتشر بين مقاطعات عديدة وداخل القطاع الخاص والمجتمع المدنى،

لذلك فقد آن الأوان لخلق نسق متجانس من التعامل، تتضامن فيه عوامل المجتمع معاً لتمهيد سبيل التنمية البشرية بطريقة حساسة لجميع القضايا الثقافية وواعية بهم جميعا، إن ذلك ليكون المعنى الأسمى للسياسة الثقافية، أى -وفقا لتعبير أندريه مالرو- أن تصبح التنمية ثقافية بالأساس فى القرن الواحد والعشرين وإما لا تكون مطلقا(٢).

فى الوقت الراهن -على أية حال- ينبغى أن يتغير المفهوم المطروح للتنمية الثقافية، فقد تعرض لنقد حرج أدى باللجنة العالمية إلى وضع تأثير التنمية الثقافية على الحياة الطيبة الفردية والجماعية من بين خطوط بحثها، إن التنمية الثقافية بمعناها المتعارف عليه، هى موضوع السياسة الثقافية، أى السياسة التى تعنى بشريحة محدودة من النشاط الاجتماعى، مثل تشجيع الفنون والحياة الثقافية بما فيها حماية الميراث الثقافى الذى ترصد له الحكومات الميزانيات وتضع من أجله الخطط والمؤسسات العامة، مثل المتاحف والمراكز الثقافية وأكاديميات الفنون...الخ. فى هذا المجال أيضا يزداد بحث الحكومة عن اشتراك القطاع الخاص والمجتمع المدنى، وخلال هذا الفصل سوف نشير إلى هذا المجال باسم القطاع الثقافى.

وقد جاء وقتٌ مًا إعتبر فيه المجتمع أن التنمية الثقافية هى مسئولية الدولة وحدها، مثلما شاع فى عقد الستينيات فى دول غرب أوروبا، أو فى فرنسا لعدة عقود، لكن الملفت للنظر أن هذه الفكرة تتفق مع ما ذهبت إليه الحكومات الشمولية، مثل الحكم الهتلرى، حيث طبقت سياسة فنية تفصيلية ناجحة فى عهد النازية الألمانية، مما ينطبق كذلك على وضع السياسات الاقتصادية فى الحكم الشيوعى.

وقد اتسع عدد التظاهرات الثقافية التى ترى الدولة أنها تتفق مع سياستها الثقافية فى السنوات الأخيرة، مثل إنتاج سلع فنية للاستهلاك الواسع، مع إزدياد الوعى بأن الهوية الثقافية تشكل خلال عدة تعبيرات ثقافية مختلفة.

أما الهوية الثقافية فى حد ذاتهافمن أهم العوامل التى تجعل الشعوب تشعر باستقلالها المكتسب، ولذلك فقد كان تأكيدها من أهداف السياسات ما بعد الاستعمارية فى عقد السبعينيات، وكانت القوة الدافعة لذلك هى الرغبة فى الحفاظ على أساليب الحياة الأصيلة لإقامة حس من الثقة بالنفس والكبرياء اللازم

لتحقيق الذات، وعلى سبيل المثال، فقد شجعت حكومة كينيا الوعى بالذات وتنمية القيم الإنسانية، وفى أندونيسيا، أوحى تبنى مبدأ الوحدة فى التنوع بـــ برنامج التنمية الثقافية تصبح فيه تنمية الثقافة مرادفة لمثل الأمة وآمالها، ولجهودها للحفاظ على مثالياتها خلال التنمية(٣).

لم تظهر مثل هذه المصطلحات الرفيعة إلا فى إعلان الدول ذات الدخول الاقتصادية المرتفعة، وأقرب مثال على ذلك بيان الحكومة الأسترالية عام ١٩٩٤ بعنوان أمة مبدعة، والذى يفيد بأن الثقافة لا تؤول عالمنا فحسب، بل تشكله خلال نمط الحياة والأخلاقيات والمؤسسات والعادات، ويبدو أن بعض الدول الأخرى مثل بريطانيا وكندا قد نحت هذا المنحى بفعل معايير تقليل التكلفة، كأن يتم دمج وزارات الثقافة والفنون والسياحة فى وزارة واحدة، وفى هذه الحالة تمهد هذه التغييرات المؤسسية الطريق نحو تناول أكثر تفهما للحياة الثقافية.

وقد تمت الإشارة إلى أعداد قليلة فقط من الدول الأفريقية تمتلك سياسة متبلورة بوضوح تحتوى على رؤية عامة للمستقبل (٤)، كما رفضت واحدة من الفنانات الأفريقيات تولى وزارة الثقافة، لأنها تعتقد أن مفهوم حكومتها مفهوم ضيق يقف عند مستوى الموسيقى التراثية والرقص(٥)، ويمكننا أن نقول الشئ نفسه عن الحكومات فى جميع القارات، بل هذا هو ما أكده المؤتمر العالمى لليونسكو عن السياسات الثقافية فى مدينة مكسيكو عام ١٩٨٢(٦).

من المبادئ إلى الممارسة

إن مفتاح التحدى هو الانتقال من المبادئ إلى الممارسة، فقد أعاد صناع السياسة تصميم سياساتهم وفقا للقوى المؤثرة فى جميع بلاد العالم على مناطق السياسة العامة، وقد أدى ذلك فى الحقل الثقافى إلى إعادة تشكيل، أو إصلاح، الأنماط الموجودة بدلا من خلق تناولات جديدة للمسألة، رغم أن هناك أصواتا عديدة حول العالم تنادى بتغيير أكثر عمقا، ومثلما قال باتريك مانينج رئيس وزراء ترينداد وتوباجو، فإننا ما نزال ننظر إلى الثقافة بوصفها وسائل انتماء، مهملين بذلك أننا فشلنا فى تحويلها إلى طاقة تنمية واعية، لذلك فما يعوزنا هو التعرف على الثقافة وتحريرها نحو عالم الفعل(٧).

يمثل الموقف فى أوروبا الوسطى والشرقية مفارقة خاصة من حيث أن التعبير الثقافى الذى كان فيما قبل، لغة للمقاومة تستخدم الكنايات والاستعارات التى يفهمها الجميع، قد تحولت خلال التعددية السياسية إلى أن تكون سطحية مقللة الطلب الاجتماعى على الإنتاج الثقافى فى حين تواجه الأمم أزمة اقتصادية حادة. ونتيجة لذلك انهار القطاع الثقافى.

تحتاج جهود الدولة فى تشجيع الأنشطة الثقافية إلى أن تكون أكثر انفتاحا، وتنتقل من المفاهيم الأحادية لـ ثقافة الأمة إلى تقبل التنوع والتعدد العرقى على مستوى الاختيارات الفردية وممارسات الجماعات، من هنا ينبغى أن تحل محل التصورات الأحادية سياسة متعددة الأعراق واللغات تمثل آراء مختلف الديانات، كذلك فإن السياحة الثقافية، هى صناعة آخذه فى التوسع ذات مقتضيات كبرى مثل حماية الميراث الثقافى وإشراك الآخرين فيه.

ويدعونا هذا التناول إلى التزام سياسى ما خلال التحالفات والمعاهدات الداخلية للتغلب على العوائق والمصاعب، مما لا يتفهمه عديد ممن يتولون مسئولية التخطيط لتلك الإجراءات، لذلك فنحن فى حاجة إلى بحث فى الاقتصاد السياسى للحياة الثقافية فى هذا الصدد.

اقتصاديات القطاع الثقافى

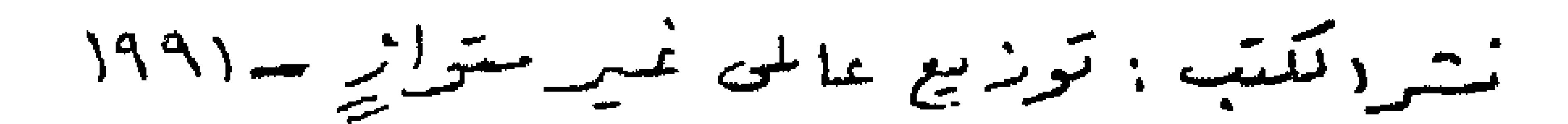
يعرف الجميع الآن مدى الأهمية الاقتصادية للقطاع الثقافى، وقد استخدم عناصر وتمويل الفنون دراسات عن التأثير الاقتصادى للثقافة كى يعضدوها، بما أنها توفر فرص عمل ودخول اقتصادية وساعدت فى تقليل المصروفات، ويدل ذلك على أهمية الإسهام الثقافى على المستوى الاقتصادى، ففى الولايات المتحدة الأميريكية مثلا ثبت أن صناعة الترفيه هى الصناعة الثانية المدرة للدخل القومى عن طريق التصدير، كما أكدت مجلة الاقتصادى The Eonomist أن تطور الصناعة الثقافية الاستهلاكية حول العالم سوف يزيد عن غيره من الصناعات بمقدار ١٠٪ كل عام[٨].

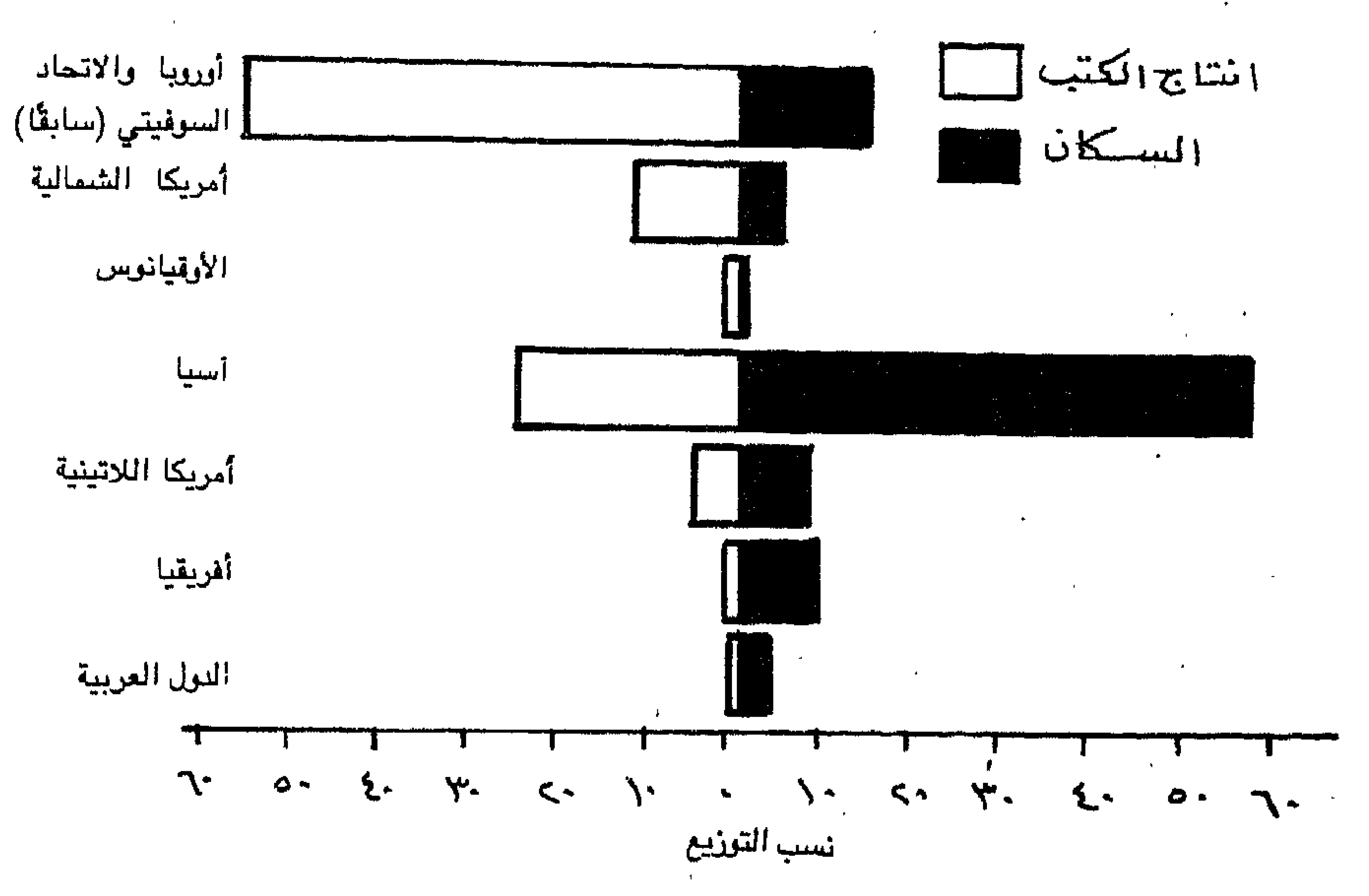
فى هذا السياق، يهدد الأهداف الثقافية خطر أن تتحكم فيها أهداف تجارية خالصة، فلا ينبغى أن تختزل أشكال التعبير الثقافى إلى مستوى القيمة التجارية البحتة، «فتحويل الثقافة إلى سلع تجارية يدمر معنى الممارسات الثقافية ذاتها، بل إن معادلة الفنون مع وسائل تحقيق الدخل الاقتصادى تحذف روحانية وتاريخ وقيمة الممارسات الثقافية التى هى جوهر حفاظ المجتمعات المظلومة على تراثها وقيمها(٩) ومثال ذلك صور رسامى أستراليا التى حققت عائدا تجاريا واسعا حتى صارت من موارد الدخل القومى.

وهناك تحد آخر يكمن فى استخدام أساليب التجارة الحرة لنشر مظاهر الإنتاج الثقافى وتوزيعها إقليميا، وقد طالبت أوروجواى وشمال أمريكا بإقامة مباحثات أساسية قبل الاتفاق على تبنى أو حذف الصناعات الثقافية المتداولة، وفى مؤتمر المعلومات عام ١٩٩٥ تم الاتفاق على أن اقتصاد المعلومات الكوكبية ينبغى أن يخدم الإثراء الثقافى لجميع مواطنى العالم خلال تنوع المضمون الذى يعكس تنوع البشر ثقافيا ولغويا، وتعد هذه الاتفاقيات إسهاما فى بلورة تحديات الصناعات الثقافية فى اقتصاد عالمى مفتوح.

إن الصناعات الثقافية، التى تضم وسائل الإعلام الجديدة، فى طريقها لتصبح أهم مكونات الاقتصاد الثقافى رغم أن معظم البلاد مازالت تستورد المنتجات الثقافية الخالصة والخدمات، ويواجه الحكومات توتر -لا يمكن تفاديه- بين الاهتمامات التجارية والرغبة فى الاستجابة لمتطلبات مختلف الفئات من الإعلام. وغالبا ما يتم طرح المشكلة فى شكل توسيع سوق التصدير فى حين أن الهدف الأساسى هو مساندة التنوع الثقافى مما يتطلب سياسات تساند المشتغلين المحليين بالثقافة والفنانين وتدفع إلى الأمام بالتنافس بين الشباب.

يمكننا أن نرى توترا واضحا بين المصالح التجارية والمصالح العامة فى مجال نشر الكتاب، وبما أن القراءة تلعب دورا حيويا فى التنمية الفردية والاجتماعية بسبب كونها وسيلة أساسية لمعرفة الديمقراطية، فإنه ينبغى تشجيع القراءة فى أية دولة لمنح مواطنيها فرصا متساوية من المعرفة، فى هذا الإطار، يمكن إيجاد سياسات لحث الناس على القراءة كجزء من سياسة تنمية الكتاب، مما يتضمن الإعلان عن





المصدر: اليونسكو، الكتاب الإحصائى السنوى ١٩٩٤

الكتاب وإقامة حملات للقراءة لإعطاء الأولوية إلى الأقليات وإلى المناطق الريفية والمهمشة، حيث تداول الكتاب غير كاف، إن تشجيع الوصول إلى الكتاب هى سياسة طويلة الأمد تحتاج إلى تعضيد من وسائل النشر القومى للكتاب، وعلى البلاد النامية أن تكتسب ألفة أكبر بالواقع الاقتصادى والصناعى لصناعة نشر الكتاب، فالكتب فى حاجة إلى معرفة موقعها فى قائمة الاستراتيجيات الضريبية والقانونية والصناعية والثقافية. وتواجه البلاد الصغيرة التى تحتوى عديدا من اللغات مشكلة فى كيفية احتواء تكلفة الكتاب فى ذات الوقت المطلوب فيه التوسع فى إتاحته لأكبر عدد من القراء، وربما ساعد على حل هذه المشكلة التجديد الفنى فى الطباعة، إلا أننا لا ندعى العثور على حل كامل حتى الآن.

ومن الحقيقى أن تحول الأذواق والأساليب إلى تعدد كوكبى قد قلل من الدور الذى تستطيع الحكومة أن تلعبه فى توفير المنتجات الثقافية فى الوطن وفى الخارج، فتدخل الحكومة فى هذا المجال يجب أن يكون أقل مباشرة خلال مساندة المنتجين والموزعين فى موقع السوق وخلال التعاون من أجل تنمية القواعد الدولية

لذلك. وهناك حاجة كذلك لمساندة الحكومة للمبادرات غير المتعلقة بالسوق الثقافية خلال تشجيع التعاون مع المؤسسات الثقافية والجماعات والأفراد مع الابتعاد عن الشكل المباشر للتدخل تحت اسم الدبلوماسية الثقافية، وبينما تبدو السوق الحرة كما لو كانت ترد على احتياجات الجميع أفضل من أى شكلآخر، يبدو الاستهلاك الضخم للمنتجات الثقافية كما لو كان الذروة الطبيعية للتحديث التى تمثل سياسات تؤدى إلى مترتبات غير مقصودة تجعل الطلب على التسلية والإبداع والربح بمثابة أذى وتقليل من شأن استقلالية الأفراد والأمم(١٠).

المدى الثقافى الحضرى

استجابة للضغوط العالمية ولجهود اللامركزية أصبح القطاع الثقافى بعدا مهماً فى استراتيجيات السلطات المحلية، فضعف الجنس البشرى سوف يعيش فى مراكز حضرية نحو عام٢٠٠٠، وسوف يتركز ٧٠٪ من هذا العدد فى البلاد النامية، لذلك فكل قارة سوف تتأثر بذلك على طريقتها، ففى عديد من دول أمريكا اللاتينية وصل مستوى التمدن إلى ذلك الموجود فى شمال أمريكا وفى أوروبا. كما زاد ارتفاع معدلات النمو الحضرى فى أفريقيا بدرجة يصعب حصرها، بل إن الناس الأكثر فقرا فى آسيا سوف يتكدسون فى المدن الكبرى التى ستنمو أكثر وأكثر حتى عام٢٠١٥. فى هذا الوقت، سوف يؤدى هذا إلى تجمع لغالبية سكان العالم إلى تحولات اجتماعية شديدة السرعة فى جميع مدن العالم.

خلال عقد الثمانينيات فى أوروبا الغربية وفى شمال أمريكا كانت السياسات الثقافية مصممة لخدمة أهداف اقتصادية بالأساس، فقد استفادت جهود توليد الأجيال فى بالتيمور وبارشلونة وجلاسجو من الميراث الثقافى والأنشطة بوصفها رأس مال حضرى، واستخدام التجار فى كندا مصادر التراث المحلى لإثارة الاقتصاد فى حين يدعون لمشاركة السكان المحليين فى الأمر.

مازال الجميع -على أية حال- يؤكدون على أهمية بناء بنًى تحتية فى الفنون، موفرين سلعاً ثقافية وخدمات، ومشجعين السياحة الثقافية، وتؤكد بعض التجارب المتزايدة فى البلاد الصناعية أن توفير بنًى تحتية معقولة وأنشطة ثقافية

تقليدية ليست بكافية لتهدئة المدن والتغلب على التوترات الاجتماعية، لذلك فهناك حاجة إلى إيجاد تعاملٍ مّا مع المسألة يكون مدمجا مع الصناعة الثقافية ذاتها فى المدينة.

إن المدينة تجمع بشرا مختلفين من أصول وأنماط ثقافية متعددة، ففى ذلك تكمن قوتها كمركز للتجديد الاجتماعى والثقافى، ويكمن ضعفها كذلك، فخلط أنماط الحياة وأشكال التعبير فى المناطق الحضرية يمكنه أن يكون مصدرا للإبداع والتجديد وللصراع، لذلك فمن كبرى التحديات التى تواجه مدن اليوم والغد هى تجميع الدمج الاجتماعى مع احترام التنوع العرقى والثقافى.

من الضرورى خلق حس الانتماء والمسئولية، فهما من مكونات معنى المواطنة فتصميم ونشر السياسات العامة المنهجية لاينبغى أن يهدف فحسب إلى تحسين نوعية حياة البشر، وإنما أيضا إلى إضفاء الاستقرار الاجتماعى والسياسى على مدننا، ومن ثم على مجتمعاتنا[١١]، أما الإقصاء الاجتماعى والتهميش والعنف بين الشباب فهى مشكلات تصرخ طلبا للحل، إنها أيضا مشكلات ثقافية بالمعنى الواسع لذلك، ومع ذلك فهناك استجابات ثقافية لها ذات معان ضيقة، ونستطيع مثلا أن نستخدم منهج التاريخ الحى لنعلم الشباب عواقب العنف، كأن نأخذ الطلبة فى رحلة لمواقع بعينها ليقابلوا أناسا يحكون لهم عن تجربتهم فى العنف والتى أدت بهم إلى السجن، وقد أثبت تدريب الهواة على الفنون وإتاحة المؤسسات الثقافية وأنشطتها لهم. فعالية مع الشباب حتى أولئك الذين لفظهم المجتمع قبلا، مما يعنى أن ارتباط دعم الفنون مباشرة بجهود مساندة التنوع يؤدى إلى إزدهار تنمية المجتمع.

رؤى جديدة قائمة على التعددية

إن السياسات الثقافية المدفوعة بأهداف بناة الأمة تواجه تحديا متزايدا فى شكل الأفراد والجماعات المطالبين بتحقيق حاجاتهم المباشرة دون معارضة حقيقية لتوجه الثقافة، وبسبب البيروقراطية غالبا ما تطبق سياسات ثقافية فى وقت لا يلائمها، لأنه يكون قد مر زمن طويل منذ تصميمها، وهو أمر وارد أشد ما يكون فى مجال الحياة الثقافية بسبب تلاحق تغيراتها فى حين أن السياسة الخاصة بها جامدة، وربما كان الخروج من هذا المأزق فى اعتبار الحكومة أنها غير مسئولة

وحدها عن توفير التسهيلات الثقافية والخدمات للمواطنين، إلا أن هذا التوجه يعتبر صعب التطبيق ولم تنجح فيه إلا السويد وبعض البلاد الأخرى التى رأت فى تشجيع المشاركة الثقافية بعدا مهما للمجتمع الكوزموبوليتانى. بل إن اللجنة الثقافية الحكومية فى السويد قد أشارت فى تقريرها عام ١٩٩٥، إلى ضرورة إشراك الفئات المحذوفة من مجال الفنون عادة فى التخطيط لها خلال استدعاء قطاعات أخرى داخل تلك العملية، مثل قطاع التعليم والعمل الاجتماعى، ومن الواضح أن التيارات المشابهة لذلك من شأنها أن توسع قاعدة المشاركة فى وضع السياسة الثقافية، مانحة مركز تلك السياسة للبشر وليس للسلع أو المؤسسات، وهكذا ينبغى على تلك التيارات الأخذ فى الاعتبار بتطور أساليب الحياة والاهتمامات والكوامن الإبداعية. وأفضل مثال على ذلك زيمبابوى التى يعد التطريز فيها، والطعام وتصميم الأزياء والطب التراثى وممارسات البيئة والدين، من أهم مكونات السياسة الثقافية الجديدة للبلد.

أطر سياسة الدمج

لا يستطيع إلا قليل من الحكومات أن يمثل مصالح الغالبية والأقلية بالتساوى، بل إن سياسات الحكومات نادرا ما تعكس تراث واتجاهات جميع شرائح المجتمع القومى أو المحلى، وفى استبيان عام فى الولايات المتحدة حدد غالبية الناس التعددية/ التنوع الثقافى على إنهاء ثانى أهم قضية اجتماعية أو اقتصادية، أما المسئولون عن منح الجوائز فقد اعتبر ١٦٨ منهم تلك القضية فى مرتبة رابعة من الأهمية(١٢). وتحدد إتاحة المشاركة فى الحقوق السياسية والمدنية الأساسية الفضاء المتاح للجماعات المهمشة لبناء تنظيماتهم الممثلة لهم، ومع ذلك فلم يظهر أول تشريع قومى متعدد الثقافات إلا فى عام١٩٨٨ فى كندا، عندما أعطت معاهدة التعددية الثقافية الجديدة سلطة لعدد من سياسات الحكومة والبرامج الهادفة لمساندة التنوع الثقافى بوصفه ملمحا أساسيا للمجتمع الكندى، وقد كانت تلك خطوة أولى نحو مساندة النداء الأساسى نحو تنويع التيار الرئيسى للسياسة الثقافية والحياة الثقافية، وتشير اللجنة العالمية إلى أن هذا التناول سوف يخدم المسألة باعتباره نموذجا للبلاد الأخرى.

يعد احترام التنوع جوهريا، إلا أنه ينبغى أن يتضامن مع تشجيع الحوار إذا ما أردنا أن نتفادى تكوين مجتمعات صغيرة مغلقة، علينا أيضا أن نتذكر أن التنوع الثقافى ليس فحسب تنوعا عرقيا، فالنساء مازلن ضعيفات التمثيل فى الأنشطة الثقافية وخلال إسهاماتهن الإبداعية وأدوارهن الإدارية والتنظيمية، فى هذا الإطار، تصبح مبادرة مجلس الفنون الإنجليزى لدعم المعوقين ومساندة إبداعهم مثالا مهما يجب أن تحذوه بقية البلاد، فكثيرا ما يتم إهمال الشباب والمسنين، وتجاهلهم، لذلك ينبغى إدخال فرص وخيارات لهم خلال المشاركة الفعلية فى البرامج الثقافية.

لقد حدث تقدم ملحوظ فى العقود الأخيرة فى تشجيع الديمقراطية الثقافية وحماية الحقوق الإنسانية، ومع ذلك فهناك عدد كبير من الأفراد المنتمين إلى جماعات الأقلية ما زالوا يعانون من تهميشهم خارج الحياة الثقافية فى مجتمعاتهم حول العالم كله، ويعترف العالم الآن بالحقوق الثقافية بوصفها الجيل الحديث من الحقوق الإنسانية التى يعتبر جوهرها هو مشاركة كل فرد فى الحياة الثقافية. وعلى أية حال، فما زالت تلك الحقوق تحتاج إلى تعريف دقيق، كما ينبغى دمجها داخل إطار عمل السياسة العامة، وينبغى تقوية وضعها الشرعى خلال المشاركة فى التفاوض مع وكالات الدولة ومع الجماعات المتنوعة، حتى يشارك كل فرد فى صياغة سياسات يتفهمها ويحترمها ويقبلها.

أما تحديد الذات الثقافية فهدف تسعى إليه الأقليات بوجه خاص لاكتساب القوة لتجمعاتها، مما لا يقتضى هنا الاستقلال السياسى، كما أوضحت المطالب التى قدمت إلى المجالين الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة، وإلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وهناك سؤال يطرح نفسه، ألا وهو كيفية الوصول إلى السلطة، وكيفية بلورة إجراءات مادية ومتابعتها، وهو ما تهدف إليه الدولة والمجتمع المدنى معا، فالحياة الديمقراطية الكاملة لا يمكن تحقيقها إلا باشتراك الجميع فى كل مستويات الحياة الثقافية. ومن مسئولية الدولة أن تؤمن إسهام الشعب فى المؤسسات العامة بشكل متوازن يضم كل قطاعات المجتمع، لذلك فينبغى فتح مجالات التعبير للجميع وبخاصة للنساء والمهمشين وأعضاء جماعات الأقليات، بما أن تقوية المجتمع الحديث تقوم ليس على إتاحة المعلومات فحسب بل على إتاحة التعبير أيضا، من

هنا تزداد أهمية فتح قنوات إعلامية جديدة وإقامة مؤسسات بديلة للإذاعة والتليفزيون والشبكات الإعلامية فى مدينة لوس أنجلوس مثلما فى مجتمعات جنوب شرق آسيا الريفية.

من الفنون إلى الإبداع

كما أشارت اللجنة فى الفصل الثالث من هذا الكتاب، فإن الحياة الإبداعية هى التى تعطى معنى إلى وجود البشر، ومع ذلك فعديد من السياسات قد أغفلت هذا الشق. وإذا كانت المناورة بالإبداع والمهن الإبداعية من دواعى مساندة الفنون وميراث المؤسسات الفنية، فإن دور الفنانين هو الإسهام الأهم فى تحقيق جماليات المجتمع، إلا أن التركيز على الفنون وحدها ربما يقلل من قدرات المجتمع الإبداعية الأخرى، لذلك فعلينا الإنتقال من السياسة الثقافية التى تهتم فقط بالفنون الاستهلاكية إلى تلك التى تعنى بالأشغال اليدوية والفن الفولكلورى.

ويجب ألا يقودنا تجميد نموذج الفنان المحترف إلى إهمال الفنانين الهواة الذين يسهمون بشكل فعال فى نسيج المجتمع، كما يجب ألا ننساق وراء تساؤلات رسمية حول وزن الفن ودوره، بل يجب أن نوسع من مجال تداوله بحرية تتيح للجميع المشاركة فى تشكيل مجتمع زاه، فموسيقى الراجى Reggae فى جاميكا، ومسرح الخبر والعرائس فى نيويورك، ومسرح الشارع فى الهند، كلها تعبيرات تلقائية من إبداع المجتمع تحمل رسائل اجتماعية مهمة فى شكل أقل رسمية ومباشرة، ويحتاج إلى المساندة.

إن جميع البشر يحتاجون إلى التوصل، وإلى التعبير عن أنفسهم خلال مبادراتهم، سواء كان ذلك فى أمريكا اللاتينية أو فى أفريقيا، ودون أن يتساءلوا عما إذا كان ما يفعلونه فنا أو إبداعا، ويكفى أنهم يعبرون عن أنفسهم بطريقة طازجة ومثيرة، مثلما تفعل الجماعات المحلية خلال الموسيقى والعروض المسرحية، فذلك يعنى أنهم نشطون قبل كل شئ، ومبدعون.

علينا إذن أن نعلى من قيمة الإبداع الجماعى ونسانده، فقد حددت حركة الإبداع الجماعى استراتيجيات لإثارة الإبداع المحلى والقدرات بإستخدام إسهامات

من فنانين محترفين، ويتعدى الأمر ذلك إلى اعتبار أهمية التعبير عبر التراث الثقافى فى المدن والذى يؤدى إلى تحقيق أهداف التنمية الثقافية، مثلما يحدث فى الموسيقى الشعبية وأشكال التعبير الفنى الإبداعى الأخرى، وإذا كنا تعيش فى مجتمع عالمى، فعلينا أن نشجع أشكال هذا التعبير وأن تفتحه على الثقافات العالمية من أجل إثراء إنتاجه وبث أعماله، ربما بشكل يقترب يوما من مستوى الاحتراف.

إن الإبداع يتطلب بيئة تشجع التعبير عن الذات واكتشافها، لذلك ينبغى تشجيع البرامج التعليمية التى تدعو إلى التفاعل الخيالى بين التراث الثقافى والتكنولوجيات الجديدة، وكذلك الاستراتيجيات المثيرة للمبادرات الإبداعية. وعلينا أن تعتبر تشجيع الفن التجريبى أو الآخذ فى البزوغ بمثابة استثمار للبحث الإجتماعى وللإبداع والتنمية الإنسانية وليس مجرد استهلاك جماهيرى، وإذا كان

الفنون للجميع

لقد تم تصميم مركز الفنون فى (ديلن) كمصدر متكامل للتعليم وحتى تكون الفنون فى خدمة وحتى تسهم فى تنمية الإبداع الذاتى عند الفرد والمجتمع على السواء، وقد طورت البرامج الخاصة بالأطفال، والذين لم يعملوا منذ فترة طويلة، وهذه المجموعات كلها غالباً لم يكن لها دور فى الحياة الثقافية.

ومنذ عام ١٩٩٠، بدأ اهتمام المركز (بالفنون الخاصة عام ١٩٧٤. وكان هدفه أن يوجد محاور للفنون للناس الذين لا قدرات لهم، إن القدرة على التواجد الجماعى، ومن خلال مثل هذه الاتصالات تؤدى إلى المشاركه، وهى مسألة رئيسية لمجتمع مساواة وعدل وتطور على حد تعبير ساندى منيتزجيرالد فى أيرلندا.

الاعتراف بالخيال الإبداعى، وارد كأحد أعمدة حيوية المجتمع وتنميته، فعلى الحكومة أن تشجع التجديد فى الإبداع، مثله مثل التجديد فى المجالات الأخرى، مما يدعو إلى التنسيق بين الإبداع الثقافى ومجالات السياسة الأخرى، مثل تخطيط المدن والترفيه والتعليم، وكما رأينا فى الفصل الرابع من هذا الكتاب، فإن اعتبارنا الإعلام المتعدد والتناقس من أشكال الانتاج الثقافى المتنوع يؤدى إلى المناداة بدعمهما، وينبغى أن يعترف الساسة بأهمية الإبداع والتجديد بوصفهما عوامل حساسة فى تنافس الأمم، وربما كان مثال الـ IKEA مهم فى هذا الإطار، حيث أدت هذه المؤسسة المعنية بتأثيث المنازل خلال تصميمات سويدية شعبية إلى الترويج للثقافة السويدية خلال الإبداع فى منتجاتها أكثر ما فعلت أفلام السينما وفرق الموسيقى مثل الـ ABBA Ace of Base.

الإبداع وحقوق النشر والفنان

تعد حماية حقوق الفنان أساسية، فالتكنولوجيا الآن تفتح آفاقا جديدة للفنان ولعمله الإبداعى، لكنها أيضا تفسد منه، لذلك علينا ألا تعقل التنظيمات والقواعد الخاصة بالمصنف الفنى فى ظل تعدد وسائل النمو التكنولوجى ومخاطره، بل ينبغى أن توسع من قانون حقوق النشر لضمان إتاحة العمل الفنى على مدى عالمى مع الحفاظ على حقوق المبدعين والفنانين، وربما تطلب الأمر صناع سياسة يخلقون أنظمة جديدة للحقوق الفنية.

لقد أعادت اتفاقية الجات توجيه حقوق النشر خارج إطار المؤلف ونحو توجه تجارى رغم اتفاقية الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة الملحقة بها، ومن التحديات المطروحة فى هذا السياق، الحفاظ على التوازن بين البلاد المصدرة لحقوق النشر والمستوردة لها، وتشجع اللجنة البحث عن قواعد قانونية جديدة تؤمن نشر وحماية حقوق المبدعين بما يسمح بأفضل ظروف معيشية لهم، وربما زادت أهمية تلك القضية فى الدول النامية، حيث القرصنة على أشكال الإبداع المستوردة وتزييفها بثمن بخس، يمنعان الإبداع المحلى من الإنتاج، لذلك أيضا ينبغى إيجاد قوانين جديدة ضد القرصنة لتفادى ما حدث فى نيجيريا من إنتشار عروض الفيديو فى دور السينما القائمة على القرصنة.

هناك حلقات ربط مهمة بين حرية التعبير والإبداع الفنى تذهب أبعد من حماية النشر، مثل إتاحة وسائل فعالة للمساندة خلال الضرائب والتأمين الاجتماعى واستراتيجيات العمالة والتدريب المهنى، ورغم أهمية توصيات اليونسكو عن وضع الفنان عام ١٩٨٠، فإننا مانزال نحتاج إلى مبادرات جديدة فى المجالات المذكورة، ربما تأخذ منحى تقييم وضع الفنان حول العالم ثم محاولة تطويره.

التدريب وبناء الوعى

يجب أن تنطبق قواعد الإدارة الجيدة على المؤسسات العامة والبرامج والمشروعات، مثلما تنطبق على خدمات الحكومة، ومع إزدياد التوسع والمسئولية الثقافية تزداد أهمية خلق وعى جديد لدى الناس، ولتحقيق ذلك ينقصنا منهج متعدد التخصصات يسمح بوجود متخصصين من مختلف المجالات يعملون على خلق هذا الوعى، فالقاعدة التدريبية المتاحة الآن لاتستطيع أن تخلق علاقات مبدعة بين المنظورات المختلفة.

تستطيع وسائل الإعلان والجامعات أن تكون متنفسا لتعبير إبداعى عن مخاوف الناس وهمومهم، فقد أثبتت عدة دراسات فى الثمانينيات أهمية الفنون والصناعات الثقافية فى التأثير على الاقتصاد وخلق الثروات. ونحتاج اليوم إلى دراسات أخرى توضح علاقة ذلك بالتجانس الاجتماعى والهوية المحلية وبناء القدرات، فكيف تشجع الأنشطة الثقافية الحضرية المنظمة أساليب حياة أكثر صحة وأقل ضررا؟

بناء تحالفات جديدة

البعد السياسى

كثيرا ما تظلم مسئولية الدولة عن الفنون بفعل مسئولياتها الأخرى عن الصحة والتأمين الاجتماعى والمواصلات، بل إن القطاع الثقافى غالبا ما يتم إلحاقه بمسئولية أخرى، وحتى إذا كان يبدو ذلك كما لو كان يربط هذا القطاع بغيره ويؤدى إلى التفاعل، فإن الحقيقة غير ذلك.

ومثلما يتم تحميل المواقع الأثرية والتاريخية فوق طاقتها على مر العصور، يمكن تحميل الثقافة مالاتتحمل بفعل الأهداف الاقتصادية، وإذا كانت الدول قد اتخذت طريق المشاركة الديمقراطية والتوجهات الاجتماعية الثقافية لمراجعة سياساتها الثقافية، فما تزال التناولات لقيمة إسهام الفنون فى تنمية المجتمع وفى التفاهم المتبادل والتعاون، محدودة.

إن صناع السياسة المحترفين مازالوا ينمون أساليبهم التكنيكية الخاصة التى لا تتواصل مع العالم الخارجى، بل وتحد من تفكيرهم الخاص، وربما أسهمت الانتخابات فى انعدام رؤية الساسة لسياسة طويلة الأمد، حيث يركزون على النجاح الوقتى خلال تشجيعهم لبناء القاعات ودور المسرح وتمويل الفنون دون أن يلتفتوا إلى ما هو أهم من ذلك، أى إلى إبداع الناس وحثهم على مشروعات مجتمعية، وهكذا من الصحى أن نساند الاختلاف فى الرأى، وتعدده، على اعتبار أن الثقافة ربما تكون استثمارا أيضا، بما فى ذلك من مخاطر قد تؤثر على الإبداع والتنمية البشرية.

كما تشكل السياسة الثقافية عمادا قويا للسياسة الخارجية، ففى إعلان حديث للحكومة الكندية تمت الإشارة إلى أن بث القيم الكندية والثقافة يعد واحدا من أعمدة السياسة الخارجية الثلاثة، وبما أن التبادل والتعاون الثقافيين بين البلاد يقفان عند الشكل التقليدى للدبلوماسية، فإن المنفذ الوحيد بالنسبة لتبادل التظاهرات الثقافية يظل فى«سفر الفرق الفنية إلى الدول الأخرى لعرض فنها، ومع ذلك فإن تأثير هذا الاتجاه تحده أشكال أخرى من التبادل مثل التى تقوم بها المؤسسات الخاصة والفنانين، وفى السنوات الأخيرة، حدث انتقال مهم من تصدير أو تبادل السلع الثقافية الجاهزة إلى الإنتاج المشترك والتجريب والاكتشاف، وفى الصناعات الثقافية، انعكست السوق الدولية فى شكل تعاون دولى وأنشطة وأعمال مشتركة مثل إنتاج الأفلام، وخدمات بث القمر الصناعى، ونشر الكتب، وصناعة تسجيل الصوت.

أصبح الاهتمام بالسياسات الثقافية هدفا مهما فى عدة هياكل إقليمية، ومن بين أهمها المجلس الأوروبى. وهناك منظمات أخرى اعتبرت السياسة الثقافية جزءا من نشاطها، مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ورابطة الأمم

الأفريقية الجنوبية Mercosvr فى أمريكا اللاتينية، وتجمعات أخرى مثل الـــ ACCT (وكالة التعاون التقنى والثقافى)، ويتم الآن تنظيم عديد من الاجتماعات السنوية بين وزراء الثقافة فى العالم، وبالتالى يمكن أن يحدث تعاون دولى مّا، يفتح أفقا لإمكانات جديدة، وهناك أهمية لزيادة الـ فضاء المتاح للأنشطة الثقافية خلال السياسة العامة، كما يتضح فى المادة رقم ١٢٨ لاتفاقية ماستريخت، حيث تنعكس المناداة بإدخال التأثير الثقافى فى صناعة القرار خلال الدعوة لأخذ البُعد الثقافى فى الاعتبار الاقتصادى والاجتماعى.

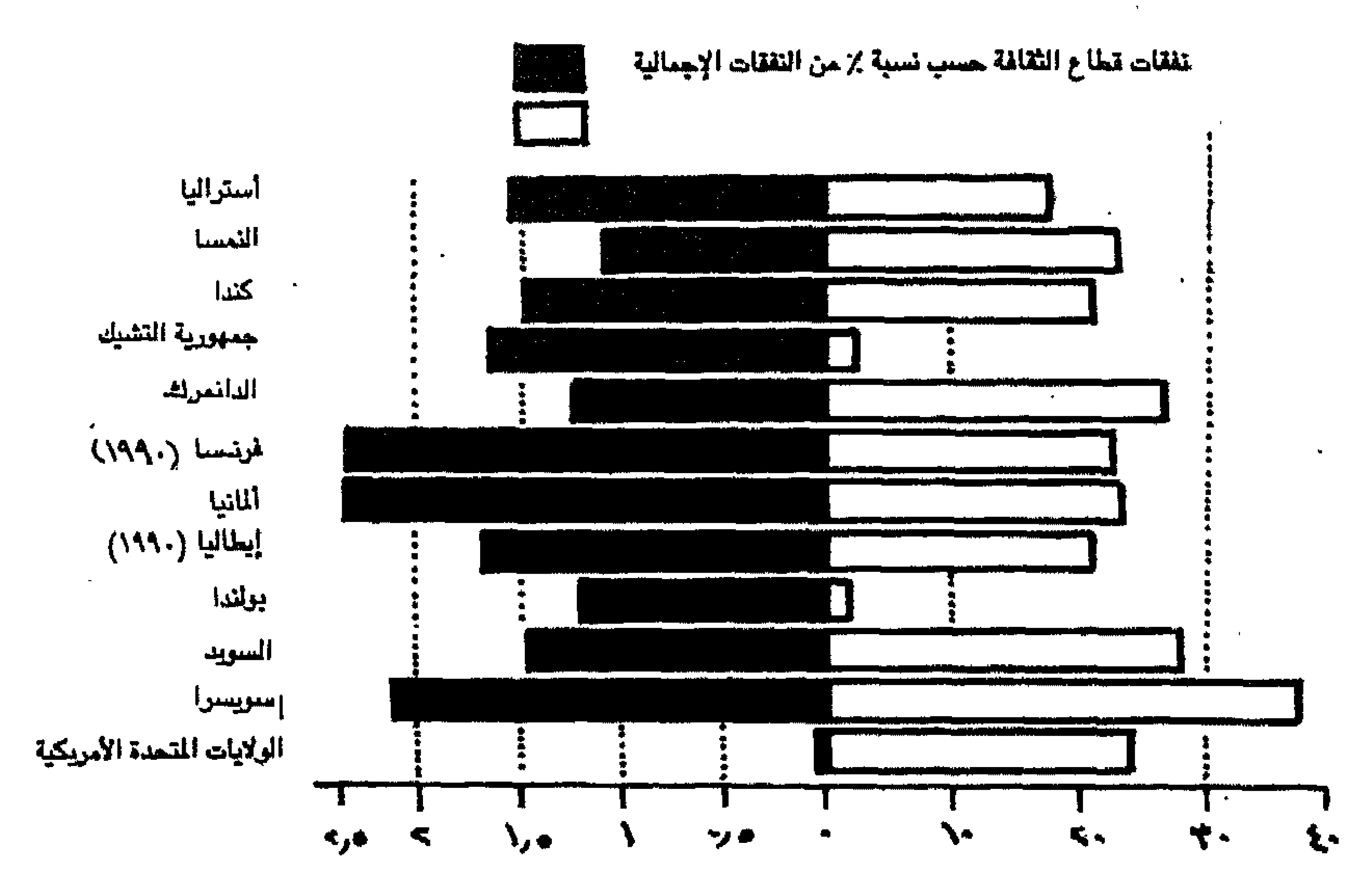
التمويل

إن تمويل الفنون هو التحدى الأكبر، فبعد أن زاد التمويل المخصص للفنون والثقافة فى الثمانينيات على الأقل فى الدول ذات الدخول الاقتصادية المرتفعة، انخفض من جديد فى التسعينيات بسبب انخفاض الميزانية العامة، ورغم اعتراف الجميع بإسهام الأنشطة الثقافية فى التصدير والنمو الاقتصادى فإن أحدا لم يلتفت إلى مصادر تلك الأنشطة بالأهمية المطلوبة، وربما يرجع ذلك الاعتقاد القديم بأن الإنفاق على الفنون يعد ترفا ورفاهية، وإذا لم تكن هناك استراتيجيات محددة للإنفاق على الثقافة، فليس هناك أسهل من تحويلها على ميزانيات الوزارات الأخرى، ولا توجد إلا دول قليلة فقط استطاعت أن تتبنى خططا طويلة المدى لتفادى حدوث ذلك.

فى البلاد الشيوعية -سابقا- انهارت البِنَى التحتية الثقافية ومعها أطر عملها وآليات تمويلها، ومن ثم فقد عانى قطاع الثقافة والفنون معاناة عظيمة، مثل مسرحى كيروف البولشوى اللذين وصلا إلى ٢٠٪ من قيمة الميزانية المرصودة لهما فيما سبق(١٤).

هناك فى العالم كله تيار يدعو إلى تنويع مصادر التمويل العامة والخاصة التى تشكل النظام الشامل للدعم الثقافى، ومن المثير للاهتمام فى هذا المجال تزايد الدعم المادى المُقدمَ للثقافة من المؤسسات والشركات والأفراد دعاة الفنون، وهو ما سوف يخلق تحالفات تساند الحياة الثقافية لتنمية الإنسانية، ومع ذلك فيجب ألا ننساق وراء آمال مزيفة مبالغين فى الأمر، وقد حدث فى بعض الدول مثل بريطانيا

نفقات قطاع الثقافة: بلاد صناعية مختارة ١٩٩٢ .



المصدر: اليونسكو المجلس الأوربى، مكتب أستراليا للإحصاءات ١٩٩٤ البنك الدولى ١٩٩٤.

وأمريكا أن تُركت السياسة الثقافية لقوى السوق بسبب عدم ألفة النظام بهذا المفهوم الجديد، مما أدى إلى تقليل ميزانية الدولة فى مجال الثقافة، كما قرر الكونجرس تخفيض ميزانية المجلس القومى للفنون مؤخرا بما يعادل ٤٠ ٪ منها للعام الضريبى ٩٦ - ١٩٩٧.

أما الحكومات التى لجأت لمؤسسات القطاع الخاص التجارى كى تمول القطاع الثقافى، فقد اكتشفت عدم قبول تلك الأخيرة أن تعوض ما تخلت عنه الحكومة فى أعوام الثمانينيات، فعديد من الأنشطة الثقافية غير المدرة للربح لا تصلح للرعاية المالية المشتركة، وتحتاج إلى الدعم العام، ومن المفهوم فى هذا السياق ألا يثمر الأمر فوائد للمجتمع فيجب ألاّ ننظر إلى نظام السوق الثقافى بمنطق العرض والطلب، بل بمنطق صحيح السوق ذاته بهدف إحداث فعالية اقتصادية، وربما تصبح الدولة فى المستقبل قادرة على القيام بهذا الدور وحدها.

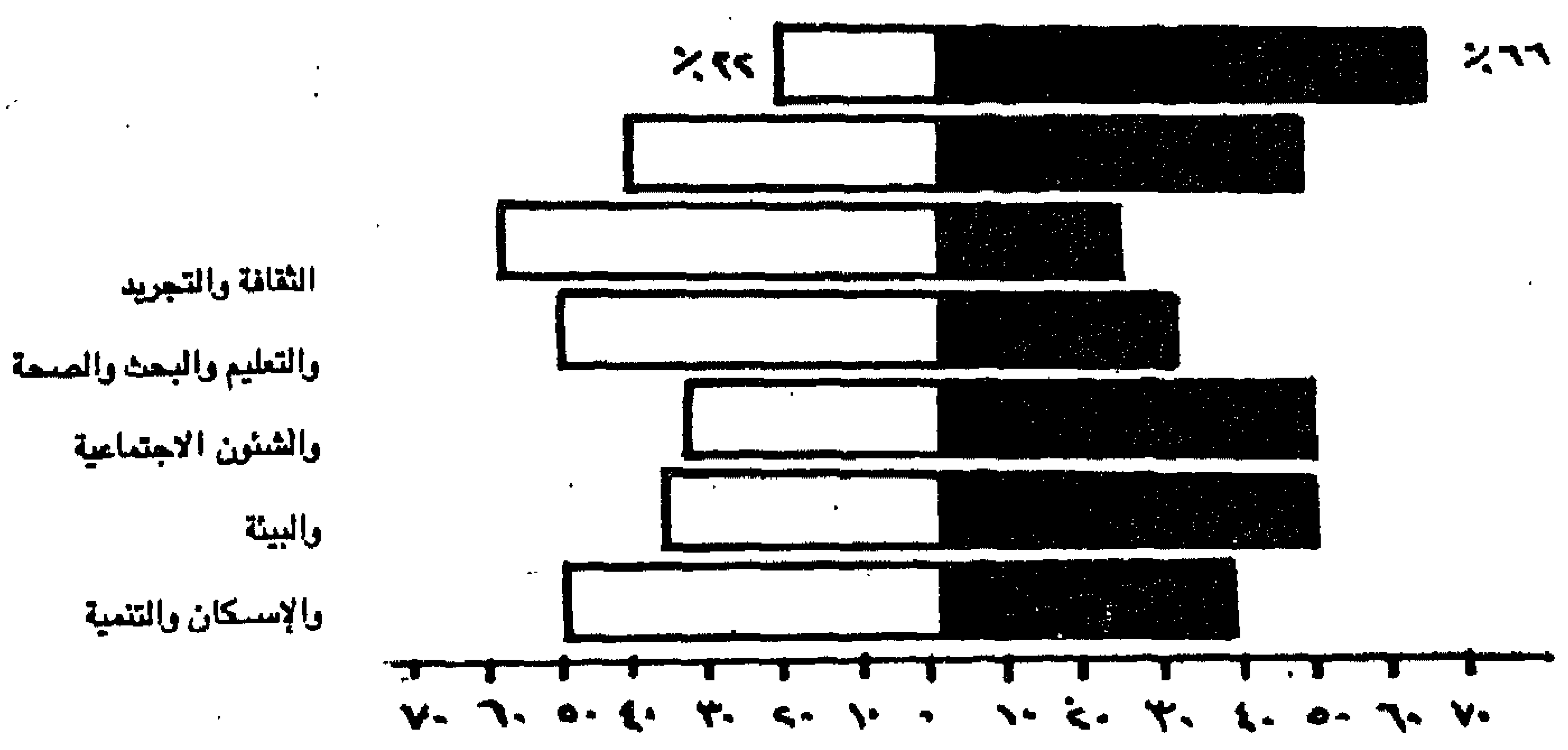
وقد فكرت الحكومات فى حث قطاع الدعم الثقافى الذى لا ينتظر الربح، خلال استراتيجيات وسياسات تمويلية معينة، ومما لاشك فيه أن هذا النوع من التناول ضرورى لتوسيع التعامل مع القطاع الثقافى، ونستطيع أن نسهم فيه خلال

الضرائب التى تشجع الحفاظ على الميراث الثقافى أو الإنتاج الثقافى القومى، وربما أضفنا إلى ذلك تبرعات الأفراد والجماعات وأوراق اليانصيب التى يمكنها أن تعيد مستوى التمويل العام إلى ما كان عليه دون أن تزيده.

لقد تم تجريب كل من هذه الاستراتيجيات فى دولة أو أكثر، وثبت أنه لا يمكن الاعتماد على أحدهم وحده، بل ينبغى العمل على تآلفها معا، وعلى أية حال، غالبا ما تكون التناولات الجديدة عشوائية دون فائدة واضحة أو أهداف محددة، مما ينتج عنه عادة توازن مثل بين توزيع المصادر الثقافية فى المدن وخارجها. وفى البلاد الشيوعية -سابقا- بدأت استراتيجيات جديدة تنزع بهدف إحداث فوائد متعددة من المصادر الثقافية -مما يتطلب اللجوء إلى التبرعات والعطايا والدعم المدنى، دون توقع وجود نموذج واحد مسبوق للتمويل، ولا ينبغى أن يتجه هذا المجتمع نحو السوق الحرة الغربية، بل ينبغى أن يطمح إلى مجتمع المعلومات، حيث تصبح المكونات الثقافية ذات أهمية كبرى.

الاستثمار العام والدخل المكتسب في قطاع الثقافة: متوسطاً سبع بلاد صناعية، ١٩٩٢

البلاد السبع
التي توفرت عنها المعلومات
هي فرنسا وألمانيا والمجر
وإيطاليا واليابان
والمملكة المتحدة والولايات المتحدة



هناك اعتقاد عالمى يفيد بأن بعقد الأهداف التى لم تفلح الحكومة فى التعامل معها، ولن تفلح بسبب آلة الإدارة العامة(١٥).يستطيع القطاع الخاص والمبادرات الفردية أن يتولوها، ويوجد عديد من المتبرعين أو الممولين الأفراد المستعدين للتعاون مع الحكومة فى كثير من المناطق، لذلك فاللجنة تنصح بتشجيع دور التمويل الفردى حول العالم كله، ولعل هذا التوجه يقودنا فى النهاية إلى عالم قائم على الثقافة والتنمية مثلما أوصت الأجندة الدولية، وذلك بمساعدة الوكالات التى تقوم بدور رئيسى وتعمل من الأصل مع اليونسكو، من هذه الوكالات EFC مركز المنظمة الأوروبية، والمنظمة الأوروبية الثقافية، والوكالة الأوروبية للثقافة، وهى وكالات يمكنها أن تتعاون مع مثيلاتها فى المكسيك وفى آسيا.

الشراكة

إذا كنا نسعى إلى مساندة القطاع الثقافى بشكل أفضل داخل اقتصاد إقليمى وعالمى مفتوح، فهناك حاجة للمزج بين اختصاصات الحكومات والسوق والمجتمع المدنى معاً، وهناك حاجة لإعادة توزيع الوظائف بين السلطات القومية والإقليمية والمحلية بهدف تشجيع استجاباتهم بشكل أقوى، على أية حال، فغالبا مالا توفر الحكومات مصادر كافية للسلطات المحلية كى تحافظ على أهدافها الخاصة، وتزداد حدة الأمر عندما لا تستطيع تلك السلطات جمع ضرائب تكفيها أو تفى باحتياجات قطاعها الثقافى.

إذا ما نظرنا للوضع الراهن ودور السوق فيه والتنشيط المدنى، لوجدنا أنه ينبغى تشجيع إمكانات القطاع الخاص والمجتمع المدنى، والاعتراف بها، وينبغى إفساح المجال لشركاء آخرين خلال إشاعة ديمقراطية أكبر ولا مركزية.

تعترف اللجنة بالدور الحيوى الذى تلعبه منظمات المواطنين فى تقوية التنمية الثقافية، من هنا فهناك مهمة حرجة أن تقوم بها قمة العالم للتنمية الاجتماعية ومعها المجتمعات المحلية من خلال تعبئة مشاركة الفقراء والمساكين فى الثقافة.فى هذا السياق، تقدم المنظمات غير الحكومية مهمة لا غنى عنها فى تعبئة الجمهور للقضايا العامة والمبادئ، وبالتحديد عبر مراكز الفن ومسارح الشباب والمهرجانات المحلية وكذلك خلال تلك المنظمات المهتمة بالهوية الثقافية وقضاياها، ومن أهم

ملامح هذا القطاع التنوع والنشر رغم عدم وجود قناة محددة لاشتراك ممثلين فى عمليات التنمية به، وهناك حاجة ملحة قوميا وعالميا لخلق آليات جديدة قائمة على عدد من نماذج التعاون الناجحة بين الحكومات وجمعيات المجتمع الحرة.

داخل الحكومات ذاتها، يجب أن تستمر جميع القطاعات فى التعاون وتشجيع التفاعل فيما بينها، لبناء إطار عمل واسع لقدرة صناع السياسات الثقافية، ومع ذلك فلن يكون هذا الهدف سهلا لأن وزارات الثقافة عادة ما تعتبر فى مرتبة أدنى من بقية الوزارات، لذلك فقد خصصت فرنسا هيئة للتنمية وللإعداد لتشجيع التعاون بين الوزارات ولإثارة التنمية الثقافية الإقليمية، علينا إذن أن نساند مقارنة المبادرات والتجارب فى هذا الصدد.

وهناك اتجاه عالمى يدفع إلى الأمام بالحفاظ على الأنشطة الثقافية وتشجيعها، ولليونسكو باع طويل فى دراسة وتنمية السياسات الثقافية القومية، مما يمكن الرجوع إليه على جميع المستويات الحكومية لتشجيع تطور السياسات الثقافية خلال عدد من الآليات، كالمناظرة والمقارنة والاختبار، وربما قاد ذلك بحث السياسة الحكومية وغير الحكومية عن التنمية فى اتجاهات متنوعة.

هوامش:

(١) كولين ميرسيه من دراسات السياسة الثقافية، ديسمبر ١٩٩٣ Griffen Unversity Atrdrala

(٢) قال ماركس القرن الواحد والعشرين سوف يكون قرن الدين أو لا يكون.

(٣) رابطة الثقافة IRMD زغرب كرواتيا ١٩٩٢.

(٤) D.Pwona 9 J.Katula مؤتمر عن الثقافة والتنمية فى أفريقيا مايو١٩٩٥.

(٥) التنمية والثقافة فى نهاية القرن Ama Ata Aidoo اليونسكو VEA اللجنة الدولية الأرضي الواطئة١٩٩٤.

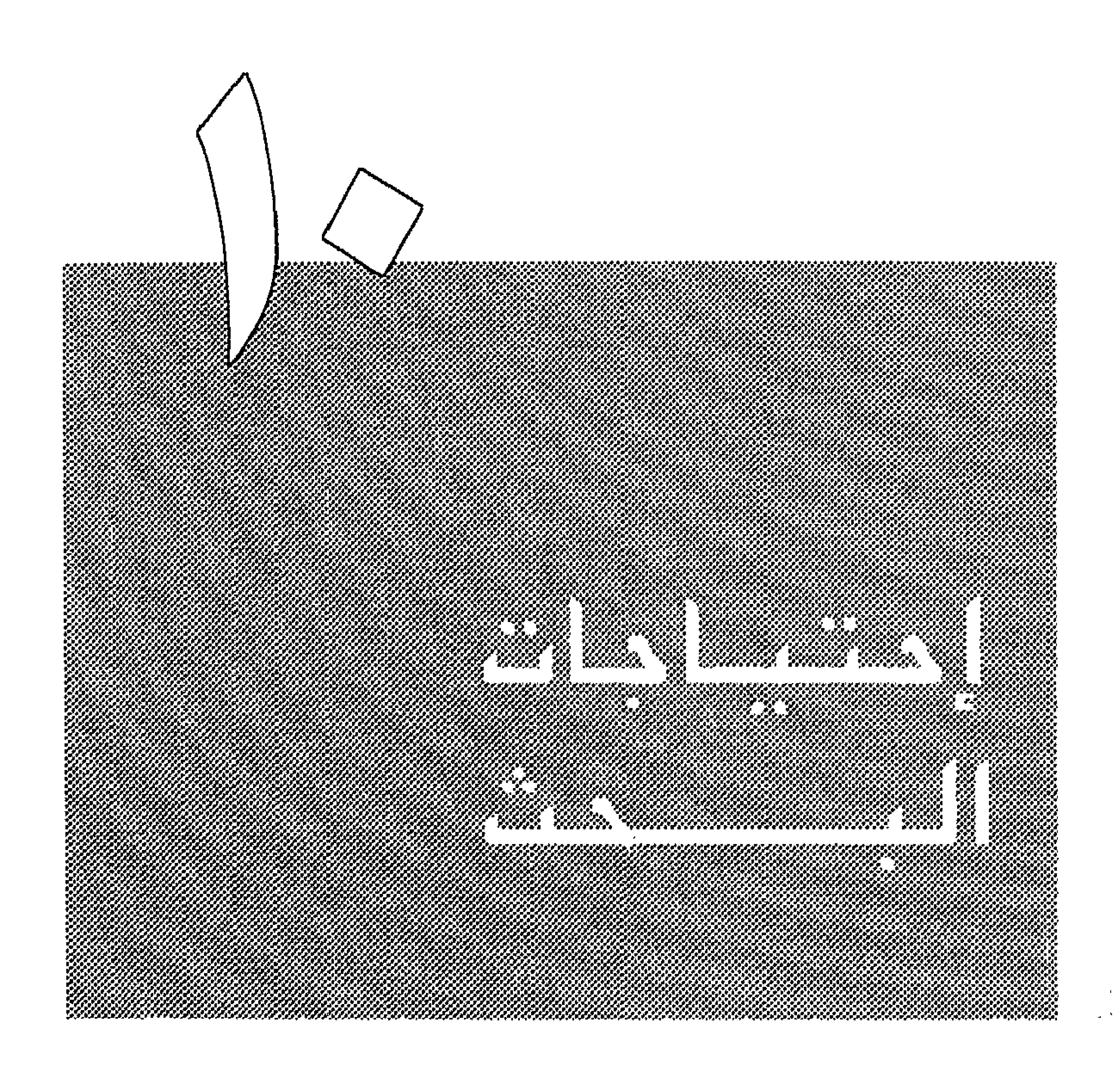
(٦) ضرورة أخذ البعد الثقافى فى التنمية.

(٧) الاجتماع السابع لمنتدي وزارة الثقافة فى أمريكا اللاتينية والكاريبى، نوفمبر ١٩٩٤ ترينداد وتوباجو.

(٨) الايكونوميست ١٧ أكتوبر ١٩٩٢.

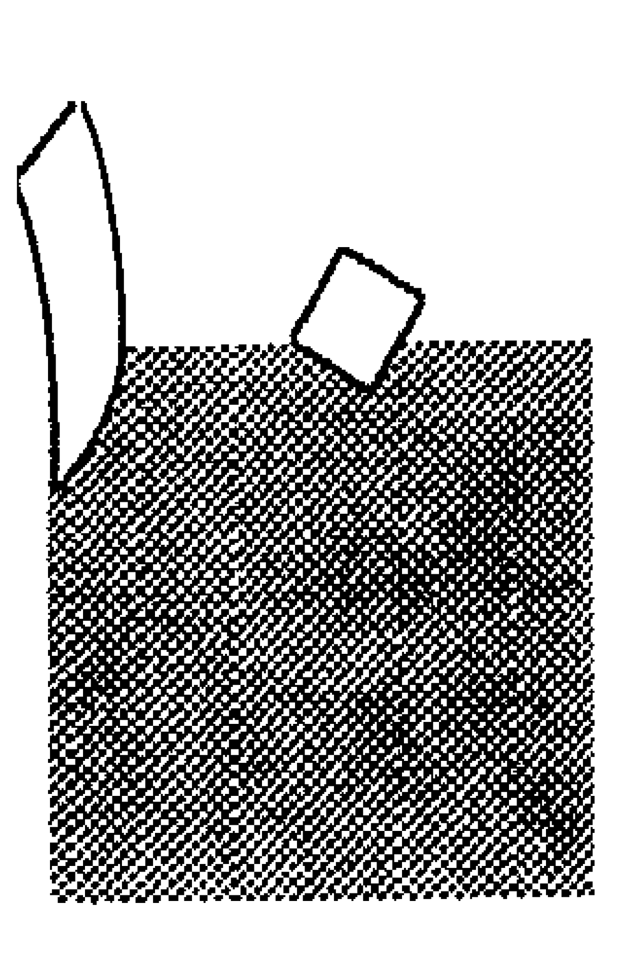
(٩) مارتا مورينو ورقة أعدت للجنة يوليو ١٩٩٥.

(١٠) بنيامين باربرا إلى التايمز ١٩٩٥.
(١١) تحدى العلوم الاجتماعية سلسلة أوراق للمناقشة رقم ٢ اليونسكو ١٩٩٥.
(١٢) ناثان ويبر ولورن رينز The Foundtion Gerder New york ١٩٩٣
(١٣) بن زولو الثقافة والتنمية فى أفريقيا مايو ١٩٩٣ مؤتمر بلاجيو.
(١٤) (الكوارث فى الأوبرا) الإيكونوميست ٧ يناير ١٩٩٥.
(١٥) لورد داهر ندورف بون -نوفمبر ١٩٩٢ القطاع التطوعى فى المجتمع الأوربى.



في البحث يتباعد الأفق كلما تقدمنا ... والبحث أبدا لا يكتمل.

مارك باتيزون
ايزاك كاربون
١٨٧٥ فصل ١٠



هناك دعوة عامة ومطالبة بالبحث متعدد الأنظمة، خاصة فيما يتعلق بالروابط بين الثقافة والتنمية، دون وجود فكرة واضحة عما يعنيه ذلك، فنجد بالرأى ذى بدء أن المتخصصين فى مختلف العلوم قد يعملون معا فى معالجة مشكلة عملية بعينها، فتحسين الغذاء، أو إدخال أنواع جديدة من المحاصيل، أو التحكم فى ا لنمو السكانى، أو خفض التلوث، أو التخطيط لمدن جديدة، يستدعى الاعتماد على عدة علوم وتطبيقٍ مّا تسهم به كل منهما فى حل مشكلة، وفى هذا الجهد التعاونى، لا يتم تجاوز هذه العلوم، وإنما تجتمع معاً من أجل غرض عملى، وهذه الحاجة العملية للاعتماد على كافة العلوم المتعلقة بالموضوع لا تؤثر على مناهج أو محتوى العلم المستخدم، بل على العكس، فإنه بسبب أنهم متخصصون فى فروعهم على وجه التحديد، فإن مختلف أعضاء الفريق سيكون لكل منهم ما يسهم به للوصول إلى حل متكامل للمشكلة، ومن المناسب أن نعتبرهم أعضاء فى جماعة عمل تابعة لرئاسة الجمهورية، أو بالأخرى أعضاء فى هذه اللجنة الدولية للثقافة والتنمية، والتى يمارس كل عضو فيها خبرته (أو خبرتها) المهنية لمعالجة المشكلة على أمل أن تكون النتيجة ككل أكثر من مجموع الأجزاء.

وربما قد يتضح أن بعض المسلمات والمفهومات والمناهج أو الأساليب التى تطبق فى جانب واحد من الدراسة، قد تصل إلى نتائج تنير لنا الطريق عندما تطبق فى مجال آخر، والذى كان يتم تحليله من قبل بأساليب جد مختلفة. ولقد غزت المفهومات والأساليب الاقتصادية بشكل واسع أراضى أصحاب علم السياسة، والأنثروبولجيا والسوسيولوجيا والسيكولوجيا، فكان فرضية الوصول بالسلوك إلى أقصاه فى ظل حدود معينة، افتراضا مثمرا، إلى حد ما، فى توضيح سلوك

المستهلك والشركات والمزارع وقد شجع نجاحه فى هذه المجالات تطبيقه فى مجال الأنشطة السياسية، كالتصويت وتكوين الأحزاب واتخاذ الحكومة للقرارات، وامتدت حسابات العائد الاقتصادى وتحليل المكاسب فى مقابل التكاليف، من مجال الاستثمارات الساعيه إلى الربح إلى مجالات التربية، والصحة، والتحكم فى المواليد، وتوزيع الوقت بين العمل ووقت الفراغ، وبين مختلف أنشطة وقت الفراغ، وقرارات الزواج والطلاق، وحجم الأسرة بل وجه العلاقات النسانية خارج محيط الأسرة.

ولقد انتقد استعمار المنطق الاقتصادى لكافة نواحى الحياة الإنسانية، انتقد باعتباره إمبريالية فكرية، بل لقد غزا -ذلك الاستعمار- لغتنا، فأصبح الناس يتكلمون عن العلاقات الحميمة باعتبارها تعظيما للحاجات، وعن مقتنياتهم الوجدانية، وعن الاستثمار فى الأولاد، وعن تراكم رأس المال الإنسانى.. وهكذا وأحيانا، ولكن بصورة أقل بكثيره، تتسرب مفهومات مستخدمة فى النظرية السياسية لتطبق فى مجال المشكلات الاقتصادية ولعل استخدام ألبرت هيرشمان لاصطلاح صوت كبديل للخروج، خير مثال على ذلك.

وهناك سبب ثالث -أعمق- للعمل المتعدد الأنظمة، فقد نتفق أن المجتمع نسق وأن كافة الظواهر الاجتماعية مرتبطة ببعضها البعض، ولكن مع التمايز المتنامى للوظائف والمعايير تصبح بعض العلاقات أقوى من بعض، وهذا يبرر -حسب ما يرى البعض- فصل الاستجابات التجارية عن الاستجابات الأسرية، أو الاقتصاد عن الأنثروبولوجيا، إن الحاجة للدراسات متعددة الأنظمة تنشأ بسبب أن هناك اعتماداً متبادلا بين المتغيرات التى تحلل عادة فى عزلة عن بعضها البعض، فنقص التخصص بين الناس الذين ندرسهم، لا يبررر بأى حال نقص التخصص بين الطلاب، فالطالب الذى يدرس من مايكل أنجلو قد يقصر اهتمامه على نحته فى حين أنه قد لا يهتم بهندسته أو ألوانه، وهى جوانب كان مايكل أنجلوا بارعا فيها أيضا.

وهناك أمثلة عديدة على ذلك الاعتماد المتبادل فى مجال دراسات التنمية، أحدها هو العلاقة بين دخل الفرد ونمو السكان، فزيادة أو اتساع معدل النمو السكانى يفترض غالبا أنه يقلل من دخل الفرد، كما أن ازدياد دخل الفرد يفترض فى حالات معينة أنه يقلل من النمو السكانى، أو خذ مثلا العلاقة بين مستوى المعيشة لدى أقلية محرومة مثل فئة اجتماعية متدينة أو أقلية عرقية، وبين مقياس

للتعصب ضدها، فالتعصب أو التحيز -كلما قل مستوى التعليم ومستوى الصحة اشتدت عناصر التعصب، كذلك فإن مستوى المعيشة دالة للتعصب -فكلما زاد التعصب زاد التمييز فى العمل والتعليم وفرص الحصول على الخدمات الاجتماعية.. أو خذ مثلا آخر العلاقة بين مستوى إنتاجية الفرد ونسبة الاستثمار إلى الدخل، فكلما زادت الإنتاجية ارتفع الادخار ومن ثَم سنسميه الاستثمار، وكلما زادت نسبة الاستثمار زاد رأس المال للفرد العامل، ومن ثَم ترتفع الإنتاجية. ويستطيع المرء أيضا أن يتتبع الاعتماد المتبادل بين مفرعية الدراسات المتعددة الأنظمة والباحثين الذين تجتذبهم تلك الأبحاث.

فإذا اشتد مساعد الاعتماد المتبادل أو السبب المتبادل بين المتغيرات التى تدرس عادة بشكل منفصل، نشأت الحاجة إلى هدم الحواجز بين العلوم، ومثل هذه الإزالة للحواجز تسمى أحيانا بتمويل المعايير إلى المتغيرات مستقلة مثال ذلك، جعل الاتجاهات الموجودة أصلا مثل التعصب ضد جماعة مّا معتمدة على دخلهم ومكانتهم والعكس بالعكس، كذلك يمكن خلق التفاعل بنفس الطريقة بين الروابط الأسرية والحسابات الاقتصادية وبين حيازة الأرض والاستجابة للحوافز، والمعتقدات الدينية والدوافع التجارية، وبين التعصب ومستوى الدخل، وعندما يحدث مثل هذا الاعتماد المتبادل، ويصبح القاعدة لا الاستثناء، تنشأ الظروف المهنية للعمل المتعدد الأنظمة.

وهذا النوع من العمل المتعدد الأنظمة، ذو المستوى العميق هو الأصعب، ومن الأفضل أن يتم داخل دماغ واحد، أو بواسطة جماعة من الزملاء الذين تم تدريبهم فى نظم مختلفة، ولكنهم يتشابهون ويكملون بعضهم البعض، ووجهة نظرهم الأساسية متشابهة. إن بعض أفضل البحوث ليست إلا نشاطا اجتماعيا يتقدم بسرعة فائقة، ولا تنزعج الجماعة من الأكاديميين ذوى العقد المشابهة أن تتخلف خطاهم عن بقية الركب.

وبالإضافة إلى البحوث متعددة النظم، نحتاج أيضا إلى بحوث تاريخية ومقارنة، فالبحث التاريخى يبرز تعدد الأساليب التى نشأت بواسطتها مختلف المجتمعات، موضحا جوانب النجاح والفشل، ويبين أيضا كيف أن المجتمعات القائمة يحكمه الطريق الذى سلكته فى الماضى. كما يحلل دلالات تعايش

المجتمعات فى مختلف مراحل النمو مع اتساع الاختلاف فى مستويات الدخل والتكنولوجيا والإنجازات فى مختلف المجالات، إن هذه اللمحات يجب أن توضح الاتجاهات بشأن الأخلاق الكونية التى تناولناها فى الفصل الأول. إن التنوع يجب أن يشجع الاحترام دون أن يؤدى إلى نسبة الأخلاق، كما يشير تحليل الآثار الضارة للنوازع التى تطلقها المجتمعات عالية الدخل فى تلك التى ماتزال فى مراحل مبكرة من النمو إلى ضرورة الالتزام بالتعاون الدولى والتحرك صوب المؤسسات الكونية، وتعمل الدراسات المقارنة على تناول ما يحدث فى آن واحد فى الوقت الذى تعمل فيه الدراسات التاريخية على ما يحدث على مر الزمان، ويوسع الاثنان من آفاق الباحثين ويعمق من فهمهم.

ولما كانت المعرفة الناشئة عن البحوث يجب أن تستخدم لفائدة الناس خاصة الفقراء منهم، فإن أساليب البحث التشاركية يجب استخدامها حيثما أمكن ذلك، وبهذه الطريقة فقط نتأكد أن نتائجها لن تتحيز لمصلحة الملاحظين من الخارج أو أهل المدن أو الصفوة أو المهنيين أو التكنوقراطيين، وأنها ستستخدم لزيادة نفوذ وقوة بسطاء الناس، وتوسيع فرص الاختيار أمامهم، فمثلا عند بحث أولويات الفقراء، يكتشف المرء أن ما يهمهم فى المقام الأول كثيرا ما يختلف عما يريده الآخرون من خارجهم، فزيادة الدخل ليست إلا واحدا من الأشياء التى يرغبها الفقراء، فالغذاء الملائم، والماءالنظيف ، والخدمات الصحية الأفضل، والمدارس الأحسن، ووسائل النقل الأرخص والمسكن المناسب، والوظيفة المستمرة، والحياة الآمنة، هى أشياء لا تظهر لدى الفئات الأكثر دخلا على الأقل فى الوقت الراهن، وهناك فوائد غير مادية أخرى غالبا ما يقدرها الفقراء حق قدرها وبشكل أكبر من التحسينات المادية، بعضها يدخل فى باب الحقوق الإيجابية منها والسلبية وبعضها الآخر يدخل فى باب المزاج، ومن بينها ظروف العمل الحسنة، حرية اختيار الوظيفة وطريقة الحياة، حق تقرير المصير واحترام الذات، الاستقلال، حرية الحركة، التحرر من الاستبداد ومن العنف والاستغلال، وقلة الاعتماد على السادة، الأمان من الاضطهاد والاعتقال، ألا يجبر على التنقل جريا وراء العيش، حياة عائلية مرضية، الاحتفاظ بالثقافة التقليدية والقيم الدينية، الوصول إلى السلطة أو النفوذ المباشر، الاعتراف بالمكانة، وقت فراغ ملائم وأشكال ملائمة للاستفادة منها، الإحساس بوجود هدف

للحياة والعمل، إتاحة الفرصة للانضمام والمشاركة فى الأنشطة الجمعية لمجتمع مدنى جمعى، والانتماء إلى جماعة، هذه الأغراض هى التى يقدرها الفقراء حتى قدرها وبشكل أكبر من الدخل، سواء فى حد ذاتها أو بوصفها وسائل للعمل المرضى والمنتج، وهى لا تظهر لدى أصحاب الدخول العالية، ولا يستطيع أى واحد من واضعى السياسات أن يضمن تحقيق تلك الطموحات، أو حتى تحقيق معظمها، إلا أن السياسات يمكنها أن توجد الظروف الملائمة لتحقيقها إن الحاجة للدراسات التشاركية و لمنح السلطة قد أصبحت الآن مقبولة على نطاق واسع، إلا أننا أبطأنا فى الاعتراف بالتغيرات التى تتطلبها هذه المفهومات منا. لقد فشلنا فى فهم أن مشاركتهم تعنى اللاحقية لدينا وأن منحهم السلطة تعد نزع السلطة لدينا

إن لسياسات النمو الاقتصادى، وتنمية البنية الأساسية، والبرامج والمشروعات فى مختلف القطاعات ابتداء من رعاية الغابات إلى النقل البرى وقعها على الثقافة إيجابا وسلبا، هذا فضلا عن تفاعلها الجوهرى مع القيم الثقافية لكل موقع، إن تحليل الآثار الثقافية المتطورة، يجب أن يكون جزءا فى مسودات كافة المشروعات التنموية. وهذا أمر اعترف به الكثيرون من ا لعلماء الاجتماعيين، ويجب الآن أن يتبناه كافة البيروقراطيين على مختلف المستويات، خاصة فى التخطى وعند كافة السياسيين الذين يحركون الأمور، ومع أن ذلك يشكل تحديا على كل مجتمع أن يواجه بمعرفته، لكن تستطيع عائلة الوكالات الدولية للتنمية أن تضرب المثل وتحقق إنجازاً إذا وضعت لنفسها خطوطا وإجراءات تشاركية تسير عليها فى المشروعات التى تقوم بها أو تدعمها.

ويستخدم عدد من الوكالات إجراءات وأساليب عند تقييم البيئة والمجتمع لقياس الآثار المتضمنة على كل منهما. وتتوسع هذه الإجراءات تدريجيا لتشمل التحليل الثقافى، ويقر كل من البنك الدولى ووكالة الأمم المتحدة للتنمية أن تقييم قدر الإدارة الثقافى، يتضمن فهم القيم الجمالية والتاريخية والعلمية والاجتماعية. وتسعى لجعل مثل ذلك التقييم أساسا لتحديد التصرفات اللازمة لحماية ذلك التراث، وهناك حاجة شديدة لمد ذلك النوع من التحليل لتقييم التأثير الكامن للمشروعات، على التنوع الثقافى وعلى ظروف وأحوال الجماعات الهامشية المعينة. من الواجب تناول هذه المسائل الثقافية الجوهرية خلال دورة أى مشروع: تحديد

المشروع، الإعداد، التقدير العام، المفاوضة والقرار، التنفيذ والتقويم، ويمكن استخدام إجراءات كل من التقويم البيئى والاجتماعى فى فحص المشروع وتقييم بدائله.

حدود الأساليب والتحليلات الاقتصادية

تحاول أحدث التحسينات التى أدخلت على التحليل الاجتماعى للأرباح والتكاليف، أن تضع فى اعتبارها عند النظر فى المشروعات والبرامج الوقع الكلى على رفاهية الإنسان. فأدخل فى حسابها التكاليف والأرباح المباشرة وغير المباشرة، وتوزيع الدخول، والفقر، والعمالة والأهداف البيئية، كما أدخلت فى حسابها أحياناالمكاسب الخارجية، واستبعدت إلى حد مّا الفكرة المتميزة القائلة بأن ما لا يمكن حسابه يسقط من الحساب، كما أدخل فى الاعتبار أيضا أثر المشروعات على البيئة الطبيعية (المادية)، متوقعين أنه سيمكننا ابتكار وسائل لقياس أثرها على الأنماط الثقافية والمؤسسات والقيم (وهى أصعبها)، ويجد التحليل الاجتماعى للمكاسب والتكاليف من الصعب جدا عليه أن يأخذ فى اعتباره المتغيرات الثقافية مثل الاتجاه نحو العمل، وأخلاقيات العمل، وتضامن الجماعة، والعلاقة بين الأشخاص، وتقييمات الناس، ورغم أنه من المعترف به عموما أن إهمال هذه المتغيرات كثيراً مّا يؤدى إلى مشكلات غير متوقعة فى تنفيذ المشروع، فإنه لم تظهر حتى الآن طريقة لإدخال مثل هذه المجسات فى صلب نماذج المشروعات.

وكمثال على تلك الصعوبة، نورد مشروع الكومنولث البريطانى لتنمية زيت النخيل فى تولاى بماليزيا، فقد كانت هناك ثلاثة أنواع مهمة من المكاسب الخارجية (الفوائد التى لا يمكن إرجاعها إلى المشروع بشكل مباشر)، وجد المحللون من الصعب تقديم تفسير لها[1]، لأول مرة فى ماليزيا يتعلم صغار الملاك زراعة زيت النخيل[2]، طريقة جديدة للجمع بين مصنع حديث والتسويق وقروض البنوك وخدماتها وبين ملاك قطع الأرض الصغيرة[3]، تدريب عدد كبير من الإداريين فى تلك المزارع، عمل معظمهم بعد ذلك فى الهيئة الاتحادية لتنمية الأراضى.

وتم تكرار التجربة فيما بعد فى مشروعات كثيرة مشابهة فى أفريقيا وآسيا، وما لم توضع مثل هذه المكاسب غير الملموسة نوعا فى الاعتبار، فإن تحليل المكاسب والتكاليف لن تكون له قيمة بل وقد يؤدى إلى أخطاء خطيرة.

والخلاصة أن التحليل الاجتماعى للمكاسب والتكاليف، له فائدة تطبيقية محدودة، وأن على الباحثين والأكاديمية وصانعى السياسات أن يتخذوا نظرة أوسع تشمل كافة الاستراتيجيات الإنسانية للتنمية الثقافية، خاصة عند تنفيذ تلك المشروعات، بدلا من النظرة الضيقة التى على المشروعات الفردية، ولعل أحد الآثار الناجمة عن المشروعات والمؤثرة على الناس ذوى الأوضاع الاقتصادية والثقافية الهشة، هى هجرة أماكنهم أو إجبارهم على ترك مساكنهم بسبب عمليات التنمية المخططة، مثال ذلك مشروعات الرى وتوليد الطاقة من مصادر المياه، والمناجم، ومحطات توليد الطاقة الحرارية والنووية، المبانى الصناعية والعسكرية الكبرى، أراضى اختبار الأسلحة، السكك الحديدية والطرق، التوسع فى مناطق الغابات، المحميات والحدائق الطبيعية، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة المربحة، (مما يؤدى إلى إزاحة الصيادين التقليديين وأصحاب الأنواع اليدوية)، وتوجد أنواع أخرى تنشأ عن التغيرات فى استخدام الأرض، والاستيلاء عليها لصالح النمو الحضرى، وفقدان أسباب العيش نتيجة للتلوث وفقدان البيئة لقيمتها، ولقد تجمعت الكثرة من الأدلة التى توحى بأن التهجير الإجبارى -ماعدا فى حالات نادرة- يؤدى إلى تصاعد حلزونى فى الإفقار.

إلا أننا يجب أن نضع فى مقابل هذه النتائج السلبية الفوائد الكامنة لبقية السكان، مثل إدخال الكهرباء أو تحسين المواصلات، والتى تنشأ عن المشروع وتغير من حياة الفقراء، إن التكاليف الناشئة عن احترام حقوق بعض الناس (السلبية) فى عدم رغبتهم فى ترك أماكنهم فى ضوء الفرص الضائعة لتحسين حياة غيرهم من الفقراء.

لا تزال الأرض هى الوسيلة الأساسية للإنتاج فى كثير من البلدان النامية، وتتحدد قيمتها إلى حد كبير باعتبارات ثقافية فى ضوء الموقع واستخدام وإدارة البيئة، وتحتفظ معظم المجتمعات عجميات طبيعة قد تكون حديقة مقدسة أو منطقة للأرواح أو الأجداد أو الآلهة لا يمكن استغلالها اقتصاديا بأى حال من الأحوال، ولملكية الأرض ووسائل استخدامها آثار بعيدة المدى على حياة الجماعة، ولذلك فإنه عند إحلال نوع من النشاط محل آخر (محصول تجارى محل محصول إعاشة أو تربية ماشية محل زراعة المحاصيل)، يجب النظر إلى التغير من المنظور الثقافى لدلالة الأرض.

وهناك مجالات أخرى، مثل التجارة أو الانتقال إلى الاقتصاد المالى، حيث يجب تحليل العوامل الثقافية والاعتراف بها، بل إن مفهوم الإنفاق نفسه قد يكون خاضعا لعوامل ثقافية، وفى كثير من المجتمعات فى آسيا وأفريقيا، يضطر أفقر الناس إلى الإنفاق ببزخ فى بعض المناسبات والطقوس، ولهذا وقع واضح على الادخار والاستثمار وعلى توزيع الاستهلاك عبر الزمن، وهى رموز لا يمكن لسياسات التنمية ومشروعاتها أن تتجاهلها، بل إن أنماط السلوك التقليدية فى إعطاء وتلقى الهدايا لها تأثير على التوزيع يجب وضعه فى الاعتبار.

كما يجب تحديد الوسائل التى يمكن المزج فيها بين المهارات والتكنولوجيات التقليدية، وبين المعرفة الحديثة والتطبيقية، ففى المجال الطبى (صناعة الأدوية وممارسة الطب)، فى أفريقيا والصين والهند والمكسيك، توجد أمثلة كثيرة لتجارب استخدمت فيها الطرق التقليدية أو الجمع بين الطرفين التقليدية والتكنولوجيا الحدثية، وقد يقوم المعالجون التقليديون لمحات جديدة فى الطب النفسى علم الأدوية، إن المعرفة التقليدية فى هذا المجال يمكن أن تقدم إمكانات حقيقية لإعادة تصميم المشروعات فى منحة البيئة، والوقاية، والتغذية، وتنظيم ورعاية الأطفال.

وهناك مجال آخر، يلزم فى تحليل الآثار الثقافية، ألا وهو تحديث زراعة الإعاشة أو الكفاية، إذ يخضع هذا النوع من الزراعة بلا شئ لظروف إيكولوجية غاية فى التنوع، وقد بدأ علماء الاقتصاد الزراعى فى إدراك كيف أن الممارسات المحلية يمكن أن تكون الأساس لتحديث وتحسين فلاحة الأرض وتشمل هذه الممارسات، المعارف التقليدية التى لا تتطلب أى مدخلات خارجية، واستخدام المخصبات الطبيعية، وتزويدها بكفاءة وحماية المحاصيل المغطاة، وتتطور التنوع الوراثى، وهناك عدة أمثلة فى غانا والهند ونيجيريا تبين تطبيق هذه الأساليب الجديدة التى تجمع بين الممارسات الزراعية القائمة، والأساليب المستحدثة فى تصميم المشروعات الزراعية.

ومن الأمور المعروفة أن المشروعات التى لا تضع فى اعتبارها العامل الإنسانى بما فيه الكفاية تزداد إمكانات فشلها، فيجب عدم إغفال التكاليف الثقافية: التكيف للأساليب والتكنولوجيات الجديدة، وتمتد آفاق هذه التكاليف إلى ما وراء

التكاليـف الاقتصـاديـة ذات الفـرص الاجتمـاعيـة لتشـمل الأبعاد غير الملموسة للتكاليف الإنسانية والاجتماعية والبيئية والثقافية، إن ذلك كله يستدعى تحليلا ومراجعة وإعادة صياغة لبروفيل التكاليف والمكاسب لأى مشروع، أو إعادة تكوينه فى إطار أوسع بحيث يكمل التحليل الثقـافى، تحليل التكاليف والمكاسب، وقد يؤدى هذا فى نهاية الأمر إلى تغيير تعريف التكاليف كله.

ولقد بحث الاقتصاديون، بما فيه الكفاية، نتائج السلوك على مصلحة الفرد، لقد امتد هذا المفهوم إلى أبعد من حدود السوق ليصل إلى مجالات مثل التصويت والسلوك السياسى، وكافة جوانب العلاقات الأسرية، والتى لم تكن تعتبر قبل ذلك قابلة لأن تنطوى تحت لوائه، ولقد آتت تلك الفرضيـة أكلها، ولكن لقد تحول التفكير والبحث حديثا -على الأقل فى مجال الاقتصاد- إلى استكشاف أسباب ونتـائج أنواع أخـرى من السلوك مـثل الإيثـار، والثـقـة، والتـعـاون، والإخـلاص، والتضامن، بل وحتى الحب والوداد، وسيكون على المشروعات والبرامج أن تستفيد من البحوث فى تلك الميكانيزمات الثقافية.

ليست المتغيرات القابلة للسحب والكم هى وحدها المتغيرات المهمة. وإنما يلزم أيضـا الاستعـانة بالتـقـديرات الكيـفية للاتجاهات والمؤسسات بشأن مختلف المسارات والتقدم، والعقبات والعوائق التى تقف فى طريق التقدم، ولكن المؤشرات الكمية -حيثما كان ذلك ممكنا- وحتى لو كانت مفيدة جدا، فيجب أن يوجد مثلا تحليل لمدى الاعتـماد على النفس فى الأنشطة الثـقـافيـة، ومحتوى ونوعية التـعليم، والاتصـالات والإعـلام، كـمـا أنه من المهم أيضـا وجـود مـؤشـرات على الاعتماد التكنولوجى والفجوات التكنولوجية. كما يجب استكشاف المؤشرات الدالة على ظواهر تعتبر غير مرغوب فيها فى ضوء الأخلاق الكونية التى سبقت الإشارة إليهـا- إن معالجة مثل تلك المؤشرات وكذلك وضع مؤشر للاعتماد على النفس ما تزال فى بدايتها، ويجب العمل أولا فى مجال التحليل حتى نعرف بدقة ما نبحث عنه ويتكون ذلك بجمع المعلومات والمقارنة بينها.

أولويات وكيفيات البحث

تعتبر المجالات الآتية مقترحات يمكن أن تصبح موضوعات للمناقشة في الأعداد الأولى من التقرير السنوي الذي كان ضمن توصيات المادة الأولى من جدول الأعمال الدولي، ولا تمنع من تناول أي مجالات أخرى.

١- موضوعات بشأن المفهومات ومناهج البحث والإحصاء

٢- الثقافة والتنمية والفقر

٣- الصلات بين إدخال الديموقراطية، والتحرر (الليبرالية) والحصول على القوة.

٤- التنمية المستديمة.

ونورد فيما يلي بعض الموضوعات التي تندرج تحت كل منها:-

(١) المفهومات ومناهج البحث والإحصاء

ما يزال البحث في المؤشرات الثقافية في المهد، إذ يجب جمع المعلومات عن قياس كل من الجوانب الإيجابية والسلبية، وكذلك الأبعاد الفردية والجمعية للثقافة، وتشمل الجوانب المهملة لمؤشرات البعد الثقافي: الأمن، والاستقلال، الاعتماد على النفس فرديا وجماعيا، إحساس بالجماعة، المشاركة في الأنشطة الثقافية، الحريات المدنية والسياسية وحقوق الإنسان، وكذلك مظاهر العنف والتمييز العنصري والعرقي وتهريب الآثار وما إلى ذلك.

ويجب أن تكون هذه المؤشرات نابعة من عدم التجانس الداخلي في البلاد التي تسمح بتقييم المكانات الاجتماعية الفارقة لمختلف الجماعات (العرقية والأقليات، وبالنسبة للجنس والسن)، وكذلك نوعية العلاقات بين تلك الجماعات. وتزداد أهمية تلك المؤشرات بالنسبة للمجتمعات متعددة الثقافات، وكذلك بالنسبة للمجتمعات التي تتعاظم فيها الفروق الاجتماعية والاقتصادية، ولن تكون كل المؤشرات متساوية الأهمية، لأن أوضاعها مختلفة، إلا أن هذا التنوع والاختلاف هو بالضبط مدار الثقافة، ويجب إيجاد الوسائل لالتقاطه.

وهناك ميدان يحتاج للتوضيح، وهو ما إذا كان المطلوب هو مؤشر ثقافى واحد، وإذا كان الأمر كذلك، ماهى الأوزان الإحصائية الملائمة لمكوناته، وإذا استخدمنا عدة موشرات، فكيف ترتبط ببعضها البعض ولماذا، وهل نقدم مؤشرا رئيسيا أو تقدم قائمة واسعة من المؤشرات المختلفة، وإذا استخدمنا أوزانا تحكمية للجمع بينها، فيجب إجراء تحليل للحساسية فيما يتعلق بالترتيب وفقا للأوزان. وإذا كان المؤشر أقوى من الأوزان المختلفة، فلم لا نستخدم مكونا واحدا بلا مؤشر مركب؟ وإذا كان المؤشر مركبا، هل نستخدم المتوسط الحسابى أو الهندسى؟ كما أن مكونات المؤشر المركب يجب أن ترتبط بالمؤشرات الأخرى، إن مسألة الجمع أو عدم الجمع بين المؤشرات، يمكن أن يكون لها نتائج مهمة بالنسبة لتوجيه السياسة.

ويتمثل مجال آخر للبحث فى استكشاف المعنى المحدود والدقيق لتفسير بعض هذه الموشرات فالمعرفة يمكن قياسها بنسبة المتعلمين أو بسنوات الدراسة أو بعدد العلماء والمهندسين فى كل ١٠,٠٠ نسمة، أو بعدد الكتب التى تنشر أو بعدد المكتبات العامة،.. وهكذا وفى قياس الحرية السياسية، فإن تعدد الأحزاب غالبا ما يعتبر مؤشرا على تعدد الاختيارات السياسية، وهل يترتب على ذلك أنه كلما زاد عدد الأحزاب كان الوضع أفضل؟ وإذا كان هناك حزب واحد فقط، ولكن يختار الفرد من عدة مرشحين فهل هذا كافٍ بالنسبة للحرية السياسية؟ إن تفسير أى مؤشر من هذه المؤشرات وتقييمه النوعى ما زال أمرا لم يكتشف بعد.

ويرتبط بذلك، تفسير القيمة الإيجابية أو السلبية لبعض هذه المؤشرات، فإذا وصلنا إلى تقبل الطلاق مثلا كسمه طبيعة من سمات الحياة، تتيح للفرد مدى أوسع من الاختيار، رغم أن الجدال ما يزال قائما حول أن نظر إلى المخدرات والإيدز باعتبارهما لعنة ذلك العصر، أو أن نحتفى بالأسبرين والمهدئات باعتبارها تحررا من التعاسة والألم. والأمر بالمثل فى حالة الأسر ذات العائل الواحد، بل وحتى بعض أنواع الانتحار) هل هى علامة على اتساع مدى الاختيار ولذلك يجب الاحتفاء بها أم أنها علامة على انهيار النسيج الاجتماعى وبالتالى يجب استنكارها؟ أم لعلنا لا نتخذ موقفا بشأن قيمتها؟

ومن المعروف أيضا أن المؤشرات الثقافية والاجتماعية والسياسية والإنسانية، أقل ثباتا من معظم الإحصائيات الأخرى، ولذلك يجب أن يحتوى كل بحث على:
(١) استكشاف الأسس النظرية والتحليلية لهذه المؤشرات.
(٢) تنشيط جمع الإحصاءات فى المجالات التى لا توجد فيها إحصاءات.
(٣) تحسين نوعية المعلومات فى المجالات التى لا توجد معلومات عنها.
(٤) مقارنة تلك المعلومات على نطاق العالم.
(٥) اقتراح.

فى كتابه الحداثة وما بعد الحداثة قدم البروفيسور رونالد ايجلهارت من جامعة ميتشيجان فكرة مقنعة مفادها أن المتغيرات الثقافية والاقتصادية والسياسية هى أبعد ما تكون عن الارتباط العشوائى، بل هى وثيقة الصلة ببعضها البعض وعلى أساس من مسح عالمى للقيم ١٩٩٠-١٩٩١، تجمعت كمية هائلة من المعلومات لم يسبق لها مثيل عن قيم ومعتقدات الناس فى ٤٠ مجتمعا يمثلون ٧٠٪ من سكان العالم ظهرت أربعة تجمعات أساسية ومرتبطة بمعدل النمو الاقتصادى، فارتبطت الحداثة بانتقال متسق من أشكال السلطة التقليدية إلى الأشكال القانونية العقلانية، سواء أكان النظام ديموقراطيا أم مستبدا، أما ظهور مجتمعات ما بعد التصنيع فتؤدى إلى نشوء نقلة من قيم الندرة إلى قيم ما بعد الحداثة كالأمن، حيث تصبح عدة خصائص، ابتداء من حقوق النساء إلى المنظمات السياسية الديموقراطية، أكثر احتمالات.

وتبنى الأشكال الثلاثة المرسومة هنا الموقع النسبى لعدد مختار من البلاد بالنسبة للارتباطات الاقتصادية والاجتماعية، وبالنسبة أيضا للتجمعات الأربعة للقيم موزعة على محورين، فهناك مجموعات معينة من البلاد تتخذ موقعا مفهوما ومتسقا بين مجموعات القيم والارتباطات السياسية والاقتصادية، ويبين المحور الرأسى تجمع الاتجاهات نحو السلطة، فى حين أنه بين المحور الأفقى تجمع قيم المجتمعات فيما يتعلق بالندرة والأمن.

الوسائل لتى تمكن مستخدمي تلك المعلومات أن يحكموا على مدى ثباتها، كأن نختبر مدى صلاحيتها بدلا من وضع رقم واحد، حين يكون هذا الرقم لا يوثق به أو الأرقام وفقا لثباتها.

٢- التنمية والفقر

إن الهدف النهائى هو تحسين وضع الإنسان، كما أن أكثر المصادر ثراء فى البلدان هو الكائنات الإنسانية، وعلى هذين الأساسين فإن الناس وثقافتهم يجب أن تحتل مكان الصدارة فى جهود التنمية.

إن العمل والدراسة فى مجال المؤشرات الإنسانية والاجتماعية والسياسية والثقافية يدور منذ مدة طويلة، إلا أن شيئا حتى الآن لم يتمكن من أن يحل محل السيطرة القوية للإنتاج القومى العام رغم المحاولات المتعددة لإضعافه، إن أحد الأغراض المهمة لجدول مؤشرات التنمية الإنسانية، هو خلع احتكار CNP لعقولنا، ونحن نعلم أن الفقر يمكن إزالته حتى فى مستويات الدخول المتدنيه، كما نعلم أن الدخل المرتفع ليس ضمانا ضد انتشار التعاسة، والبحث فى هذا الميدان يهم مباشرة واضعى السياسات، وكذلك المساعدات الدولية والمهتمين بدعم جهود الدول النامية الرامية إلى تحسين أوضاع الفقراء، إن البحث عن مؤشرات إضافية سيضيف إلى مرونة عقولنا ويساعدها على تجنب الصدأ.

نحن نعلم كيف نصنع الأحذية من الجلود، ونستخرج الطاقة من الفحم أو مصادر المياه، ولكننا لا نعلم إلا القليل عن كيف تحول الخدمات الاجتماعية، والتغذية المناسبة والترتيبات الإدارية إلى حياة طويلة صحية منتجة خلاقة ومشبعة لعامة الناس، وعلى وجه الخصوص ما هى السياسات التى نتبعها لننمى الإنسان والثقافة؟ هذا السؤال هو لب جهود التنمية، وبينما توجه بعض الدول نسبة عالية من دخل الضرائب إلى القطاعات الاجتماعية، فإننا لا نشاهد لديها ما يوازى ذلك

من نتائج، فى حين أن دولا أخرى تنفق أقل من ذلك بكثير صادفت نجاحا أكبر فى تحسين وضع الإنسان، إن الصلة بين مؤشرات المدخلات من ناحية، مثل عدد أسرة المستشفيات، وعدد الأطباء، والممرضات، والمدرسين، أو الفنانين (فى كل أنصاف السكان) أو أعداد الطلبة المسجلين فى المدارس، وبين المؤشرات النتائج من ناحية مثل، طول فترة الحياة، انخفاض مستوى الوفيات، وتحسن مستوى التعليم، ونجاح تنظيم الأسرة، وهكذا.. هذه الصلة هى صلة واهية، وهى بالطبع أفقر بكثير من الصلة بين مدخلات رأس المال والعمل،وبين مخرجات السلع والبضائع.

وهناك مجال آخر مهم للبحث، وهو تأثير اللامركزية فى الإنصاف العام والضرائب على نمو المصادر أو الثروة الإنسانية، لقد أصبحت اللامركزية (ومعها اللاتنسيق ودعم المشروعات الخاصة (الشهيرة بالخصخصة) و(التحرر) من الشعارات الرائجة، ويقال إنها ستحسن من الأداء الحكومى، وأنها ستكون أكثر استجابة للمطالب المحلية وأن إساءة استخدام الميزانيات سينتهى أمرها، وأن هذه المكاسب ستؤدى إلى ظهور مصادر جديدة.

وفى وجه هذه الادعاءات يقال إن السيطرة اللامركزية ستزيد من اللامساواة بين المجتمعات المحلية، وأنها قد تزيد من سلطة الصفوة المحلية وتصبح أكثر استغلالية من الحكومة المركزية، وأنه بذلك سيضيع الدعم المالى المركزى الذى نحتاج إليه أشد الاحتياج، وأننا سنعود لطلب التدخل المركزى لحماية الفقراء، وسوف تلقى الدراسات المنظمة الضوء على هذا الجدال وتبين كيفية اتخاذ القرار على مختلف المستويات بما يخدم مختلف الأغراض.

ويرتبط بذلك مسألة مشاركة الفقراء والأقليات وغيرها من الجماعات الهامشية فى وضع وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج والسياسات، إن التقييم الدقيق لمختلف أنواع المشاركة والأشكال التنظيمية بما فى ذلك القرارات والأفعال التى يجب اتخاذها فى المستويات الأعلى، لدعم ومساندة الجهود التشاركية، ستساعد على تبيان كل تلك الأمور.

وهناك فى النهاية موضوع علاقة الـ ع (الإناث والذكور) بالتنمية، والذى تناولناه فى الفصل الخامس، والذى يطرح ه أخرى على جدول أعمال العالم.

وهناك موضوع جديد آخر يطرح على جدول أعمال البحوث، وهو دراسة الحركات السياسية والاجتماعية القائمة على أساس دينى أو عرقى أو قومى أو ثقافى وأثرها على النساء، فالأصولية الإسلامية، والإنجيلية المسيحية التى تنتشر فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وشرق آسيا، وكذلك الأصولية اليهودية فى إسرائيل، والكومنولث القائمة على أساس إسلامى أو هندوكى فى الهند البوذية السنهالية فى سرى لانكا تعيد النظر بشكل جذرى فى الوضع الاجتماعى للمرأة ودورها وحقوقها، فلماذا أدخل أصحاب الدعوات القومية والاشتراكية الأول عنصر تحرير المرأة مكونا أساسيا فى دعوتهم، فى حين اعتبر أصحاب الدعوات المعاصرة ذلك العنصر، عنصرا غريبا عليهم غربة الأصل والمصدر.

٣- إدخال الديموقراطية والتحرر والحصول على القوة:

نحن نشاهد فى عالم اليوم اتجاهين قويين: الأول: هو الاتجاه نحو النظم الديموقرطية، والثانى: هو الاتجاه نحو اقتصاد السوق فكيف يرتبط الاثنان؟ وكيف تتغير التقاليد الثقافية فى عملية إدخال الديموقراطية، وبناء المواطنة، والتحرر الاقتصادى؟ هذه موضوعات شديدة الاتساع والعمومية لم يكن يبدأ فيها البحث الجاد أما ما يمكن أن تضيفه قائمة البحوث التى أعدتها اللجنة إليها،فهو التركيز على دور الثقافة، فالدراسات التاريخية والمقارنة لها أهميتها البالغة فى هذا المجال، خاصة مع وجود طرق مختلفة للوصول إلى بناء السوق والدولة.

وتشمل تلك -على وجه الخصوص- التحليل غير الحضارى المقارن لبعض الممارسات والمؤسسات الحاسمة، فكيف يتغير الوضع الاجتماعى لكبار موظفى الحكومة فى عملية الديموقراطية؟ وما هى شروط نشوء أنماط وأشكال المساءلة؟ وكيف يمكن منطق الفساد (القديم والجديد) إلى أخلاقيات الخدمة الاجتماعية؟. ويجب أيضا القيام بالبحوث فى دور وسائل الإعلام بما فى ذلك الصحافة، فى عملية إدخال الديموقراطية.

إن نشوء ثقافة المواطنة والمشاركة فى المجتمع المدنى، هى جزء من عملية بناء الديموقراطية، إلا أنه توجد تنوعات ثقافية واسعة فى الطرق التى يدخل فيها الناس مجال الخدمة العامة، ففى بعض المجتمعات لا يشترك فى تلك الأنشطة إلا

فئات معينة من المواطنين، ما هى التوترات والصراعات الجديدة التى تنبثق فى عملية توسيع عضوية المواطنة (مثل ما يحدث فى جنوب أفريقيا، والاعتراف بحقوق الأقليات أو السكان الأصليين) وتعميق محتوى الحقوق؟ وما هى الخبرة المقارنة فى استخدام مختلف المؤسسات (الأنظمة القضائية الحديثة، واستخدام الأساليب التقليدية لحل الصراع)

٤- التنمية المستديمة

تختلف مشاكل التنمية بالنسبة للفقراء والأغنياء، ولكنها تنشأ من كل من الفقر والغنى، فالدول ذات الدخول العالية تقلل من النمو المستديم عن طريق البحث والسعى الذى لا تحده حدود، من أجل إنتاج أعلى فأعلى من الموارد ذات الطبيعة الملوثة للبيئة بما يصاحب ذلك من دمار، (ومن ناحية أخرى فإن هناك بعض الظروف البيئية تتحسن، مثل الهواء والماء فى الحضر، فوق مستوى معين من الدخل بالنسبة للفرد) وفى البلدان الفقيرة، فإن الحاجة إلى الغذاء والوقود للأعداد المتزايدة من السكان الفقراء تؤدى إلى إزالة الغابات، والتصحر، وإزالة الطبقة الخصبة من الأرض، والتملح، وطمس وإغراق مصادر المياه. إن الفقراء لا يسهمون فحسب فى تدمير البيئة، بل هم أيضا أول من يعانى من ذلك، إن الصلات بين الفقر وتدمير البيئة عديدة ومركبة ووثيقة الصلة ببعضها البعض.

إن الدول الأشد فقرا دائماً ما تكون دولا تعتمد على الزراعة والرى، وغالبية سكانها يعتمدون على المصادر الطبيعية المتجددة، إن أنشطة وأعمال الفقراء –مثل أنماط الهجرة، والوقت والمسافة اللازمين لجلب الماء والخشب والوقود، وصعوبة الحصول على الأسماك– غالبا ما تكون المؤشرات الدالة على حالة البيئة.

ولا توجد لدينا مؤشرات دقيقة عن التنمية المستديمة، ولكن البحث فى المؤشرات البيئية وارتباطها بالفقر والغنى والنمو الإنسانى له قيمته الكبيرة، كذلك فإن البحوث فى حسابات الدخل القومى، والتجارة الدولية التى تأخذ فى اعتبارها المصادر الطبيعية قد بدأت، ولها قيمتها هى الأخرى، ومن الملح فى هذا السبيل الاتجاه إلى تسجيل وتوثيق الحكمة التقليدية المتوارثة فيما يتعلق بالبيئة، والممارسات الطبية، والسيطرة على الأوبئة، والتسميه وما إلى ذلك وتقييم مدى كفاءتها.

وتنشأ مشكلات انتقالية عند التحول، لا فى أوروبا الشرقية واتحاد دول الكومنولث المستقلة فحسب، وإنما فى كل دولة تبدأ فيها الحكومة القيام بإصلاحات جذرية، حيث تحاول الانتقال من مجموعة من السياسات الضارة إلى اتباع سياسات أفضل وأحسن، تراعى الثقافة، وتدفع قدما بالنمو الإنسانى. ولا يوجد إلا القليل من الإرشادات حول السير فى طريق الإصلاح هذا، والكثير من هذه المشكلات الانتقالية تفهم خطأ على أنها سوء إدارة عما يسهم طبقا فى تفاهم المشكلة، يمكن أن تؤدى الكثير من الإصلاحات الراديكالية مثل قوانين الإصلاح الزراعى، والضرائبى، التربوى أو الإدارى، إلى التضخم والبطالة، واختلال سلم الأجور، وهروب رأس المال والإضرابات، بل وحتى حدوث الانقلابات، ولا تقدم لنا الكتب إلا أقل القليل من البضائع، بشأن ما يمكن عمله فى تلك المواقف. ولقد آن الآوان لإصدار كتب مبادئ الإصلاح للوزراء والرؤساء، ويجب على المنظمات الدولية تخفيف وطأة مثل هذه التحولات بأن تقدم قروضا للتكيف الإنسانى، ولكن ما هى المحكات والمعايير التى يجب استخدامها، وكيف يدور الحوار؟ سيكون من المفيد إجراء دراسات تقارن بين ما يجرى من إدخال للديموقراطية والتحرر فى الدول الاشتراكية السابقة، وما يجرى فى الدول النامية وتستخرج الدروس المستفادة لكلا الطرفين.

هوامش:

(١) البرت هيرشمان: الخروج والصوت والوفاء جامعة هارفارد بريس، ١٩٧٠.

(٢) ميشيل ليبتون: جورنال دراسات التنمية المجلد٩ اكتوبر ١٩٧٠.

(٣) روبر شامبرز مجلة التنمية البشرية مجلد٤ رقم١ New York UNDP ١٩٩٥.

(٤) سميتو كوثارى: (التجمع الثقافى والتنمية)، ورقة أعدت للجنة الدولية للثقافة والتنمية مايو ١٩٩٥.

(٥) ميشيل م سيميا: السياسة والتخطيط فى أولوية الناس نيويورك جامعة أوكسفورد بريس الطبعة الثانية ١٩٩١ صفحة١٩٥.

أهداف هذا الجدول الدولى هى:

١- خلق كيان دائم، تناقش وتحلل من خلاله قضايا الثقافة والنمو على المستوى الدولى.

٢- الشروع فى جعل المبادئ والإجراءات داخل كل دولة شائعة، ومتبعة على المستوى الدولى والعالمى.

٣- خلق منبر يمكن من خلاله الوصول إلى إجماع دولى، بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة للثقافة والتنمية.

١- المادة الأولى: تقرير سنوى عن التنمية والثقافة فى العالم

١/١

تعرض اللجنة العالمية للثقافة والتنمية (WCCD) على اليونسكو بأن ينشئ فريقاً مستقلا ينتج وينشر تقريرا سنويا عن الثقافة والتنمية فى العالم ابتداء من عام ١٩٩٧، ويكون التقرير بيانا مستقلا موجها إلى خصائص السياسات وغيرهم من المعنيين وتموله إسهامات مقصودة من المجتمع العالمى بما فى ذلك المؤسسات والحكومات ويتناول.

أ - مسح الاتجاهات الحديثة فى الثقافة والتنمية، بناء على البرنامج البحثى المبين فيما بعد .

ب - متابعة الأحداث التى تؤثر على الثقافة على نطاق العالم.

ج - إنشاء ونشر مؤشرات ثقافية كمية.

د - الإشادة بالسياسات الثقافية الجيدة على المستويات المحلية والقومية والعالمية وضح الممارسات السيئة والسلوك غير المقبول.

هـ- تقديم تحليل لقضايا وأفكار بعينها يهتم بها العموم مع اقتراحات بخصوص السياسات التى تتبع بشأنها.

وبالإضافة إلى مسح الاتجاهات الحديثة، يمكن لكل تقرير أن يستكشف بعمق فكرة أو قضية واحدة بالذات، مثل الأخلاق العالمية، العنف الثقافى والعرقى، أشكال جديدة من التعبير الثقافى، الفن والحياة الثقافية، الثقافة والحكومة والاقتصاد، التقدم فى مجال الاعتراف بالحقوق الثقافية، وحقوق الجنسين، استخدام تقييم تأثير الثقافةفى تنمية اتخاذ القرار، مصير الأقليات وسياسات اللغة عبر العالم.

٢/١

إن استقلال مثل هذا التقرير أمر فى غاية الأهمية، فرغم أن مدير الوحدة الصغيرة المسئولة عن إخراجه سيعيده بواسطة المدير العام لليونسكو، فإن التقرير يجب ألاّ يكون تقريرا عن سياسة اليونسكو، ويجب ألاّ يسعى إلى الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية للمنظمة، ولا إلى موافقة أى سلطات سياسية محلية. بعبارة أخرى يجب أن يقدم التقرير إلى اليونسكو وإلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولى، لا أن يكون صادرا عن اليونسكو، إن احترام التقرير هو شرط مسبق لنجاحه، ويجب أن يقوم نجاحه على أساس من موضوعيته ورؤيته ورغبته فى فحص المسائل الحساسة، والصعبة والمثيرة للجدل، المرتبطة بالثقافة والتنمية، يجب أن ينظر إلى التقرير بوصفه إسهام فى المناقشة والجدال، وطريقة للتأثير فى الرأى العام العالمى، وحقل تجارب للأفكار والسياسات الجديدة.

٣/١

تقترح اللجنة أيضا تدعيما للتقرير، أن تقوم اليونسكو بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولى، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، مثل معهد البحوث للتنمية الاجتماعية، والفاو، ومنظمة العمل الدولية، ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمعهد العلمى لبحوث التنمية الاقتصادية، أن تقوم حملة دولية للبحث والفعل فى مسألة الصلة بين الثقافة والتنمية مركزة على الآتى:

أ – التفاعل بين الثقافات، والقيم الثقافية وعمليات التنمية التى تكون الديناميات المعاصرة للتغير الثقافى.

ب– المؤشرات الثقافية، بما فى ذلك الجمع المنظم للمعلومات عن انتهاك الحقوق الثقافية.

ج– طبيعة وأسباب الصراعات الإثنية (العرقية).

٤/١

توصى اللجنة، فضلا عما تقدم، بتشجيع التقييم المنظم لأثر الثقافة على سياسات التنمية والتخطيط، وتقترح أن تعمل اليونسكو باعتبارها بؤرة تجمع لأنشطة اللجان التابعة لمختلف وكالاتها، على دعم الدراسات وتحسين الإجراءات التحليلية التى تعيش الآثار الممكنة لمشروعات التنمية على الثقافة والمجتمع، ولابد أن يكون هذا المجهود مجهودا متناسقا، يبدأ باستعراض ما كتب فى الموضوع مسحا للممارسات الراهنة للوكالات الدولية، وكذلك الأساليب المجددة التى تستخدمها الهيئات الحكومية وغير الحكومية، بما فى ذلك المؤسسات الإقليمية، وتضم الدروس المستفادة من تلك الخبرة إلى التقرير السنوى.

٥/١

توصى اللجنة بأن تعمل اليونسكو بالتعاون مع غيرها من المؤسسات الملائمة، على وضع برنامج في أوجه التفاعل بين حقوق المرأة والخصائص الثقافية، والتغيرات الاجتماعية، ويهدف هذا المشروع البحثى إلى تقييم ديناميات الهوية والثقافة وحقوق المرأة، مع التركيز بشكل خاص على تأثيرها على حقوق النساء باعتبارها حقوقا إنسانية، الخيارات المتاحة أمام النساء في العمل والإنجاب وطريقة الحياة والممارسة الجنسية، والمشاركة المدنية والثقافية والسياسية للنساء على كافة المستويات، تعيين الميكاينزمات والاستراتيجيات التى أنشأتها النساء، والتى تولد التكيف والتجديد فى الأنماط الثقافية، وخاصة إمكانه إعادة وتكرار العمليات التى استخدمتها النساء لكى يصبحن نماذج لها معنى فى القيام بأدوار معينة، تؤثر على الثقافة التى يعيشن فيها، سواء على مستوى الشعب أو المؤسسات مثل، وضع الأدوات التى تراعى دور الجنس فى التخطيط التنموى.

وتنعكس نتائج هذا البحث المهتم بدور الجنس فى التقرير السنوى للجنة العالمية للثقافة والتنمية.

٢- المادة الثانية: إعداد استراتيجيات تنموية جديدة واعية للجانب الثقافى:

١/٢

تتغير طبيعة الصراعات، فمن ٨٢ صراعا وقعت خلال الثلاث السنوات الأخيرة، حدثت ٧٩ منها فيما بين الأمة ذاتها، وفقا لتقرير النمو الإنسانى الصادر عام ١٩٩٤ ، كما تزداد الصراعات بين بعض الناس وبعضها الآخر- سواء كان ذلك فى أفغانستان أو بوروندى أو ليبريا أو رواندا أو الصومال أو سرى لانكا وفى غير ذلك من الأماكن.

٢/٢

والسبب الكامن وراء الكثير من تلك الصراعات،هو نقص التنمية الذى يؤدى إلى نشوء من متصاعد من اليأس الإنسانى والغضب، وفى بعض البلاد قد يرجع ذلك إلى اتخاذ نمط خاطئ فى التنمية يحامى بعض فئات الدخل، أو بعض المناطق الجغرافية، أو فئات عرقية على حساب الآخرين. إن التنمية المعزولة عن سياقها الإنسانى أو الثقافى هى تنمية بلا روح.

٣/٢

وفى مواقف الصراع هنا، يكون إدخال العسكر فى الموضوع هو الاستجابة الخاطئة، فمن الأفضل تنمية الأرض اليوم بدلا من استخدام الجنرد غدا، ومن الأفضل أن نتخذ الأرض اليوم بدلا من استخدام الجنود غدا ومن الأفضل أن نتخذ إجراءات تنموية وقائية عند المنبع بدلا من العمليات العسكرية عند المصب، ومن الأفضل أن نعدل النماذج الخاطئة والمنحرفة للتنمية، بحيث تشبع طموحات الشعب وتطلعاته، هذا هو جوهر ثقافة السلام.

٤/٢

يزداد الاهتمام فى عصرنا بأمن الإنسان، ولذلك كان من الطبيعى أن يتغير دور الأمم المتحدة، وكما أشار الأمين العام للأمم المتحدة فى خطابه عام١٩٩٢ ، لقد كان آن الأوان لكى نوازن بين التزامنا القديم بأمن المكان والمساحة، وبين التزامنا

الجديد بأمن الإنسان: أن ننتقل من توفير الأمن عن طريق السلاح إلى تعزيز الأمن عن طريق التنمية.. إن الأمم المتحدة لن تستطيع بعد الآن أن تحارب معارك الغد بأسلحة الأمن (من خطاب بطرس بطرس غالى أمام الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية فى ٢٢أغسطس ١٩٩٤ نيويورك)

٥/٢

وتعرض اللجنة لكل ذلك، وبشدة الآتى:

إجراء دراسات تحليلية على «مستوى عال من المهنية للأبعاد الجديدة للأمن الإنسانى، (باقى ذلك الأمن الاقتصادى والسياسى والبيئى)، بواسطة مؤسسات مثل UNRISD, WIDER.

إقامة نظام للتنبيه المبكر، ليحذر الأمم المتحدة بالمواقف المقدرة بالأزمات والأخطار داخل الأمم، بحيث يمكن اتخاذ إجراءات ديبلوماسية ووقائية فى الوقت المناسب.

يجب أن تتخذ اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة الانانى وغيرها من الوكالات دورا قياديا فى مساعدة الدول على صياغة استراتيجيات جديدة للنمو الإنسانى، تحفظ وتثرى قيمها الثقافية وتراثها العرقى، بدلا من تدميره والقضاء عليه.

يجب على الأمم المتحدة أن يقوى بشدة دوره التنموى طويلاالأمد وفقا للخطوط التى رسمها السكرتير العام للأمم المتحدة لجدول أعمال التنمية، بحيث نتوقع المواقف الطارئة، تكثر المواقف التى تستنفد معظم مصادر الأمم المتحدة وطاقاتها.

٣- المادة الثالثة: الحشد والتحريز الدولى لمتطوعى الحفاظ على التراث الثقافى:

١/٣

إن اللجنة إذ تثرى التفاوت بين الغايات والوسائل فى مسألة الحفاظ على التراث على نطاق العالم كله، توصى بأنه تتجه الجهود الدولية إلى حشد طاقات

المتطوعين من كافة الأعمار للعمل كمتطوعين للحفاظ على التراث، جنبا إلى جنب، وتحت الإشراف المهنى لمتخصصين محترفين. وتكون مهمتهم الدائمة هى الإسهام فى حفظ التراث الإنسانى وتوسيع نطاقه سواء كان ماديا أو معنويا، باستخدام الأساليب الحديثة حتى ينشروا المعلومات المفيدة، ويثروا وعى الإنسانية بتراثها، ويطوروا التفاهم المتبادل العميق والاحترام بين الثقافات.

٢/٣

ويجب أن تلقى مهمة تنظيم هذا المجهود الجديد على عاتق متطوعى الأمم المتحدة «UNV»، الذين يجب توسيع نطاق كفاءاتهم، بحيث تشمل الأنشطة المتعلقة بالتراث الثقافى على أن يبدأ سريعا وياجندا فى عام ١٩٩٦ .

٣/٣

يجب أن يدلى هذا المجهود التطوعى أولوية لأشكال التراث الإنسانى التى تتعرض لأخطار أكثر من غيرها: الآثار المتهاوية، مواقع الآثار الكتب، المخطوطات والوثائق التاريخية، اللغات أو أشكال التعبير الفنى المهددة بالانقراض، السجلات والشهادات الشفوية ذات الأهمية التاريخية، المعرفة التطبيقية فى مختلف العلوم. ويجب أن ينال هذا المجهود اهتمام العالم أجمع، مع إعطاء الأولوية للدول النامية التى تنقصها وسائل التسجيل والمحافظة والعناية بتلك المصادر التراثية الثمينة.

٤/٣

يجب أن يستفيد متطوعو الأمم المتحدة UNV، أكبر استفادة من الطاقات والإمكانات الموجودة سواء أكانت حكومية أم غير حكومية، وأن تعمل فى تعاون وثيق مع وحدة الخدمات التطوعية فى اليونسكو، وكذلك لجنة التنسيق للخدمات التطوعية «CCIVS»، والجمعيات الأهلية النشطة فى الميدان، ومع أى جهة قومية أو محلية أو بلدية ترغب فى المشاركة فى الجهد المشترك. إن كل هذه المؤسسات والمنظمات يجب أن تعمل معا بروح من الزمالة الوثيقة.

٥/٣

يتم تجنيد متطوعى الحفاظ على التراث الثقافى من كافة الأعمار والمهارات، وأن يجذبوا الشباب إلى صفوفهم (خاصة من الطلاب والعمال)، وكذلك متوسطي

الأعمار وكبار السن (كالمهندسين والفنانين والعمال المهرة، والمدرسين...إلخ) الذين يرغبون فى الإسهام بوقتهم وخبرتهم، كما يجب أن يأتى هؤلاء المتطوعون من كافة البلدان دون تحيز إلى عرق أو جنس، كما يجب أن تكون أشكال المشاركة مرنة إلى أقصى حد وأن تدخل فى اعتبارها تنوع الخبرة والخلفيات الفردية وطبيعة المهام وتنوع الظروف القومية والمحلية.

٦/٣

وتتنوع أطوال فترات العمل التطوعى، ويجب تشجيع إسهام المتطوعين من الشباب من خلال تصميم برامج تعليمية مبتكرة تمنح الطلاب مقابلا أكاديميا لجهودهم:

أ – تعتبر ساعات العمل التطوعى (فى المدارس والجامعات) فترة عمل ميدانى أو تدريبى.

ب– فى مجالات التدريب المهنى تعتبر سنه من التلمذة الصناعية.

٧/٣

يجب أن تتميز البرامج بدقتها العلمية ومناسبتها للظروف المحلية وخصوصية السياق فى مختلف مراحلها (التحديد والتنفيذ والمتابعة) ويجب على متطوعى الأمم المتحدة أن يشجعوا إسهام وتبادل أعضاء هيئات التدريس الأكاديمية وطلبة الدراسات العليا مع المؤسسات المشابهة فى الدول المضيفة. كما يجب الإشراف على المشروعات الفردية بواسطة خبراء ومتخصصين للتأكد من الكفاءة والاستمرار.

٨/٣

يجب إيجاد نظام مرن للتمويل يجمع بين الخصائص التالية:

أ – حد أدنى من التمويل الثابت

ب – تمويل ثنائى أو متعدد لبرامج بعينها على أساس من اتفاقات بشأن كل مشروع على حدة بين المانحين (دول، مؤسسات، ومنظمات أصلية.. إلخ)، والدول المضيفة والمؤسسات.

جـ- تمويل مشترك يشمل مؤسسات دولية أو إقليمية أو قومية بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة والمانحين من الشخصيات العامة.

٩/٣

لما كانت هذه المبادرة ستنشأ على أساس العمل التطوعى والنيات الطيبة، فيجب أن تعلن أهدافها وأنشطتها على الملأ باستخدام كافة القنوات المتاحة للاتصال، ومن المهم أن تكون أول المشروعات لها قيمة رمزية، وتعكس أهمية نمو تبادل المعلومات والتفاهم المشترك بين الناس من مختلف الثقافات، وتوفر الفرصة لإقامة الصلات بين المتطوعين من مختلف الثقافات والتخصصات والأعمار.

١٠/٣

وتعمل منظمة متطوعى الأمم المتحدة UNV على تشجيع وتمويل وتوزيع المطبوعات والمنشورات للأعمال العلمية النابعة من أنشطة متطوعى الحفاظ على التراث فى شكل مسابقات وجوائز.

٤- المادة الرابعة: خطة دولية للمساواة بين الجنسين:

١/٤

لا يستطيع مجتمع أن يتقدم فى حين أن نصفه محرر والنصف الآخر مقيد، ولا تستطيع ثقافة أن تستمر مالم تكن المرأة جزءا مساويا لا يتجزأ من تلك الثقافة، ولقد أعلن تقرير التنمية الإنسانية فى عام ١٩٩٥ ، بشكل قاطع أن تنمية الإنسان تشمل النوعين الذكر والأنثى، وإلا فإنها تتعرض لخطر عظيم.

٢/٤

ولقد تبنى المؤتمر العالمى الرابع للنساء الذى عقد فى بكين فى سبتمبر١٩٩٥ منهاجا قويا للعمل من أجل تدعيم سلطة المرأة، وإن اللجنه تدعم بشدة هذا المنهاج وتحث المجتمع العالمى على أن يترجم تلك الكلمات إلى واقع، فلا يمكن إيجاد التناغم الثقافى إذا ما استمرت اللامساواة بين الجنسين واستمرت تلك الثقافة الكريهة المؤيدة لاستخدام العنف ضد النساء.

٣/٤

وتلفت اللجنة النظر أيضا إلى المجالات المتخصصة التالية للعمل:

أ - تم الاتفاق فى اجتماع القمة للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، على أن التنمية يجب أن تراعى نصيب النساء وأن يمنحن الأولوية فى الحصول على المصادر الإضافية، حتى يمكن التقليل من الثغرات القائمة فى عدم مساواة الجنسين والانتهاء منها خلال العقود القليلة القادمة.

ب- يجب إقامة بنك عالمى بنك جرامين استنادا إلى النافذة الخاصة التى فتحها البنك الدولى -يمنح قروضا صغيرة للنساء حتى يبدأن مشروعاتهن الصغيرة الخاصة، وبالتالى يحصلن على قوتهن الاقتصادية الحقيقية.

جـ- يجب حث الأمم المتحدة على فتح حسابات قومية تابعة لتقييم الإسهامات الاقتصادية للنساء، والتى تشكل -حسب تقرير التنمية الإنسانية عام١٩٩٥- مايزيد على نصف النشاط الاقتصادى على هذا الكوكب.

د- يجب تقوية الترتيبات القائمة لجمع ونشر المعلومات المفصلة عن العنف ضد النساء بحيث تخلق ضغطا فى اتجاه التغيير. مثل تلك المعلومات يجب أن تغطى حوادث وأد الأطفال الإناث، إجهاض الأجنة من الإناث، سوء المعاملة الجنسية، والتحرش الجنسى والاغتصاب، وبتر الأعضاء التناسلية، الدعارة، والعنف المنزلى.

إن ثقافة تقوم على العنف ضد النساء لن تصنع أساسا لثقافة السلام.

هـ- يجب أن تفكر الأمم المتحدة فى إقامة نائب للأمين العام لشئون المساواة بين الجنسين، أو وكالة جديدة لتقدم المرأة -مثلما فعلت اليونيسيف بالنسبة للأطفال- بحيث يمكن تنفيذ سياسة مناصرة النساء كل يوم وليس فى مناسبات عقد المؤتمرات الدولية فحسب، والأهم من ذلك أننا نحتاج إلى وكالة عليا متخصصة لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه فى بكين وغيرها من المؤتمرات.

و- يجب وضع جدول زمنى محدد لمواعيد توقيع التسعين دولة الباقية على معاهدة إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وإقرارها قبل العام٢٠٠٠. ويجب إدخال مؤشرات جديدة لمراقبة انتهاك حقوق المرأة الإنسانية، فلندخل القرن الحادى والعشرين وقد تأكدنا من إقرار ضمان المساواة التامة للنساء فى قوانين كافة الدول.

٤-٤

توصى اللجنة بأن تعمل اليونسكو، بالتعاون مع المعهد الدولى للبحوث والتدريب، لتقوم المرأة وكذلك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائى، على إعداد خطة دولية لتدعيم استراتيجيات المرأة للمشاركة فى الميادين الثقافية والاقتصادية والسياسية، ويجب أن تتجه الخطة إلى وكالات الأمم المتحدة مثل صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة، والصندوق الإنمائى، والحكومات والجمعيات الأهلية، لتنفيذ ما جاء بها.

٤-٥

ويجب أن تتضمن خطة العمل هذه إعداد الأدوات الرامية إلى رفع الوعى بالنوع فى خطط التنمية التى تشمل المسائل الثقافية، وهكذا تعمل على التبصير بالاستراتيجيات الرامية لحشد النساء وجعلهن أكثر وعيا بأدوارهن كمنتجات ومحددات للثقافة فى سياق التغير الاقتصادى والعالمى، خاصة فى المجالات التالية:

أ- جمع ونقل المعرفة النسائية فى كافة الميادين

ب- إسهامات المرأة فى الفنون والحرف والشعر والتقاليد الشفوية

جـ- مبادرات المرأة فى الإعلام والفنون

د - الاحتفال بالرائدات وابتكارات المرأة وإسهاماتها فى العلوم والتربية والخدمة العامة، والفنون والثقافة الشعبية.

هـ- التشجيع والتيسير على الجماعات النسوية فى مجال التفاعل بين الثقافة والتنمية

و- اشتراك المرأة فى وضع القرارات على كافة المستويات

ز - المرأة والثقافة الصحية

لا- المرأة وثقافة الأعمال

ى- إضفاء الشرعية على نماذج دور المرأة الثقافى خاصة فى الأنشطة التى تخلقها وتقودها النساء.

٤-٦

تؤكد اللجنة أن القوانين -مع أهميتها- لن تقدم إلا حماية ضئيلة للمرأة مالم تتسع الاتجاهات الثقافية والمناهج التربوية لتشمل حقوق المرأة وترسخ الاحترام لتلك الحقوق في تنشئة الأجيال الجديدة في القرن الحادى والعشرين، يجب أن تكون حقوق المرأة جزءا لا يتجزأ من الحقوق الثقافية والإنسانية الأساسية للإنسان، ويجب أن تعى كافة الكائنات الإنسانية هذا الدرس منذ نشأتها بصرف النظر عن نوعها.

٥-المادة الخامسة: توسيع حق الدخول والتنوع والمنافسة لأنظمة الإعلام الدولية:

١/٥

تعتبر اللجنة أمواج الأثير والفضاء جزءا من المشاع العالمى والذى ينتمى إلى البشرية جمعاء. وهذه الميزة الدولية تستخدم الآن مجانا لمن يمتلكون مصادر الثروة والتكنولوجيا. ولسوف يأتى الوقت لظهور حق الملكية فى تلك الأجواء المشاعة وأن تنظم حقوق الدخول إلى الأثير والفضاء للصالح العام، فعلى المستوى القومى تحتاج خدمات الإذاعة المحلية والعامة إلى معونات مالية من الدخل العام، ومثلما يأتى جانب من تمويل الخدمات العامة من دخل هيئة التليفزيون القومى، فإن إعادة توزيع المكاسب، على المستوى العالمى، الناشئة عن الاستغلال التجارى للنشاط الإعلامى المتسع على نطاق المعمورة، يمكن أن يمول بقية الخدمات، وترى اللجنة، كخطوة أولى، وفى إطار مفهوم السوق أن الوقت قد حان لكى تسهم محطات الأقمار الصناعية للراديو والتليفزيون التجارية الإقليمية منها والعالمية، والتى تستخدم الفضاء المشاع مجانا، حان الوقت لكى تمول نظاما جماعيا للإعلام. ويمكن استخدام هذا الدخل الجديد لتبادل البرامج للتوزيع العالمى.

٢/٥

تضع كثير من الدول سياسات لتشجيع التنافس، بحيث تضمن نشاط السوق بما يتفق مع المصلحة العامة، ولا يوجد الآن فى المجال العالمى ما يوازى أو يساوى

تلك المنافسة فى السياسات الإذاعية، خاصة فيما يتعلق بوسائل الإعلام الجماهيرية، كما لا توجد أيضا خدمات إذاعية عامة تضمن وجود فضاء إعلامى جماعى حقيقى، ويتطلب الأمر جهدا عالميا متناسقا، يقوم بالتعاون مع المشرعين المحليين والأنظمة القومية.

٣/٥

ولا تسعى اللجنة إلى توفير حماية مصطنعة لوسائل الإعلام المحلية، سواء كانت ملكية خاصة أم عامة. بل على العكس توصى اللجنة باتباع سياسة نشطة لتشجيع المنافسة الإعلامية، وتنوع وسائل التعبير، ودخولها إلى كل مكان على النطاق العالمى، مشابهة للسياسة المتبعة على المستوى القومى، إن وجود مؤسسات إذاعية مستقلة عامة وممولة بشكل مناسب، وكذلك مؤسسات محلية هو أمر ضرورى لقيام الإعلام بوظيفته فى مجتمع ديمقراطى، وهذا المبدأ الصادق فى كل تفاصيله على المستوى الدولى أيضا، إن هدفنا هو التأكد من أن كل صوت سيسمع، وأن كل وجهة نظر ستعرض، وأن مصالح الأقليات لن تهمل، إن التكنولوجيا الحديثة توسع من إمكانة الاختيار وتزيد من مصادر المعلومات والأخبار والتفسيرات، كما تزيد من فرص تبادل الثقافات.

٤/٥

إن تحديد الجدوى الاقتصادية لمثل هذا المشروع، هو بالطبع خارج اختصاصات هذه اللجنة، ولذلك نوصى أن تقوم اليونسكو بالتشاور مع مختلف وكالات الأمم المتحدة، مثل اتحاد الاتصالات الدولى بدراستى جدوى، الأولى، حول إمكانة إقامة خدمات بديلة تعمل على المستوى الدولى وتخدم احتياجات كافة الشعوب والمستمعين.

مثال ذلك، الافتتاح المذاع WETV عام ١٩٩٦ ، وهى شبكة من الأقمار الصناعية الدولية ستقدم برامج تليسفزيونية كخدمة عامة بديلة، وتستطيع محطات تليفزيونية وإذاعية بديلة استكمال ما هو قائم من شبكات الأقمار الصناعية الإقليمية والعالمية، مثلما تتنافس محطات الإرسال العامة (مثل هيئة الإذاعة العامة) مع القنوات التجارية فى الولايات المتحدة، ومثلما تنافس نيبون هوسوكيوكاى (NHK)

محطات الإرسال التجارية فى آسيا واليابان، وكما تنافس وسائل الإعلام الممولة من الدخل القومى وسائل الإعلام التجارية فى بلدان أخرى، ويعتبر البحث عن طرق إيجاد تمويل يكفى لإعادة هذه المؤسسات أمرا حيويا، ومن المعروف أن العائد المستخلص من الإسهامات أو الرسوم أو الضرائب التجارية الممكنة، لا يكفى لتمويل خدمات جديدة، ويجب على منظمات التنمية مثل البنك الدولى وصندوق الإنماء التفكير فى تمويل مثل هذه الخدمات الثقافية مثلما تمول غيرها من المشروعات الإقليمية.

٥/٥

أما دراسة الجدوى فتركز على أفضل السبل، لكى تنشئ جوا إعلاميا تنافسيا وفيه مساواة على المستوى العالمى، ولكى نرعى التعاون الدولى فى هذا المضمار يجب أن نفكر فى إنشاء مركز عالمى لتوزيع المعلومات على وسائل الإعلام القومية، وفى إيجاد قوانين للإرسال وقواعد للممارسة من جانب المنظمات الإعلامية القومية والعالمية.

٦/٥

ويجب أن تتولى جامعة الأمم المتحدة بالتعاون مع شبكة من مراكز البحوث القائمة والتى تمثل مختلف المناطق وعلوم الاتصال مسئولية هاتين الدراستين، فتفحص المسائل من جانبها القانونى القومى والعالمى، وأشكال التمويل المختلفة، والإمكانة التكنيكية، والمبادرات التعاونية، والهياكل التنظيمية، ويجب أن تتضمن أيضا مقترحات بشأن صياغة السياسات اللازمة، والتكاليف وأساليب التمويل.

٧/٥

ويفضل أن تتم دراسات الجدوى خلال عام واحد من التكليف، وأن تكون الأساس للتوصيات التى سترفع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر لليونسكو فى عام١٩٩٧.

٨/٥

وترى اللجنة أنه فى إطار اقتصاد السوق المفتوح، فإن نمو بنية تحتية من المعلومات،يجب أن يؤازره تشارك خلاق بيد الوكالات الدولية، والحكومات، والصناعة، والمجتمع المدنى.

وبالنظر إلى ضخامة المهمة، فإن اللجنة توصى أن تتخذ الحكومات حيالها، سياسة طويلة الأمد وأن تشجع نموها المتوازن، خاصة بالنسبة لتعديل القوانين التى تشجع القطاع الخاص على توجيه الاستثمارات الضخمة، اللازمة لبناء هذه الشبكة العالمية من تبادل المعلومات –مثل الألياف البصرية والتكنولوجيا القادرة على أن تنقل بسرعة كميات هائلة من المعلومات، لم يسبق لها مثيل فى اتصالات مزدوجة.

إن التعاون والتشارك يجب ألاّ يترك فقط للدول الصناعية، وإنما يتطلب جهودا على نطاق العالم أجمع.

٦- المادة السادسة: حقوق الإعلام وتنظيمه لنفسه

١/٦

لقد كافحت دول العام وثقافاته لكى تحدد الخط الفاصل الذى تنتهى عنده الحرية ويبدأ طلب السماح والإذن، فحدود التهذب واحترام الآخرين وكبح جماح النفس، تختلف من دولة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر، فى حين يجب تجنب كافة أشكال الحظر والرقابة، فلا يوجد مكان تطلق فيه للحرية أو يسمح لها أن تعمل دون مراعاة للنتائج، فما يصدق على النطاق القومى يجب أن يصدق أيضا على النطاق الدولى.

٢/٦

وبسبب النمو السريع والسيل الدافق من تكنولوجيات الإعلام الحديثة عبر الحدود القومية، فقد نشأت حاجة مُلحة لقيام حوار عالمى لخلق تفاهم أفضل وتنسيق بين جهود الدول، وقد يؤدى ذلك فى نهاية الأمر إلى شكل من أشكال التنظيم الذاتى لأصحاب نهضة الإعلام، يحمى الناس خاصة الأطفال والمراهقين من صور العنف التى لا داعى لها، والانحطاط الإنسانى، والاستغلال الجنسى، فى نفس الوقت الذى يحترم فيه حرية التعبير.

٣/٦

وقد وضعت الكثير من الهيئات القومية مبادئ عامة تدعم معايير الجماعة وترغم أصحاب الإعلام الخاص والعام على احترام تلك القيم عند وضع وتنفيذ مواثيق الشرف الخاصة بمهنتهم، ولم يخرج الأمر حتى وقتنا هذا عن وضع نظم التصنيف وتحذيرات للمشاهد، ومازال الجهود التى تبذل لتقلص العنف على الشاشة، جهودا تطوعيه، رغم أن بعض البلدان قد قررت أنه من الضرورى التدخل أحيانا، وقد أقرت السلطات فى فرنسا ونيوزيلندا تشريعات تفرض غرامات على الإرسال الخاص الذى ينتهك المبادئ العامة التى تحمى الأطفال من التعرض لبرامج العنف، وفى بلاد أخرى مثل أستراليا توجد أشكال من الإجراءات التأديبية تشمل إيقاف أو رفض التصريح بالعرض، وكثيرا ما تقصر قوانين التليفزيون القومية عرض البرامج الخاصة بالكبار على ساعات محددة غالبا فيها الصغار غير متواجدين، لكن لا يوجد مثل هذا الخطر على نطاق عالمى بسبب اختلاف فروق التوقيت فالنهار فى بلد يكون ليلا فى بلد آخر، وهناك حاجة ماسة لقيام حوار بين أصحاب مهنة الإعلام والمشاهدين والمستمعين بشأن العنف والصور الخليعة (البورنوجرافيا) فى وسائل الإعلام، ويتطلب الأمر تعاونا دوليا لجمع ومتابعة وتوزيع وتقييم النماذج القومية، والمقارنة بينها وتبيان كيف تمت معالجة المشكلة بالطرق القانونية والتنظيمية والتطوعية والفردية والتكنولوجية فى أرجاء العالم، وهو فى رأينا الخطوة الأولى لحل تلك المشكلة.

٤/٦

تعرض اللجنة على اليونسكو محاولة خلق منبر دولى للتفكير والتمعن فى مسألة العنف والبورنوجرافيا، سواء فى برامج التليفزيون أو الفيديوأو الألعاب أو الخدمات.

٥/٦

ويمكن أن يعتمد التعاون الدولى على مجموعة من المبادرات القومية التى تشمل الإجراءات القانونية وغير القانونية، ومواثيق الشرف التطوعية والتراثية فى صناعة الإعلام، وكذلك برامج التعريف والألفة بوسائل الإعلام.

٧- المادة السابعة: حماية الحقوق الثقافية باعتبارها من حقوق الإنسان

١/٧

إن الانتهاكات الواسعة الأخيرة لحقوق الإنسان قد حركتها اعتبارات ثقافية، وقد شملت تلك الانتهاكات الاعتقالات غير القانونية، اضطهاد واغتيال الفنانين والصحفيين والمدرسين والأكاديميين وأبناء الأقليات الدينية والإثنية والقومية المتعمد للتراث الثقافى، واستبعاد أو تدمير التراث الثقافى المتحرك، وتقييد حرية الكلام أو التعبير الثقافى والكثير من الأفعال التى تحد من التنوع الثقافى وحرية التعبير، وفى كثير من تلك الأحوال، فإن الأفراد والجماعات المضطهدة لا تجد ملجأ مناسبا فى ظل الإطار القائم لحماية حقوق الإنسان، وتلاقى الحقوق الثقافية اليوم اعترافا واسعا باعتبارها تستحق نفس الحماية الممنوحة لحقوق الإنسان، ولذلك فإن على المجتمع العالمى أن يوفر بكفاءة الحماية اللازمة للحقوق الثقافية.

٢/٧

وكخطوة أولى، يجب وضع قائمة بالحقوق الثقافية التى لا تحميها القوانين الدولية الحالية، وسيمكن ذلك المجتمع الدولى من توضيح المعايير القائمة فى القانون الدولى والخاصة بحماية الحقوق الثقافية، كما تظهر فى مختلف المواثيق والاتفاقات الدولية.

١/٢/٧

ويعهد بصياغة قائمة الحقوق الثقافية هذه إلى لجنة القانون الدولى (ILC) بقرار من الجمعية المتحدة، وتشكل اللجنة الدولية (ILC) لجنة أخرى لوضع المسودة مكونة من أساتذة معتبرين فى القانون وغيرهم من الخبراء فى مجال الحقوق الثقافية، وتعمل بالتشاور مع كافة المعاهد المقتدرة فى هيئة الأمم المتحدة كما يستشير أيضا كافة الجماعات المعنية والشخصيات العامة، كما تعتمد بشكل خاص على خبرة اليونسكو.

٧/٢/٢

وعلى أساس من تلك القائمة بوضع ميثاق أخلاقى دولى بواسطة اللجنة الدولية، بحيث يكون مرجعا للحكم على الانتهاكات الفظيعة للحقوق الثقافية، كما يعمل على حشد التضامن الدولى للدفاع عنها، ويمكن اعتبار القانون جزءا من مسودة قانون جرائم ضد سلام وأمن البشرية الذى يجرى إعداده الآن، ويقوم هذا القانون على مبادئ تشجيع التعايش بين الثقافات ودعم التنوع الثقافى والحفاظ على التراث الثقافى.

٧/٢/٣

وستقدم لجنة القانون الدولية (ILC) أول تقرير عن عملها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام١٩٩٨ . ويتوقع منها بالإضافة إلى ذلك تقديم توصيات للمضى قدما فى الاعتراف بالحقوق الثقافية وتحديد المناطق التى تستدعى مزيدا من العمل.

٧/٣

وسوف تنظر لجنة القانون الدولية (ILC) فى إمكانة إقامة مكتب دولى للنظر فى المظالم التى تلحق بالحقوق الثقافية، وعلاقتهابالميكانيزمات الموجودة لفرض الحقوق الإنسانية.

٧/٣/١

ويستطيع هذا المكتب ا لمستقل المحايد أن يستقبل الدعاوى من الأفراد أو الجماعات التى لحقها ضمير أو اضطهاد، يتصرف نيابة عنها ويتوسط لدى الحكومات للوصول إلى حل سلمى للمنازعات، ويستطيع أن يحقق فى المجالات ويوثقها، ويشجع الحوار بين الأطراف وتقترح قيام التحكيم والتفاوض للوصول إلى اتفاق يؤدى إلى إنصاف المظلومين والتوصية باللجوء إلى القضاء والتعويض عن الأضرار.

٧/٣/٢

ويمكن أيضا أن نعهد إلى هذا المكتب بمهمة الوقاية ومنع تكرار الإساءات المشابهة والإسهام مع الوكالات القائمة فى تقوية وتدعيم الوسائل الدولية للاحتياط

منه، ويستطيع الاعتماد على النيات الطيبة للحكومات، وأن يسعى لنوال دعم الهيئات الإقليمية والوكالات الدولية، كما يستطيع حيثما لزم الأمر- اللجوء إلى قوة المعلومات والرأى العام ليكشف انتهاكات الحقوق الثقافية بأكبر قدر ممكن من الدعاية والإعلان.

٧/٣/٣

ويستطيع هذا المكتب أن يعتمد -عند اللزوم- على مشورة ودعم الشخصيات من ذوى الحيثية والمكانة وقوة الشخصية، والذين يؤدى تدخلهم لصالح المتضررين من الأفراد أو الجماعات إلى مزيد من القوة والوضوح لأعمالهم.

٧/٤

ويشمل احترام الحقوق الثقافية احترام حقوق المرأة. وتوصى اللجنة بأن يرفع مكتب التحقيقات الخاص بالعنف ضد النساء، إلى مكتب دائم لحقوق النساء الإنسانية.

٧/٤/١

ويستقبل هذا المكتب الدعاوى من المتضررين ويقوم بالتحقيق ويتوسط لدى الحكومات وغيرها من الأطراف فى الجوانب الثلاث الآتية التى قد يلحق فيها انتهاك جسيم لحقوق النساء الإنسانية:

العنف ضد النساء كما هو محدد حاليا فى التفويض الممنوح لمكتب التحقيقات الخاص بالعنف.

*حقوق النساء فى الإنجاب خاصة حقهن فى اتخاذ القرار الخاص بالصحة الإنجابية، والحمل والممارسة الجنسية الخالية من أى تهديد أو إرغام من قبل أى شخص أو جماعة أو جهة.

*حق المرأة فى المساواة والعدل، وخاصة حقهن فى الحصول على القروض والممتلكات العامة عند وضع سياسات التنمية والمشروعات.

٢/٤/٧

يجب أن يمول مكتب الحقوق الإنسانية للنساء، تمويلا كافيا وأن يعمل به عدد كاف من الموظفين، بحيث يستطيع القيام بالتحقيقات بشكل مهنى متميز، وأن يعقد جلسات استماع عامة، وأن يتوسط لدى الحكومات والوكالات الدولية. ويجب أن يتمكن من الاعتماد على دعم الأشخاص ذوى المكانة والاحترام، وأن يكون مديره (أو مديرته) من ذوى الرتبة الرفيعة بما يمكنه أو يمكنها من القيام وبمسئولياته بكفاءة.

٥/٧

وهناك حاجة ماسة لإعادة النظر فى إجراءات فرض العقوبات الدولية لضمان إقامة الدعوى ضد انتهاكات الحقوق الثقافية، بدءاً من اضطهاد الأفراد حتى التطهير العرقى. ومتى ما تم الانتهاء من وضع صورة القانون الدولى للسلوك والموافقة عليه، فإنه يجب الالتفات إلى إقامة محكمة دولية لسماع القضايا التى يرفعها إليها الأفراد أو الجماعات الذين اضطهدوا ثقافيا، ويطالبون بالتعويض القانونى، أو من يقوم مقامهم، ممن لم يضاروا مباشرة، ويمكن لهذه المحكمة أن توجد بشكل دائم باعتبارها أحد الأجهزة القانونية للأمم المتحدة، وأن تستظل بالمظلة الكاملة لنفوذ الأمم المتحدة لفضح تلك الانتهاكات، وستكون هناك مصفاة أو نظام للتأكد من جدية الدعاوى، مثل ذلك المتبع فى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ويمكن أن تكون المحكمة جزءا من محكمة الجرائم الدولية (ICC)، والتى تنظر فيها الأمم المتحدة حاليا، أو يكون مجالها واقعا فى اختصاصاتها،

٦/٧

ويجب النظر فى إقامة نظام متدرج من فرض العقوبات، وهكذا يمكن إقامة مكتب دولى للنظر فى المظالم يقوم بإجراء التحقيقات أولا فى تكتم، ثم فى العلن بعد ذلك، إذا لم يمكن الوصول إلى قرار مرض، وفى النهاية تقوم محكمة مثل تلك التى اقترحت بالنظر فى القضايا وتحكيم الحالات التى لم يمكن البت فيها من انتهاكات الحقوق الثقافية تحت سمع وبصر الرأى العام، ويمكن أن تؤدى تلك الإجراءات بمرور الوقت وعقب ظهور القانون الدولى للسلوك إلى انبثاق قانون دولى

جديد للنظر فى تلك الحالات يوفر أداة قوية يمكن استخدامها لإحراج، وعقاب -إذا لزم الأمر- الأمم التى ترتكب تلك الانتهاكات. إن هذا النظام المتدرج سيؤكد عمومية حقوق الإنسان القائمة، ويوجه الانتباه الدولى إلى الحالات التى لا يكفى فيها ما هو قائم أو التى لا يوجد ما يواجهها أصلا.

٨- المادة الثامنة: الأخلاق العالمية تحت الولاية العالمية

١/٨

تود اللجنة أن تعلن بوضوح أن نشوء الأخلاق العالمية وحكم القانون فيما يتعلق بالسلوك الدولى سيصبح مستحيلا مالم ترضخ الأمم القوية لسلطان مثل تلك القواعد العامة، شأنها شأن بقية دول العالم، فالمساواة أمام القانون، والمساءلة الديمقراطية، وشفافية المعلومات هى مفهومات أساسية استغرقت قرونا لترسخ فى وجدان الأمم، ولقد آن الأوان لمد هذه المبادئ حتى تشمل الأخلاق العالمية فى القرن القادم.

٢/٨

تعتقد اللجنة أن الأساس الحقيقى للأخلاق العالمية هو الأخلاقيات الشائعة، فمبادئ الديمقراطية، والشفافية، والمساءلة وحقوق الإنسان، يجب أن تكون عالمية شاملة، غير قاصرة على جماعة دون الأخرى، وبهذه الروح تقترح اللجنة الآتى:

أ - التوسع فى الديمقراطية فى الولاية الدولية، بما فى ذلك عمليات عند أى حدود قوة. وفى نفس الوقت فإن المطالبة بالديموقراطية داخل المؤسسات الدولية لن تكون مقنعة إذا كانت الدول المعنية لا تمارس الديموقراطية فى أوطانها.

ب- يجب ألا نتوقع احترام حقوق الإنسان من جانب الدول الفقيرة فقط، إذ يجب على الدول الغنية أن تضرب المثل، خاصة باحترام حقوق الأقليات فيها والمهاجرين إليها.

جـ- على الدول الغنية ان تكون على استعداد لفتح أبواب اقتصادها واتخاذ إجراءات تكيفية هيكلية إذا كانت متلهفة على أن ترى الأمم الفقيرة تحذو حذوها.

د- يجب تطبيق قواعد السوق على استغلال المشاعات العالمية، مثل تبادل السماح بالبث فى بيئة معينة، أو أخرى الملموس على استخدام الموجات الهوائية العالمية.

هـ- ويجب أن تنطبق نفس الأخلاق العالمية على موردى السلاح مثلما تنطبق على مشتريه، كما هو الحال بين منتجى المخدرات ومستخدميها فالاثنان مسئولان مسئولية متساوية عن أفعالهم، ليس من الحكمة أو الأخلاق أن تباع الأسلحة من أجل الربح إلى الأنظمة الفقيرة غير المستقرة، والذين يكون حكامها -لسوء الحظ- على استعداد للإنفاق الباذخ على تجهيز جيوشهم بالأسلحة الحديثة بدلا من الإنفاق على رفاهية شعوبهم.

و- يجب أن يكون هناك شفاهية ووضوح فى التعاملات بين المسئولين فى الأمم النامية والبنوك بما فى ذلك البنوك الغربية التى تختزل حاليا معظم أموال الفساد من الأمم الفقيرة.

ز- يجب أن يتضح فى ميزانيات الدول ذات الدخول المرتفعة الإعانات الحكومية المدفوعة لمصدرى السلاح، إنه لمن المدهش أن لا تتوافر تلك المعلومات فى حين انهأ تدفع من أموال دافعى الضرائب.

٩- المادة التاسعة: أمم متحدة من أجل الشعوب

١/٩

إن نظاماً دولياً يقوم فقط على أساس العلاقات بين الحكومات، لم يعد صالحا للقرن الواحد والعشرين، لقد آن الآوان لكى تنفذ الأمم المتحدة ما تنادى به: مشاركة من جانب هؤلاء الذين تتأثر حياتهم بالقرارات التى تصدرها، فالمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الخاصة، وممثلوا الشعوب الأصلية، والأقليات الثقافية، والشركات العالمية، ونقابات العمال، وأعضاء البرلمانات، ومختلف الممثلين للمجتمع المدنى، يجب أن يشاركوا أيضا، إذا أرادت الأمم المتحدة معالجة المشكلات المتداخلة، كالسلام، والثقافة، والفقر والبيئة، ومسائل التفرقة بين الجنسين، والنمو الإعلامى والتكنولوجى، نحن نريد أن نعين اختراع الأمم المتحدة فى القرن الواحد والعشرين باعتبارها أمّاً للأجيال القادمة.

٢/٩

منذ خمسين عاما نشأت الأمم المتحدة باسم نحن الشعب، إلا أن الشعب لم يكن له يد بشكل مباشر فى عمليات الأمم المتحدة، وإنما حل محله ممثلو الحكومات فى كافة أجهزة الأمم المتحدة، بما فى ذلك الجمعية العمومية ومجلس الأمن، ومع دخولنا إلى القرن الواحد والعشرين يبدو أنه آن الآوان لإعادة سيادة الشعب فى المنظمات العالمية مثلما تعدد اليوم سيادة الشعب فى مختلف الأمم على نطاق العالم كله.

٣/٩

يجب أن يبدأ المجتمع العالمى برؤية جديدة تشيع الأمل لدى الأجيال الجديدة فى القرن الواحد والعشرين، ويمكن اتخاذ خطوة جريئة مثل أن تكون الجمعية العامة بالانتخاب المباشر من شعوب العالم كله، متخذين من تجربة البرلمان الأوربى درسا ومثالا، وكبداية يمكن تكوين الجمعية العامة من مجلسين، أحدها من ممثلى حكومات، كما هو حادث الآن، والآخر يمثل منظمات المجتمع المدنى القومية، ومثل هذا النظام ذى المجلسين يضمن أن صوت الشعوب سيسمع دائماً، ثريا بتنوعه الثقافى وجريئا فى مناصرته للتغيرات الجديدة، فالناس هم المحركون الرئيسيون للتغير. فلا يكفى أن تركز استراتيجيات التنمية على الجماهير، بل يجب ان تسود كافة المؤسسات السيادية العالمية.

٤/٩

تقر اللجنة بأن اقتراح الجمعية العامة للشعوب هو مجرد رؤية للمستقبل فى الوقت الراهن، إلا أنها تؤمن إيمانا عميقا أن التنوع الثقافى يجب أن يمنح الفرصة الكاملة للتعبير عن نفسه فى المنابر الدولية، وكذلك أصوات الجماعات الهامشية والأقليات العرقية والأهالى الأصليون. يجب على الأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات ملموسة لتعكس كلاً من التنوع الثقافى لتلك الأصوات، وكذلك لتصل إلى إجماع بشأن التطلعات الأصيلة للشعوب.

٥/٩

وكخطوة أولى فى هذا السبيل، توصى اللجنة بتجميع ممثلى كافة المنظمات غير الحكومية المسجلة فى الجمعية العمومية كمنظمات للمجتمع المدنى فى منبر عالمى يدعى إلى الاجتماع بشكل منتظم ليقدم آراءه بشأن المسائل الكبرى فى جدول الأعمال العالمى –من البيئة إلى السكان، ومن الصراعات العرقية إلى نزع السلاح، ومن الفقر إلى اضطهاد النساء، وفى الوقت نفسه يجب مراجعة معايير التسجيل لنضمن أن كافة الأعضاء ذوى الشأن فى المجتمع المدنى يحصلون على تمثيل فى المنبر العالمى للأمم المتحدة.

ولقد قبل المجتمع العالمى وجود منابر موازية للمنظمات الأهلية فى كافة المؤتمرات الدولية المهمة ومؤتمرات القمة وهى خطوة منطقية وضرورية للانتقال من المنابر غير الحكومية التى تنشأ لغرض معين إلى منبر عالمى دائم يعمل فى مقر الأمم المتحدة، لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى، مثل اليونسكو أن تتخذ خطوات مشابهة، ولقد قدمت منظمة العمل الدولية نموذجا مبدئيا إذ يمثل فيها مندبون عن ثلاث جهات: الحكومات والإدارة والعمال –ولو أنه من المطلوب اتخاذ خطوات أبعد لتدعيم تمثيل أصحاب الصناعات الصغيرة والعمال غير المنضمين إلى نقابات.

١٠- المادة العاشرة: نحو مؤتمر قمة عالمى للثقافة والتنمية

١/١٠

نحن نقف على أعتاب القرن الحادى والعشرين، حيث يمكن أن تبدأ مسيرة من التقدم الإنسانى. إنه قرن يمكن أن يحدث فيه:

* تنمية محورها الشعوب، لا شعوب تدور حول التنمية
* استراتيجيات للتنمية تثرى التراث الثقافى لا أن تدمره
* مساواة فى الفرص أمام الجيل الحالى، وكذلك للأجيال القادمة
* بزوغ أخلاق عالمية تحترم الحق الشامل فى الحياة لكل مولود جديد فى كل مكان وتقيم أخلاق مشتركة لكل من الأقوياء والضعفاء.

٢/١٠

وهذه ليست يوتوبيا، إنها شرط مسبق لبقاء الإنسان والتقدم الإنسانى على هذا الكوكب، ولكن مثل هذا الإطار لتنوعنا الثقافى الخلاق لن ينبثق بشكل أتوماتيكى، إنه سيتطلب قدرا كبيرا من المجهود الدائم.

٣/١٠

وهناك عدد من الأنشطة يمكن أن تساعد على بزوغ مثل العالم الإنسانى المأمول، فسوف تكون هناك سلسلة من التقريرات السنوية عن الثقافة والتنمية، تكمل وتعظم الرسالة التى تبعثها تقارير التنمية الإنسانية والتى سوف تؤدى إلى استراتيجيات تنمية جديدة تركز على الناس، وتكون حساسة للمسائل الثقافية، وسوف تتراكم الخبرة بعمل المحكمة الدولية الخاصة بانتهاك الحقوق الثقافية، والقانون الدولى الجديد للسلوك الخاص بالثقافة، والمكتب الدولى الجديد للمظالم بشأن الحقوق الثقافية، وسيتم تقدم أعظم فى مجال المساواة بين الجنسين، كما ستتراكم الخبرة بشأن الحوار الدولى حول الدخول والتنافس والتنوع فى نظم الإعلام الدولية، وكذلك عن العنف والخلاعة فى وسائل الإعلام.

٤/١٠

ومن ألزم الأمور أن توضع كل هذه الجهود فى منظور أوسع وأن تنال التأييد الكامل على أعلى المستويات، ولهذا السبب توصى اللجنة أن يعقد، خلال السنوات الخمس القادمة، مؤتمر قمة بشأن الثقافة والتنمية، لكى ندخل القرن الواحد والعشرين على أنغام أكثر إيجابية وإنسانية. إلا أن مثل هذه القمة يجب أن تنطلق من الإنجازات السابقة، فعليها أن تجمع بين قادة ورؤساء الدول والحكومات، وبين أعظم المفكرين شأنا، والمثقفين والفنانين وصانعى الرأى العام فى المجتمع العالمى، بحيث يحدث تفاعل ثرى بين كافة قطاعات المجتمع.

٥/١٠

يجب أن يعد لهذه القمة إعدادا جيداً. فتسبقها مؤثرات دولية للفنانين والمفكرين، واجتماعات عالمية للوزراء المختصين فى الدول المختلفة (خاصة وزراء

الثقافة والتربية والتخطيط والمالية)، بما فى ذلك اجتماع تمهيدى للفنانين فى١٩٩٧، واجتماع لدراسة السياسات الثقافية فى١٩٩٨، وما أن يقبل الاقتراح بعقد اجتماع القمة ويحدد ميعاده فعلى اليونسكو أن تقوم بعمل سكرتارية للمؤتمر وتتولى إعداد مختلف المراحل التمهيدية.

٦/١٠

إن اللجنه تحث المجتمع العالمى على أن يعيد اكتشاف رؤيته الإنسانية للقرن الحادى والعشرين، وما اجتماع القمة للثقافة والتنمية إلا خطوة واحدة فى هذا السبيل. وستحتاج إلى جهود متناغمة كثيرة خلال العقود القليلة القادمة لوضع البشرية على الطريق، المؤدى إلى التقدم المنسجم، وفى نهاية الأمر، فإن قدر البشرية هو اختيار لا مصادفة فيه.

اللجنة وعملها

أنشئت اللجنة الدولية للثقافة والتنمية (WCCD) فى ديسمبر١٩٩٢ بقرار مشترك من كل من المدير العام لليونسكو، والأمين العام للأمم المتحدة، عين بموجبه السيد خافيير بيريز دى كويلار رئيسا لها ودعيت اثنتى عشرة شخصية رفيعة المقام ليكونوا أعضاء بها، بالإضافة إلى خمسة شخصيات بارزة أخرى ليكونوا أعضاء شرف، كما تقرر أن يدعى رئيس لجنة اليونسكو للعقد العالمى للتنمية الثقافية لحضور اجتماعاتها كمراقب.

وقد اتخذت هذه القرارات بناء على متابعة لقرار اتخذه عام١٩٩١ المؤتمر العام لليونسكو، طالب فيه المدير العام بالتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة بإقامة لجنة عالمية مستقلة للثقافة والتنمية (WCCD) تضم فى عضويتها رجالا ونساء من كافة الأرجاء، من المبرزين فى مختلف العلوم، لإعداد تقرير عالمى عن الثقافة والتنمية ومقترحات للتنفيذ على المستويين العاجل والبعيد لإشباع الحاجات الثقافية فى سياق التنمية، وفى ديسمبر١٩٩١ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بالاستناد إلى قرار المؤتمر العام لليونسكو، طلبت فيه من الأمين العام بالتعاون مع المدير العام اليونسكو لإنشاء تلك اللجنة.

وعقب إنشاء اللجنة أصدر المدير العام لليونسكو تعليماته إلى سكرتارية اليونسكو ككل أن توفر كافة المستلزمات الإدارية والفنية المطلوبة لكى تقوم اللجنة بعملها فى سلاسة ويسر، ولكى يضمن أن تستفيد اللجنة أكبر استفادة من المصادر الثقافية للسكرتارية، أنشأ فريق عمل متعدد الاختصاصات ليسهم فى توفير المواد اللازمة لمناقشات اللجنة، وتقدم اللجنة عظيم شكرها لما تلقته من عون من كثير من أعضاء سكرتارية اليونسكو سواء فى المقر أو فى الميدان، ومن عدد من اللجان القومية لليونسكو، ومن اللجان القومية للعقد العالمى للتنمية الثقافية. ولقد تعاونت

اللجنة مع لجنة التعاون بين الحكومات للعقد العالمى للتنمية الثقافية، وتذكر بالتقدير الإسهامات التى قدمها اثنان من رؤساء تلك اللجنة لمناقشاتها.

تكوين اللجنة

الرئيس

خافيير بيريز دى كويلار: الأمين العام السابق للأمم المتحدة (١٩٨٢-١٩٩١) عضو المعهد الفرنسى (أكاديمية العلوم السياسية والأخلاقية)، سفير بيرو السابق فى سويسرا والاتحاد السوفييتى وفنزويلا.

أعضاء الشرف

صاحب السمو الملكى الأمير طلال بن عبدالعزيز آل سعود: رئيس المنظمة العربية لرعاية الطفولة، وزير الاقتصاد والمالية ووزير الاتصالات السابق فى المملكة العربية السعودية (حتى عام١٩٩٤).

صاحب السمو الملكى الأمير الحسن بن طلال: ولى عهد المملكة الأردنية الهاشمية، (عين فى يونيو١٩٩٤).

أونج سان سوكى: الحائزة على جائزة نوبل للسلام١٩٩١، وجائزة سيمون بوليفار العالمية عام١٩٩٢، عالمة فى الاقتصاد والسياسة، مؤسسة العصبة القومية للديموقراطية فى ميانمار (بورما سابقا).

كلود ليفى اشتراوس: العالم الأنثروبولوجى وللكاتب، عضو الأكاديمة الفرنسية. أستاذ فخرى فى الكوليج دى فرانس.

إيليا بريجوجين: حائز على جائزة نوبل فى الكيمياء (١٩٧٧)، عالم وفيسلوف، عضو بالأكاديمية الملكية فى بلجيكا.

ديديك والكوت: حائز على جائزة نوبل فى الآداب (١٩٩٢)، شاعر وكاتب درامى ولد فى سانتالوتشيا، أستاذ الأدب الإنجليزى فى جامعة بوسطن.

إيلى فيسل: حائز على جائزة نوبل للسلام (١٩٨٦) رومانى المولد، كاتب وروائى أمريكى، رئيس الأكادمية الدولية للثقافات. أستاذ الإنسانيات فى جامعة بوسطن،

عضو اللجنة الفخرية لعصبة المدافعين ضد التفرقة العنصرية واللاسامية، (عين أساسا عضوا فى اللجنة، ولكن أصبح فيما بعد عضوا فخريا بناء على طلبه).

أعضاء اللجنة

كلود أك: اقتصادى نيجيرى، مدير مركز الدراسات المتقدمة فى العلوم الاجتماعية فى جامعة بورت هاركورت بنيجيريا (استقال لأسباب شخصية فى يونيو١٩٩٤).

لورد أرزيب: أنثروبولوجية مكسيكية، مديرة معهد البحوث الأنثروبولوجية فى جامعة مكسيكو الوطنية، رئيسة الاتحاد الدولى للعلوم الأنثروبولوجية والإثنية سابقا (استقالت فى يونيو ١٩٩٤ أثر تعينها مساعدة للمدير العام للثقافة. وعهد إليها بتمثيل المدير العام فى اللجنة والإشراف على سكرتارية (WCCD)

يوروك فالى: مؤرخ سنغالى، أستاذ ورئيس قسم التاريخ بجامعة الشيخ أنتا ديوب (داكار) والمفتش العام للتعليم القومى

كورت فورجلر: محام واقتصادى، نائب رئيس نادى روما ورئيس الاتحاد السويسرى سابقا، وعضو سابق بمجلس الاتحاد السويسرى (المجلس الفيدرالى).

كلو فورتادو: اقتصادى برازيلى، وزير سابق للتخطيط وللثقافة فى البرازيل. أستاذ فخرى فى اقتصاديات النمو فى جامعة باريس بالسوربون.

نيكى جولاندريس: نائب الرئيس لمتحف جولاندريس خبير فى الريكولوجيا والمسائل الثافية، نائب سابق لوزير الخدمات الاجتماعية باليونا، نائب رئيس فخرى لاتحاد الإذاعة والتليفزيون اليونانى.

كيث جريفين: أستاذ الاقتصاد فى جامعة كليفورنيا (ريفرسايد)، رئيس مجلس إدارة معهد بحوث التنمية الاجتماعية التابع للأمم المتحدة، مستشار صندوق الأمم المتحدة الإنمائى لتقرير النمو الإنسانى.

محبوب الحق: اقتصادى باكستانى، المستشار الخاص للمدير الإدارى لصندوق الأمم ا لمتحدة الإنمائى لتقرير النمو الإنسانى، وزير سابق للمالية، وللتخطيط والتنمية، والتجارة والاقتصاد.

اليزابيث جلين: عالمة اجتماع ارجنتينية، باحث أول فى جامعة يونيس آيرس، وفى المجلس القومى للبحوث العلمية والتكنيكية فى بونيس آيرس.

انجلين كـامـبـا: فوض (قوميار) الخدمة العامة بحكومة زيمبابوى المدير العام للسجلات القومية سابقا.

أول هذيك ماجا: عالم فى اللغويات، رئيس البرلمان فى سامى بالنرويج، جنير فى الثقافة السامية (نسبة إلى مقاطعة سامى) أستاذ سابقا للغات الفنلندية فى جامعة أوسلو.

نيكيتا ميخالكوف: مخرج سينمائى، حائز على جائزة الأسد الذهبى فى بينالى فينيسيا (١٩٩١)، وعلى جائزة أوسكار لأفضل فيلم أجنبى (١٩٩٥) رئيس المؤسسة الثقافية فى الاتحاد الروسى.

تشى تاكنى: عالمة فى الإنثروبولوجيا الاجتماعية، ومستشرقة، وأستاذة غير متفرغة فى جامعة طوكيو، رئيسة مؤسسة ثيوبا للدراسات الإنثرولوجية، رئيس الوفد القومى لليابان فى اليونسكو.

ليلى تكلا: محاميه مصرية، عضو المجلس الأعلى للجامعات، عضو الأكاديمية القومية للعلوم والتكنولوجيات، أستاذة بالجامعة رئيس لجنة الشئون الخارجية بالبرلمان المصرى (سابقا).

العضو المراقب بحكم الوظيفة (رئيس لجنة التعاون بين الحكومات للعقد العالمى للتنمية الثقافية)،

بولس برناردو هونانا:(١٩٩٢-١٩٩٣)، صحفى وكاتب شارك فى التحرير فى موازمبيق قبل أن يشغل مناصب مسئولة فى بلاده، بما فى ذلك منصب وزير الثقافة. كما كان عضوا فى اللجنة التنفيذية لليونسكو.

سيتاكانت مهاباترا: (١٩٩٤-١٩٩٥)، الأ ين العام لإدارة الثقافة بحكومة الهند. كاتب وشاعر حائز على جوائز ومتخصص ضا فى تنمية الجماعات القبلية فى الهند.

اختصاصات اللجنة

تحددت اختصاصات اللجنة بالقرار الذى اتخذه المؤتمر العام لليونسكو فى نوفمبر ١٩٩١، والذى رأى أن تركز اللجنة العالمية على تعيين ووصف وتحليل القضايا الرئيسية المتعلقة بالتحديات الجديدة فى المجالات التالية:

أ- العوامل الثقافية والاجتماعية الثقافية المؤثرة على التنمية .

ب- تأثير التنمية الاجتماعية الاقتصادية على الثقافة

جـ- الارتباط بين الثقافة والتنمية.

د - الطرق التى تؤثر بها التنمية الثقافية- وليس الظروف الاقتصادية وحدها، على الرفاهية الفردية والجمعية.

هـ- القطاع الثقافى فى حد ذاته، باعتباره مجالا مهماً للتنمية والتعاون الدولى.

وقد حدد القرار أيضا عددا من المجالات التى يجب على اللجنة أن تفحصها فحصا جيدا، عندما تضع لنفسها الاختصاصات فى أول جلسة لها، وهذه المجالات هى:

- الاستمرار الثقافى، التنوع الثقافى والهوية الثقافية، ومشكلة تزايد فقدان المعرفة الخاصة بأهل البلاد الأصليين، والتقاليد واللغات، وكذلك تعرض ثقافات بأكملها لحظر الانقراض.
- نتائج الإيجابية لنمو تقرير الذات لدى السكان الأصليين، فى مختلف الأقاليم .
- الفوائد الكامنة لانتشار استخدام اللغات المحلية فى الأدب والصحافة
- الإثراء الناشئ عن التفاعل المتزايد، بين مختلف الثقافات والدفعة الخلاقة التى سيكسبها المجتمع الدولى، من التنوع الثرى لمختلف التقاليد
- الطموحات فى تحسين نوعية الحياة والطريقة التى تؤثر بها التنمية الثقافية، وليست الظروف الاقتصادية وحدها -على الرفاهية الفردية والجمعية وتماسك المجتمعات.

- المشاركة فى الحياة الثقافية من قبل مختلف السكان، مع وضع خصائصهم الثقافية فى الاعتبار، وكذلك فتح الطريق أمامهم إلى المجتمع العالمى المعاصر.
- إسهام النساء والرجال فى التنمية والثقافة، سواء فى حياتهم اليومية أو بوصفهم فنانين وصناع مهرة.
- الظروف الراهنة للإبداع والإنتاجية فى القطاع الثقافى، (الفنون البصرية، والموسيقى، والرقص، والأدب، والمسرح، والسينما، والهندسة والحرف)، واعتبار هذا القطاع مصدرا للدخل.
- العلاقة بين الثقافة والحكم واستكشاف مفهومات التسامح والجماعية، وثقافة الديمقراطية
- الصلات بين البيئة والثقافة، والتوازى بين الحفاظ على التراث الطبيعى والثقافى.
- أهمية العوامل الثقافية، باعتبارها متغيرات أساسية فى التنمية الشاملة والتخطيط والتنفيذ، وو ضع التحديات الأخلاقية للارتقاء العلمى، والنمو الاقتصادى موضع الاعتبار.

وقد عبر المؤتمر العام لليونسكو أيضا عن رغبته فى أن تعد اللجنة تقريرا عالميا عن الثقافة والتنمية يهتم بوضع السياسات ويقوم على جمع وتحليل المعلومات الآتية من كل المناطق ومن مختلف المصادر، كما طلب من اللجنة أن تعمل على نشر الدراسات ذات القيمة البارزة، وغيرها من المواد التى تقدم إليها، وأن تصمم تقريرها بحيث يلفت نظر الرأى العام، ويساعد المسئولين علي صياغة وتنفيذ السياسات الثقافية والتنموية على المستويين القومى والدولى، بما فى ذلك البنوك المتعددة الشركاء ومنظمات اللأمم المتحدة ومشروعاتها.

ولقد قامت اللجنة بعملها فى استقلال تام، ولكنها استرشدت بهذه الاختصاصات، وتعاونت مع الهيئات التى أنشأتها الحكومات داخل وخارج نظام الأمم المتحدة، ومع تشكيلة متنوعة من الوكالات القومية، وعدد من المؤسسات الخاصة ومنظمات القطاع المستقل، ومراكز البحوث والجامعات، ولقد استفادت من استشارات اللجنة الدولية للولاية العالمية، كما تبادلت المعلومات بانتظام مع اللجنة الدولية للتربية فى القرن الواحد والعشرين.

ولقد تابعت اللجنة العالمية للثقافة والتنمية (WCCD) نشاطها وتفكيرها من خلال الجمع بين مراجعة ماكتب في موضوعات اختصاصها، وبين جلسات الاستماع للخبراء فى مختلف مناطق العالم، واستشارة خبراء ومعاهد مختارة، كما ناقشت ما وصلت إليه البحوث والدراسات التى أجريت بتكليف منها، وحللت نتائج الاجتماعات وفرق العمل التى كونت فى إطار أنشطتها والاجتماعات التى عقدتها.

اجتماعات اللجنة

عقدت اللجنة العالمية للثقافة والتنمية (WCCD) تسعة اجتماعات عمل، وبالنسبة للاستشارات الإقليمية فقد عقدت جلسات استماع عامة تحدثت فيها شخصيات بارزة -علماء اجتماع، وصناع سياسات، وفنانون وقيادات ثقافية، وخبراء فى السياسات والتنمية والثقافة، وعاملون نشيطون فى الجمعيات الأهلية، وحيث شاطروا اللجنة اهتماماتها ورؤاها.

وعقد الاجتماع الافتتاحى فى مقر اليونسكو فى مارس١٩٩٣ ، وتمت فى هذا الاجتماع المصادقة على اختصاصات اللجنة وأساليب عملها والقواعد والإجراءات والميزانية المؤقتة، كما حددت اللجنة إحدى عشر قضية أساسية ستتناولها مداولاتها: الثقافة، الخلق والإبداع، التجديد والتنمية: القطاع الثقافى بما هو كذلك وإسهاماته المختلفة فى التنمية، الثقافة والتربية والموارد الإنسانية والتنمية، المعلومات والثقافة ومجتمع الاتصالات والصناعات الثقافية والتنمية؛ أثر التنمية الثقافية على إصلاح الحال الفردى والجماعى؛ الصلة والثقافة ونماذج التنمية العلم والتكنولوجيا، والاقتصاد والتنمية، التنمية والثقافة والبيئة؛ التنمية والثقافة والسكان، بالعمومية والخصوصية والثقافة والتنمية، التبادلات الثقافية والعلاقات داخل الثقافة الواحدة والتنمية، التنمية وثقافة الديموقراطية، وحقوق الإنسان والسلام، وبهذه المناسبة استمعت اللجنة إلى أكثر من عشرين من الشخصيات البارزة -وزراء وصناع قرار، ومثقفين، واقتصادين، وفنانين مبدعين، وخبراء فى التنمية -فى موضوع الخطوط العريضة للعلاقة بين الثقافة والتنمية.

وعقد الاجتماع الثاني للجنة في ستوك هولم يونيو ١٩٩٣، بدعوة من وزارة الثقافة السويدية ودعم من مجلس الفنون السويدى، ونظمته الشعبة السويدية القومية لليونسكو، عقدت اللجنة عدة جلسات استماع عامة، بشأن المنظمة الأوربية أسهم فيها ما يزيد على عشرين خبيرا، وتلاها اجتماع عمل اللجنة وفي ذلك الاجتماع قدمت اللجنة مناشدة إلى السلطان في مينانمار (بورما سابقا)، لإطلاق سراح دوأونج سوكوى الحائزة على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩١، وجائزة اليونسكو سيمون بوليفار الدولية عام ١٩٩٢، والعضو الفخرى للجنة الثقافة والتنمية والتى ظلت حبيسة منزلها منذ عام ١٩٨٩.

وعقد الاجتماع الثالث في فبراير ١٩٩٤، في سان خوزيه كوستاريكا وافتتحه رئيس الجمهورية الحالى والمنتخب وسبقه اجتماع إقليمى لمستشارى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، وتكفلت حكومة كوستاريكا بكافة النفقات وأسهم في الاجتماع حوالى ثلاثين خبيراً أو شخصية بارزة من كافة أقاليم المنطقة، وقدموا أفكاراً ثمينة إلى اللجنة بخصوص موضوع الاجتماع، وهو الاستعداد للقرن الواحد والعشرين، أما اجتماع العمل فقد ركز على موضوعين من موضوعات اللجنة وهما:

١-العلاقات بين الثقافة والتنمية

٢- التنمية الثقافية.

أما الاجتماع الرابع، فكان مقررا له أن يعقد في ياموسوكورو بساحل العاج في يونيو ١٩٩٤، ولكن تغير مكانه لأسباب فنيه فعقد في مقر اليونسكو، وكان اجتماع عمل، استفاد فائدة كبرى من الأوراق التى أعدها خبراء أفريقيا وباحثوها الذين دعوا للمشاركة في الاستشارة الإقليمية لأفريقيا، والتى انعقدت في نفس الميعاد، وفي هذا الاجتماع نظرت اللجنة في المسودة التمهيدية لتقريرها.

وعقد الاجتماع الخامس، في مانيلا في نوفمبر ١٩٩٤ ومولته حكومة الفلبين، وبدأ باستشارة إقليمية لآسيا والباسيفيك وتليت فيه رسالة مهمة من داو أونج سوكومى، العضو الفخرى باللجنة، وقرأته نيابة عنها كورازون أكينو رئيسة جمهورية الفلبين السابقة في الجلسة الافتتاحية، ودارت المناقشات حول القضايا المتعلقة بهذه المسألة، بما في ذلك التفاعلات بين العمليات السياسية والتغير

الاجتماعى، والنمو الاقتصادى والقيم الثقافية، والضغوط المتضادة للعالمية والمحلية، والتحديات الجماعية الثقافية، والتعبير الثقافى كقوة من قوى التنمية، وطرق تكامل الثقافة والتنمية وأفاد الاجتماع من منجزات اجتماع تمهيدى سابقة نظمته إدارة الثقافة والتربية والرياضة بالفلبين، حيث قدم معلومات قيمة عن علاقة الثقافة بالتنمية فى الدولة المضيفة. وخلال الاجتماع الاستشارى توزع أعضاء اللجنة والخبراء والمراقبين إلى فرق عمل، لوضع سياسات ملموسة وتوصيات تنفيذية، خلال اجتماع العمل تناولت اللجنة الخطوط العريضة المبسطة لتقريرها، والذى بنته حول موضوعات منتقاه عن رسالتها الرئيسية والقواعد الأخلاقية.

وعقد الاجتماع السادس، فى سلطنة عمان فى يناير ١٩٩٥ بدعم من حكومة السلطنة، ونظمته وزارة الثقافة والتراث القومى، وبدأ الاجتماع بجلسة استماع عامة لآراء الدول العربية تناولت القيم الخاصة بالمنطقة، كما ناقشت العمليات السياسية والفنون فى المجتمعات العربية، ومرة أخرى توزع أعضاء اللجنة والخبراء والمراقبين إلى فرق عمل، لمناقشة الموضوعات الخاصة وصياغة الحاجات التى تلزم المنطقة، ورجعت اللجنة فى اجتماعاتها الخاصة وعلقت على فهرس بمحتوى تقريرها، الذى انبثق من أفكار جديدة ظهرت فى الإجماع السابق.

عقدت اللجنة اجتماعها السابع، فى مقر الأمم المتحدة فى مارس ١٩٩٥ ، وبدأ باستشارة إقليمية لأمريكا الشمالية وحضرها خبراء ومراقبون من كندا والولايات المتحدة، كما شرفها بالحضور بطرس بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة، والذى عبر بوضوح عن اهتمامه العميق بأعمال اللجنة، وقد نظمت الاجتماع سكرتارية الأمم المتحدة، ومولته وكالة التنمية الدولية الكندية (CIDA) وأسهمت فيه فكريا البعثة الكندية إلى اليونسك، ولجنة قيادية أنشأتها إدارة التراث الكندى، وتمثل ذلك فى تقرير احتوى معلومات أعدها عدد من الخبراء الكنديين، ودارت خلال الاجتماع المناقشات عن موضوعات التغير الثقافى والجماعية وتحديات تكنولوجيا الاتصالات، مستفيدة من الخبرات المتناقضة لأمريكا الشمالية، وتوزعت اللجنة فى اجتماعاتها الخاصة إلى ثلاث فرق عمل، تخطط كل منها أو تصنع بالفعل مسودة مختلف أجزاء التقرير، الذى بدأت تتضح معالمه فى هذا

الاجتماع وقررت أن يكون التقرير مختصرا متوجها نحو رسم السياسات التى سوف تركز على عدد من مناطق التنفيذ الرئيسية والتى يمكن معالجتها بما يؤدى إلى جدول أعمال دولى

عقد الاجتماع الثامن، فى مدينة شيبا باليابان فى يونيو ١٩٩٥، بدعوة من الحكومة اليابانية، وكان المضيف هو وزارة التربية والعلوم والثقافة، وسلطات مدينة شيبا بالتعاون مع بعثة اليابان القومية إلى اليونسكو، وفى ذلك الاجتماع راجعت اللجنة أول مسودة لتقريرها الذى أعد بمعاونة مايكل جيسون، وهو كاتب محترف ومتخصص فى الشئون الثقافية، وتوزع أعضاء اللجنة مرة أخرى إلى فرق عمل لتطوير الأجزاء الخاصة بالأخلاق العالمية والمناطق الخاصة بالسياسية، والعمل التنفيذى الدولى، كما انضم إلى اللجنة عضوان من اللجنة الدولية للتربية للقرن الواحد والعشرين، بصفة مراقبين (وهما الأستاذان اماجى، وكارن سينغ)، وانضم إلى اللجنة أيضا الأستاذ البارز وخبير التنمية البروفسور بول ستريين، الذى وافق مشكورا ان يعمل محررا استشاريا لمتابعة تحرير التقرير، وتلا ذلك الاجتماع ندوة عامة حضرها ما يزيد على ٤٠٠ شخص، منهم الكثير من الطلبة وفيها عرض الخبراء اليابانيون جوانب الثقافة والتنمية فى اليابان وغيرها، كما قدمت السيدة لورد اريزب أيضا برامج اليونسكو الثقافية فى آسيا والباسيفيك.

عقد الاجتماع التاسع، والأخير فى بريتوريا جنوب أفريقيا من ١٢ إلى ١٥ سبتمبر ١٩٩٥، بدعم من حكومة جنوب أفريقيا، وكذلك من وكالة التنمية الدولية الكندية «CIDA»، وقد أتاح هذا الاجتماع للجنة بالإضافة إلى عقد الاجتماع الاستشارى لجنوب أفريقيا فى ميعاد مناسب، أن تنعقد للمرة الأخيرة لمراجعة شاملة المسودة الأخيرة لتقريرها.

وكانت عملية الاستشارة الإقليمة فرصة تتفاعل اللجنة فيها عن قرب مع الخبراء من كافة المناطق والأقاليم، لاستكشاف قضايا الثقافة والتنمية، وقد نشأت عن هذه الاجتماعات ثروة من المعلومات والدراسات والمقالات التى لا تقدر فائدتها بثمن، وتعبر اللجنة عن دينها لكل من أسهمت جهودهم فى نجاحها فى مهمتها خاصة حكومات الدول المعنية وشعوبهم القومية، وكذلك مندوبيهم الدائمين فى اليونسكو.

حركة ديناميكة فى التفكير العالمى

لقد دفعت اللجنة العالمية للثقافة والتنمية خلال مسار عملها بقوة ديناميكية فى التفكير العالمى بخصوص المسائل، ففى عام ١٩٩٣ وخلال الاجتماع الاستشارى الإقليمى لأوربا الذى عقد فى ستوكهولم، قرر المجلس الأوربى أن يعد تقريرا يتناول القضايا الأساسية للثقافة والتنمية فى أوربا، وقد شكل فريق عمل لهذه الغاية بمبادرة من المجلس الأوروبى، ودعم من اللجنة العالمية للثقافة والتنمية «WCCD» ، واللجنة الأوربية وعدة حكومات، وقد شاركت اللجنة مع ذلك بفريق فى عدة دراسات مفيدة عن خلفيات الموضوع، وسويت المجالس الأوربية أمر نشر وتوزيع تقريرها، كما أعدت منظمة الوحدة الأفريقية أيضا تقريرا عن عدة مضووعات تتعلق بالثقافة والتنمية فى أفريقيا راجعته اللجنة العالمية للثقافة والتنمية فى اجتماعها الذى عقدته فى جنوب أفريقيا.

وقد عقدت عدة اجتماعات خاصة لمساندة عمل اللجنة، فعقب اجتماع ستوكهولم فى يونيو ١٩٩٣ ، شاركت اللجنة فى حلقة دراسية حول علاقات الأغلبية بالأقلية: حالة قبائل سامى فى سكاندينافيا نظمتها الحكومة النرويجية فى كاوتوكينو فى منطقة فينمارك بالنرويج وفى يونيو ١٩٩٥ ، حضرت السيدة اليزابيث جيلين عضو اللجنة ورشة عمل عن التنوع الثقافى فى جنوب أفريقيا نظمها المركز الدولى للدراسات الإثنية فى كولومبو بسرى لانكا، وفيما بعد، فى الشهر نفسه نظم المعهد الروسى للبحوث الثقافية فى موسكو، وبدعم من اللجنة، مؤتمرا عالميا عن الثقافة والتنمية فى الدول التى تمر بحالة انتقالية، حضره الرئيس خافير بيريز دى كويار، وعضو اللجنة يورى فال.

وقد أجريت حوالى ٦٢ دراسة بتكليف خاص لمساعدة اللجنة على استكشاف جوانب لم تنلها التوضيحات بشكل كاف، كما أسهم عدد من موظفى اليونسكو بتقديم كم من الدراسات والمعلومات والبحوث، قدرتها اللجنة تقديرا عظيما، وقد وصل عدد هذه الإسهامات إلى ما يزيد على مائة بحث وتقرير ودراسة بالإضافة إلى ثروة عظيمة من المعلومات والآراء تلقتها اللجنة خلال الاجتماعات الإقليمية الاستشارية والاجتماعات الخاصة، وسينشر عدد من هذه الدراسات بشكل منفصل كملاحق تالية على نشر التقرير.

الإسهامات المالية وغيرها

تلقت اللجنة منحا سخية من كل من حكومات، كندا، والدانمرك، وفنلندا، وألمانيا، وهولندا، والنرويج، والسويد، وسويسرا، كما قدمت إسهامات مالية أخرى من حكومات الإكوادور واليونان وأندونيسيا والفلبين وتلقت اللجنة أيضا مساهمات من صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ومؤسسة الكساندر أوناسيس الخيرية باليونان، ومنظمة التعاون والتنمية بالبرتغال، والبنك الأمريكى للتنمية الداخلية.

وقد أسهم عدد من الحكومات أيضا فى عمل اللجنة بتحمل تكاليف الاجتماعات الإقليمية الاستشارية، واجتماعات العمل، فقد مولت حكومة السويد اجتماع العام الثانى، والاجتماع الاستشارى الإقليمى لأوروبا (ستوكهولم ١٩٩٣)، كما مولت حكومة كوستاريكا اجتماع العام الثالث والاجتماع الاستشارى الإقليمى لأمريكا اللاتينية والكاريبى (سان خوزية فبراير ١٩٩٤). ومولت حكومة الفيلبين اجتماع العام الخامس والاجتماع الاستشارى الإقليمى لآسيا والباسيفيك (مانيلا نوفمبر ١٩٩٤)، ومولت حكومة سلطنة عمان اجتماع العام السادس والاجتماع الاستشارى الإقليمى للدول العربية (مسقط يناير ١٩٩٥)، ومولت حكومة اليابان ومجلس مدينة شيبا اجتماع العام الثامن الذى عقد فى مدينة شيبا (يونيو ١٩٩٥)ومولت حكومة جنوب افريقيا تكاليف إقامة اجتماع العام التاسع والاجتماع الاستشارى الإقليمى فى بريتوريا (سبتمبر ١٩٩٥)

وأسهمت الأمم المتحدة فى عمل اللجنة بأن عينت مستر بيير فابيان وهو متخصص فى الإعلام من قسم المعلومات العامة، ليخدم مع سكرتارية اللجنة العالمية للثقافة والتنمية من يونيو ١٩٩٣ حتى ديسمبر ١٩٩٥، كما قدمت الأمم المتحدة بسخاء كافة التسهيلات لعقد اجتماع اللجنة فى مقر الأمم المتحدة فى مارس ١٩٩٥.

العاملون فى اللجنة

فى نوفمبر أنشأ المدير العام مكتب اللجنة العالمية للثقافة والتنمية داخل سكرتارية اليونسكو فى باريس، وقد عمل الأعضاء التالية أسماؤهم فى هذا الفريق الصغير :

الأمين التنفيذي:

يو هيستير راج ايسار (الهند)

جيروم بنريه (فرنسا) حتى يوليو ١٩٩٤

الأعضاء العاملون:

بيير فابيان (الولايات المتحدة)، ضابط الاتصال الإعلامى من الأمم المتحدة

إيكالكابينكا (النرويج) خبير مشارك عام ١٩٩٣

جان ايفان لوسو (فرنسا) خبير برامج

بالبنك مابى (السنغال) خبير برامج

فلاديمير سكوك (كندا) خبير برامج

ماليك مابى (السنغال) خبير برامج

فلاديمير سكوك (كندا) خبير برامج

جيومارا ألونز كانو (أسبانيا) باحث مساعد

سلما ميوتال (هولندا) باحث مساعد

ريزابيل شوارتز (فرنسا) مساعد

الخدمات العامة:

سوزان مارتين سيمفرن (سويسرا)، سكرتيرة الرئيس

وين تينكاكوغ (سرى لانكا)، سكريترة الأمين التنفيذى

فرانسواز جيرار (فرنسا)، سكرتيرة مساعدة حتى يوليو ١٩٩٤

وقد ساعد السكرتارية موظفون مؤقتون هم فيتوريد فريسكو، فيكتورنانيز وإيميه رافوينسون.

وساعدهم أيضا طلبة متدربون هم: صوفى بونفيلى، فاتوماتا سيراندوا، وبرتراند،و بواشو.

وقد ساعد الكثيرون بطرق مختلفة فى صياغة التقرير، فأسهم مايكل جيسون فى وضع المسودة الأولى، وكان بول سترتين، مستشار التحرير للمسودتين الأخيرتين. وكانت سوزان الميدا كلاين، مسئولة عن التصميم،وروبرت زيجلر، عن الصور والخرائط، وساعدت موتيك تورايتر ومالاشتركوين، فى طباعة النسخ الأخيرة على الكاتبة.

اعتراف بالفضل:

لقد تلقت اللجنة المساعدة والنصح من عدد هائل من الأفراد والمؤسسات والمنظمات عبر العالم، الذين أسهموا بجديه في تفكيرها ونحن نود ان نقدم عظيم تقديرنا لهم.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٤٥٠٨ /١٩٩٧
I.S.B.N 977-235-965-0

